السودان

على طريق المصالحة

الكتاب : **السودان على طريق المصالحة**
تأليف : محمد الحسن ولد لبات
الطبعة : الأولى 2020
عدد الصفحات : 424
القياس : 17 × 24
الإيداع القانوني : 2020MO2520
الترقيم الدولي : 978-9920-627-46-7

توزيع: المركز الثقافي للكتاب

بيروت / لبنان
الحمراء ـ شارع المقدسي ـ بناء بلبيسي
هاتف : 9611747422+
فاكس : 9611744733+
markazkitab@gmail.com

السودان

على طريق المصالحة

محمد الحسن ولد لبات

توزيع



المحتوى

الإهداء

إلى تلاميذ الأبيض الذين هدرت دماؤهم الطاهرة

وأزهقت أرواحهم الزكية

في مسيرة سلمية... على طريق المصالحة والسلام

تشكرات خالصة

يطيب لي ويشرفني في مستهل هذا الحديث الواصف لتجربتي وسيطاً للاتحاد الإفريقي في الأزمة السودانية أن أتقدم بالشكر الصادق لكل الذين أسدوا لي دعمهم ليخرج هذا العمل المتواضع إلى النور، إنه محاولة تدوين لشهادتي على فعل وتفاعل حي وصادق مع الأحبة السودانيين من مختلف المشارب والطموحات. فهم أهل القضية والصانعون أولاً وأخيراً للنتيجة المتميزة على طريق المصالحة والسلام والتحولات الديمقراطية والتقدم الذي تستحقه الأمة السودانية **تحت الإدارة الراشدة بإذن الله لشركاء الحكم الانتقالي**. تلك هي الغايات السامية التي اشرأبت لها همم الثوار من قوى إعلان الحرية والتغيير، والتهبت لها إرادات الشعب وآزرتها منظومة الدفاع والأمن في سيمفونية متعددة الأنغام والإيقاعات.

ستبقى ذكرياتها -جزراً ومداً، هبوطاً وصعوداً، نوراً ودجى- مرصعة بمجوهرات الحب والوفاء. فالمصالحة وحسن التراضي في اليوم الموعود قد فتحا بتصميم سوداني من فلاذ باب عهد جديد، عيونه ناظرة، بحمولة دم الشهداء ودموع أمهاتهم، في أفق أزرق. كلهم يستحق وافر شكري وعميق تقديري وحسن ذكراي.

إن شكري الصادق وامتناني العميق يمتدان إلى فخامة الرئيس الموقر عمار كوناري لقبوله، رغم مشاغله الجمة، النظر في شهادتي على الوساطة الإفريقية هذه والتقديم لها تقديماً متميزاً بكل المعايير. والشكر موصول

لإخوتي الأثيوبيين وخصوصاً شريكي في الوساطة الإفريقية محمود درير. كما الشكر مستحق لمحمد بلعيش الممثل الدائم للاتحاد الإفريقي بالسودان.

إن هذه التشكرات تفتح أيضاً ذراعيها لتضم بحرارة كوكبة من الزملاء الجامعيين المرموقين والأصدقاء الأوفياء أمثال محمد محمود ولد محمد صالح، السيد ولد أباه، مصعب وهباني، فاروق آدم، عفراء فتح الرحمن، عبد الودود ولد هاشم، محمود كان، التجاني محمد الكريم، ازابل ساجلية، بسام الكردي، وأ. موسى داجو وغيرهم ممن لا يسع المقام لذكره... كالمترجمين والمعينين الفنيين والكتبة الذين قدموا لي -بسخاء وبلا منة- دعماً فنياً من خلال التصحيح والتنسيق بين النسخ العربية والفرنسية والإنجليزية، وكذا مع دور النشر في بلدان مختلفة.

لقد كان لكل واحد وواحدة منهم مساهمة مقدرة سدت خللاً وأصلحت خطأ وعززت صدقية قول.

كل ذلك تم -غالباً- في الظروف الصعبة للحجر المنجر عن إكراهات مقاومة وباء كوفيد 19 الذي لم يترك ركناً من أركان الحياة البشرية إلا وساءله بعنف وشراسة دون توفر كل الإجابات المرضية في آخر المطاف.

فعسى هذه الكلمات البسيطة توفق بإذنه تعالى في الإعراب الصادق عن عرفاني بالجميل لجمعهم النفيس...

تقديم

إن السودان، ذلك البلد العريق، الضارب في أعماق التاريخ، ينطبع في مخيّلتنا نحن سكان غرب إفريقيا، أرضاً ذات حضارة مصطبغة برُخام الإيهام والسحر، ومرتبطة بإكرام وافدة الحجيج في طريقهم إلى مكة المكرّمة.

وقد كان السودان، ثالث أكبر البلدان الإفريقية مساحة بعد الجزائر والكونغو الديمقراطي (جمهورية السودان = 1886068كم^2؛ جنوب السودان = 619745كم^2)، يخضع قديماً للسيطرة المصرية الإنجليزية، ويتميز عن السودان الفرنسي الذي أصبح فيما بعد جمهورية مالي.

شهد السودان، على مدى عقود، اضطرابات سياسية نجم عنها الكثير من العنف والمآسي الإنسانية بفعل الحروب والنزاعات المسلحة.

وهو -تبعاً لذلك- يشكل نموذجاً لخرق المبدأ الذي أقرّه الآباء المؤسِّسون لمنظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963، والمتمثل في عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار.

ذلك أنه نتيجة لفشل الدولة المركزية واستحالة إقامة نظام اتّحادي (فيدرالي)، فضلاً عن ضغوط شركاء أجانب غير أفارقة، انقسم البلد سنة 2011 إلى دولتيْن: جمهورية السودان، وجمهورية جنوب السودان. وقد

رافقت هذا الانقسامَ حروبٌ دامية في دارفور، وكردوفان الجنوبي، والنيل الأزرق، مما كاد يزعزع قناعة القارة بمبادئها التأسيسية.

وهكذا فإن السودان اليوم يخرج من سلسلة طويلة من المحن. وعلينا ألّا ننسى أنه كان رأس الحربة في الحركة الجهادية في إفريقيا باستقباله خلال تسعينيات القرن الماضي القاعدةَ، والجماعات الإسلامية المصرية، وجبهة الإنقاذ الجزائرية.

كان السودان عشية ثورة 2019 يسوده مناخ من انعدام العدالة ومن الكراهية التي تغذيها رواسب ومخلفات ثلاثين سنة من الحكم الشمولي. وقد بلغ الاحتقان أشدّه لدى المثقفين، والمفكرين، والفنانين، ورجال الدين، والمناضلين السياسيين، ونشطاء المجتمع المدني من الفئات والشرائح الاجتماعية كافة. وقلما كان المعارضون بمنجاة عن التعسّف والاضطهاد إن لم يصطلوا بنار المحرقة. فلم يكن هناك مجال ولا فضاء لأي صوت نشاز أو معارض.

لقد أفضى تراكم النقمة والإحباط إلى فوران ثورة عارمة تحْدوها الرغبة في التغيير، فكسرت حاجز الخوف ونقلت الرعب بجرأة إلى المعسكر الآخر.

انطلق الشعب بأفواج غفيرة متجاوزاً النزعات الفردية والأنانيات الضيقة ليعانق عنان السماء، ويفتح لحلم الحرية والعدالة والسلام أرحب الآفاق.

إن مفهوم «منظومة الدفاع والأمن» الذي وُفّق المؤلف في صياغته ولفت الانتباه إليه هو بالفعل ما مكّن من تناغم الشعب مع قواته المسلحة التي اتخذت قراراً تاريخياً بعدم قمع المحتجّين، فجنّبت البلاد مخاطر التفكك والانهيار. وعلى العكس من ذلك انحاز الجيش إلى الشعب وكان له خير درع واق.

وجد كثير منا على مستوى القارة وفي العالم الإسلامي وغيره من الأماكن، نفسه أمام خيار صعب: فلئن كنا ننحني إجلالاً وتكرمة للحراك التاريخي للشعب السوداني، فقد كنا مع ذلك نشفق على هذه الثورة من أن يُجهضها القائمون عليها وفقاً للمقولة الشائعة القائلة إن «الثورة تأكل أبناءها».

لقد بلغ التوتر حينها أوجه، وتنابزت الأطراف المختلفة بالاتهامات الشنيعة. وكانت خلافات عميقة تعصف بالمشهد السياسي. وتفاقم الوضع بفعل التدخل الخارجي والألاعيب السخيفة الهدامة التي أوصلت البلاد إلى حافة الهاوية.

جرت حوادث سقط فيها الضحايا بالعشرات مرات ومرات.

في هذا السياق المحفوف بالأخطار الجسيمة للسودان وللمنطقة برمتها، اختارت مفوضية الاتحاد الإفريقي مبعوثها المنتدب باسم القارة، ألا وهو: البروفيسور محمد الحسن ولد لبات.

لم يكن الرجل نكرة ولم يأت من فراغ. فهو علاوة على مسار متألّق أكاديمياً، وسياسياً، ودبلوماسياً، ظل يواكب منذ عشرين سنة ألمع صناع السلام في القارة: حيث كان إلى جانب انييريري ومنديلا في بورندي، وأطلق مع ماسيري مسلسل حوار وسلام ناجع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبثّ في تشاد روح الحوار والوئام بالرغم من العراقيل فجمع الحكومة والمعارضة على كلمة سواء؛ وفي جمهورية إفريقيا الوسطى استطاع، بالرغم من الصعاب، تصوّر وبلورة المبادرة الإفريقية للسلام والمصالحة بين الحكومة والحركات المسلحة.

ولا ريب في أن ولد لبات استخلص من كل تلك التجارب زاداً وفيراً!

وفي السودان، رأيناه تارة خبيراً، وطوراً وسيطاً، ومبعوثاً خاصاً، وميسّراً ومسهّلاً، دون أن تلتبس عليه حدود وظائفه المتشعبة تلك، مستلهماً

دون شك روح المصاعب التي واجهها منديلا العظيم وهو يضطلع بدور الوسيط في بورندي بينما المفروض أنه مجرد ميسّر للمفاوضات.

كان ولد لبات يدرك بالتأكيد، فضلاً عن ذلك، أن عليه ألّا يعوّل على الحظ وحده وإنما يلزمه التسلح بالتصميم والإرادة القوية والجهد المضني. وهذا هو سرّ المثابرة المستميتة التي شاهدناها لديه طيلة مسار الوساطة، من غير أن نغفل ذكاء الرجل المتوقّد.

عندما وصل إلى السودان في نيسان/أبريل 2019 وجد بلداً ممزّق الأوصال يستقبله بالأحضان. وما لبث أن حظي بمؤازرة رئيس الوزراء الأثيوبي عبر تعيين السفير محمود درير بصفة شريك في الوساطة بين فرقاء دقّت الشحناء بينهم «عِطْرَ مَنْشَم».

سرعان ما نجح البروفيسور لبات، بفضل حنكته وتجربته وروح المسؤولية لديه، في التغلب على صعوبات التأقلم مع التباين في مقاربة رفيق دربه في الوساطة.

وبالرغم من التغطية الإعلامية المفرطة للأزمة السودانية، تحلى هذا الثنائي بقدر كبير من التواضع ونكران الذات في تعاطيه مع إحدى أنجع الوساطات الإفريقية.

كانت القيادة الإفريقية للوساطة لا مندوحة عنها، مما لا يمنع الاستعانة بظهير وسند من دولة إفريقية مسؤولة.

وتمخض المسار عن النتيجة المعروفة: نجاح باهر على الصعيد الإفريقي.

هذه فرصة سانحة للتأكيد بجلاء على ضرورة التركيز على إعطاء الدور الإفريقي مقام الصدارة في حل الأزمات الإفريقية، إلى جانب الشركاء

الآخرين وعلى رأسهم الأمم المتحدة. فلم يعد من المقبول أن يقتصر دور الاتحاد الإفريقي على التمثيل الشكلي لذر الرماد في العيون.

لقد تقمّص البروفيسور لبات ببراعة واقتدار عباءةَ القاصّ ليروي لنا الحكاية المثيرة لتلك الوساطة بأسلوب سلس بسيط، لكنه شائق، رقراق وجذاب.

ولا يسعنا هنا إلا أن نشيد بعبقرية المؤلف الذي يتقن عدة لغات، مع التمكّن من ناصية العربية الفصحى، إذ يتيح لنا إنجازه التأمّل في عدة قضايا عميقة استطردها في أثناء عرضه للأحداث بشكل ممنهج ودقيق.

فعن البعد المذهبي الإفريقي للوساطة، لم يفت المؤلف الاستعانة بالصرامة الأكاديمية على نحو رصين وبالغ الدقة حيث حرص على وضع الوساطة في سياقها، واستعرض المساعي المبذولة في سبيل إنضاجها، والمقاطع التحضيرية والتنفيذية، قبل أن يتطرق إلى النتائج المحرزة ويستشرف الآفاق المستقبلية. وهكذا ضبط المؤلف بكل إحكام آليات الوساطة المتعارف عليها بين أصحاب الخبرة في المجال.

إن هذا المصنف يُعدّ بحق تمريناً جريئاً على ممارسة الوساطة المتّسمة بالمكاشفة النزيهة والحياد الفكري المنصف.

تلك هي خصال الوسيط التي بسطها الكتاب وجلّاها في العديد من الأمثلة ومن ضمنها لوحات مقتبسة من تجارب أعلام الوساطة الإفريقية البارزين. كما أورد الهنات والنواقص التي قد تعْتور الوساطة، وكشف عن عيوبها دون مجاملة ولا مداهنة. من المثير للدهشة إدراك المؤلف إدراكاً قوياً لما يتهدد مساعيه من مطبات ومخاطر لم يبرّئ نفسه بشأنها إطلاقاً. بل تحلى بالشجاعة فقدم نقداً ذاتياً كلما استدعى ضميره ذلك من خلال استدلاله على شتى المواقف والأوضاع، فلم يحاول تبرير أي قصور يرى أنه ارتكبه -حقيقة أو توهّماً- ولم يبحث عن التعلّات والمعاذير.

كان البروفيسور لبات يكتب كفنان موهوب يرسم القصة بكل أمانة دون أن يهمل مقتضيات السرد الموضوعي وفنياته التقنية والعلمية. وبهذا أفضى استعراض الأحداث والتقرير المنبثق عنها إلى مجال فسيح لاسْتكْناه أسرار وتعرجات الوساطة وكواليسها.

من هذا المنظور، يشكل الكتاب إسهاماً قيّماً في ترسيخ المذهب الإفريقي للوساطة ومرجعاً عملياً للاستفادة من تجربة تطبيقية على أرض الواقع. وبالفعل، فقد أصبح في متناول الدبلوماسيين، والمدرّسين، والطلبة والباحثين، حالةٌ مدرسية تنطوي على طرق التعامل مع العراقيل والمعوّقات التي قد تجابه مسلسلات الوساطة.

وقد أحسن المؤلف بتجافيه عن العرض النظري الممل الذي من شأنه إضجار القارئ. وقد اغتنم فرصة التطرق لخطاب ما بعد الحداثة المتعالي على المحلية والمتجاوز لحدود الدولة القطرية ليرفع لواء الدعوة إلى نبذ الإقصاء أشكاله كافة. وهو على وعي تام، وقد برهن على ذلك، بالمخاطر المترتبة على هذا الداء كمحدد لنشوب الأزمات بإفريقيا. فهو يفصح بوعي عميق عن إدراكه أن الإقصاء هو أبرز ما يُهدد الثورة السودانية.

إن التصوّر الموفق الذي توصل إليه الوسيط من خلال تجريب صيغ التوافق (7+7+1 أو 5+5+1) انطلاقاً من مبدأ «المساواة مع أغلبية مدنية»، قد كرّس فرادة الخصوصية السودانية.

وهكذا فإن مرافعات المؤلف لمناصرة الحوار الجامع لن تترك للقارئ بدّاً من التفاعل معها. فبتركيزه على إشراك الجميع كمبدأ جوهري في الخطاب العالمي لما بعد الحداثة، لم يكتف ولد لبات بتبوّؤ منصب المربّي الماهر على الصعيد الفكري والسياسي للقادة التقدميين للثورة السودانية، بل قدم كذلك قاعدة مذهبية صلبة لمرافعته الهادفة إلى مناصرة حوار لا يُقصي أحداً.

وهو بذلك يثير إشكالية جسيمة تطرحها الديمقراطية في السياق الإفريقي، وهي ديمقراطية يتحتم عليها أن تبتكر سُبُلاً خاصة بها. فمجتمعاتنا المبنية على تمفصلات عرقية، وطائفية، وقبلية، لن تتوفر على الانسجام إلا في ظل نموذج ديمقراطي ينأى عن المقولة التي مؤدّاها أن «من ينال الأغلبية يتولى الحكم ومن يفقدها لا يبقى له من ملجأ سوى المعارضة». إنها ثنائية لا جدوى منها ولا معنى لها عندنا. فتداعياتها تتمثل في الإقصاء، والحرمان، والظلم والحيف، والتوترات والأزمات... ذلك أن مثل هذا المبدأ لا يعمل إلا في المجتمعات التي انصهر فيها الفرد ضمن المجموع، وحيث يتعالى مفهوم الشعب على الهُويّات المتميّزة.

أما في سياقنا، فإن اندماج الخصوصيات في بوتقة المجموع المتبلور وفقاً لمعيار مزدوج تتواءم فيه الوطنية الدامجة مع الخصوصيات المتفرّدة، يظل تحدّياً حقيقياً أمام الطموح إلى بناء مشروع ديمقراطي في مجتمعاتنا. ومن هنا تنبع قيمة المرافعة التي يقدمها المؤلف انطلاقاً من تجربته الذاتية ومن سيرته كمناضل سياسي. ومن هنا كذلك تستمد تحليلات البروفيسور لبات لخطاب ما بعد الحداثة كلَّ مسوّغاتها. وعندها نفهم بسهولة لماذا يرى أن الديمقراطية في إفريقيا لا بد أن تكون توافقية جامعة أو لا تكون على الإطلاق. وهذه رؤية نشاطره إياها بعمق. فالمقصود في الواقع ديمقراطية قائمة على التنازلات الديمقراطية وعلى التوافق الديمقراطي الذي ينبذ العنف نبذاً مطلقاً.

إن ما ندعو إليه هو بمنزلة أنشودة لتمجيد «الكندكات»، وعامة النساء السودانيات، وشباب السودان، ومن ورائهم نساء إفريقيا وشبابها كافة.

لقد رسم العالم العربي، وهو الصنو الشقيق للعالم الإفريقي، معالمَ طريقه نحو الديمقراطية. لكننا نعرف، واحسرتاه، ما آل إليه الربيع العربي. فانحرافاته وتشوّهاته ومحاولات التلاعب به قد جعلت منه مِعْوَل هدم

وتدمير، ومنبع دموع ودماء. وستبقى سورية، واليمن، وليبيا، شواهد ماثلة على تاريخ الربيع العربي بوصفها رمزاً لخيبة أمل الشعوب التي حلمت يوماً بالحرية، والعدالة، والإصلاحات...

على أن ما يربط العرب، أي الشرق الأوسط مهدهم، بإفريقيا حيث تعيش غالبية العرب، يبقى أكثر من الشراكة. إنه الأخوة العربية الإفريقية ووشائج الدم والقربى. ويلزم تحديد هذه الأخوة بإبراز طبيعة العلائق ما بين اليمن وإفريقيا مثلاً.

إن الدرس القيّم الذي تقدمه الثورة السودانية لنهضة العالم العربي الإسلامي، بالنظر إلى المشهد العام، لا يُقدر بثمن. إن البروفيسور لبات بمساعدته السودانيين على تجنيب بلدهم الانجراف إلى النموذج المأساوي في العالم العربي الإفريقي كما صوّره أحسن تصوير، يقدم إنجازاً ذا فائدة جُلّى. والخيار الذي يتيحه لجميع المصلحين، والديمقراطيين، والثوريين في العالمين العربي والإفريقي كليهما، يبرهن على وجاهة أكيدة.

إنه الخيار الاستراتيجي للحلول التوافقية الكفيلة بفض نزاعاتنا وأزماتنا. وبهذا يفتضح غرور الحلول الأحادية المنطوية حتماً على عنف يمزّق النسيج الوطني.

وللانخراط نهائياً في هذا السبيل يتعيّن على الاتحاد الإفريقي أن يتوفر بجد على سلطة فدرالية تنفيذية.

إن قراءة متجددة للميثاق الإفريقي للديموقراطية والانتخابات والحكامة وتبوؤ إفريقيا مكانتها اللائقة بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن للأمم المتحدة وإنشاء القوة العسكرية للأهبة والتدخل السريع كخطوة أولى لتأسيس الجيش الإفريقي، ليست فقط ضرورات ملحة للتموقع الدولي للمنظمة القارية لكنها أيضاً إشارات قوية على طريق بناء الثقة بين المنظمة والشعوب الإفريقية.

وأخيراً، فإني لأعلم أن نجاح الوساطة الإفريقية في السودان لن يكون خاتمة المطاف في مسيرة السودان الطويلة نحو السلام النهائي، وبناء النظام الحر الضامن للتحولات الديمقراطية والمؤسسية التي يتطلع إليها الشعب السوداني بجميع مكوّناته.

لا نكير أن النجاح الباهر الذي حققته هذه الوساطة والإضاءات النظرية التي يقدمها كتاب البروفيسور ولد لبات لهذا المسار التاريخي البهيج سيجعل من الثورة السودانية نموذجاً يُحتذى. كما أن التساؤلات التي يثيرها بحكمة المؤلف بشأن المستقبل تمثل نداء ملحاً لالتزام الحيطة واليقظة القصوى لتفادي أي انحراف للمرحلة الانتقالية وللثورة السودانية المجيدة.

البروفيسور عمر كوناري
رئيس جمهورية مالي الأسبق
رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي الأسبق

سياق الوساطة

في الحادي والعشرين من شهر نيسان/ أبريل 2019 وصل موسى فكي محمد، رئيس الوزراء الأسبق ووزير الشؤون الخارجية السابق في تشاد، والرئيس الحالي لمفوضية الاتحاد الإفريقي إلى الخرطوم عاصمة السودان، عشرة أيام بالضبط عقب الإطاحة بالرئيس السابق عمر حسن أحمد البشير.

كانت حركة المطار باهتة في جو يصْطلي بأشعة الشمس التي تسخنه بغزارة في هذه الفترة من النصف الثاني من شهر نيسان/ أبريل، وهو يكاد يخلو من الطائرات ويخفت فيه الاضطراب والصخب المعهودان في مطارات العالم. لم يكن يُلاحظ سوى بعض الأوجه السّاهمة للبروتوكول السوداني وثلة قليلة من وكلاء الأمن زائغي الأبصار. فالزمن السياسي على غرار المناخ في ذلك الأوان قد اتّسم -على ما يبدو- بقدر من العبوس والاكفهرار. لم نكن نميل إلى الحديث. وكانت تصرّفاتنا الآلية تنبئ بأن الشكوك والمخاوف تراودنا من كل حدب وصوْب. كنا نحس بتصاعد التوتر لدى كل خطوة نخطوها. كان هناك حضور غريب ضاغط لكنه غير مرئي ويشكل مصدر قلقنا الخفيّ. إنه المجهول الذي يُساورنا ويهيمن على أفكارنا بفعل غموض الأفق، والإشفاق من عدم تحقيق النتيجة المرجوة وإخفاق المهمة، بالرغم من طبيعتنا كمنحدرين من الساحل متعوّدين على تجشّم الصعاب وتذليل العقبات لبلوغ الأهداف المنشودة.

أتحدث هنا بضمير الجمع. فمن نحن إذاً؟ المقصود هو الرئيس، وأنا، ومرافقنا الملازم عبد الله محمد ابن أخت الرئيس والمساعد الفعال له في شتى الظروف.

كنتُ إذاً الوحيد من بين الطاقم السياسي في هذه الرحلة التاريخية. فالسيد فكي محمد، بحكم تجربته في إفريقيا والعالم، يتمتع بمعرفة ممتازة للساحة السياسية السودانية. كما أنه ينحدر من بلد مجاور للسودان الذي أقام فيه فترات من الزمن. لقد شارك منذ عقود في الآلية الإقليمية لحفظ السلم والأمن للاتحاد الإفريقي، فبلده تشاد يرتبط -عبر تاريخه المضطرب والمتشابك بعمق مع تاريخ السودان- بوشائج وأواصر شتى. فالبلدان يتقاسمان كل شيء: الحدود، والديانات، والثقافات، والأعراق، والعادات الغذائية، والملابس، والفنون رقصاً وغناء.

وقد خدمت أنا نفسي لمدة طويلة في هذا البلد بصفتي مبعوثاً خاصاً للرئيس السابق للسنغال، عبدو جيوف، عندما كان أميناً عاماً للمنظمة الدولية للفرانكفونية.

أتاح لي عملي في ذلك البلد أن أطلع على كل الأبعاد المشكّلة للشخصية التشادية. فوجدت فيها النوازع نفسها التي يتميز بها الشعب الموريتاني، وتطبع بميسمها الفولاذي الإنسان في هذه الأصقاع، وتصبغ بروحها النديّة فظاظة الرجال ونبل ولطف همسات النساء في هذا الفضاء الفسيح الممتد من ساحل المحيط الأطلسي حتى ضفاف البحر الأحمر من موريتانيا مروراً بمالي وبركينا فاصو والنيجر وتشاد ويمتد إلى السودان شرقاً. إن مساحة مجموعة دول الساحل الخمس كان ينبغي أن تضم في عناقها الواهن القلق بلاد الترينغا (السنغال)، لاستشراف آفاق أرحب. حيث أن هذه المجموعة تجسد في نظري الأمل في بزوغ نزعة إنسانية جديدة قوامها الحرية، والسلام، والرخاء المادي

والمعنوي. قد يعترض عليَّ من لا يرى في هذا الفضاء سوى تشكيلة آنية ومختلة ستخيّب الآمال التي أعقدها بإفراط عليها. ولربما يصدق تشاؤم المعترض على المديَيْن القصير والمتوسط، لكنه يخطئ عندما يرصد الأمور من منظور استراتيجي يتجاوز تعقيدات اللحظة الراهنة.

على مدى يومين، التقى رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي بمجاميع من الفاعلين السياسيين والاجتماعيين لم يكن بالإمكان التمييز، فيما عدا أعضاء المجلس العسكري الانتقالي، بين المقربين من النظام السابق، والذين سبق لهم التحالف معه في وقت من الأوقات، وبين القوى التي أسقطت هذا النظام والمنضوية في إطار «إعلان قوى الحرية والتغيير». كما يتعذر التمييز بين تجمع المهنيين الذي كان رأس الحربة في الحراك الشعبي وبين وفود الإعلان المذكور، وممثلي القوى السياسية، ووفود المجتمع المدني والشخصيات المستقلة. فكلهم تزاحموا ذلك اليوم للقاء رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي بوصفه أول مسؤول دولي بارز يبادر بالقدوم في أعقاب الإطاحة بحكم حزب المؤتمر ذي الانتماء الإسلاموي الذي تولى مقاليد السلطة السياسية، والأيديولوجية، والأمنية في البلاد، منذ الانقلاب على الحكم الديمقراطي للرئيس أحمد المرغني سنة 1989.

من المعلوم أن الحكم الدكتاتوري للنميري قد استولى على السلطة سنة 1969، لتنتهي الأحوال بانحياز سوار الذهب لثورة الشعب سنة 1985 في مشهد شبيه للغاية بانحياز القوات المسلحة والدعم السريع لثورة 2019 الراهنة.

في تلك الأثناء حاز حزب الأمة على أكبر كتلة برلمانية في الانتخابات المنظمة عام 1986 فأصبح الصادق المهدي وزيراً أولاً منتخباً ديمقراطياً. وحكم الائتلاف المكوّن أساساً من حزب الأمة والحزب الاتحادي

الديموقراطي البلاد حتى انقلاب الحركة الإسلامية سنة 1989، ليبدأ حكم الإنقاذ فترته الممتدة ثلاثين سنة.

مع توافد الجموع كان رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي يدفع بي إلى الواجهة. كان يستدرجني لكي أتناول الكلام حتى قبله في بعض الأحايين. وكان يستعين في ذلك بلغة الجسد، أي ببعض الإشارات والرموز الخفية التي كنا نتواصل بها في الغالب، ولاسيما عند حضور من لا نريد، لا هو ولا أنا، أن يطلعوا على الخفايا العميقة لطلاسمنا المستورة.

كنت أستشعر في هذا اليوم على مدى تسارع وتيرة المناقشات مع السودانيين أن ملامح المغامرة التي يتأهّب الرجل لخوض غمارها تتشكل شيئاً فشيئاً وإن لم تظهر بعدُ للعيان. لم يكن أي منا، نحن الاثنان، يدري في هذا الوقت من أي باب ينبغي ولوج هذه المغامرة.

كيف السبيل لسلوك متاهاتها ملبدة السماء؟ ما هي العراقيل التي تحفها؟ ما هي الأوراق اللازم تحصيلها ولملمتها؟ ما الخطط التي ينبغي رسمها واتباعها؟ على من نعوّل في أعمالها؟ ممن يلزم الحذر لكي لا يخربها؟ أي نتائج يمكن موضوعياً توخيها والبحث عنها؟

علاوة على ذلك، كانت تنتابني هواجس مقلقة بشأن الدور الذي يُهيّئني الرجل للاضطلاع به. لاحظتُ بشيء من اليقين المتردد أنه يقدر طريقتي في التواصل مع مختلف الوفود. كان يسجل انسيابية التعبير اللغوي إلى حد كبير. كما شاهد ظهور عناصر من تجربتي في التعاطي مع رجال عظام سيشكل إسهامهم في إلمامي بالوساطة السياسية والدبلوماسية أوسمة ترصّع الصفحات المنسابة الآن تحت يراعي. وإِخَاله إذ ذاك لمس في نهاية المطاف ثقة معنوية أكيدة تولدت لدي من بعض القناعات بشأن جملة من الخطوط التوجيهية للسبل الممكنة لحل الأزمة.

كنت واثقاً من أنه سيتخذ في قرارة نفسه، وبملء إرادته، القرار الذي يراه مناسباً بالنظر إلى مقتضيات المغامرة التي بدأت خيوطها تتجمّع أمام ناظريْه. لم يكن لي أي ضلع في تشكل القرار الذي اتخذه وشيكاً بعد وقت وجيز. ولم أشر إليه بأي كلمة في هذا الصدد لا تلميحاً ولا تصريحاً ولا بأي إشارة من رموزنا الباطنية. لقد كنت أتوسّم ما يدور في خلده لكني لم أشأ أن أمارس أدنى تأثير في قراره. ذلك أن موسى رجل مستقل الرأي إلى حد بعيد. وهو يرْبَأ بنفسه أن يُفرض عليه موقف مهما كان. ولقد رأيته يستشيط غضباً لأتفه الأسباب إزاء الكبير والصغير كلما رأى أن مُحاوره يحاول المساس باستقلاليته في اتخاذ القرار. ومع ذلك فمن قبيل البداهة أن موسى رجل يستشير كثيراً، وتلك إحدى خصاله. ونادراً ما يتخذ قراراً دون الاستماع مسبقاً إلى معاونيه المقرّب منهم والأبعد. لم يكن يجد غضاضة في الإقرار بمحدودية علمه بشأن هذه المسألة أو تلك ولا يتردد في الانصياع للرأي الذي يراه -في قرارة نفسه- أقرب إلى الصواب.

كنت أعلم كل ذلك، بيْدَ أني في ذلك اليوم قررت النّأْيَ بنفسي عن التدخل فيما يمليه عليه ضميره وتفكيره حول الطريق الأنسب اتباعه. ومع ذلك فإني أحياناً أفاتحه مباشرة فيما يخص أموراً تتعلق بي شخصياً. فلا توجد بيني وبينه حواجز أو محاذير. إطلاقاً! لكن هذه المرة حدث الاستثناء. فكان ما كان...

في 22 نيسان/أبريل 2019، اتجهنا صوْب القاهرة وأذهاننا مُفْعمة بالوقائع المسجلة، دون أن يُصارحني بالقرار الذي يُعِدّه وإن كنت أتصوّر أنه قد عزم عليه. كان الرئيس الدوري للاتحاد الإفريقي، السيد عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية، قد استدعى اجتماعاً طارئاً للترويكا الإفريقية (الثلاثي مصر، ورواندا، وإفريقيا الجنوبية) والبلدان المجاورة لليبيا

والسودان لمناقشة أزمتي هذين البلدين على التوالي. وشارك في الاجتماع الخاص بليبيا بلد ليس عضواً في الترويكا وليس مجاوراً لليبيا لكن له صفة تبرر تماماً مشاركته في هذا الاجتماع. فالرئيس ساسو نغيسو الذي يترأس اللجنة رفيعة المستوى لرؤساء دول الاتحاد الإفريقي المكلفة بملف ليبيا طبقاً لقرار من قمة الاتحاد، كان يجلس إلى طاولة المفاوضات بجوار الرؤساء إدريس دبي إتنو رئيس جمهورية تشاد، وعبد الفتاح السيسي، وعمر جيلي رئيس جمهورية جيبوتي ونائب رئيس الوزراء الأثيوبي، وموسى فكي محمد، وإلهام إبراهيم التي تمثل بلادها نظراً لغياب الحكومة طيلة فترة الأزمة السودانية، في جميع الندوات الإقليمية، والإفريقية، والدولية عندما تُدرج في جدول أعمالها المسألة السودانية. كنا قد التقيناها قبل ذلك بثمان وأربعين ساعة في الخرطوم مع مدير الشؤون السياسية للمجلس العسكري الانتقالي والذي تم استبداله بعد ذلك بسبب ما أشيع من صلات له بالإخوان المسلمين؛ كانت حاضرة هنا بقوامها النحيف الأنيق، وقلمها المستمر في صريره لا يفارق يدها، إلى جانب رئيس المجلس العسكري الانتقالي عبد الفتاح عبد الرحمن البرهان الذي كان غائباً ذلك اليوم عن القاهرة. ولم يذكر أحد في الاجتماع اسم سلفه ما عدا عمر جيلي رئيس جيبوتي إذ تساءل أثناء الاجتماع عما إذا كان بالإمكان الاطلاع على ظروف اعتقال عمر البشير وعن حظوظه في الاستفادة من معاملة تليق برئيس تم الانقلاب عليه «بصورة غير شرعية» على حد قوله. ودون الحكم على وجاهة تدخله أو عدم ذلك، فقد أعجبتني شجاعته في الإدلاء برأيه. ويبدو أنه يحرص دائماً على التعبير عن مواقفه بغير مُوارَبة...

بعد مناقشات شاركت فيها ممثلة السودان قبل أن يُطلب منها مغادرة القاعة للسماح بإثارة وضعية بلدها بحرية، اقترح الاجتماع التمديد إلى ثلاثة أشهر للمهلة الأصلية بمقدار خمسة عشر يوماً التي منحها مجلس السلم

والأمن بالاتحاد الإفريقي للسلطات العسكرية من أجل إعادة الحكم للمدنيين.

كانت القاهرة هي المكان الذي اختاره السيد فكي لإشعاري بقراره القاضي بتكليفي بريادة جهود الاتحاد الإفريقي في السودان بهدف تنفيذ قرار مجلس السلم والأمن؛ الذي يطلب اتخاذ التدابير اللازمة للوصول إلى اتفاق بين جميع الفرقاء السياسيين والاجتماعيين لإقامة نظام انتقالي يتولى فيه المدنيون سُدّة الحكم.

بعد عودتنا إلى أديس أبابا يوم 25 نيسان/أبريل 2019، أصدر أمراً بإعداد مشروع قرار بتعييني إلى مدير ديوانه حينها، وان القاسم، وهو أحد رعايا بلدي، ويُكِنّ له الرئيس فكي، كما أكنّ له أنا شخصياً، احتراماً كبيراً لكفاءته الفنية ودرايته بالملفات الإفريقية وإدراكه للرهانات الدولية، بما في ذلك تلك التي تكتنف ملف السودان.

اضطررت لأن أقترح على مدير الديوان أن يتجنّب تسميتي مسهّلاً أو وسيطاً. شدّدتُ على كون الوسيط أو المسهل ينبغي أن يختاره الأطراف أو على الأقل يقترحوه. ففعاليته وسلطته ومصداقيته مرهونة كلها بذلك. لذا طلبت من السيد وان القاسم أن يقتصر عنوان مهمتي على وظيفتي كمستشار استراتيجي رئيسي للرئيس مع إضافة الصيغة الاعتيادية «رئيس فريق الاتحاد الإفريقي المكلف بتنفيذ القرار الصادر عن مجلس السلم والأمن». وفي اليوم الموالي استقبلني الرئيس ليمُدّني بالتعليمات والتوجيهات المستجدّة. وهكذا انطلقت على الفور وحدي ودون أي فرد ممن كان يفترض أن يرافقني إلى الخرطوم التي وصلتها يوم 28 نيسان/أبريل 2019 في ما أتذكر.

لم يكن انقلاب 1989 الذي جاء بالإسلاميين إلى الحكم سوى حلقة من سلسلة طويلة من عمليات تغيير الحكم في السودان بطريقة غير دستورية.

وكان هذا كافياً لأن يعيد إلى ذهني صفات التشابه -بل التطابق- المتعددة التي تجمع بين موريتانيا والسودان على مدى القرون.

فأوجه التشابه هذه لم تحدث بمحض المصادفات. فحجاج الشناقطة الذين اجتازوا السودان أو استقروا به قد تركوا بصماتهم في هذا البلد. وقائمة العلماء وشيوخ الصوفية الذين ما يزال لهم أتباع هنا يضيق المقام عن سردها. فلنذكر من شيوخ الصوفية الشيخ مولود فال اليعقوبي الذي كان أول من أدخل التيجانية في السودان، والشيخ ماء العينين بن الشيخ محمد فاضل العلم البارز من أعلام الفاضلية وكذلك تلميذه المقدم الشيخ محمد المجتبى البوصادي.

من هؤلاء الرحالة الحاملين لواء السلام والأخوة لا يسعنا إلا أن نذكر الشاعر أحمد ولد عباس الذي نظم قصائد يعبّر فيها عن حبه وحنينه إلى السودان ولاسيما عن شوقه إلى قبيلة الكبابيش التي آوته واحتضنته. وفي البيت التالي نموذج من قصائده العديدة التي خصصها للسودان:

لعمرك ما ينسى الكبابيش ماجد يقدر في الناس الحجا والمحامدا

وقد هامَ علماء آخرون بالسودان وشُغِفوا به حتى اتخذوه موطناً لإقامتهم. وهذا هو الحال، من بين علماء كثر، بالنسبة للشريف محمد المختار التيشيتي، ومحمد السالك بن خطري التنواجيوي، والشيخ الداه الشنقيطي... إلخ. وبالطبع أنجب علماء الرعيل الأول ذرية صالحة استوطنت في المكان عينه، ولم تكن غريبة عن نجاح الوساطة الإفريقية.

ومن علماء ومثقفي الجيل الثاني أو الثالث حري بنا الإشارة إلى محمد صالح الشنقيطي رئيس أول برلمان سوداني، وأحد مؤسسي جامعة الخرطوم. لقد لمع نجمه وعظم شأنه في النشاط السياسي من أجل الاستقلال.

نعرف مدى حرص الموريتانيين والسودانيين على إبراز هذا التشابه واعتزازهم به وتشبّثهم بهُويتهم المشتركة، والذوْد عنها لحمايتها من كل شائبة أياً كان مصدرها.

مرّت هذه الخواطر بذهني كالبرق الخاطف لكن بقوة التيار الكهربائي، مما جعلني أستشعر عمق وجسامة المسؤولية الملقاة على عاتقي بصفتي شنقيطياً اسْتُنْجِد به لمساعدة السودان الذي لم أره يوماً إلا امتداداً شرقياً لموريتانيا التي هي بدورها ظهير غربي للسودان يتيح له الإطلال على المحيط الأطلسي.

بادئ ذي بدء، أقول إنني ليس في نيتي، ولا في رغبتي وقد لا يكون في مقدوري، أن أقدم حصيلة للنظام الإسلاموي المخلوع، ناهيك عن عقد محاكمة له. فهذه المحاكمة بمعني الحصيلة إذا قُدّر لها أن تُعقد هي حصر على السودانيين أنفسهم، في ظل سيادتهم المطلقة وبكل استقلالية في اتخاذ القرار الحصيف بشأنها. ومهما يكن، فإن من المتحتّم أدبياً على الإسلاميين السودانيين، للتاريخ ولمصلحتهم الذاتية، ألا يُغفلوا القيام بمثل هذه الحصيلة كمطلب تقتضيه النزاهة الفكرية. كما أن ذلك من مصلحة السودان بل من مصلحة مشروع الإسلام السياسي في السودان وخارجها إن أراد قادته له البقاء في تصالح وانسجام مع ما تمليه مقتضيات الزمن وإكراهات الحضارة الكونية في صيرورتها شبه الحتمية. وكلما ابتعد هذا التقييم عن المجاملة كان ذلك أنجع وأجْدى. ولا مراء في أنهم بذلك قد يمهدون الطريق - إن ارتأوا تلاقياً مثمراً وخصباً مع الديمقراطيين والوطنيين والعلمانيين بأطيافهم كافة، ممن دعوا لإسقاط الحكم قبل أن ينالوا دعماً غير منتظر من أجنحة الدفاع والأمن في النظام. وكلما اتّسمت تلك الحصيلة بالموضوعية ونأتْ عن تصفية الحسابات والانتقام الأعمى، كان ذلك أقرب لفائدة البلد والشعب والمنظومة البشرية التي ينتمي لها السودان العظيم.

ما من أحد يجد نفسه في موقعي إلا وأدرك أنه لا مناص له من الخضوع لما تقتضيه المقاربة المنهجية ألا وهو تشخيص الحالة الراهنة كخطوة بداية أولى للوساطة وهي رسم معالم السياق العام لهذه الأخيرة. ومع الأسف، ليس هناك بد للنجاة -في تلك المجازفة- من بعض مزالق ومنعرجات تضاريس الساحة ومحاذيرها المريبة.

في الوقت الذي نزلت فيه يوم الثامن والعشرين نيسان/أبريل 2019، كان جزء من السودان قد أصبح جمهورية جنوب السودان بموجب اتفاقيات نفاشا وما تلاها من تفاهمات. ولا يخفى أن هذا ليس مناط انشغالنا الآن بالرغم من المعاناة والآلام التي رافقت ميلاد الكيان الجديد، وانجرفت به إلى مهاوي الصراعات العرقية حتى كادت تعصف بكل أمل في قيام دولة ديمقراطية حديثة.

عندما قدمت إلى الخرطوم كانت الآمال تنتعش في جنوب السودان إثر إبرام اتفاق بين سلفا كير ومنافسه الرئيسي رياك مشار، بينما تظل هناك مخاوف من تجدد الحزازات والأحقاد القبلية والطائفية والإثنية.

فلا أحد يمكن أن يُعْفي على الصعيد المعنوي - حكمَ «الإنقاذ» من مسؤولية الأسباب والأجواء التي شجعت انفصال جنوب السودان، حتى ولو كانت الاتفاقات الأخيرة المهمة بين الفرقاء قد تم توقيعها تحت إشراف البشير وغيره من رؤساء دول شبه المنطقة المنضوية تحت لواء الهيئة الحكومية للتنمية (إيكاد) أي أوغندا، وكينيا، وجيبوتي، وأثيوبيا على وجه الخصوص. وبغض النظر عن مأساة الانفصال وما انجرّ عنها من معاناة استمرت حركات التمرد المسلحة في السودان كامتداد وشاهد لتلك المسؤولية التاريخية.

فدارفور، وكردفان الجنوبي، والنيل الأزرق مناطق ما تزال تغلي، وتنشط فيها حركات مسلحة تتفاوت في تجهيزها وفي أعداد المنتسبين لها،

غير أنها تخلق أجواء من التوتر المستمر أو المزمن بعضها نابع من حقائق وجذور عميقة وبعضها يبدو وهمياً إلا أنه راسخ في الذاكرة الجمعية.

عند قدومي كانت ثلاث حركات تنضوي تحت مسمّى «الجبهة الثورية». وفي هذه الجبهة يمكن أن نتبيّن أولاً حركة العدل والمساواة.

وهذه الحركة منذ أن تشكلت ركزت على القضايا القومية. وبهذا المعنى تشبثت بأن أصل الداء يكمن في المركز وليس في الهوامش. لذا حاولت أن تشكل قيادتها على الأساس القومي ولهذا الغرض عمدت إلى استيعاب بعض الأفراد والمجموعات الصغيرة من قبائل كردفان مثل الحمر، والكبابيش وعدد أقل من بعض مناطق السودان الأخرى ولكن ظل جل المنتمين لها من أبناء دار فور كالمساليت، والأرينقا، والمسيريا جبل، والقمر، وبعض المجموعات التي تنتمي إلى عرب دار فور. ومع ذلك ظل المكون الأساسي لها وعمودها الفقري من قبيلة الزغاوة المتواجدة في السودان وتشاد وهي قبيلة إدريس دبي إتنو وموسى فكي محمد. فالحركة منذ المصاعب التي تعرضت لها بفقد قائدها الكارزمي خليل إبراهيم ذي الشعبية الكبيرة وأخي القائد الحالي جبريل إبراهيم لم تعد تتوفر على جيش معتبر كما كان الحال في الماضي، خاصة بعد أن مُنيت بهزيمة تكبّدتها -حسبما يُقال- على يد قوات الدعم السريع في معركة قوزدنقو.

فهذه الضربة القوية قد انضافت إلى بعض الانضمامات إلى النظام وما تلا ذلك من انقسامات وإجهاضات شتى.

مع ذلك ظلت هذه الحركة تسيطر على جيوب في شمال وأقصى جنوب دارفور وفي المناطق المحاذية لجنوب السودان، حسب التقلبات الناجمة عن الظروف والتأثيرات النفعية المختلفة.. فبالرغم من الضعف العسكري الذي اعترى الحركة فإنها ما تزال تمارس تأثيراً معتبراً في ساحة الحركات والجبهة

الثورية على وجه الخصوص. فهي كما تبين لنا تجد سنداً ومصداقية لا يُستهان بهما بفضل المستوى الرفيع سياسياً وفكرياً لقادتها.

ثم هنالك الحركة الشعبية الشمالية التي يقودها الثنائي مالك عقار وياسر عرمان، وهي منظمة عسكرية وسياسية في آن معاً. وقد تعرض جناحها العسكري المتكون من فيلقين كانا على صلة وثيقة بالجيش الشعبي في الجنوب إلى تاريخ الانفصال لهزات قوية. فقد خضعت لتفكك مشابه لما وقع للحركة السابقة وان وفق منطق مغاير. ومع مرور الزمن أصبحت الحركة الشعبية الشمالية مجرد تيار سياسي أكثر مما هو عسكري، وقد أدى التشظي للحركة، كما سنرى، إلى إضعاف القوى الوفية للقيادة التاريخية بشكل ملحوظ حسب مختلف الروايات التي وصلتنا ونحن نستكنه هذا الفضاء.

اليوم أصبح للحركة نشاط محدود نسبياً في مناطق جنوب النيل الأزرق التي ينحدر منها أغلب أعضائها إلا أن شهرة وحسن المستوى السياسي لقادتها يحافظ لها على مكانة معتبرة في السياق.

أغلب القوى العسكرية لهذه الحركة يوجد حالياً تحت قيادة عبد العزيز الحلو المساعد السابق والاستراتيجي الماهر الذي تمرد سنة 2016 على عقار وعرمان وأعلن نفسه قائداً للحركة الشعبية. في الظرف الراهن تتمركز هذه القوة الآن في جبال النوبا وتحتل -كما تطلعنا جل المصادر- قرابة ستين في المئة من أراضي كردفان الجنوبي.

وقد استطاع عبد العزيز الحلو أن يؤسس عاصمة في كاودا ما يشبه إرهاصاً لتشكيل كيان دولة للمنطقة التي يسعى إلى انفصالها. وفي انتظار أن نتطرق بمزيد من التفصيل لهذه الحركة، سنقتصر هنا على إيراد ملاحظتيْن بشأنها:

الأولى أنها تشتهر بأنها الحركة الأكثر أتباعاً وتجهيزاً، وكذا حسن الانضباط والتدريب والمعاملة لعناصرها.

الملاحظة الثانية هي أن المراقبين يرون أنها الوحيدة التي يمكن، إذا آن الأوان، أن تطمح للحكم الذاتي أو حتى للاستقلال الكامل. ولهذا لا ينبغي الاستهانة بهذه الحركة في المفاوضات القادمة. وعلى من سيتولون الإشراف عليها أن يتحلوا بقدر كبير من المهارة التربوية لإيجاد سبل تمكن من التوصل إلى اتفاق معها. ولن يكون من السهل في ما يقال لي التعامل مع هذه الحركة إبّان مفاوضات السلام، لذا جاز تكرار تأكيدنا لمن يفاوضونها أن يتحلوا بأقصى قدر من الحنكة وروح الابتكار للتمكّن من الوصول إلى حلول توافقية تفضي إلى اتفاق سلام جدير بهذه الصفة.

أما حركة جيش تحرير السودان التي يقودها مني أركو مناوي فتكمّل الثلاثي المشكل الأساس للجبهة الثورية. وهذه الحركة التي تُثار شكوك بشأن تواجدها الفعلي في وسط دارفور تتوفر على جيش مؤلف أساساً من الزغاوة سكان شمال دارفور. ويبدو أنها تمتلك اليوم وسائل هامة. وترددت شائعات بشأن دعمها للمشير حفتر في حربه الرامية إلى الإطاحة بحكومة الوفاق الوطني التي يوجد مقرها بطرابلس. وقد يكون هذا التحالف الظرفي هو ما يتيح لها الوسائل المعتبرة التي قيل أنها تتوفر عليها ما يمكّنها من سرعة التحرك وقوة المناورة، وهما الميزتان اللتان تختص بهما في تطوير تحركها في الساحة الذي يستفيد كثيراً من قوة شخصية قائدها مناوي وقدرته على التأقلم مع الظروف الصعبة والمناورة في متغيرات الزمن.

هذا، ولا يجري الحديث كثيراً عن تجمّع قوى تحرير السودان المنشقة التي يقودها الطاهر حجر مع أنه عنصر له قوة معتبرة، وصوت لا يستهان به في حلبة القوى المتواجدة.

تضم الجبهة الثورية إلى جانب الحركات آنفة الذكر حركات أخرى مثل حركة تحرير السودان المجلس الانتقالي التي يقودها الدكتور الهادي إدريس، ومؤتمر البيجا، والجبهة الشعبية المتحدة للتحرير والعدالة وزعيمها الأمين داود، وحركة تحرير كوش ويترأسها محمد داود محمد، والحزب الاتحادي الديموقراطي المعارض ويقوده التوم هجو الذي كان ممثلاً للجبهة الثورية في المراحل الأخيرة من المفاوضات بالخرطوم وربطتني به علاقات طيبة مع علمي بمآخذ بعض قادة الحرية والتغيير عليه مما لم أستطع استكْناه أسبابه الباطنية... وللحديث بقية... بل أخشى أن تكون بقايا...

وأخيراً -ولرب أخير أول- هناك حركة تحرير السودان التي يقودها عبد الوحيد محمد نور. ينتمي جل المجندين فيها إلى قبيلة الفور وهم أغلبية في منطقة دارفور (أرض أو منزل الفور) وتتمركز هذه الحركة أساساً في منطقة جبل مرة بوسط دارفور. ففي بداية أزمة دارفور سنة 2004 كانت الحركة هي الثانية بعد العدل والمساواة للمرحوم خليل إبراهيم. ولا يُستبعد أن تكون قد عانت هي الأخرى من الوهن جرّاء الانقسامات المتكررة في صفوفها للأسباب نفسها أو لغيرها. فمحاولات الحوار والتفاوض مع زعيمها الذي ظل ينتهج خطاً متشدداً قد باءت الى حد الآن بالفشل.. ما أدى بمناوئيه إلى تلقيبه بصاحب اللاءات أو «Mister no»، غير أن تلك الصعوبات كلها لم تنل من صورته لدى مخيمات اللاجئين والأشخاص النازحين في دارفور حيث يحظى بشعبية معتبرة. فهم يرونه حافظاً لمطالبهم. وعبد الوحيد نور من جانبه يعتبر أنه طالما وجدت المخيمات فستظل روح القضية في دارفور حية ولن ينطفئ مشعلها.

في سياق مختلف يرى الكثيرون ممن التقيناهم في الأيام الأولى من تجوالنا الذهني بين الفاعلين بمختلف ألوانهم أن النظام الذي أطيح برأسه

وببعض معاونيه ما يزال شبحه يراود النفوس ويثير فيْضاً من الحكايات والشائعات بشأن قوته وقدرته على إحباط المسلسل السياسي الذي كنا نحاول وضعه على سكة الانطلاق.

كانت قصص السطوة الهائلة التي تتمتع بها الأجهزة المُنْبَثّة في جميع مفاصل المجتمع مادة دسمة للصحافة، ووسائل الإعلام، وشبكات التواصل الاجتماعي، واستأثرت بالأحاديث الدائرة في أوساط النخبة السياسية وصالونات الخرطوم.

فالجيش الذي يُعتبر الذراع الضاربة للنظام يُتهم بأنه قد تخلى في ظل حكم الإنقاذ عن مهمته النبيلة في حماية وخدمة الدولة والأمة. فمعارضو النظام البائد ومنتقدوه من اليسار خاصة يرون أن الجيش بكل هيئاته من قيادة، وأكاديميات، ومراكز تكوين، ومخابرات، ومن تجهيزات، وصناعات، قد استحوذ عليه أشخاص مُؤَدْلجون عديمو التجربة والكفاءة الفنية والمهنية. واستمر الحديث عن «الدفاع الشعبي» النابع من تصور النظام المخلوع والمشكّل من قوة شبه عسكرية ينتظم فيها الطلاب، والنساء، والشباب العاطلون والعاملون على حد سواء كدروع للدفاع عن النظام السياسي الإسلاموي. كان الهاجس المؤرّق لليساريين المتواجدين بقوة في «قوى إعلان الحرية والتغيير» يكْمن في إمكانية انبعاث ما يسمّونه بـ«الثورة المضادة»، و«الدولة العميقة»، و«البنى التحتية للاستبداد». ويُجمع مناضلو قوى إعلان الحرية والتغيير على أن تلك القوى تتربص بهم الدوائر ولا يعدو سُباتها أن يكون تكتيكاً سرعان ما تستيقظ منه. وهذه «القوى» سواء أكانت حقيقية أم مزعومة لدواعي اعتماد سياسة تصفية الحسابات، ظلت تتردد في الأحاديث التي أجراها معنا محاورون يعترضون على أي شكل من أشكال إشراكها في المفاوضات قيْدَ التحضير تحت إشراف الوساطة الإفريقية.

ظل الواقع يختلط بالأسطورة كما تمتزج الحقائق بالخيال والأوهام. فوجود «خلايا الظل» أي القوى الخفية التي يُعتقد أن لها قدرة هائلة على التدمير هو على ما يبدو، في مناخ الترهيب، السلاح الفتاك للثورة المضادة. كما أن النظام الاقتصادي والمالي الذي تنتشر فيه مؤسسات توصف بالإسلاموية قد يكون بأيدي أطر إسلامويين. وبحسب العديد من المصادر الوطنية والدولية فإن النقابات الرسمية، وجمعيات النساء، والطلاب، والصحافيين، والمثقفين، تؤطّرها كلها كوادر الحركة الإسلامية.

كما أن الجامعات والحقل الأكاديمي برمته يظهران بمظهر مشهد يستحوذ عليه الإسلامويون ويبسطون عليه سيطرة مطلقة دون فسح أي مجال ذي بال لأي صنف أو لون من ألوان التنوع الثقافي أو الفكري أو العقائدي أو الفلسفي. فمقالات وتصاريح جل الجامعيين الذين التقينا بهم، من غير أنصار النظام المخلوع، تصب في هذا الوصف الشنيع.

على العموم تبدو اللوحة التي يعرضها علينا في بداية دربنا الشائك محاورونا كلهم تقريباً هي صورة استقطاب فكري وتأطير شامل لكل مناحي الحياة. فلا يوجد أي قطاع بمنجاة عن هذا الاستحواذ. وكل من تحوم حوله شبهة سياسية أو أيديولوجية يتم إقصاؤه من المشهد. إن ما يُرسم لنا كان مُرْعباً للغاية لأنه يتأسّس على تلاقي خطيئتيْن: خطيئة نظام سياسي أحادي موصد على منعشيه وأولياء نعمتهم سياسياً وأيديولوجياً، من جهة، وخطيئة نظام للإقصاء المطلق والممنهج لكل مخالف سياسي أو أيديولوجي، من جهة أخرى. وهذا النظام ذو الصمّاميْن أو القفليْن نجم عنه حرمان متفشٍّ ألّب عليه جميع المقصيين يحْدوهم حَنَقٌ وضغينة لا نظير لهما. وهكذا اتّسعت فجوة سحيقة ما بين الحزب الإسلاموي وأتباعه وبين سائر المجتمع السياسي. فهو لم يعد يراعي تطلعات أطياف عريضة من النخب وعوام الشعب، ولا يتناغم

مع آمالهم ونبضات مشاعرهم. وبهذا فإن الأحياء الشعبية المحيطة بالمراكز الحضرية، وخاصة الخرطوم وأم درمان، حيث تتكدّس الأعداد الغفيرة وتنتشر الروايات حول نزوات مسؤولي السلطة الحاكمة، تحوّلت إلى مراجل تغلي غيظاً ضد النظام ورموزه. ولا يهم حقيقة الإشاعة التي تسري في هذا الجو سريان النار في الهشيم. فالرواية متى نفذت إلى صميم الطبقات الشعبية تغدو -بالنسبة للعامة والخاصة في أحايين كثيرة- حقيقة لا ريب فيها. ولا يحتفظ العقل الجمعي منها إلا بما يدغدغ مشاعره ويُلهب خياله.

ولكي يزيد طين النظام بلة ينضاف إلى اللوحة القاتمة أصلاً والحصيلة المتردية إلى حد كبير، كون رأس النظام ملاحق من قبل محكمة الجنايات الدولية وكون البلد نفسه يرزح تحت الحصار. إذ لا يمكن إجراء أي تحويل نقدي من المصارف إلا بصعوبات جمة. فلتسديد مساهماته في الاتحاد الإفريقي يلزم نقل المبالغ نقداً من الخرطوم إلى أديس أبابا. وقد أصبح الاقتصاد المتهالك على شفير الهاوية. وبما أن السودان مسجل في قائمة الدول الراعية للإرهاب فإنه يخضع لعقوبات صارمة في ظل مديونية خانقة تناهز ستين مليار دولار أمريكي، حسب غالب الروايات.

لمزيد من ضبابية المشهد كانت عاصمة البلاد في اليوم الذي وصلنا فيه، مشلولة بشكل شبه كامل بفعل احتشاد المحتجين في قلب المدينة أمام القيادة العامة للجيوش. كان التوتر على أشده. وأي شرارة كان من شأنها أن تشعل السهل بأكمله. كان المناخ المتوتر ينذر بأقصى درجات مخاطر الانفجار. لقد بلغت القلوب الحناجر. وكان الحوار مفقوداً تماماً. فالاتصال ما بين ممثلي وقادة الثورة المدنيين من جهة والعسكريين من جهة أخرى لم يكن سوى بصيص متقطع. كان من الجليّ أن استقرار النظام الجديد في مهبّ الريح. فبعد ساعات من تصريح وزير الدفاع، ابن عوف، الذي أعلن فيه عزل البشير

وتنصيبه هو على رأس المجلس العسكري الانتقالي، تمت تنحية ابن عوف بكل بساطة من رئاسة المجلس من قبل شخصية بدا أنها تحتل مكانة مركزية في نظام الدفاع والأمن. يتعلق الأمر بجنرال الجيوش عبد الرحمن البرهان الذي لم يكن يُعرف له حتى ذلك الوقت دورٌ سياسي في السلّم العسكري المنخرط في السياسة منذ أمد بعيد، وليس فقط منذ وصول الحركة الإسلامية إلى دفة الحكم.

بعد وصولي بقليل تغيرت تركيبة المجلس العسكري الانتقالي، حيث خرج منه رئيس القطاع السياسي ونائبه بسبب ما قيل من انتمائهما الصريح إلى الحركة الإسلاموية. فإذا أضفنا إلى ذلك الهزات التي لا تبعث على الاطمئنان بشأن انسجام الهرم العسكري، فضلاً عن تشرذم الوحدات العسكرية في السودان، فإننا ندرك حجم الشكوك المتضمنة في الرسائل الصادرة عن المؤسسة العسكرية والنظام الأمني والدفاعي برمته في تلك الأثناء.

لقد كنت دائماً أتجرّأ على نقاش مفهوم الجيش السوداني الذي يبدو لي أنه نابع من بناء اختزالي لواقع الظاهرة العسكرية في السودان، تلك الظاهرة التي يتبيّن أنها أكثر تعقيداً مما نتصور، ولا يمكن استيعابها إلا بتوسيع دائرة الإدراك. وليس مردّ ذلك إلى أنه لا توجد قوات مسلحة وطنية في السودان؛ فتلك إهانة لجيش السودان العظيم المعروف بصلابته وعمق وطنيته، وإنما بكل بساطة لكون هذا المفهوم لا يعبّر عن الواقع العسكري في السودان. وأنا مَدين للعديد من السودانيين الذين تعرفت عليهم بالتدريج طيلة أدائي لمهمتي فيما يخص استخدامي في خطابي لمفهوم «المنظومة الدفاعية والأمنية السودانية» أمثال الممثل السوداني السابق لدى الاتحاد الإفريقي جمال إبراهيم. صحيح أن هذه إحدى الأفكار التي صغتها خلال الوساطة وطورتها

وأثرت بها الي حد ما في الخطاب السياسي بإضفاء مسحة نظرية عليه ليكون قوام المناصرة والإقناع. فالجيش الوطني كمؤسسة تقليدية حاضر في صميم النظام المؤسسي برمته. فبصرف النظر عن أكاديمياته، ومراكزه التكوينية، وطيرانه، ومدرّعاته، وبحْريته، ومخططات الانتشار التكتيكي والاستراتيجي الخاصة به في هذا البلد مترامي الأرجاء والذي كان أكبر البلدان الإفريقية مساحة قبل انفصال الجنوب. فلقد عرف الجيش السوداني فترات صعود إلى قمم المجد والارتقاء في معارج الضياء، كما شهد فترات قاتمة في متاهات الانزلاق.. لكنه ظل صخرة صماء تتحطم عليها عبر العقود هجمات المتربصين بالوطن واستقراره وامنه حتى في أحلك الظروف.

فجأة ظهر في الساحة العسكرية عنصر آخر هو قوات الدعم السريع. كانت هذه القوات في الأصل ذراعاً شبه عسكرية تؤازر الجيش الوطني في شتى حروبه، وخاصة في دارفور حيث اكتتبت القوات عناصرها من بين القبائل الدارفورية ذات الأصول العربية. وقد تعسّر اندماج قوات الدعم السريع في الجيش الوطني. وبالرغم من كل شيء بقيت هذه القوات وحدة مستقلة حسنة التنظيم جيدة التسليح، معتبرة الأجور، حسنة المظهر، منضبطة وملتزمة تماماً بأوامر قائدها الأسطوري والمُطاع محمد حمدان دقلو الملقب حميتي. فلقد كان دعمها للتجمع الشعبي أمام القيادة العامة حاسماً في قلب كفة الميزان لصالح قوى التغيير وسقوط نظام البشير.

أما العنصر الثالث في المنظومة الدفاعية والأمنية فيتمثل في جهاز الأمن والمخابرات (أو ما يطلق عليه شعبياً الجهاز)، وهي هيئة خاصة بأمن النظام. وقد ظل هذا الجهاز، مع مراعاة كل المقاييس، على مدى فترة النظام السابق وحتى وقت انتشارنا، بمنزلة القوة المهيمنة، المرهوبة، الممقوتة. كانت إلى عهد قريب جداً القوة التي يصب عليها المحتجون جام غضبهم. ولم تكن

فحسب قوة شبه عسكرية تتألف من عدد كبير من الوكلاء الذين يُجهل تعدادهم الحقيقي ويتوزعون على امتداد التراب الوطني، بل كان لديها وسائل لوجستية هائلة للتنقل في كل مكان، ووسائط اتصال، وصناديق خاصة يضفي عليها الخيال الشعبي كل ما من شأنه أن يسهم في خلق أسطورة الفزّاعات التي تتفنن الثورات الشعبية في نصبها كرمز للأنظمة المخلوعة. لكن مهندسها صلاح قوش قد سهل سقوط النظام بتخليه عن البشير، وانحيازه بل تشجيعه للتغيير كما تواترت لدي به الروايات، والله أعلم.

كانت السلطات المخوّلة للجهاز تتيح له أن يتخذ أي ذريعة يشاء للاعتقال، والاستجواب العنيف، وحتى التعذيب والقتل خارج نطاق القانون بشكل متكرر.

ويشير العديد من الشهادات غير المصنفة وغير الموثقة، مثل العناصر المذكورة آنفاً، إلى أن التعذيب كان يحصل على نطاق واسع في مكاتب جهاز الأمن والمخابرات. وما سمعته في السودان ذكرني بما تلاقيه هذه الظاهرة البشعة من تهوين وتجاهل لدى أنظمتنا العربية والإسلامية. وما زلت أتعجب من أن التعذيب لا يلاقي عندنا الاستهجان الشديد الذي يُقابل به في مجتمعات شبيهة بنا في آسيا، وأمريكا اللاتينية، أو حتى في بعض البلدان الإفريقية غير العربية وغير الإسلامية. فلماذا نتقبل هذا الجرم الشنيع المتمثل في الاعتداء على الكرامة الإنسانية؟ لماذا نحن الأمة الوحيدة في العالم التي تتعايش مع جلادين سبق لهم أن صَلموا آذاناً، وسَمَلوا أعيناً بشرية، وأحياناً ذبحوا إنساناً بل فوق ذلك سجيناً يتمتع بحق الحماية في كل الأحوال.

لم أجد قط لهذا التساؤل جواباً يشفي الغليل. إني لأعرف أن كتابنا المقدس وسنة نبينا عليه أزكى الصلوات يحرّمان كل إساءة لمعاملة الكائن البشري وحتى الحيواني، ويحميان الأسير بصرف النظر عن دينه، أو جنسه،

أو أصله. وأعرف أنهما حظرا حظراً باتاً إزهاق الروح البشرية المعصومة. كما أعرف أن علماء المذاهب كافة قد أجمعوا على وجوب صون النفس والعرض (الكرامة الإنسانية). ومع ذلك فلا أعرف بلداً عربياً ولا إسلامياً إلا وقد سمعت في وقت من الأوقات، من مصادر جديرة بالثقة، أن ممارسات متكررة للتعذيب بكل أشكاله المهينة جسدياً ومعنوياً قد وقعت فيه.

بالنسبة لحالة السودان، لم يتسنَّ لي أن أذهب أبعد من الاستماع لما قيل لي من انتشار واسع لممارسة تلك الظاهرة. وبطبيعة الحال لم يكن بوسعي أن أتحقق من صدق ما يصفه قادة وناشطو الحراك الشعبي. وبالتأكيد سيأتي وقت تسود فيه الطمأنينة وتصفو النفوس وفاء لروح الثورة فتُلبّى الحاجة إلى العدل، والسلام، والتصالح، تطبيقاً لمبادئ العدالة الانتقالية التي أقرتها نصوص اتفاق السابع عشر من آب/أغسطس سنة 2019.

تعتبر الشرطة الوطنية الهيئة الرابعة من هيئات المنظومة الدفاعية والأمنية السودانية. تتمتع الشرطة الوطنية في صفوف السكان وحتى على مستوى الجماعات الثورية الأكثر راديكالية بقدر من القبول المبدئي. وتجري الأمور كما لو كان النظام والأمن قد توزّعا في أذهان الناس إلى فُسْطاطين للخير والشر. وبحسب هذه الثنائية يكْمن الخير في الشرطة الوطنية في حين يتجسّد الشر في جهاز الأمن والمخابرات (المعروف شعبياً بالجهاز).

إن جميع النداءات التي وُجهت إلى الوساطة الإفريقية ملتمسة سحبَ القوات العسكرية أو قوات الدعم السريع ترافقت مع التعبير عن الرغبة في إعادة نشر الشرطة الوطنية لحفظ الأمن والنظام العمومي. ولم يضنّ المتصلون أيّاً كانوا بإطراء الشرطة أو تقديم رأي إيجابي بشأنها معتبرين إياها أكثر احتراماً للقانون ولسلامة وصون كرامة المواطنين.

بقدر ما كان المحاورون يُثنون على الشرطة أو على الأقل يعبرون عن

رأي إيجابي تجاهها، بقدر ما كانوا يعبّرون عن عكس ذلك بل يَكيلون الشتائم للهيئة التي تشكل في ذهني صِنْواً للشرطة وقسيماً لها (الأمن والمخابرات). وقد بدا لي أن هذا التمييز الذي أجهل أسبابه الحقيقية يفسّر إلى حد كبير الخلاف الذي نشب خلال المفاوضات حول الوصاية التي ينبغي أن تتبع لها هذه المكوّنة أو تلك من مكونات منظومة الدفاع والأمن في البلد.

تبعاً للمنطق الذي سنلاحظه لاحقاً في ثنايا هذا المكتوب، كان جل المحاورين من قوى إعلان الحرية والتغيير يسعى إلى تعزيز سلطة الوزير الأول والحكومة بوصفهم مدنيين، ومن ثم تقليص سلطات مجلس السيادة، في حين اعتمد بعض محاوري المجلس العسكري منطقاً مغايراً دعا إلى تدعيم سلطة مجلس السيادة ومن ثم تقليص سلطات الوزير الأول والحكومة المدنية.

ولم يخل هذا «القانون» المسيّر للمفاوضات السودانية من تأثير على حدة النقاشات الدائرة حول وصاية مكونات منظومة الدفاع والأمن السودانية.

لم تخْبُ حدة النقاشات إلا بعد قبول منطق التوزيع لوصاية مكونات منظومة الدفاع والأمن. وهكذا وجد قانون المفاوضات السودانية تجسيداً طيباً له في المنطق التوزيعي لتلك الوصاية. وكما سنرى لاحقاً إبان تتبع أجرأة الوساطة فإن وفد قوى إعلان الحرية والتغيير وإن قبل تبعية القوات المسلحة وقوات الدعم السريع لوصاية مجلس السيادة فإنه ألح بكل إصرار على إلحاق الشرطة والأمن بوصاية الحكومة المدنية. وينص الاتفاق الذي تم التوصل إليه في النهاية على أن مجلس السيادة يمارس الوصاية على القوات المسلحة وقوات الدعم السريع، فيما أقر -دون منازع- وصاية الحكومة المدنية على الشرطة. وبالمقابل، أخضع قوات الأمن لوصاية مختلطة يشترك فيها مجلس السيادة مع الحكومة المدنية.

ليست هذه الوصاية المختلطة على الأمن والمخابرات عشوائية بل تنبع من طبيعتها التي لها بُعْد خارجي ذو صلة بالسيادة على أمن البلد خارجياً، وبعد داخلي له مساس مباشر بالسلطة التنفيذية من حيث الأمن الداخلي. ووعياً مني لهذه الثنائية، فاتَحْتُ الدكتورة ابتسام السنهوري عضو لجنة الخبراء بشأن صيغة توافقية في حال ما إذا أصبحت المسألة نقطة خلاف مستعصية. وقد طلبت منها أن تُبقي الأمر طيّ الكتمان، بعد أن اتفقنا على الصيغة، بل أكثر من ذلك قبلتْ أن تكون هي التي تطرحها عند الاقتضاء.

تتمثل الصيغة في إنشاء جهازين للمخابرات، أحدهما مكرّس للأمن الخارجي ويمكن أن يخضع لوصاية مجلس السيادة، والثاني متخصص في الأمن الداخلي ويكون تحت وصاية الحكومة المدنية. وعندما اتفق الأطراف على الوصاية المختلطة للمخابرات، وضعنا صيغتنا في ثلاجة طاولة المفاوضات شأنها شأن الكثير من الصيغ الأخرى التي رتّبْناها مع بعض الأعضاء البارزين في كل من الوفديْن. وقد تم استخدام بعض الصيغ المجمّدة تلك فحظيت بالموافقة بينما بقي بعضها الآخر مطموراً في كَفنه إلى الأبد.

حري بنا ألا ننسى أنه بالإضافة إلى هذه المكونات الرسمية الأربعة لمنظومة الدفاع والأمن توجد، حسب العديد من التقارير والمقالات الصحفية وبعض الشهادات المروية، قوى مسلحة أخرى تنتشر في الفضاء الأمني السوداني. فهناك بالطبع الحركات المسلحة التي ما تزال نشطة كما ذكر والحركات التي دخلت في بيات شتوي. وفضلاً عن ذلك، هناك «بقايا الدفاع الشعبي»، وهي ميليشيا شبه عسكرية أقامها النظام البائد وتضم طلاباً متحزّبين، ونساء وشباباً مكتتبين، جذبهم بريق الأيديولوجيا أو الطمع المادي، وما يزالون يُوَسْوسون في مخيّلة البعض بهلوسات كئيبة وأوهام أمنية مخيفة. إنهم جميعاً، تبعاً للصورة التي تُرسم لهم في وسائل الإعلام الرسمية

وغير الرسمية للثورة، قد تدرّبوا قليلاً أو كثيراً على حمل السلاح، وما يزال بحوزة كثير منهم سلاح فردي، حسب ما يقال.

أفما حان الأوان لكلمة عن السلاح الفردي لاستكمال الصورة ولو بإيجاز شديد؟

الواقع أن بعض التقارير تؤكد أن السودان هو أكثر البلدان الإفريقية انتشاراً للأسلحة الفردية من شتى الأنواع. ولا يبدو لي هذا التأكيد عارياً من الصحة. فهناك قرائن تدل عليه: غالبية عناصر الدفاع والأمن مسلحون يحملون أسلحة خارج الخدمة، وعدد من المناطق شهدت أو ما تزال تشهد نزاعات مسلحة، وتضاعفت أعداد ميليشيات الدولة والميليشيات العائلية التي يتم تنظيمها وتدريبها في ضيْعات ومزارع ويُنفق عليها بسخاء لتبقى على أهْبة الاستعداد الدائم. ففي سياق جولتي الذهنية لم يكن من شأن هذا الوجه من الواقع السوداني أن يسهّل مهمتي، وليس في هذا القول تعبير من باب الكناية.

أما الوجه الثاني لبانوراما السودانية حين مقدمي والذي لا يقل تعقيداً فيتمثل في الطبيعة المتشعّبة لما يُعرف بـ «قوى إعلان الحرية والتغيير». إنها معطاة جوهرية محددة لسياق وساطتنا لم تتلاش حتى نهاية المطاف. ففي قوى إعلان الحرية والتغيير تتعايش مكونات تتفاوت في أهميتها التاريخية، والسياسية، والأيديولوجية، والاجتماعية، والتنظيمية، وتتقاسم الحلم ذاته مع محاولة كل منها أن يستأثر -وإن بحياء- بالسرير المشترك ويلتحف بردائه دون مضاجعه. وبالرغم من أننا سنعود لاحقاً إلى تركيبة القوى السياسية، فلا يسعنا إلا أن نقدم عنها هنا بعض الإشارات في سرد السياق لتجربتنا في السودان.

يعتبر نداء السودان تجمّعاً يضم الحزب التاريخي لأيقونة السياسة

السودانية، الإمام الصادق المهدي الذي يعدّ شخصية رمزية؛ وسبق له أن انتخب وزيراً أولاً؛ وهو اقتصادي ومثقف مبدع عايش سبعين سنة من تطور بلاده، ويترأس الآن الحزب الوطني المعروف باسم حزب الأمة القومي. ولن تُطرح مسألة تقاعده إلا في إطار إعادة الهيكلة اللاحقة للاتفاق (انظر أسفل). وتحيط به مَجَرّة من الشخصيات والأشخاص المتنوّعين في خطاباتهم، وطباعهم، منهم نائبه الأول البروفيسور إبراهيم الأمين، وابنته مريم، وأمينته العامة سارة نقد الله وغيرهم كثر.

يقود حزبَ المؤتمر السوداني المهندسُ عمر يوسف الدقير، وهو شخص مرهف الحس، يترك لمحاوره انطباع التكتيكي البارع، وهو خطيب مصْقع، ولاسيما في اعتنائه بتحضير خطاباته أمام الجمهور. يعتبر حزبه حزباً نخبوياً حقيقياً سواء من حيث نوعية أعضائه أو بالنظر إلى زخمه الشعبي.

يبدو أن من أهم مكونات نداء السودان الجبهة الثورية التي تضم الحركات المسلحة المشار إليها أعلاه بالإضافة إلى كوكبة من الحركات السياسية والاجتماعية الملحقة بها (انظر أسفله تركيبة القوى السياسية). وقد أدّى تنوّع مشارب قادة هذه المكونات، وتنافر طباعهم، وتباين مناهجهم النضالية والحركية، إلى تحويل «نداء السودان» في المحصلة النهائية إلى كشكول من القوى المتمردة على القيادة الموحّدة، بالرغم من التعلق التاريخي لهذه المكونات بالزعيم صادق المهدي روحياً واجتماعياً. وإن من قبيل التحدّي الجوهري التمكن من حمل هذه المجاميع على ترتيب بيتها الداخلي بشكل منسّق ناهيك عن إمكانية اتفاقها على موقف خارجي موحد. هذا فضلاً عمّا يمور في التحالف من تنافس بين القادة ظاهرياً وضمنياً. فماذا سيحدث غداً عندما ينادي داعي الترشح للانتخابات التشريعية والرئاسية؟

ومع ذلك يبقى النداء هيئة باهظة التكاليف. فهل ما يكسبه من توسّع في

قاعدته الشعبية وترسيخ للولاءات المتنوعة يتناسب مع ما يفقده من انسجام في بنيته التنظيمية وقدرته على العمل الوظيفي المنسّق تكتيكياً واستراتيجياً؟ يجوز التشكك في ذلك. وسنرى إلى أي حد ستمكّن إعادة الهيكلة الجارية في الوقت الذي نكتب فيه هذه السطور من تبديد الشكوك والوصول إلى مستوى ذي بال من اليقين. ومهما يكن، فقد ظل واضحاً في مقاربتنا للسياق المحلي أثناء جولتنا الاستلهامية أن تشكيلة النداء لم تكن -في بداية المسار- تبعث على الاطمئنان من حيث انسجام مواقفها في المفاوضات، وإن ظل من أكثر الكيانات السياسية حرصاً على الإسراع بالعملية وتجاوز الصعاب بسرعة.

أما المكونة الثانية لقوى إعلان الحرية والتغيير فهي مكونة قوى الإجماع الوطني. وهنا أيضاً يبرز التنوع خاصية لهذه المكونة. فالحزب الشيوعي بقيادة محمد المختار الخطيب وصديق يوسف، وحزب البعث العربي الاشتراكي الأصل بزعامة علي السنهوري، وناصريو الدكتور جمال إدريس وما يلتحق بهم من فصائل، كل أولئك لهم باع طويل في تقنيات التأثير والحنكة في التسريب والإدارة عن بعد.

هكذا تمددت قوى الإجماع إلى العديد من التشكيلات النقابية ومنظمات المجتمع المدني فوظّفها في الترويج للأفكار والمواقف التي يميل إليها دون أن يلجأ إلى حمل لوائها علناً. فأصبحت هذه المنظمات أدوات بيده وأجنحة ووسائل لبسط سيطرته مما جعل منه، كما عاينا، فاعلاً قوياً مؤثراً في الحراك الثوري. ولا تنجو قوى الإجماع -كما سنرى لاحقاً- من احتمالات التفكك وما تثيره من شكوك على غرار ما ألمحنا إليه بالنسبة للنداء. ومع ذلك تبقى قوة حقيقية لها نفوذ وتأثير في سير الأحداث اليوم وغداً.

يعد تجمع المهنيين المكون الثالث لقوى إعلان الحرية والتغيير. بالرغم من أن هذا التجمّع ليس له رسمياً طابع سياسي، فإنه كان رأس الحربة في

الحراك المطلبي الذي تحول إلى حركة سياسية تنادي بإسقاط النظام. وقد ظل تجمع المهنيين السودانيين طيلة مسار التفاوض متشبّثاً مع الحزب الشيوعي بالمقترحات الأكثر راديكالية، ولم تتطور مواقفه إلا في وقت لاحق.

وإن حدثت في الأسابيع الأخيرة من المفاوضات مفارقة غريبة جاءت لتقلب هذا الموقف رأساً على عقب. فبعض قادة التجمع من حول أحمد ربيع وطه عثمان قد عملوا بصورة حاسمة على إحراز تقدم في المفاوضات. من بين تلك الكوكبة محمد ناجي الأصم وهو شاب لطيف ومشاكس إلى حد ما. هو دكتور قيل لي أن كان له الدور الأسطوري في قراءة أول بيان حقيقي للتجمع و/أو إعلان قوى الحرية والتغيير، وهو الذي كان له بعد ذلك الشرف الأسمى في قراءة خطاب هذه القوى إبّان مراسيم الاحتفال بالتوقيع الرسمي يوم 17 آب/أغسطس 2019، ذلك الخطاب الذي كان بمنزلة إعلان للشباب عن اعتناقهم لمُثل الثورة. لم ألتقه إلا بشكل هامشي. لكن ابنتي آمال الطالبة في آريزونا بالولايات المتحدة والمناصرة المتحمّسة للدور النسوي في الثورة السودانية ما فتئت تكرر على مسامعي قولها: «Dad, dont forget Alassam. He may help you to understand many things...»

«ما معناه: بابا، لا تنس الأصم، إن باستطاعته أن يساعدك في فهم الكثير من الأمور».

كان الدكتور أمجد فريد الذي ارتبطتُ معه بعلاقة صداقة رجلاً يبدو أريحياً ومهذباً، إلا أنه يخفي راديكاليته تحت وشاح من المظاهر اللطيفة. وهو ينضم إلى موكب الفرادات التي حضرت بقوة في صياغة آراء وخطابات قوى إعلان الحرية والتغيير كما شكل في لحظة ما صوتاً مسموعاً لها.

في كل الأحوال، يسجل تاريخ هذه المفاوضات أن تجمع المهنيين قد عزز، بأقصى ما يستطيع، مواقف اليسار في الحراك الشعبي.

كما وضع التجمع في الواجهة شخصيات قادمة من كل الاتجاهات السياسية والأيديولوجية. وقد جسّد موقّع الاتفاقيات، أحمد ربيع، مدرّس الرياضيات الشاب الذي قُذِف به إلى أضواء الأحداث، بَوادرَ صياغة تجميعية توفّق ما بين مواقف التجمع التي هو عضو فيه وبين الحزب الشيوعي الذي لم يكن قط بعيداً منه في ما وصل إلى مسامعي. فهذا الخط الواقعي الذي رسمه بسلوكه أكثر من تنظيره له، جعل منه وجهاً يحظى باحترام كبير في الحاضر وربما في المستقبل كذلك (انظر أسفل).

إن ممثل تجمع المهنيين السودانيين ضمن وفد المفاوضين بفندق كورينثيا، طه عثمان، لم يفارق في الحقيقة إطلاقاً شريكه أحمد ربيع الذي يبدو أنه صديقه الحميم. لقد شكّلا معاً ثنائياً ساخناً انضم إليه، علناً وسرّاً، متواطئ ثالث هو مدني عباس مدني الذي فرضته الجماعة فيما بعد كوزير للتجارة والسياحة في الحكومة المدنية الانتقالية، بالرغم من التحفظات المعبّر عنها هنا وهناك في أوساط الحركة، بل حتى الانتقادات الحادة لنوع من الاستئثار بالقرار من قبل مجموعة ضيقة على حساب الأعضاء الآخرين.

أما مكونة المجتمع المدني ذات المنعشين متقلّبي الأدوار مثل مدني عباس مدني فقد قذفت إلى الواجهة بأسماء متغيرة تضطلع بأدوار متبادلة. ميرفت حمد النيل شابة ذات طبع مقدام لا تخشى الصدام. يبدو لي أنها مقتنعة إلى حد كبير بمهمتها كمدافعة عن وجهات نظر تحالف منظمات المجتمع المدني.

أما بابكر فيصل، ممثل الحزب الاتحادي في فريق المفاوضين، فهو رجل رزين معتدل وإن تنتابه أحياناً فوْرات من الغضب المدوّي. ولقد راوح بدماثة خلق بين الهدوء والثوران فحقق بذلك -غالباً- مُبْتغاه إلى حد كبير.

الجمهوريون، ويمثلهم الدكتور حيدر الصافي محمد علي، تجمّع يعي

تماماً حدود الثورة ومخاطر انجراف قيادتها إلى التطرف. ومع أنه لا يُساوم بشأن الأهداف الرئيسية للحراك فإنه دعا إلى التوافق، دون أن يتوخّى من ذلك مكاسب شخصية، وإنما باعتبار المهادنة طوْق نجاة يتوخى منه أن يجنّب الحراك الفشل الذي قد يقود إليه الخط المتشدّد. وقد أقمتُ معه علاقات ودّية مفيدة طيلة مسار المفاوضات خدمة للتوافق الذي يصبّ في مصلحة الجميع، بلداً وشعباً وزعامات.

يعتبر الوسطيون الذين يمثلهم نصر الدين أحمد عبد الله المكون السابع لقوى إعلان الحرية والتغيير. حتى وإن لم يحتلوا صدارة المشهد فقد انحصر دورهم في كونهم قوة صامتة تمارس تأثيرها في الكواليس أكثر من الظهور في العلن. وتلك لعمري غالباً ما تكون أنجع وسيلة للتموقع والتأثير.

إن الاستقطاب الثنائي لعملية التفاوض في ما بين المعسكريْن، أي المجلس العسكري الانتقالي وقوى إعلان الحرية والتغيير، لم يخل من تعقيدات نجمت عنها عراقيل جمّة كان لابد من معالجتها كعنصر إنضاج لا غنى عنه لعملية الوساطة.

ففي الظاهر، يبسّط الاستقطاب الثنائي عملية التفاوض لأنه يضع أمام الوسطاء معسكرين فقط. وعندما يحدد كل معسكر، دون تدخل من طرف خارجي، ممثليه فإن انسيابية التفاوض تبدو ميسّرة وسلسة.

غير أننا نعرف أن من بين الصعوبات العديدة التي تعترض سبيل الوسطاء، مسألة تمثيل الأطراف. فهي ذات أهمية قصوى ومن العسير إيجاد حل مرضٍ ونهائي لها. وتطرح مسألة التمثيل غالباً مشاكل كبيرة في تسيير المفاوضات. فالمشاركة في مسلسل الحوار أو عملية التفاوض تشكل دائماً مسألة حياة أو موت بالنسبة للفاعلين السياسيين والاجتماعيين لما يترتب عليها من دور في حضورهم ومكانتهم في الساحة الوطنية. وتعتبر مشاركة

حزب أو تجمّع بشكل أو بآخر في العملية بمنزلة اعتراف به وتكريس لحضوره ودوره في الفعل. وبالعكس من ذلك، يعدّ إقصاؤه من الحلبة أو حتى تهميشه في العملية، مهما كانت الأسباب، إنكاراً لوجوده واستهانة بدوره في الحاضر والمستقبل. وتأسيساً على ذلك، يلزم أن يعتني التفاوض المؤطّر مسبقاً بإيجاد حل مرضي للمسائل المتعلقة بالمشاركين في العملية من حيث عددهم، ووزنهم، ووضعهم القانوني. ومن المعروف أن حل مشكلة المشاركين لا تعني الحسم النهائي لمادة الخلاف الذي قد يظهر في مرحلة لاحقة من مراحل العملية. ذلك أن أي خطوة في اتجاه الحل أو أي تقدم تحرزه المفاوضات يتنزل كماء مبارك يسقي أرض العملية التفاوضية وينبت بُقولاً سرعان ما تزهر وتتمدد على شكل فاعلين جدد يحرصون بل ويلحّون على إشراكهم في العملية.

إن حجة الساعين إلى الإشراك في المفاوضات هي نفسها دائماً. فهم يحتجون بدورهم الواقعي أو المزعوم متّشحين بلبوس المشاركة التي تصبح بذلك أساساً للأخلاق السياسية ولعقيدة التفاوض. وينضاف إلى ظاهرة انبعاث المشاركين الذين يظهرون فجأة، ظاهرة أخرى يعرفها طلاب وأساتذة علم الأحياء (البيولوجيا)، ألا وهي الانشطار الخلوي.

لئن كنت أتجافى هنا عن أي تدخل في ميدان ليس من اختصاصي إطلاقاً، فبوسعي أن أتطفل على الأقل في المجال السياسي بالقول إن ظاهرة الانشطار الخلوي تعني تناسخاً أو تضاعفاً لا ينتهي لأطراف منخرطة في عملية التفاوض. فغالباً ما تنشطر المكونات في أثناء المسار. وعندئذ تستيقظ الطموحات، ويتفاقم التنافس على الزعامة، وتبرز الصراعات للعلن. وفي الغالب، ينتهي الأمر بتشييد كل فصيل لصومعة خاصة به ثم يأتي إلى الوسيط لينكر أهلية زميله ورفيق دربه بالأمس ويرفض أي شرعية لتمثيله إياه. وقد

يعلن نفسه الممثل الشرعي والوحيد للتجمّع السياسي أو الاجتماعي الذي هو عضو فيه. وفي أثناء المسار، كان بروز هذه الظاهرة التي عرفتُها في أزمات سياسية أخرى بإفريقيا، محدوداً في السودان، إذ حدّ منها الاستقطاب الثنائي منذ البداية. وفي ذلك أبرز ميزات المسلسل السوداني الإيجابية.

لكن هذا الاستقطاب الثنائي لم يخل من انتقادات. فالاستقطاب الثنائي بالرغم من مزاياه ودوره في تبسيط العملية على النحو الذي أشرنا إليه آنفاً، يحرم الوسيط من فوائد تعدد الأطراف من ثلاثة فما فوق. ذلك أن التفاوض الثلاثي أو الرباعي يتيح للوسيط هامشاً أوسع للتحرك والمناورة. فمتى نكص طرف عن قبول مقترح للحل أمكن للوسيط أن يؤلّب عليه الطرفين الآخريْن. فيصبح الطرف المتردد أمام خيارين: إما أن يقبل الحل التوافقي وإما أن يتعرّض للعزلة القاتلة، وعندها يُضطر للدخول في الإطار العام للتوافق، أو يسعى إلى عقد حلف مع أحد الطرفين الآخريْن على أساس مقترحات تقترب من مقترحاته. وفي كلتا الحالتيْن يكون مضطراً لحَلْحَلة موقفه باتجاه التوافق.

لكن هذه المحاولة الأخيرة للطرف الحَرُون بهدف استمالة طرف على حساب الآخر، قد تفضي أحياناً إلى عواقب وخيمة. إذ من شأنها أن تبدو لمن قبلوا التوافق مكيدة مدبّرة لنسف الاتفاق أو مسعًى مبيّتاً للتسْويف والمماطلة.

في الحالة السودانية، تم إقرار الاستقطاب الثنائي من حيث المبدأ ما بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى إعلان الحرية والتغيير.

الآن وبعدما عادت المياه إلى مجاريها و«التقى النيل الأزرق بالنيل الأبيض» لينْسابا بهدوء في اتجاه واحد، على طريق المصالحة، فيمكن أن نتساءل، دون أدنى رغبة في الاستفزاز، عن مدى شرعية هذا الخيار. فمن الذي قرر، وعلى أي أساس، أن يقتصر التفاوض حصْراً على المجلس

العسكري الانتقالي وقوى إعلان الحرية والتغيير؟ من الأكيد أن هاتيْن القوتيْن تعاضدتا في إسقاط النظام المخلوع. ومن المؤكد أن لهما الفضل في العمل، إلى حد بعيد، على بعث قوى هائلة عسكرية، ومدنية، وفكرية وتجميعها لتنصهر في بوتقة الثنائي المقدس «المجلس-الإعلان». ومع ذلك فالمجلس العسكري ليس له من شرعية سوى ما تمنحه للجيش الوطني مهمته التقليدية النبيلة المتمثلة في الدفاع عن الأمن الداخلي والخارجي للبلد والدولة.

أعرف المقولة التي تتردد هنا وهناك في إفريقيا والتي مُؤَدّاها أن المؤسسة العسكرية هي في التحليل النهائي المؤْئِل والملجأ الوحيد «للشرعية الوطنية». كما أعلم، في المنوال نفسه، كم ترتب على هذه المقولة من متاهات وشرعت من تجاوزات ومفاسد بالرغم من بعض الفوائد في بعض الأحايين. لا يهم. أترك للساسة في البلدان الإفريقية المعنية أمر الحسم في هذا النقاش الذي لا أنوي إثارته هنا. غير أني أشدد على الأقل في حالة السودان على الدور الحيوي الذي لا غنى عنه ليس فقط للجيش الوطني، وإنما لمنظومة الدفاع والأمن في عمومها.

على أن التحليل يُبرز أن هذا الدور الذي لا يمكن إنكاره لا يمنح للجيش شرعية تتجاوز الوظيفة الأساسية المنوطة به. وما اضطلع به من دور إيجابي حاسم في التطورات الأخيرة لا يخوّله حق حصر الحقل السياسي على الثنائي المقدس «المجلس-الإعلان» فهذا الحقل هو حقل الرجال والنساء الحائزين والحائزات على شرعية منبثقة من صناديق الاقتراع عبْر عملية انتخابية حرة ومنتظمة وشفافة.

وينطبق هذا التحليل -بالتطابق المعدل- على إعلان قوى الحرية والتغيير. ومن البديهي أن هذا التحالف كان حجر الزاوية في الحركة التي أطاحت بـ«نظام الإنقاذ» في الحادي عشر من نيسان/أبريل سنة 2019.

لا ريْب في أن شجاعة وتصميم النساء والشباب الذين احتلوا على مدى شهور شوارع العاصمة السودانية وأهم المراكز الحضرية في البلاد، يثيران الإعجاب ويمنحانهم نوعاً من الشرعية الأخلاقية. ولم يَفُلَّ عزيمتَهم ما بذلوه من تضحيات جسام، وما قاسَوْه من جوع، وعطش، وأسقام. إن تضحيتهم بحياتهم في سبيل حلم بحرية وعدالة ومساواة انتزعوها وعاشوها واستمتعوا بها، لا يعادلها إلا مقْتهم الشديد للنظام الذي يرون دون تحفظ أنه تسلّط على البلاد والعباد طيلة ثلاثة عقود. وقد تفاعلت نسائم هذا الحلم الثوري مع ما تولد لدى العامة والنخب على حد سواء من امتعاض جراء سوء معاملة المعتقلين في زنزانات النظام وما عانوه من مآسٍ تفوق التحمّل، والحرمان، والإقصاء، والازدراء الذي تعرّض له النساء المتحررات، والفنانون والمفكرون المغرّدون خارج السرب، وأصحاب المواهب والمتمردون على الرّواسِم (الكليشيهات) الأيديولوجية.

لقد جمعت السيمفونية كل هذه النغمات المتعارضة والمتكاملة، والمتخالفة والمتحدة في آن معاً لتعطي قصيدة ملحمية تضاهي نشيد رولاند في نسخة سودانية. وبهذا أصبحت الحركة تياراً جارفاً لا يمكن صدّه.

كل هذا صحيح بل حق لا ريب فيه. وكل هذا يستدعي الانحناء احتراماً وتقديراً. لكن كل هذا، مهما تكن قوة تأثيره على نفس وروح أي مراقب، لا يجيب من منظور القانون الدستوري والعلوم السياسية على السؤال البسيط والحتمي فيما يتعلق بشرعية استئثار إعلان قوى الحرية والتغيير بالتمثيل المدني وحصر المشهد على الثنائي المقدس «المجلس-الإعلان».

بالرغم إذاً من القيمة الذاتية لكل من ذيْنك القطبيْن (المجلس العسكري الانتقالي وإعلان قوى الحرية والتغيير) فلا شيء يخوّلهما الحق في الاستحواذ دون الآخرين على عملية التفاوض الهادفة إلى تحديد مصير

الشعب والبلد. بيْدَ أن هذا الاستقطاب الذي تشكّل قبل مجيئنا فرض علينا التعامل معه لسببيْن:

أولاً لأن المأمورية الأصلية التي أسندت إلينا قد عانت من قصور بيّن إذ انحصرت في مهمة الدعم بدلاً من أن تكون بعثة وساطة وتسهيل على النحو المعتاد. ولقد حرصتُ على رفض ما تعلنه الصحافة ويقوله الواقع عن حقيقة مهمتي توخياً فقط لفعاليتها أكثر من السعي إلى تلميعها وإبرازها للأضواء.

وأخيراً، كان سيُنظر إلى أي محاولة من قِبَلي لتعديل بنية العملية على أنها دليل على رغبة الاتحاد الإفريقي في نسْف الهيكلة الثنائية التي اختارها أبرز الفاعلين. ومن ثم فقد حَذِرْتُ من ذلك كما أحاذر الطاعون، لسبب آخر لا علاقة له بمأموريتي، ولا بإرادة الطرفين في احتكار العملية.

كانت صورة الاتحاد الإفريقي عشية وصول رئيس المفوضية في الحادي والعشرين نيسان/أبريل حسبما ذكرنا أعلاه تبدو -إن أردنا الصراحة- باهتة بل مشوهة بشكل قبيح. فقد انتشرت شائعات شتى في الخرطوم وفي غيره من مناطق السودان (وخاصة في دارفور) عن انحرافات الاتحاد الإفريقي وعن علاقات مشبوهة تربط بعض وكلائه من الصف الثاني بالنظام المخلوع وبمخابراته والاستفادة من سخائه مما يقال أن بعض الوثائق السرية التي تم الاطلاع عليها بعد تطاير أوراقها قد كشفت خفاياه.

علاوة على ذلك، كانت الرئاسة الدورية للاتحاد الإفريقي (مصر) متهمة من قبل إعلان قوى الحرية والتغيير بالتحيّز لصالح المجلس العسكري الانتقالي. وجرى تنظيم مظاهرات (وإن ظلت محدودة) أمام سفارة مصر للاحتجاج على ما يُدّعى من عدم حيادها في النزاع. ولقد تلقيت مراراً أسئلة من السلك الدبلوماسي ومن وسائل الإعلام عن تدخلات محتملة للمصريين،

والسعوديين، والإماراتيين، والقطريين، والأتراك في عملية الوساطة والتفاوض.

أتذكر في هذا الصدد بالتحديد الأسئلة الملحة التي حاصرتني بها الصحفية الشابة اللامعة من التلفزيون التركي، السيدة صيبا مدوان التي ألحت علي في هذا الموضوع واستطاعت أن تحصل مني، خارج السودان، على مقابلة كان لها صدى كبير وشكلت مَعْلماً في تفاعلاتي مع الصحافة. وفي هذه المقابلة، أكدتُ على حقيقة ربما خيّبت ظن الصحفية وهي أني لم أتعرّض قط لأي ضغوط غير لائقة لا من المصريين، ولا من السعوديين، ولا من الإماراتيين، ولا من خصومهم السياسيين الأتراك والقطريين. وبالطبع، كانت صلاتي وثيقة بالمصريين الذين يتولون الرئاسة الدورية للاتحاد الإفريقي. وأنا مُمْتنٌّ لهم لأنهم احترموا التزاماتهم تجاه الوساطة الإفريقية ولم يُخِلوا بها البتة.

بل أكثر من ذلك فاجأني المصريون، بالرغم من رئاستهم الدورية للمنظمة، بما تحلوا به من تكتّم واحترام للمسافة التي تفصلهم عني. لقد اقتصروا على الدعم الدبلوماسي لوساطة الاتحاد الإفريقي التي أشرف عليها دون أن يتجاوزوا ذلك الحد إطلاقاً.

بالطبع، لم يخف بعضهم من غير الرسميين تحفظه على المكانة التي يوليها الاتحاد الإفريقي لإسهام أثيوبيا، دون أن يطلبوا مني مع ذلك تقليصها ولا بالأحرى رفضها.

ظل نشاط السعودية والإمارات طيلة مسلسل الوساطة قوياً ومستمراً. وهناك واقعتان تدلان على ذلك. الأولى هي المحاولة التي قام بها هذان البلدان بمساعدة دبلوماسيين غربيين لعقد لقاء بين بعض أعضاء الطرفين عند رجل أعمال عضو في وساطة محلية، وسنورد تفاصيل ذلك فيما بعد.

الثانية تتمثل في أمر بسيط لكنه بالغ الدلالة على اهتمام سفير المملكة العربية

السعودية علي بن حسن بن جعفر بهذا الشأن إذ نقل مقره إلى فندق كورنثيا طيلة جولات التفاوض المتوترة ليتابع عن كثب تطور الأمور وليتمكن من التدخل ومساندة جهودنا متى رأى ذلك أو رأيناه ضرورياً. وكانت الاتصالات بيننا وبين المصريين، والسعوديين، والإماراتيين مستمرة بشكل شبه يومي.

إنني مُمْتنٌّ لهم بالظروف التي حرصوا من خلالها على مواكبة الوساطة الإفريقية في السودان. وعليّ، للأمانة، أن أشير في السياق نفسه إلى ارتياحي لضبط النفس الذي تحلى به بلدان إسلاميان آخران مناهضان لهذه المجموعة، أعني قطر وتركيا حيث لم أسجل، فيما يعنيني، أي نشاط علني لهما من شأنه أن يعرقل السير المنتظم لمقاربة الاتحاد الإفريقي. صحيح أن قناة الجزيرة، بالرغم من إغلاق مكتبها في الخرطوم، قد بثت، إلى جانب مقابلة معي وتغطية جيدة لتدخلاتي، استطلاعات غاية في التحريض، في الوقت الذي طلبنا فيه من وسائل الإعلام الوطنية والدولية أن تكف عن صب الزيت على النار وأن تروي، بأداء مهمتها الإعلامية وفق أخلاقيات المهنة، «الأرض السودانية لتنبت زهوراً لا شرراً متطايراً» (انظر أسفل).

إن القرار المتخذ في الاجتماع المنعقد يوم 23 نيسان/أبريل 2019 في القاهرة والقاضي بتمديد المهلة الممنوحة للعسكريين لتسليم الحكم للمدنيين من خمسة عشر يوماً إلى ثلاثة أشهر لم يسهم في تسهيل علاقاتنا مع بعض الأطراف السودانية. وعوض أن يحسّن هذا التمديد الذي لم تكن له صبغة قانونية إلزامية صورة الاتحاد الإفريقي في السودان فقد أدّى إلى مزيد من تشويهها عند وصولي إلى هذا البلد.

على صعيد آخر، تزايدت الشكوك تجاه حياد المنظمة الإفريقية بفعل وجود شخصية نسوية سودانية ضمن مفوضية الاتحاد الإفريقي هي السيدة أميرة الفاضل، مفوضة الشؤون الاجتماعية التي كانت عضواً بارزاً في إدارة حزب

المؤتمر الوطني، أي حزب الرئيس عمر البشير. وحيث إن زوج تلك الشخصية السودانية كان هو أيضاً الممثل الدائم للسودان لدى الاتحاد الإفريقي فقد فتح ذلك شهية مروّجي الشائعات المغرضة لتشنيع دور هذين الزوجين اللذين كانا، على الصعيد الشخصي والإنساني، رائعيْن فيما يتعلق بأدائهما المهني ودماثة خلقهما حسب ما لقيت منهما عبر الأيام. وقد اضطررت أكثر من مرة لأن أشرح للعديد من المحاورين السودانيين فردياً وجماعياً أن تلك الشخصية السامية لن تتم استشارتها لا من قريب ولا من بعيد بشأن الخط الذي تتبعه المنظمة فيما يتعلق ببلدها السودان، وأن الوساطة ستظل في يقظة قصوى تجاه كل تأثير من أية جهة كانت لا يخدم النهج الذي ترسمه المحددات الموضوعية. وهكذا الحال بالنسبة لأي مسؤول جزائري في الاتحاد الإفريقي فيما يخص المسلسل السياسي الجاري في الجزائر، كما هو الشأن بالنسبة لشخصي المتواضع، وإن كنت في مرتبة أدنى من الآخرين، بخصوص العملية الانتخابية في موريتانيا ولاسيما فترة ما بعد الانتخابات التي كانت متوترة حينها في بلادي. وقد شرحت بإسهاب ما يحدث عندما تنشب أزمة في بلد عضو مبيّناً أن مسؤولي الاتحاد الإفريقي المنحدرين من هذا البلد يجري في الغالب إبعادهم عن الملف وفق نظام تحفظ صارم، فيما يتصل بالقرارات السيادية التي يتخذها رئيس المفوضية والهيئات المختصة في الاتحاد الإفريقي. ومن جهة أخرى، تجري مداولات الهيئات، وبالأخص مجلس السلم والأمن، عند مناقشتها للوضعية بدولة عضو، في غياب ممثلي هذه الدولة توخّياً للحفاظ على رصانة المداولات، وعلى حياد وموضوعية القرارات والأحكام المنبثقة عنها. وعلى هذا المنوال يتم تدارس جميع الوضعيات تطبيقاً للمبدأ القانوني الذي يقضي بالمماثلة في التعامل مع القضايا كافة.

يضيف الرأي السائد لدى القوى الثورية مسْحة سميكة إلى أدْران الريبة وعدم الثقة في الاتحاد الإفريقي. فبالنسبة لكثير من الشباب لا تعدو المنظمة

أن تكون نقابة من رؤساء الدول المتضامنين فيما بينهم والذين لا يُلقون بالاً لآهات الشعوب.

هم يرون أن المنظمة آزرت على مدى عقود الرئيس البشير وحمتْه من أن يُسلم إلى محكمة الجنايات الدولية ولم «تنبس قط ببنت شفة لاستنكار جرائمه المتوهّمة أو المتحقق منها» حسبما يصْدحون به في شعاراتهم. ومهما شرح لهم المرء أن المنظمة هيئة مشتركة بين الدول تأسست على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، وأنها مع ذلك وضعت تدريجياً آلية سياسية وقانونية تتجه شيئاً فشيئاً نحو تطلعات الشعوب وشجْب النزعات الديكتاتورية، فلا تجد لذلك آذاناً مصغية، إذ تمثل المنظمة بالنسبة لهؤلاء الشباب تكتلاً يعمل لخدمة الرؤساء الذين يشكلونه. وهكذا فقد كانت من أكبر حماة النظام الذي أسقطوه ويُناصِبونه أشد العداء والبغض.

لكل تلك الأسباب والوقائع، لم يكن السودانيون في صفوف الثورة يُكنّون تقديراً كبيراً للاتحاد الإفريقي ولم يكن لديهم -في البداية- استعداد للتعامل الإيجابي مع ممثليه أو مبعوثيه.

وبالرغم من جهودي الحثيثة للتعاطي معهم بكل مودة، نظروا إليّ في البداية بعين الريبة والحذر. وما إن اتضحت الأفكار والسياقات والرهانات ولاسيما الصعوبات متعددة الأوجه، حتى بدأت مرحلة إنضاج العملية باللف والدوران وبألف حيلة وحيلة.

يعرف بابوات الوساطة إلى أي مدى يشكل ما يُطلق عليه بالإنكليزية «the raping processus» عاملاً حاسماً في إنجاح جهود الوساطة. وأي وسيط يتجاهله أو يتكبر عليه ستذهب جهود وساطته أدراج الرياح.

إنضاج الوساطة

يعلمنا المذهب والممارسة السائدان للوساطة الدولية إقرار مرحلة حاسمة في إنجاح الوساطة ألا هي مرحلة إنضاج المسلسل في تشكلاته المختلفة.

وتتمثل نقطة الانطلاق لإنضاج عملية الوساطة في كسب ثقة الأطراف. وفي هذا المنحى ومع مرور الزمن اكتشف السودانيون من أنا ومن أكون حقيقة: فأنا في الواقع موريتاني في إهاب سوداني، أو لنقل: موريتاني، بالتأكيد، لكن مندمج تماماً في جسم وروح سوداني. والمهم من ذلك أنهم فهموا من تلقاء أنفسهم وليس فقط من خلال أقوالي أني لا أتلقّى الأوامر إلا من مصدر وحيد هو إيماني بالله أولاً، ومرجعية الاتحاد الإفريقي، ومصدر فكري ومنهجي وحيد مستوحى من تجربتي مع أساطين أفارقة سبق لهم القيام بمسلسلات تسهيل ووساطة تكللت بالنجاح.

ذات يوم قال لي أخ عزيز ومقدر وهو أحد مسؤولي الاتحاد الإفريقي بعد أن عُرفت النتائج الجيّدة للوساطة، وتم تسجيلها دولياً إلى الأبد بمختلف أبعادها الدالة المتميزة، إن مأخذه على ما قمت به هو أني قد خصصت وقتاً طويلاً لشرح الدروس المستخلصة من الوساطات الناجحة أو الفاشلة التي جرت بإشراف وسطاء أفارقة. وعندها فهمت أن لدينا في الاتحاد الإفريقي نقص كبير في معرفة حقيقة مذاهب الوساطة وكنه طرائقها وسبل أجرأتها التي تعترف كلها بأدلة العقل والمنطق بضرورة الإنضاج المتقن مهما كلف الأمر

من جهد ووقت. فكل عملية وساطة تستلزم طابعاً حيوياً لإنجاح العملية متمثلاً في أحد أبعادها الأساسية ألا وهو توعية الأطراف وبناء الثقة وتعزيز الإرادة ووضع معالم وصُوَى على الصعيد النظري والفكري والمنهجي كمنطلق لا مناص من الخضوع لإكراهاته.

لقد كان من اللازم إذاً لإنجاح العملية أن أخصص قسطاً وافراً من وقتي ومن جهدي لهذا البُعد التربوي. وما كان بوسعي أن أغفل الغوص المعمّق في تراث قيّم خلّفه آباء الوساطة الإفريقية الذين حظيتُ بمرافقة بعض أعلامهم.

وعلى رأس هؤلاء، لا أتَمَالك دون أن أذكر بلهفة الرئيس السابق لتنزانيا جوليوس معلم نييري الذي عملت معه بتعيين من بطرس غالي بصفتي مراقباً للمفاوضات بين الفرقاء البورنديين التي كان يشرف عليها في آروشا قبل أن تختطفه يدُ المنون في لندن إثر إصابته بسرطان الدم. فهو الذي علمني أكثر من غيره أن الغرور والخُيَلاء، والتكبر، والوقاحة، والرشوة، والتحرر من قيود اللباقة، وإفشاء أسرار الأطراف، هي أمور تشكل رذيلة قاتلة لكل وسيط ولكل مسهّل.

ومع مانديلا الذي خلفه في هذا المسار التفاوضي البورندي، تعلمتُ، من بين دروس قيمة شتى، فضائل التعالي على الضعف البشري المتمثل في الأنانية، والعجز عن التسامح، وروح الانتقام. ومعه أدركت معنى مقولة: من لا يقبل، خدمةً لمصالح الأمة، أن يتصالح مع من قتل ولده، واغتصب ابنته وقطع ثديها، ليس جديراً بأن يقود الأمة.

ومع كاتميلي ماسيري، رئيس بوتسوانا السابق، مسهّل الحوار بين الأطراف الكونغوليين، الذي كنت ممثله الخاص في كينشازا عاصمة الكونغو الديمقراطية وباسمه توليتُ قيادة البعثة المكلفة بانتقاء المندوبين المشاركين في

الحوار الكونغولي في كل محافظات هذا البلد-القارة، أي جمهورية الكونغو الديمقراطية، سمعت بخصال لا أدّعي أني طبقتها عملياً، وهي التواضع، والصبر، وتحمّل الاعتداءات، ومقاومة الخيانة، والقدرة على التزام الطريق القويم مهما ساء الزمن السياسي واكفهرّت أجواؤه، ومهما اصطدمت عملية التفاوض بالمطبّات والعراقيل، واضطربت أذهان المفاوضين بآلاف المشاغل والاهتمامات. في تلك الأوقات، تعلمت من هذا الرجل العظيم ذي الرزانة والرصانة المثاليتين، أن رباطة الجأش، والثبات على المبدأ، والتسلح بالإيمان، هي الوصفة السحرية لكل وسيط ناجح. ولا شيء أنفع منها لمقاومة الخطوب والمحن، والذم والتشهير، ومحاولات التوْهين والتثبيط.

أكثر ما أثار انتباهي في تجربتي مع ماسيري هو قدرته الفائقة على تقمّص حالة الغصن اللدْن في الأسطورة؛ إذ على الوسيط أن ينثني دون أن ينكسر. إن الجمع الذكي والمبدع بين الاستقامة العادلة والمرونة وسرعة البديهة والتكيّف مع المستجدات، هو ما يعطي قوة لا تقهر لأي وسيط جدير بهذه الصفة.

لا يسعني أن أختزل من هذا التراث الإفريقي العبرَ والدروس المستفادة من بطرس بطرس غالي المصري، وعبدو ضيوف السنغالي، وآلفا عمر كوناري المالي، وكوفي عنان الغاني، والأخضر الإبراهيمي الجزائري، ومن أستاذي الشائق العصيّ على النسيان إبراهيما افال السنغالي، ومن بوبكر عبد السلام النيجيري، ومن تابو امبكي الإفريقي الجنوبي، ومن بيير بويويا البورندي، ومن أحمدو ولد عبد الله وزير الخارجية الموريتاني الأسبق المشهود له بخبرته الدبلوماسية وتجربته الطويلة المتميزة في المنظومة الدولية خصوصاً في الساحة الإفريقية. إنه جاري في حينا السكني.. حيث يقع منزلي بنواكشوط في وسط شريط آوزو، وهو عبارة عن مساحة مربّعة في قلب حي سكني تنافس عليه

الموريتانيون إلى درجة أنهم أطلقوا عليه، كدليل على تعلقهم بالتشاد وبالسودان أيضاً، اسم شريط آوزو الذي تنازعت عليه ليبيا وتشاد ولم يُحسم لصالح التشاديين إلا بقرار من محكمة العدل الدولية سنة 1994. إن منزلنا المتواضع يحيل من باب حسن الجوار والذكرى إلى علم من أعلام النخبة الموريتانية وأكثرها ممن جربت صدقاً ووفاء للصداقة ألا وهو أخصائي العيون الشهير أحمد سالم ولد أنداري.

من كل الأساطين سالفي الذكر لديّ ما يَحْدوني للتأمّل. فكل منهم، بدرجة أو بأخرى، قد أثّر فيّ، أو أمدّني باقتراح، أو دلني على طريق أو اتجاه، أو علمني تقنية، أو حيلة، أو مفتاحاً لحل لغز، أو ردة فعل، أو عبارة، أو مفهوماً، أو حكمة، أو وصفة، أو قولاً مأثوراً. ذلك أن المرء لا يمكنه أن يرافق هؤلاء الأعلام دون أن يستفيد منهم شيئاً ما. فأنا نوعاً ما مُنتَج غير مكتمل تماماً تربّى على أيديهم في ولوجه فضاء الوساطة لحل الأزمات وبلورة الحوارات السياسية المعقدة.

فهل كنت منذ نعومة أظافري مهيّأ لاستيعاب تعاليم أساتذتي الأجلاء هؤلاء؟ وهل ساعدني الوسط الثقافي الذي أنتمي إليه على الميل نحو الاستفادة ممن هم أدرى وأعمق تجربة مني في التعقل والحنكة وفصل الخصام؟ انتابني التساؤل هذا لدى اضطلاعي على ما دلني إليه الأستاذ الجامعي المتنور عبد الودود ولد هاشم لدى قراءة التحليل الذي يعرضه أرنسنت جلنر في كتابه الشهير «Saints of the Atlas» عن الدور المنوط بالأسر المرابطية بالأطلس في مجال الوساطة وفض النزاعات القبلية. نتفاجأ في هذا المقام، على أية حال، بتشابه هذا الدور مع ما قام به جيل الوسطاء المشار إليهم أعلاه ومع المتطلبات الحديثة للوساطة السياسية والدبلوماسية، خاصة عند ما يتعلق الأمر بمنحدر من ذاك الوسط المرابطي.

لقد حاولتُ في مصنّف جماعي وبمناسبة بعض الندوات التي شاركت فيها، أن أقوم بلعبة ذهنية ابتغاء المتعة التي أكتسبها منها فضلاً عن فائدتها العملية في مجال الوساطة. كانت اللعبة تتمثل في مقابلة الخصال السبع التي على الوسيط أن يتحلى بها مع الخطايا السبع التي عليه اجتنابها.

وبالاقتباس من كتاب برنارد ماريس الذي يستعرض بسخرية لاذعة سبع خطايا شنيعة يرتكبها أساتذة الجامعة، حاولتُ، اعتماداً على خطايا الوسيط العشر التي يسوقها الأخضر الإبراهيمي، إبراز سبعة أخطاء جسيمة ومقابلتها بسبع خصال على صانع السلام أن يتحلى بها.

أول هذه الأخطاء هو ما تعلمت ضده بمصاحبة انييريري، أي التكبر أو الغطرسة. فمعروف أن المتكبر كالواقف على جبل يرى الناس صغاراً ويرونه أصغر. فاتصاف الوسيط بالتكبر هو أكبر خطيئة يمكن أن يرتكبها، إذ بسببها تضيع رسائله ولا تصل إلى هدفها وينحط تأثيره إلى درجة الصفر، مهما كانت سعة علمه وذكاؤه وتجربته. فالوسيط الذي يقدم نفسه على أنه أعرف بالملف من أهل البلد، وأن بحوزته الحقيقة المطلقة التي لا تقبل النقاش، وأنه لا يحتاج إلى أحد ويتصرف على هواه، هو في الواقع وسيط محكوم عليه بالفشل. وسيتقلص تأثيره في سير الأحداث وبالأخص في كسب قلوب الناس، حتى يصبح هباء منثوراً.

الوسيط المتكبر المتعجْرف هو الذي يظن أنه يمارس سلطة على الناس وعلى العملية الجارية، بينما هو في الحقيقة يعمل بالتدريج على تدمير سلطته وإفشال العملية برمتها.

والخصلة المقابلة لهذه الغطرسة هي التواضع. فالتواضع يعلمنا أننا لا نعرف شيئاً ذا بال. وأننا نحن أنفسنا، في التحليل النهائي، لسنا شيئاً ذا أهمية. وعلى أية حال، لماذا لا نطرح على أنفسنا، حين يقتضي الأمر ذلك، سؤالاً عن غرورنا؟ وبما أننا نعرف ضعفنا وتفاهتنا، فلماذا نشمخ بأنوفنا

ونصعّر خدّنا متناسين محدودية قدراتنا؟ إن التواضع بالنسبة للوسيط هو أحد مفاتيح النجاح.

فهو يمكّنه من أن يتعلم. ويتيح له الوقت للإصغاء. آه! أن نتعلم كيف نستمع، ما أجمل فن التحكم في اللسان وفي الجَنان (أي في حركاتنا وإشاراتنا). من السهل ذلك، لكنه ليس في متناول كثيرين منا!

كيف نستمع، نتعلم، نكتشف، نفهم، نراقب خيوط اللعبة التي تدور حولنا أو ضدنا أو معنا؟ كيف نتصرف، متى نُقْدِم أو نُحْجم ونتراجع؟ تلك بعض الأسئلة التي لا مناص من مواجهتها ونحن نقارب متطلبات صائغ مجوهرات السلام والمصالحة ورأْب الصدع بين المتخاصمين.

إن اكتشاف الأسرار الضرورية لفك رموز الخطابات أهم من الخطابات نفسها. فباستطاعتك أن تقرأ مئات المقالات، والتقارير، وحتى الكتب عن البلد، وعن الشعب، وعن الفاعلين فردياً أو جماعياً، وتشارك في العديد من الاجتماعات، ثم تخرج في نهاية المطاف بالقليل من المعلومات العالقة في ذهنك عن البلد المعني. فهذا ما يحدث عندما لا تقرأ وتستمع بتواضع وبنية صادقة في الفهم والاستيعاب. ولا يتسنّى لك ذلك إلا إذا اعترفت في قرارة نفسك بمدى جهلك.

الجهل هو الخطيئة الثانية التي قد يقترفها الوسيط. وهو يتجلى في سلوك يقوم على رفض الأخذ بمتسع من الوقت للفهم، ومن ثم المبادرة إلى اتخاذ القرارات، وتقديم المقترحات، والتصريحات والإعلانات، ونشر الكتابات، في حين أننا نجهل دقائق الواقع الذي تدور بشأنه هذه التصرفات والأقوال.

يجد الجاهل البائس صعوبة كأداء في الاعتراف بجهله. وبهذا يكون الجهل صِنْوًا للغطرسة ومقترناً بها؛ بينما تكون المعرفة قرينة التواضع. تراود

الجاهلَ فكرةٌ مؤدّاها -في مجال الوساطة- أنه إذا لم يتصرف بسرعة، ويقرر بسرعة، فيوشك أن يتكشّف جهله وينهار هرمه الكرتوني.

بيْد أن من لم يكن نبياً فلن تنزل عليه المعرفة من السماء. فعلينا أن نأخذ الوقت الكافي ونبذل الجهد لكي نوسّع دائرة معارفنا ونُبْعِد عنا وصمة الجهل. إن التعجرف وروح الاستعلاء يوصد أمامك أبواب القلوب ويقودك إلى الإخفاق المؤكد. ولا شيء يُشعِر الآخرين بأنك لا تحترمهم أكثر من ادعائك بأنك تعرف كل شيء. فمن يدعي معرفة كل شيء عدو لنفسه لأنه يتقوْقع داخل شرنقته ويعتزله الناس ما دام لا يحتاج إليهم ولا يتعلم منهم.

هذا أمر في غاية البساطة بل قد يكون من باب تحصيل الحاصل. ومع ذلك قد يغفل عنه الوسيط وعندئذ يقع لا محالة في سوء التقدير عند اتخاذ القرار. وقد تترتب على القرار الخاطئ عواقب وخيمة، ولا يبقى للوسيط حينئذ من مخرج إلا أن يستسلم للفشل، فيستقيل ويسرع في الذهاب بعيداً عن مشهد الصراع.

إن عدم انحياز الوسيط مطلب جوهري. فمهما كانت الصلات التي تربطه بأحد الأطراف أو الفاعلين، أو بمكونة أو شخص مشارك في اللعبة، لأي سبب يعود إلى مشاطرة تجربة سابقة، أو ارتياد لقاءات مشتركة، أو للاشتراك معه في الفكر أو الأيديولوجيا، لا ينبغي للوسيط أن يسمح لتلك العوامل أن تؤثر في سلوكه أو تصرفاته. وأي وسيط يسقط في هذا الفخ يضع تلقائياً حداً لمهمته. وقد يتخذ ذلك أحياناً شكلاً مأساوياً وهزلياً في آن معاً.

ليس من السهل الصمود أمام الإغراءات. فنحن هنا، على كل حال، بين البشر لا الملائكة.. لكن العواقب المترتبة على عدم الحياد هي ما يُفاقم خطر هذه الخطيئة الثالثة. وعندما يُخفي الوسيط عن الآخرين قناعاته السابقة أو الراهنة، وطبيعة علاقاته السابقة أو الراهنة مع أحد الفاعلين، فإنه يتعرض

للاتهام بالخداع وعدم الحياد. وهذا السلوك الخاص بالجبناء مدمّر لأنه يضعف ثقة الوسيط في نفسه قبل أن ينسف ثقة الآخرين فيه. ولن يكون المرء أبداً قوياً إزاء الآخرين إذا كان خائر القوى تجاه نفسه وفي قرارة ذاته. وفضلاً عن ذلك، ينتهي المتخفي دائماً بأن يُكشف سرّه

«ومهما تكن عند امرئ من خليقة ولو خالها تخفى على الناس تعلم»

فيُعرف ماضيه وحاضره وعلاقاته التي تستر عليها فيتحطم نهائياً. ولن يمكنه تفادي اعتبار الناس له كالسارق الذي يُضبط متلبّساً بجرمه. وعندئذ سيُحاط بالشك والريبة حتى ولو استُقبل بالابتسام ومظاهر الاحترام. فسيظل دائماً ظنيناً متهماً بالغش، وكتوماً مَوْسوماً بالمكر والخداع.

يوجد فرق بين عدم الانحياز والحياد. فبقدر ما يكون عدم الانحياز لدى الوسيط خصلة محبذة يتعيّن عليه أن يُميّز بينه وبين الحياد غير المحفز للابتكار والخلق.. فعدم الانحياز يقتضي، كما يدل عليه نقيضه، التعامل بإنصاف وعدل مع كل الأطراف وعدم محاباة أي منهم على حساب الآخر، لكنه لا يعني تشبيك الذراعين والكف عن البذل والعطاء. وفي المقابل، يكتسي الحياد طابعاً أكثر جموداً بمعنى أنه لا يقتضي التصرّف. وفي ذلك سلوك قد يكون غير بناء. ذلك أن من واجب الوسيط أن يبذل أقصى جهده في سبيل الدفع قُدُماً بالعملية، حتى ولو تطلب ذلك منه مساعدة طرف على تحسين أدائه، دون إضعاف الطرف الآخر أو تقليص حظوظه هو أيضاً في حسن الأداء خلال التفاوض. فالعملية، في النهاية، شأن يخص الوسيط بوجه من الوجوه. ولا يجوز له التشبّث بالحياد إذا أدّى إلى تعطيل العملية. فهذا هو لبّ مهمته.

لقد حدث لي في عدة تجارب، بما فيها تجربتي في السودان، اللجوء إلى إسْداء نصائح وإرشادات بدا لي أن من شأنها تحسين نوعية أداء أحد

الأطراف في المفاوضات، مع توجيه النصح نفسه أو نصح من طبيعة مغايرة لطرف آخر أو لإحدى مكوناته.

في بعض الأحيان يكون الفارق بين عدم الانحياز والحياد خيطاً دقيقاً للغاية ومرهفاً كذلك. ومع ذلك فلا مندوحة من التمييز بينهما حتى يتسنى للوسيط البقاء على مسافة واحدة من الأطراف، وفي الآن ذاته العمل بجد وتَفانٍ لإحراز أكبر قدر من التقدم لعملية التفاوض خدمة لمصالح الأطراف كافة، دون استثناء.

تعلم التجربة هنا أن أي طرف لا ينتقد الوسيط على خدمة يقدمها لمنافسه إذا أسدى له خدمة مساوية أو على الأقل مشابهة في منزلتها وتأثيرها في الميزان العام.

تتمثل الخطيئة الرابعة للوسيط في فقدانه للثقة، سياسياً ومعنوياً. فقد يعمل أيُّ حطٍّ من قدره أو مجرد المساس باحترامه على تآكل تأثيره. ولا يهم معرفة السبب الكامن وراء ذلك. المهم أن هناك رؤية سلبية تشكلت كصورة للوسيط. ومتى حصل ذلك يكون من الصعب تداركه. وعندئذ يجدر التخلي عن الطموح إلى وساطة فعالة. وهنا تتبيّن تلك الموهبة التي تجعل المرء جذاباً مسموع الكلمة، وهي موهبة جبليّة لا تُنال بالكسب. إنها هبة لدنّية يهبها الله لمن شاء من عباده ويحرم منها من شاء حين وحيث ما يشاء. وما ينجم عنها يختلف عن الشعبية، إنه المصداقية. ويحصل الوسيط على مصداقيته من خلال خاصيتيْن خلقيتين: نزاهته وفائدته. فإذا اكتشف الأطراف أو جزء منهم عناصر تطعن في نزاهة الوسيط، سواء في حياته الخاصة أو في علاقاته مع الأطراف، فإن مصداقيته تتضرر من جراء ذلك. ولا تكفي الإشاعات ولا الاتهامات المتكررة في الطعن في نزاهة الوسيط. إنما تصبح مدمّرة عندما يتبيّن صدقها.

لقد شاء الله ألا يتساوى الخبيث والطيب ولا الحق والباطل. فكل ما هو كذب وبهتان سيظهر زيْفه وبطلانه .﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذۡهَبُ جُفَآءٗۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمۡكُثُ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ﴾. وبهذا لا ينبغي للوسيط أن يكترث للاتهامات الكاذبة؛ إنها ما تلبث أن تتلاشى، فللباطل صولة ثم يضمحلّ وللحق العاقبة. من الأكيد أن ماضي الوسيط قد يخدمه. فصورته الدولية، وأعماله، وصفاته الشخصية، وبلاغته، وإتقانه للغة الشعب الذي يعالج أزمته ولثقافته ولحياته الروحية، وهالة الاحترام التي اكتسبها وعُرف بها قبل انخراطه في هذه العملية، والكارزما التي يفيح بها كلها أمور قد تخدمه كثيراً.

يكْمن الخطأ الخامس للوسيط في التسرّع واستعجال النتائج، مما يوقعه في الخطل ويدخله في متاهات مُضلة «فلا لعجلة قبل الأوان ولا التثبط عند الإمكان» (علي بن أبي طالب). فالوسيط الذي يسارع إلى الإعلان بأنه حقق نتائج بدافع من الرغبة في تحصيل مكاسب سياسية شخصية و/أو للرفع من مكانة من انتدبه، أو مكانة بلده أو منظمته أو أي كيان يبتعث الوسطاء، إنما تحْدوه الأنانية وحب الذات. ولن يصل إلى نتيجة مرضية.

الوساطة عملية ذات نفس طويل. ويلزم إنضاجها، وتحديد مفاصلها ومراحلها، وأجْرَأتها بشكل ممنهج. وإذا أراد الوسيط الحصول على نتائج قبل نضج العملية، فإنه إما أن يخرج خالي الوفاض، وإما أن يقطف ثماراً فجّة غير ناضجة. وهذه هي المشكلة في إنضاج عملية الوساطة. إن الصبر والتأنّي، بالرغم من الضغوط المتعاظمة، هما الفضيلة المناقضة لخطيئة التسرّع والتعجّل. وبداهة، يجب الحذر من السقوط في الفخ الذي يتهدد الموظفين الدوليين. فهؤلاء، سعياً منهم إلى تحقيق مكاسب سياسية أو مالية، ورغبة منهم في تمديد بعثاتهم منتهية الأجل، يعملون ما في وسعهم لاستدامة العمليات المنوطة بهم.

لا ينبغي أن يتجسد الدافع المشروع إلى إحراز نتائج سريعة في الاستعجال، والالتفاف على الثغرات، والارتجال المخل، أو أي سلوك ينمّ عن الاستخفاف أو التهرّب من المسؤولية.

خلال فترة إنضاج الوساطة الإفريقية في السودان، أعطيتُ الانطباع، في وقت من الأوقات، بأني أعمل على تمطيط العملية عندما تفاديت في البداية أن أضطلع علناً بدور الوسيط. وقد أثار هذا الموقف انزعاجاً في بعض الأوساط، وعلى الأخص لدى من لم يكونوا على اتصال مباشر معي ولا يدرون أنني لم أكن أنام إلا أربع ساعات في اليوم والليلة. وهذا ما قادني إلى زيارة المستشفى مرتين، ودفع طبيبي إلى تحذيري بشدة مع نزع هاتفي كما فرض عليّ استراحة في جناحي بالفندق دون أي اتصال خارجي بعد أن جرّعَنِي مهدّئاً فعّالاً. وهكذا أثيرت حولي نكت ودعابات أعتبرها لطيفة ومسلية. من هذه النكت أنه ينبغي أن يُبحث لي عن زوجة سودانية لأنني عقدت العزم على الاستقرار نهائياً في هذا البلد الذي أصبحت مغرماً به كأي شنقيطي أصيل. وتقول نكتة أخرى إنني أبحث عن منزل خارج الفندق لأن إقامتي ستطول. وتزعم نكتة ثالثة أني طلبت تسجيل أطفالي في المدارس والجامعات السودانية. وبالتأكيد كانت هذه الدعابات تسليني ويتفكّه بها أصدقائي من السودانيين وغيرهم. فهي بريئة ولا تنطوي على أي نية للإيذاء. بل هي أبعد ما تكون عن ذلك. لكنني لم أغفل عن الرسائل المبطّنة في تلك النكت. فقد كانت تستحثّني على أن أغذّ السير في اتجاه الحل قدر الإمكان. فتساءلت عما إذا كان بمقدوري أن أختزل بعض مقاطع العملية وأخرج وثيقة لحل الأزمة كانت أفكارها قد بدأت تتفتح أكمامُها في ذهني.

إني لأحمد الله تعالى اليوم على أنه منحني القدرة على مقاومة الرغبة في التسرع ووقاني شطط الاندفاع الذي كان من شأنه أن يقود الفاعلين إلى

الرفض القاطع لمقترحاتي التي كانت حينها فجّة لم تنضج بعدُ. ومع ذلك أعترف بأنني عندما تولدت لدي قناعة بأن الوقت حان لتقديم اقتراحي القاضي بتشكيلة مجلس السيادة وفق صيغتي المشهورة «التساوي بأغلبية مدنية» قد ترددت في طرح هذا الاقتراح. واضطررت إلى أن أسأل الطرفيْن، كلاً على حدة، هل يأذنان لي في تقديم بعض المقترحات.

أجابني الطرفان كلاهما بألفاظ متقاربة مفادها أنهما لا يأذنان لي فقط في طرح المقترحات وإنما يطلبان مني أن أفعل ذلك بأقصى ما أستطيع من الإسراع. وبالرغم من هذا القبول والتشجيع لم أقدم صياغتي مباشرة للطرفين بل عرضتُها أوّلاً على الوساطة الوطنية ملتمساً منها أن تحيلها بدورها إلى الطرفين. وكررت الأمر نفسه لاحقاً مع رئيس الوزراء الأثيوبي باعتبار الاحترام المستحق تجاهه، كما سيتم شرحه في موضع آخر من هذه الشهادة.

إن عدم التعرّف على الأطراف، وهو الخطأ السادس، يلحق الضرر بالوسيط. وتجدر الإشارة إلى أن استراتيجيات الأطراف تختلف تماماً عن مواقفها تجاه المسائل التي هي موضوع الوساطة. فالاستراتيجية تعني هنا مجموع التقنيات التي تعتمدها الأطراف لتحقيق ثلاث غايات. الأولى التأثير في الرأي العام تأثيراً يتجاوز قواعدها الاجتماعية وأنصارها السياسيين ليشمل الساحة الوطنية والدولية. ومن هذا المنظور تتواصل مع وسائل الإعلام بغرض التأثير في أنصارها وكسب أنصار جدد. والهدف المنشود هو، على الأرجح، الحفاظ على القوى والدفع بها في سبيل تقوية موقفها التفاوضي. وفي هذا السياق تأتي حملات العصيان المدني، والإضرابات العامة، ووضع الحواجز لإغلاق أغلب شرايين الحياة في كل البلاد. كما أن استراتيجية الأطراف قد تستهدف خصومها أو منافسيها في المفاوضات. وعندئذ لا تكون الخطابات والنشاطات موجهة إلى أنصار الطرف نفسه وإنما إلى خصومه، إما

للتأثير فيهم وصدّهم عن هذا التوجه أو ذاك، وإما لبثّ الفرقة في صفوف الخصم أو فصله عن بعض حلفائه.

شكل «الحوار» الذي تجريه الأطراف عبر وسائل الإعلام تعقيداً صعباً لمهمّتنا فأخّر إحراز التقدم تأخيراً مؤسفاً في حالات عديدة. ووجدت القوى السلبية في الحوار عبر وسائل الإعلام أكبر دعم لمساعيها المعرقلة. فكانت هذه القوى السلبية تقوم باستفزازات عنيفة يروح ضحيتها قتلى من بين المتظاهرين. كما زاد من توتير الأجواء ونسْف العملية التفاوضية كلما اقتربنا من الهدف، بدعم من أصحاب النيات الحسنة في البلد وعلى رأسهم الوساطات الوطنية. كانت القوى السلبية لا تتردد في إطلاق حملات التسميم بل والقيام بأعمال استفزازية يسقط فيها ضحايا أبرياء. وتدخل السلسلة الجهنمية لمحاولات الانقلابات التي عرفها الجمهور والتي لم يعرفها، ضمن منطق التخريب الذي تقف وراءه تلك القوى السلبية.

أخيراً، يمكن لاستراتيجيات الأطراف أن تجعل من الوساطة أمراً موضوعياً، إما للتأثير فيها برمتها وإما -عندما تكون مركبة أو ثنائية- لزعزعتها وإرْباكها. وكنا في حالة السودان محصّنين إلى حد ما من هذه المحاولات التي شعرنا، هنا وهناك، بإرهاصات منها أطلقها سُدًى مصدران دوليان يصيدان في المياه العكرة.

أما الخطأ السابع الذي قد يرتكبه الوسيط فهو عدم احترام الأطراف.. ويمكن أن يتجلى هذا المسلك في تصرفات بسيطة مثل وضع جدول أعمال وأجندات العملية بقرار شخصي، دون التشاور مع الأطراف، وتحديد أماكن الاجتماعات دون الرجوع إليهم في ذلك، واستدعاء مراقبين أو صحافيين دون موافقة مسبقة من قبلهم فما بالك إذا تمثل عدم الاحترام في التلفظ بعبارات مهينة، أو في اتخاذ مواقف مستفزة، أو فظة، أو غير لائقة، أو تنمّ

عن الاحتقار. ولا يهم إذا ظهر عدم الاحترام في مسائل هامشية، فقد يكون كارثياً بالنسبة للوسيط.

يصبح هذا الخطأ جسيماً ومدمراً تماماً متى انصبّ عدم الاحترام، أو الإهمال، أو اللامبالاة على أحد الأطراف أكثر من غيره. فينبغي العدل في توزيع الكلام أثناء الاجتماعات، ومساواة الجميع في المعاملة حتى في الممازحة أو النظرات المتعاطفة؛ إذ نحن هنا أقرب أن نكون في جو يشبه بيت الضرائر حيث يلزم العدل بين الزوجات. فالتنافس هو سيد الموقف مع ما يرافقه من غيرة، وشكوك، وآراء مسبقة، واتهامات بالتحيّز. فالجميع ينظر بعين الريبة، وكل طرف يراقب الآخر بحذر. ويراقب الجميع الوسيط بحذر أشد.

إن احترام الناس، وبالأخص احترام الفرقاء، فضيلة في الحياة العادية وخصلة حميدة في مجال الوساطة. فمن المهم لترسيخ أجواء الثقة أن تحاول أن تجد في ما يقوله كل طرف جانباً جديراً بأن يُنوّه به حتى ولو كان حظ الحقيقة فيه ضئيلاً. وهكذا يمكن أن نتعاون مع الأطراف، خطوة خطوة، في إرساء علاقات تسمح بإرشادهم وتوجيههم بلطف إلى قبول الحقائق والإذعان لصوت التعقّل.

إن تطبيق هذا المبدأ المرتبط جوهرياً بالوساطة الحقيقية هو ما حدا بي إلى أن أقبل صيغة التفاوض التي اختارها المجلس العسكري الانتقالي وإعلان قوى الحرية والتغيير، وإن كنت غير مقتنع تماماً بهذه الصيغة.

لقد كان من شأن إغراء التعديل لتركيبة المفاوضات أن يسبّب لي ضرراً ماحقاً وربما ينجم عنه إخلال جسيم بعملية التفاوض ذاتها. فلم يكن من السهل أن يمر هذا التعديل دون إحداث مشاكل جمّة.

في البداية، هناك مشكل مبدئي. فمن الثابت اليوم أن المشاركة، والمشاطرة، وما يُطلق عليه على نحو مذهبي تعبير «الحوار الجامع»، قد

أصبحت مفاهيم تفرض نفسها بقوة، وأي إهمال لها ينتهك المذهب الحديث الرامي إلى تماسك الأنسجة السياسية، ويقذف إلى الهامش المقصيين ليكونوا كتائب في صفوف القوى السلبية التي هي بطبيعتها مقصية من عملية التفاوض.

لا شك في أن عدم إيجاد صيغة مناسبة لإشراك الجهات التي ارتفعت من كل حدب وصوب لضمها إلى المفاوضات، يُعدّ من الأخطاء التي ارتكبها الطرفان السودانيان، ربما بفعل افتقادهما للتجربة الكافية ولرغبتهما المشروعة في اجتناب كل تعقيد والتشبث بنهج الاستعجال في بلوغ النهاية.

وبالرغم من المساعي الأوّلية التي بذلها العسكريون لإشراك كامل الطبقة السياسية، باستثناء حزب المؤتمر، فإن انفتاحهم المرتبك على جموع «المقصيين» متعدّدي المشارب والاتجاهات سرعان ما تم التخلي عنه لصعوبة التعامل مع هذا التنوع وأكثر من ذلك لضغوط قوى الحرية والتغيير المتهمة بمحاولة الاستئثار بالعمل السياسي في البلاد. ورداً على هذا الاتهام، تحتج قوى التغيير بأن الصيغة الثنائية لا تقصي سوى النظام المخلوع وأغصانه الجافة التي تساقطت كهشيم المحتضر. إن هذا الموقف الذي يمكن تفهّمه من الوجهة الوجدانية لم يقنعني على صعيد العقلانية السياسية. غير أنه لم يكن بوسعي إلا أن أحترم رغبة الطرفيْن اللذين لا يريدان، على الأقل طيلة المرحلة الانتقالية، أن يفتحا الحقل السياسي أمام عدو الأمس أي الحزب الإسلاموي. وقد اتفقت التيارات الراديكالية في «قوى إعلان الحرية والتغيير» على الإبعاد الكامل لرموز وأعضاء النظام البائد.

أدّى التشدد في اعتماد هذا الخيار إلى سحبه إلى تشكيلات أخرى، وبعض منظمات المجتمع المدني، وإلى شخصيات مدنية، كانت تتحرك في المسافة الفاصلة مابين حزب المؤتمر الوطني وقوى الحرية والتغيير. وبعض

تلك المنظمات والشخصيات لم تكن تنتمي للمؤتمر الوطني وإنما ظلت تتحالف معه حتى سقوطه. ولئن كان من المستساغ أن نقبل إقصاء هؤلاء بوصفهم منتسبين أو حلفاء للحزب الإسلاموي، فمن الصعب أن نفهم إبعاد من كَرَعُوا حيناً من الدهر في حياض النظام دون أن يشفوا غليلهم، ثم غادروه بل أصبحوا من أشد معارضيه (انظر أسفله: إشكالية الإقصاء).

لا ينبغي أن تَحرم البلاد من رعايتها وعطفها الإدارةَ الترابية، وهي جزء أصيل من المجتمع السياسي، ولا التجمّعات الدينية (وخاصة الطرق الصوفية والمجموعات السلفية المعتدلة)، ولا الهيئات المسيحية والخيرية حتى ولو لم تكن ذات صبغة سياسية حيث إنها موجودة ككيانات اجتماعية وروحية. فكل هؤلاء يتمتعون بحقوق المواطنة.

على صعيد آخر، لم تجد الحركات المسلحة المكانة اللائقة بها في مسار المفاوضات بالرغم من أنها تمتلك سجلاً تاريخياً معروفاً في مناهضة النظام السابق ولربما فاقت في ذلك بعض الناشطين في إعلان قوى الحرية والتغيير. صحيح أن الحركات المنضوية تحت لواء «الجبهة الثورية» تعتبر أعضاء في إعلان قوى الحرية والتغيير بصفتها منتسبة لنداء السودان، لكن حتى على هذا المستوى فإن غياب ممثلين لها ضمن الوفود المتفاوضة وانعدام آلية للتشاور مع قادتها في الخارج طيلة مسار التفاوض، قد ولّد لديها شعوراً من الكآبة والإحباط. ووصل انزعاجها إلى أقصى مداه غداة توقيع الاتفاق وإعلاني له رسمياً بطلب من جميع المفاوضين. وقد تحتم قبل هذا الإعلان وبعده أن تنتظم في أديس أبابا محادثات مارثونية بين وفد كبير من قوى إعلان الحرية والتغيير ووفد كبير من الجبهة الثورية، في غياب حركتين مسلحتين هامتين هما حركة عبد العزيز الحلو وحركة وحيد محمد نور.

شاركتُ شخصياً في هذه المحادثات بطلب من الطرفين بالرغم من أن

الأمر يتعلق بمحادثات داخلية ضمن أحد أطراف المفاوضات العامة. ولا تدخل هذه المباحثات في صميم مأموريتي التي غدت مع مرور الزمن مهمة وسيط حقيقي بين الفاعليْن الأساسييْن أي المجلس العسكري وقوى التغيير.

كم كانت مفاجأتي كبيرة، ولم أكن الوحيد في ذلك، عندما عاد إليّ مفاوضو أديس أبابا وأنا في الخرطوم. فالنتائج التي توصلوا إليها مع الجبهة الثورية قد تم رفضها بكل بساطة وجرى تقريع حاد لمن فاوضوا بشأنها بحجة أنهم لم يكونوا منتدبين من قبل قوى التغيير. ولعلنا نتذكر ما أعقب ذلك من تعكير للأجواء فيما بين الحركات المسلحة وبين بعض قادة قوى التغيير وما نجم عن هذا الوضع من صعوبات.

سنتعرّض في مكان آخر من هذه الأسطر لتطورات هذه القضية ومحاولات تذليل العقبات إبّان اجتماعات القاهرة و«جُوبَا» غداة توقيع اتفاق السابع عشر من آب/أغسطس 2019. وسنتطرّق على الأخص لإشكالية مفاوضات السلام والمصالحة وإعادة البناء التي يتعيّن على سلطات المرحلة الانتقالية أن تشرع فيها وتكملها في غضون ستة أشهر، طبقاً للنصوص التي صادقت عليها الحركات المسلحة كافة، سواء أكانت أعضاء في الجبهة الثورية أم خارجها.

في مجابهة هذا السياق كان من اللازم التصرف بمنهجية. فالوساطة ليست كينونة تحتمل التعامل معها باستخفاف حسب تقلبات ونزوات الظروف، أو الرغبات غير المبررة للفاعلين الداخليين والخارجيين، أو الأجندات المتنافسة أحياناً بل والمتعارضة والمتناقضة. فكل ما يُبنى يميناً قد يتهدّم شمالاً. وفي ظل الفوضى يمكن لأي كان أن يتدخل فيعيث فساداً أو ينقض ما تم إبرامه.

قد ندخل إذاً في دوّامة الدوران في حلقة مفرغة. ولتفادي ذلك لا مناص

من اعتماد منهجية عقلانية تضع الأمور في نصابها. ويتمثل المنهج اللازم لذلك في الفصل بين المقاطع باستخدام النتائج المحرزة منذ البداية في تعزيز المراحل اللاحقة والأكثر تعقيداً حتى نهاية المطاف.

لا يحتاج الوسيط إلى دليل شكلي ما دام يتبع منطقاً ثابتاً ومتناسقاً. وهذا ما حاولتُ فعله دون التصريح به علانية. وهو ما أودّ أن أبيّنه، من بين أمور أخرى، في الأسطر التالية.

ليس الهدف المتوخّى سرْد قصة شخصية قد لا تهم القارئ كثيراً في الحقيقة، بل الهدف الذي نسعى إليه هو التأكيد على النتيجة الباهرة التي كان لها صدى في المنطقة وفي القارة الإفريقية والعالم، والمتمثلة في اتفاق السابع عشر آب/أغسطس 2019 في الخرطوم. فهذه النتيجة يجب أن نجد تفسيراً لها. وعلى من يهتمون بهذا الأمر أن يطلقوا فيما بينهم مناظرة تتقارع فيها الحجج بكل نزاهة حول الدروس التي ينبغي استخلاصها بصورة ملحة لما فيه خير التراث الفكري للوساطة لفائدة الطلاب، والباحثين، والمسؤولين، والقادة الوطنيين.

كان منهج المقاطع الذي أدركتُ بعمق ضرورتَه وحاولت تطبيقه بقدر من التوفيق، يتمثل في اعتماد طريقة «فترة-فكرة». لقد حرصتُ منذ البداية على الالتزام بالمأمورية التي عهد بها مجلس السلم والأمن إلى رئيس المفوضية لاتخاذ كل ما يلزم من تدابير للوصول إلى اتفاق بين الفاعلين السياسيين يكفل إقامة حكم انتقالي يتولى فيه المدنيون الريادة. إن هذا الهدف سهل في صياغته لكنه بعيد المنال، ودونه خرْط القتاد. كان عليّ أن أنام مع هذا الهدف في هُنيْهات ليلي، وأن أستيقظ معه وأن أسْتصْحبه على مدار اليوم. لم يكن يفارقني صباحَ مساء. كنت في كل مقطع أُخرِج فكرة واحدة، ونادراً ما أخرج فكرتيْن لئلا أحدث بلبلة، ولأدفع قُدُماً المسيرة، الخفية أحياناً، لكنها

تزداد تصميماً، يوماً بعد يوم، وتغدو مطلباً لا محيد عنه ولا يمكن الرجوع عنه.

بدراسة الصورة البانورامية للبلد التي رسمتُ خطوطها العريضة في حديثي عن سياق الوساطة أعلاه، أدركتُ لأول وهلة أني لو بادرت إلى لعب دور الوسيط لكنت كالباحث عن حتْفه بظِلفه.

لم تكن أسباب نكوصي عن الانخراط في الوساطة مقتصرة على ما يُثار من شكوك تجاه الاتحاد الإفريقي على النحو الذي أشرت إليه أعلاه، ولا على عدم التنصيص على الوساطة ضمن مأموريتي في البداية. بل كان همي فضلاً عن ذلك هو إنضاج الثمرة قبل مد يد جشعة لقطفها.

كان هاجسي الأول هو النجاح في المرحلة الحاسمة من مراحل إنضاج العملية، ألا وهي الترسيخ في الأذهان لضرورة الاختيار ما بين وجْهي الأنموذج الإفريقي في مجال فض النزاعات. فما ذا نرى من خلال هذا الأنموذج؟ نرى وجهيْن. لذا حاولت جاهداً على مدى أسابيع طويلة أن أسْتجلي ملامح هذين الوجهيْن: الوجه (ا) والوجه (ب).

الوجه (ا) هو الوجه الذي تكون فيه القوى السياسية ينفر بعضها من بعض، ويبغض بعضها بعضاً، وتحتقر كل منها الأخرى بحيث لا تكترث بها ولا تؤمن بقدرتها على الانخراط في تمشٍّ مشترك مفيد، ولا بإرادتها لذلك. إنها الحالة التي يسود فيها انعدام الثقة في أسطع تجلياته.

في هذه الحالة، يقاطع الأطراف بعضهم بعضاً لأسباب سياسية، أو أيديولوجية، أو أخلاقية، أو عاطفية. وعلاوة على ذلك، لا يلوح للقوى في الأفق أي حل سوى التصادم، والانتصار على الآخر وسحْقه.

يبدو أن القوى الواقعة ضحية لهذا النموذج المشار إليه آنفاً تصدق الرأي القائل أن «الأحسن عدو قاتل للحسَن أو للخير». ويقول مونتسكيو الذي

اقتُبس منه هذا الاستشهاد: إن المبالغة في الإتقان ليست استكمالاً للبحث عن الخير. وعلى العكس، قد يكون فخاً مميتاً تتردّى فيه كل المساعي الخيّرة.

كان كل طرف من الأطراف المتصارعة يدعي أنه الأفضل ويرمي إلى تحقيق الإتقان... اليوم في ليبيا، وبالأمس، في الكونغو، وفي الصومال، وفي جنوب السودان، وفي مالي، وفي إفريقيا الوسطى، وفي بلدان غيرها. والنتيجة بارزة للعيان لا تستدعي أي تعليق.

في هذا الوجه (ا) من النموذج الإفريقي، انبريْتُ، عبر استعراض لصُنَافة من الأزمات الإفريقية، إلى تقديم خواطر ملهمة، متسلحاً بإيماني وعزيمتي وبكل ما اختزنتُه من تجارب بفضل مرافقتي لأساطين الوساطة الأفارقة آنفي الذكر. وقد ركزتُ مجهودي الفكري على من أتحاور معهم ولاسيما المنتمين منهم للأجيال الشابة الذين لم يتعرّفوا على تلك التجارب وعلى سِيَر زعاماتها إلا بشكل باهت. وندّدتُ بالإهمال والتجاهل للدروس المستقاة من معلمينا. وأفضتُ خلال اجتماعات طويلة في تفاصيل ما جرى بليبيا وكيف أنه كان بالإمكان، في بدايات الثورة، التحلي بفضائل الحوار والبحث عن المقاربات التوافقية، وأن الثورة الليبية كان باستطاعتها تحقيق الإصلاحات وحلم الديمقراطية والعدالة والحرية الذي كان يراود جميع ممثلي النخب الليبية في بنغازي، وطرابلس، ومصراتة، والزنتان وغيرها، دون إدخال البلاد في أتّون حرب مدمّرة. إن عجز القادة عن التسامي على الضعف البشري كما وصفه مانديلا وكل من قادوا عمليات تفاوضية ناجحة، هو ما أقحم المتخاصمين في خضمّ صراع قاتل. فكان القتل، والقصف، والتدمير، الطرق الوحيدة للتعبير والسبيل الأوحد لرسم المستقبل.

في المجتمعات المؤلفة من أعراق كما هو الحال في بورندي، أو من

قبائل كحالة ليبيا، أو من مراكز وهوامش كما هو الوضع في السودان، أو من معسكرات أيديولوجية كالحال في إفريقيا الجنوبية وموزمبيق، أو من جماعات وطوائف كما في مالي، والكونغو وغيرها، يكون الحل العسكري مجرد غرور لا جدوى منه ولا يؤدّي إلى أية نتيجة. «من العنف يولد التاريخ»، أجل لقد سمعت هذه المقولة كما سمعت عن فظائع واكبتْ إقامة الأيديولوجية التي انبثقت عنها هذه «الحكمة» المبتورة الشهيرة. إن الحجة الحربية دَاحِضَة. فالقلب المفتوح هو كل شيء. ولا أفتأ أكرر أن الذين فهموا ذلك هم من سلكوا سبيل الحوار والنجاة لبلدانهم.

لم يُعْوِزْني قط أن أستخلص من الحوار، والبحث عن التوافق، وقبول الصفح، وتجنب الانتقام، وكل ما له صلة بذلك أو يكمله، حقيقةً في غاية البساطة. وهي أن من يقبل مبدأ الحوار يقبل بالتالي وجوب التنازل. لماذا؟ لأن من لا يقبل الحوار إلا مع الرفض القاطع لتقديم أي تنازل لا فرق بينه وبين من يرفض الحوار أصلاً.

طيلة الفترة المكرّسة لمقطع إنضاج العملية التفاوضية، لم أتوقف عن تصور أنواع من الحجج التي من شأنها أن ترسّخ في أذهان المتحاورين معي، وهم صنوف شتى، تلك الأفكارَ البسيطة مع حرصي على أن أنتزع من أذهانهم أضدادَها أي الآراء المتعارضة، وكل أشكال التصلب والتعصب. وهنا عليّ أن أعترف، دون أي مجاملة ولا محاباة لإخواني السودانيين، أني قد تعلمتُ منهم الكثير في معرض مناصرتي لفكرة قبول الآخر. لم أتعلم منهم فحسب، بل إني كذلك عرفت عنهم الكثير، حتى أنهم -وهذا ما يجب عليّ الإقرارُ به- عرّفوني بنفسي، بمحدودية قدراتي ومواطن ضعفي، خلال الاجتماعات المارتونية التي عقدتُها معهم بدرجات متفاوتة. كان التغيير المتكرر للمتحدثين معي، وهو تغيير اشتكى منه شركائي الدوليون في

العملية، مفيداً لي من حيث المضمون. فلئن كان هذا التغيير يطرح مشكلة حقيقية على صعيد بناء الثقة، فإنه مكنني من توسيع نطاق الجمهور الذي أبثّ فيه أفكاري الرامية إلى تهيئة الظروف لإحراز تقدم حقيقي في العملية. فهذه الظاهرة السلبية كان لها وجهُها الإيجابي، كما هو الشأن في أمور الحياة التي لا يوجد فيها أسود فاحم السواد ولا أبيض خالص البياض.

أما الأمثلة التوضيحية للوجه (ا) من نموذج الأزمات الإفريقية فحدث ولا حرج. فيوميات الوساطات الإفريقية تعجّ بمثل هذه الحالات وبالمقاربات التي اتُّبعت في حلها بحظوظ نجاح متفاوتة. والحق أن من بين أربعمئة واثنين وتسعين اجتماعاً عقدتُها مع المحاورين السودانيين والدوليين، على مدى ما يناهز أربعة أشهر، كانت قرابة نصف هذه الاجتماعات مخصصة لتبيان الخصائص والدروس المستقاة في ظرف مأساوي من الدموع والدماء الناجمة عن هذا الوجه (ا) من الأزمات الإفريقية. وقد تطرقتُ طبعاً، تكملة للعناصر الإفريقية، إلى وضعيات غير إفريقية يعرفها السودانيون معرفة تامة، إذ تناولتْ نقاشاتُنا، طيلة فترة الإنضاج، إخفاقاتِ النخب السورية واليمنية حيث يتواصل موت المئات من الأطفال والنساء والشيوخ بفعل تضافر الإهمال الدولي مع قصور من تكفلوا أو يتكفلون بهذه المآسي الشنيعة.

بالنسبة للوضعيات الإفريقية، استعرض الخطاب حول الوجه (ا) من النموذج، ضمن قائمة توضيحية لكنها كئيبة، أمثلة من الكونغو، والصومال، وجنوب السودان، وليبيا، وإفريقيا الوسطى. ولا أعود هنا إلى الدروس القيّمة المستقاة من بورندي والكونغو. فقد ذكرتُها عَرَضاً عند حديثي عما استفدتُه فكرياً من مرافقتي لرجال عظام ساعدوا في حل أزمات هذين البلدين. فآمل ألا يضجر القارئ من تفصيلي لبعض ما أشرت إليه بخصوص الصومال، وجنوب السودان، وليبيا، وإفريقيا الوسطى.

إن تقصير النخب الصومالية حرم البلد في نهاية ثمانينيات القرن الماضي من فرص ثمينة للقيام بإصلاحات على أساس توافقي. وقد أدّى الامتناع عن سلوك تلك السبل أو العجز عنه إلى حركة الشباب الإرهابية، وإلى السقوط في مهاوي المغامرة ورفض الآخر، والمواجهات الدامية، واحتدام الأحقاد والضغائن. وهكذا دخل تاريخ البلد في مسار الاضمحلال الوطني. فما الذي يجذب السودانيين إلى انتهاج مثل هذا السبيل؟ سؤال طرحته عشرات المرات على المتحاورين معي.

في السياق ذاته، أثرتُ مع الأشقاء السودانيين حالة جنوب السودان، وهي حالة يعرفونها جيدا وتحزّ في نفوسهم بشكل بالغ مع ما يخالجهم من آمال في استعادة الوصال. فكم من الزمن أهدره هذا البلد! كم من الأرواح البشرية سُفكت على مذبح الزيغ والضلال، والحقد والاحتقار، وإنكار الآخر، والأنانية والفردية، والتعطش البائس للتسلط بلا طائل!

في التصنيف الذي ينطوي عليه الوجه (ا) من النموذج الإفريقي، ركزتُ أساساً على البحث التائه عن الحل في ليبيا وعلى نظيره الأكثر توفيقاً في إفريقيا الوسطى تبعاً لمعرفتي لحيثيات الحل في هذا البلد الأخير ومشاركتي في المساعي التي أفضتْ إليه.

بشأن الملف الليبي، ذكّرتُ المتحدثين معي من السودانيين، ولديهم في هذا الصدد اهتمام حساس، بالتشرذم الخطير الذي يواجهه البلد. وفي هذا مثال لا يرغب أي سوداني لبلده في احتذائه.

لقد أثار انتباهي مدى التعاطف الذي كنا نشعر به، أنا والسودانيون، تجاه إخوتنا في ليبيا الذين تكالبت عليهم جملة من العوامل السلبية فراحوا ضحية لها.

أول هذه العوامل هو ركون النخب الليبية إلى نوع من الاتكالية، جعلهم يُعيرون أذناً مصغية للأجانب الذين تحركهم أجنداتهم الخاصة بدل أن يستمعوا إلى النداءات الصادرة من أعماق شعبهم ومن إخوتهم الأفارقة.

لا يخفى على أحد أن الاعتبارات المتعلقة بالاقتصاد، والطاقة، والجغرافيا السياسية، الناجمة عن قرب ليبيا من أوربا وعن كون هذا البلد بوابة كبرى لموجات الهجرة إلى أوروبا، هي ما فسّر هذا الاهتمام المفرط بليبيا. لذا جعلت القوى الأجنبية من هذا البلد مجالاً لتدخلاتها، ضاربة عرض الحائط بإرادة شعبه وبمواقف البلدان الإفريقية ومنظمتهم القارّية أي الاتحاد الإفريقي. وقد أدّى تهميش الاتحاد الإفريقي في هذه الأزمة، منذ البداية، دون وجه معقول، إلى استحواذ الأجانب على البلد بشكل سافر.

هؤلاء الفاعلون الدوليون المعروفون تماماً لم يولوا أي اعتبار للبلد، ولا لمنظومة قيم التضامن الإفريقي، ولا للكفاءات الإفريقية، ولا للمناهج الإفريقية، ولا للثقافة الإفريقية في مضمار الوقاية من النزاعات وفضها.

إن الحالة الليبية تعيد إلى الأذهان بامتعاض شديد التصرفات الاستعمارية الأكثر ابتذالاً. وحتى الأفارقة الأكثر اعتدالاً والأقل تأدْلجاً يرون أنها أصابت الروح الإفريقية بجرح غائر. وآمل أن تجد هذه المسألة في الفترة الفاصلة بين كتابتي لهذه الحروف وبين نشرها على الملأ، حلاً أقل إيلاماً، وأقل احتقاراً للضمير الإفريقي، والأهم من ذلك أن يضع بلسماً شافياً على جراح هذا البلد وينقذه من أزمته.

يبرز سبب آخر مرتبط بانعدام إرادة أو موهبة تمكن من صهر الأطراف المعنية في بوتقة واحدة، دون إكراه أيديولوجي، أو استرْقاق فكري يؤول إلى الانخراط في حل وهمي لا يقوم على أساس متين. وقد ظل صوت إفريقيا خافتاً بشأن هذه المسألة طيلة فترة إنضاج الحل. ولم ينتعش الموقف الإفريقي

إلا بعد أن وصلنا إلى مرحلة حاسمة في المسار السوداني (المصادقة على الإعلان السياسي) حيث عبّرت اللجنة الإفريقية رفيعة المستوى المكلفة بليبيا والتي يترأسها دنيس ساسو نغيسو رئيس جمهورية الكونغو، على هامش قمة النيجر المنعقدة في تموز/يوليو 2019، عن تفضيلها لتعيين آلية مشتركة بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة لإعادة إفريقيا إلى صلب العملية السياسية في ليبيا، والقيام بعمل جماعي حقيقي، وبعث أمل جديد بالوصول إلى حل مرضٍ.

نعرف ما حدث بعد ذلك من ارتفاع لبعض الأصوات في عدة بلدان إفريقية للتعبير عن هذا الموقف. وبعد أيام من قمة انيامي، أعادت المنظمة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا الموقف ذاته في لومي. وقد تكرر هذا الموقف في المداخلات القوية التي أدلى بها في أيلول/سبتمبر 2019 موسيي فكي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة أيلول/سبتمبر 2019 وأمام مجلس الأمن الذي كان يترأسه حينها وزير الخارجية الروسي سرغي لافروف. ففي وجه هذه الهيئة السامية، صَدَع فكي بالحق الذي لا تأخذه فيه لومة لائم بصراحته المعهودة وجرأته الفائقة. وفي اليوم الموالي، عبّر عن الموقف ذاته زعيم إفريقي آخر هو يوسفو مهامت، رئيس جمهورية النيجر والرئيس الدوري للمنظمة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. وقد تحدث يوسفو الذي يشاطر فكي صراحته بأسلوب جلي ودون مواربة. ولم يفاجئني تماثل نبرة ردود فعل هذين القائدين. فقد سبق لي أن لاحظتُ في عدة مناسبات التلاقي العميق لقيم هاتين الشخصيتين اللتين تجمعهما -على ما يبدو- علاقة وطّدها اشتراكهما في النزوع إلى الصراحة والمكاشفة.

على المنوال نفسه، قرر مجلس السلم والأمن بالاتحاد الإفريقي في اجتماع على المستوى الوزاري برئاسة وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطا، أن يتجه الى تعيين مبعوث خاص مشترك لتكريس مطلب إرساء المركزية

الإفريقية في عملية البحث عن حل للأزمة الليبية. وبالاستناد إلى هذه السلسلة من المواقف، قدمت البلدان الثلاثة الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن (إفريقيا الجنوبية، وكوت ديفوار، وغينيا الاستوائية) مشروعَ قرار لعرضه على مناقشة الهيئة العليا للمنظمة الأممية.

وعلاوة على السعي المشروع إلى إرساء المركزية الإفريقية في هذا الملف الإفريقي، ظلت كل المساعي الإفريقية مدفوعة بالحرص على الحيلولة دون أن يتحول التنافس الأجنبي في القارة المتمثل في مقاربات أحادية متناقضة، إلى عامل معقّد للحل ويفضي إلى مزيد من تشرذم الجهود داخلياً وخارجياً بما يؤدّي إلى تفاقم الوضعية المأساوية التي يعانيها هذا البلد وشعبه منذ عقد من الزمن.

إن التنافس بين أطراف من المجتمع الدولي، والتهميش المزدري لإفريقيا في عملية البحث عن حل للأزمة الليبية، والتعنّت الأعمى بل الأخرق لبعض الأطراف المتمادية في محاولة حل الأزمة بالقوة، هي الأخطاء الثلاثة التي تدفع بليبيا نحو الهاوية.

أما السبب الثالث للتدخل الإفريقي فيتمثل في رفض مقاربة للبحث عن حل يقصي أطيافاً من الرأي العام الليبي منبثقة أو غير منبثقة من النظام السابق بقيت حية بالرغم من سُباتها في ظل تفرّق تكتيكي تتظاهر به أو يُفرض عليها.

تجدر الإشارة بوضوح شديد إلى أنه من الضروري في أفق التصالح الوطني الليبي أن يتم إشراك مكونتين أساسيتين في الفضاء الليبي وهما المكونة القبلية التقليدية ومكونة النظام القديم من خلال إيجاد حل ذكي ومبدع لتمكين سيف الإسلام القذافي من المساهمة الجدية في جهود السلام والمصالحة تحت شعار «لا خير في الإقصاء» (انظر لاحقاً).

فهذه الأطياف مهيّأة للاستيقاظ بفعل انتماءاتها القبلية، وتجربتها في نشر شبكات تظل ثاوية في غمرة التطورات الفوضوية التي عصفت بالبلاد منذ سقوط النظام السابق. وليس من الحكمة، حرصاً على المصالحة وحشد الجميع تحت مظلة واحدة، ألا نشركها في العملية السياسية الرامية إلى إعادة تأسيس الدولة والأمة الليبيتين، وفق ترتيبات مبتكرة تحفظ الكرامة وتتسم بالجدية والفعالية. تلك على الأقل هي ركيزة المقاربة الإفريقية التي لا مفر من إعمالها عبر مؤتمر ليبي-ليبي جامع تحت رعاية الاتحاد الإفريقي وبدعم الأمم المتحدة والفاعلين الأوربيين ذوي الاهتمام الكبير بليبيا وهم ألمانيا وفرنسا وإيطاليا.

كان الهدف من عرضي للعناصر المأساوية للأوضاع في ليبيا على مسامع إخوتي السودانيين مكرّساً لغرض تحذيرهم من مغبة الانجراف إلى وضع مشابه لما يعيشه إخوتهم الليبيون إن هم تجافوا عن سلوك الطريق المؤدّي إلى التفاوض المثمر سبيلاً إلى الوفاق والوئام. وسعياً إلى الهدف ذاته سُقْتُ لهم كذلك مثال بلد مجاور لهم هو إفريقيا الوسطى.

تشكل إفريقيا الوسطى مثالاً آخر للوجه (ا) من الأنموذج الإفريقي. وكنت قد أطلقتُ في هذا البلد سنة 2016 المبادرةَ الإفريقية من أجل السلام والمصالحة، إذ جرى تكليفي بهذه المبادرة في عهد السيدة زوما عندما كانت رئيسة مفوضية الاتحاد الإفريقي، وذلك خلال اجتماع تم عقده في مكتب الرئيس التشادي يوم 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2016. وقد حضر هذا الاجتماع الرئيس إدريس ديبي إتنو نفسه، وفيستين آرشانج تواديرا، وموسى فكي محمد وشارل دوبان اللذان كان كل منهما حينها وزير خارجية لبلده. وتلقتْ تلك المبادرة وقتها هجوماً من بعض المسؤولين الدوليين قد لا يكون من اللائق ذكرهم هنا، لا لأن المبادرة ليست قيمة وإنما لأن نجاح الاتحاد

الإفريقي يُنظر إليه على أنه فشل لأولئك المسؤولين، وهو أمر دلت عليه وقائع في أمكنة أخرى. وفي الأخير، تم إقرار المبادرة من قبل مجتمع دولي بدا حتى ذلك الوقت متردداً حيالها بل معارضاً لها لمجرد تموْقع ثلة من الموظفين السامين المُسْتائين من عجزهم عن الوصول إلى حل سياسي في ذلك البلد. وقد أزعجهم ذلك إلى حد اللجوء إلى حيل وضِيعة وغير أخلاقية بما في ذلك الإشارة إلى وجود «محمد» في اسمي. ولم يستطيعوا إخفاء امتعاضهم -يا للتفاهة!- من أن يتفوّق عليهم الاتحاد الإفريقي بوسائله المحدودة مادياً، ولوجستياً، وبشرياً.

إنهم ببساطة لا يستسيغون ارتقاء الاتحاد الإفريقي إلى مقام الصدارة بتوصله إلى حل سياسي، مع أنه كان من الواضح منذ البداية أن هذا هو الخيار الوحيد الكفيل بتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية إفريقيا الوسطى.

يذكّرني المناخ الذي كان سائداً آنذاك، مع مراعاة الفارق، بالانتقادات الحادة التي تُوجّه اليوم إلى بروز دور الاتحاد الإفريقي في تصدّره لتأدية «واجب التضامن» الملحّ إزاء الشعب الليبي، تطبيقاً لمبادئ الاتحاد ولقرارات هيئاته القيادية.

كثيراً ما كنت أذكّر المتحدثين معي من السودانيين أن تلك الصعوبات لم تفتّ في عضدي، وبالمثل لن تؤثر المكائد المشابهة في المساعي التي أبذلها في السودان. ومهما يكن، فلا تُلقى الحجارة إلا على الشجرة المثمرة، وجمل القافلة لا يعض من الجمال الذي في المؤخرة بل الذي يتقدمه.

إن الأمر الجوهري كان وسيبقى تجنيب السودان الانزلاق إلى المنحدرات التي تردّى فيها من لم يستطيعوا أن يمنعوا بلادهم من أن تكون مثالاً للوجه (ا) من النموذج الإفريقي للأزمات.

لم تثبّط عزيمتي الدسائسُ بل زادت من تصميمي. وهكذا أعددتُ مسودّة

أولى لخارطة طريق المبادرة الإفريقية للسلام والمصالحة، وهي الخارطة التي صادق عليها، بعد التعديل والإثراء، مجلس وزراء المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا يوم 17 أيار/مايو 2017 في ليبرفيل عاصمة الغابون.

في السياق ذاته، أطلقتُ في بانغي، مقر بعثة الاتحاد الإفريقي، مع أصدقائي جان كلود كوسنغو وزير الشؤون الخارجية لجمهورية الكونغو، أمير القوافي والدقائق الدبلوماسية، رفقة صديقنا المشترك جان دوبان وزير الخارجية السابق في جمهورية إفريقيا الوسطى، أعمالَ فريق مسهّلي المبادرة التي أصبحتْ، وهذا ما شكّل مدعاة لسعادتي، النموذجَ المثالي لحل الأزمة في جمهورية إفريقيا الوسطى، بدعم من المجتمع الدولي بكامله. واستمرت تلك الخارطة بعد استدعائي لمقر الاتحاد الإفريقي، تحت إشراف رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي ومفوض السلم والأمن في المنظمة القارّية، لتفضي إلى إبرام اتفاق تم توقيعه بالأحرف الأولى في الخرطوم قبل توقيعه نهائياً في بانغي عاصمة جمهورية إفريقيا الوسطى خلال شهر شباط/فبراير 2019. بحضور الرجلين.

شرحتُ إذاً للمتحدّثين معي في السودان كيف يمكن تأمّل هذا المثال والاستفادة منه. فدون ذلك الاتفاق كانت جمهورية إفريقيا الوسطى ستبقى على حالها تمزّقها الأسلحة، والأحقاد، والعنف، ومن ثم يستمر البلد الذي يقع في قلب القارة ومن موقعه استمد تسميته المَهيبة، في انحداره نحو الهاوية. ولم أتوانَ في إفريقيا الوسطى كما في السودان عن الحث على تجاوز الضعف الإنساني لإنقاذ الأمة الوسط إفريقية ووقف الدوامة الجهنمية للضغائن وأعمال العنف التي يقترفها، بدم بارد، رعايا من وسط إفريقيا في حق رعايا من البلد نفسه.

فلما ذا يكون مواطنو إفريقيا الوسطى أشد تعلقاً ببلدهم من إخوانهم

وجيرانهم السودانيين؟ ذلك هو السؤال الذي كنتُ أحاول أن أجابههم به بصراحة شديدة عبر استعراضي لتجربتي المتواضعة في جمهورية وسط إفريقيا.

في حين أُثيرتْ ضجة حول محاولة مزعومة لتشريع الإفلات من العقاب، أثبتت الأحداث المتلاحقة ألا وجود لسبيل آخر غير التوافق مع قادة التمرد المسلح، أي «آنتي بالاكا» و«سيليكا السابقة» وهما طوائف مسلحة متقاتلة في وسط إفريقيا.. وإني لأحسّ كلما طرحتُ حالة وسط إفريقيا على بساط البحث بنوع من الاعتزاز لأنني أول من تجرأ على تطوير المناصرة المعلنة، بكل شفافية، لضرورة إيجاد نسق ذكي يُوائم ويوفّق ما بين مقتضيات العدالة ومتطلبات استِتْباب الأمن في جمهورية وسط إفريقيا بما يُرسي نهائياً دعائم السلام والمصالحة.

لم يكن بمقدوري أن أخفي عمن أخاطبهم من السودانيين مدى ابتهاجي لكون هذه الرؤى قد انتصرتْ، لأنها هي التي رَوَتْ بنُسْغها الاتفاقات المؤشّرة في الخرطوم والموقعة في بانغي عاصمة جمهورية إفريقيا الوسطى.

كيف لي أن أخفي لدى مرافعاتي في السودان ودفاعي عن المفاوضات المباشرة بقصد إبرام اتفاق للسلام والمصالحة، فرحي العارم بملاحظتي أن الطريق المرسوم منذ 2016 هو بالضبط المهْيع الذي دلف إليه الجميع في جمهورية إفريقيا الوسطى علناً أو خلسة، كأن شيئاً لم يكن، وتم ذلك جهاراً نهاراً في بانغي تحت إشراف رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي موسى فكي محمد ومفوض السلم والأمن إسماعيل الشرقي الذي أشرف بنجاح على الجولات النهائية من المبادرة الإفريقية للسلام والمصالحة الوسط إفريقية في الخرطوم. وقد واصل السفير إسماعيل شرجي وجان بير لكروا الدبلوماسي الفرنسي المتميز ذي المعاشرة المفيدة، رئيس دائرة حفظ السلام في الأمم المتحدة، التعاون المثمر بين الاتحاد الإفريقي و الأمم المتحدة لتنفيذ الاتفاق.

فبتركيز قضايا العدالة على حقوق تعويض الضحايا وجبر الضرر أكثر من

الاهتمام بملاحقة المتهمين بالتجاوزات مع حصرها في الحدود التي تخدم السلام والمصالحة وليس العكس، نفتح أبواباً مشْرقة لتحقيق هذا السلام وتلك المصالحة. وينبغي البحث هنا عن توازن نابع من ثقافة إفريقيا وتراثها السياسي، والثقافي، والروحي وليس الجمود الأحمق والأعمى على صيغ مستوردة يتلاعب بها تجار المهن وقناصة التدرج في سلم الهرم الإداري لهذه المنظمة الدولية أو تلك.

لم يتردد الكولمبيون في انتهاج هذا الطريق فجنوا من ذلك برداً وسلاماً. وفي مناقشاتي مع المنتقدين المشار إليهم آنفاً كنتُ أطرح بهدوء السؤال التالي: لماذا نحرم أهل وسط إفريقيا من قراءة أزمتهم على ضوء الأنوار الساطعة للتجارب الكولومبية، والجنوب إفريقية، والموزمبيقية، والكينية؟ لم أجد قط جواباً مقنعاً على هذا السؤال ما عدا خفضاً محرِجاً للنظر وتقطيباً لجفون أضناها العار.

ما من ريْب في أن المرتكبين الحقيقيين للجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وجرائم الإبادة، يلزم حتماً أن ينالوا جزاءهم، سواء أكانوا في وسط إفريقيا، أم في السودان، أم في ليبيا، أم في غيرها من البلدان. فمن المتعيّن وضع تصور لسياسة عقلانية للعدالة الانتقالية تجمع بين إظهار الحقيقة، والعفو، والتعويض، وإصلاح الضرر، والمصالحة، والمقاضاة، مع صياغة هذه السياسة ومتابعتها اقتداء بالتجارب المنيرة المشار إليها آنفاً.

يتمثل الجانب الثاني من الأنموذج نفسه في الوجه (ب)، وهو الوجه الذي أزاحت أنواره ظلمات الوجه السابق، أي الوجه الذي تقدمه بعض البلدان التي أعطت لإفريقيا والعالم صورة يعتزان بها على مدى الأزمان. فإفريقيا الجنوبية، وروندا، وكينيا مؤخراً، تعرض أمثلة جذابة لهذا الوجه المضيء من النموذج.

لم تبق بشاعة يمكن تصوّرها إلا وارتكبها نظام التمييز العنصري. لقد

تراكمت الأحقاد والضغائن التي ولدها بغض الأزلام البيض لنظام التمييز العنصري. كانت القوة المعنوية والسياسية للمنتصرين، ونعني بهم مانديلا ورفاقه، تعطيهم كل مزايا السلطة التي تمكنهم من الانتقام ومن تنظيم محاكمات عالمية مدويّة لمئات بل آلاف المجرمين من منظور القانون الدولي. ووعياً من مانديلا ورفاقه للشرْخ وخيم العواقب الذي يترتب على هذا الخيار بالنسبة لجنوب إفريقيا، فقد تم استبعاده تماماً وانتهجوا بدلاً منه سبيلاً آخر أصروا على سلوكه بكل عزم ورباطة جأش، فحققوا نبوءات تبشر بمستقبل واحد لأمة «قوس قزح». وبذلك تم إنقاذ الاقتصاد. وتم ضمان استقرار النظام المالي والمصرفي والنسيج الأكاديمي والجامعي، واستقرت منظومة الدفاع والأمن، وجرى ترسيخ مبادئ المساواة، والعدل، والوئام، والمواطنة، لصالح جميع رعايا جنوب إفريقيا، وحماية تلك المبادئ وتعميقها. وبهذا بزغ فجر الديمقراطية الحقيقية. لا جَرَم أن هناك من سيرد بالقول بأن هذا المشهد الوردي تتخلله هنا وهناك عمليات اختلاس، وامتيازات غير مستحقة، وتطبيقات مُخِلّة، وتمييز إيجابي مبالغ فيه. لقد تسلل موظفون عديمو الكفاءة والتجربة إلى دوائر المسؤولية في القطاع العمومي وشبه العمومي عبر البرنامج الهادف إلى التمكين الاقتصادي للسود «Black Economic Empowerment BEE».

صحيح أن الذرائعية وروح الكسب المادي قد تسرّبتا إلى المرافق العمومية وشوّهتا أحياناً الصورة المجيدة للمؤتمر الوطني والتراث الأبدي الباهر الذي خلفه مانديلا. لكن كل ذلك يبقى في نطاق السياسة الصغرى بالقياس إلى الصورة الكلية التي تحيط جنوب إفريقيا بهالة من العظمة والمجد، وترفع مكانتها حاضراً ومستقبلاً.

كما أني تطرقتُ إلى تجربة عشتُها وقيادة التقيتُها. أتحدث عن رواندا. في التصنيف الإيجابي للبلدان الإفريقية التي تغلبت على شياطين الفتنة والبغضاء

والفُرْقة، وما نجم عنها من مآسٍ تفوق تحمّل البشر، تبرز رواندا مثالاً ساطعاً على الوئام، والتصالح، وتضميد الجراح الأكثر إيلاماً، إثر مقاساة أشد ما تعانيه أية أمة، ونعني إبادة التوتسي.

فأكثر من مليون نسمة قضى نحبه في جحيم هذه المأساة التي لا يضاهيها إلا محرقة اليهود على يد النازيين. فمن كان يظن أن روندا الصغيرة بمساحتها الجغرافية قادرة أن تبني، معنوياً وسياسياً، صرحاً بهذا الحجم والقوة، بحيث يتعالى على هشاشة الكائن البشري.

فمن منجزات هذا البلد اقتصاد يتوسّع باطّراد، وتقنيات جديدة متصاعدة، ونساء يطاولن عنان السماء، وتشغيل ذو جودة عالية لفائدة الشباب، وزراعة مزدهرة، ومقاولات خاصة نشطة ومبدعة، وتدفق للاستثمارات يزداد كل يوم زخماً وتنوّعاً، ومكانة دولية لا تتناسب -إيجاباً- مع حجمها الجغرافي والديمغرافي، وقيادة محترمة يُحسب لها حسابها في إفريقيا والعالم وتتمتع بالمصداقية في أقوالها وأفعالها.

عندما اقتربتُ من النظام الرواندي، كان ذهني مُفْعماً بتخوّفات على شتى الأصعدة. لا أدّعي أنني وجدت هذا البلد خالياً من العيوب، لكني وجدتُ أمة متصالحة مع ذاتها، ويسودها السلام، وترفل في حلل الازدهار. وجدت فيها شكلاً من الديمقراطية المباشرة تُتخذ فيه القرارات الهامة أولاً وقبل كل شيء عن طريق مناقشتها في القرى وعلى مستوى جميع الفئات الشعبية قبل أن تُصاغ على شكل سياسات وطنية. ويعلم الجميع في الداخل وفي الخارج أن القرارات متى اتّخِذت سيتم تطبيقها. ولا يدور بخلد أي شخص أن يعرقلها، أو يحرّفها، أو يشوّهها. إن هذا البلد حسبما علمتُ وسمعتُ هو البلد الإفريقي الذي يصدّق فيه الفعل القول، ويُنفذ فيه ما يُقرر. وهذا هو سر عظمة الأمم وزعامة الأمم والدول. وأتذكر في هذا الصدد نقاشاً وجيزاً دار بيني وبين

الرئيس كاغامي حول عظمة الأمم وضآلتها. فعندما ذكرتُ عنوان كتاب للمؤلف الفرنسي برنارد بادي ترجمته الحرفية هي (**عجز القوة**) معيداً صياغته على النحو التالي «قوة الضعفاء» لفت الطباق المقلوب انتباه الرئيس الرواندي المعروف بسرعة بديهته. فطلب أن أحضّر له نبذة عن الأدوات البلاغية. وهو ما فعلته دون أن أتأكد من أنه وجد الوقت الكافي لإلقاء نظرة على ما كتبتُه. ولعله طلب تلك النبذة من غير أن تكون لها أهمية عنده... فقط للباقته ودماثة خلقه.

قد لا نلقي بالاً للعناصر البلاغية المقتطفة من هنا وهناك، لكن أهم ما أردت استنتاجه من التجربة الرواندية المجسّدة للوجه (ب) من النموذج الإفريقي هو إقناع المتحاورين معي من السودانيين بضرورة الانخراط في طريق المفاوضات من أجل السلام والمصالحة.

لا يسعني إلا أن أقرّ بأن هؤلاء المتحاورين قد تعوّدوا، طيلة هذه المرحلة الأولية من إنضاج العملية، على ما يشبه عروضاً غير معلنة كنت أقطّرها بالتدريج تبعاً لتعمّق صلاتي بهذه الجماعة أو تلك، وترسّخ الثقة فيما بيننا.

في تصنيف الدول الإفريقية التي تجاوزت بالحوار انقساماتها العميقة، اضطررتُ لأن أضيف إلى هذا التصنيف مستوى آخر مكنتْ فيه مفاوضات متفاوتة التبلور والترتيب من تجنب انهيار الدولة ومن إنقاذ الأمة من هلاك محقق.

في تشاد حيث كنت أعمل، مكّن الحوار السياسي، بطريقته الخاصة وبوتيرته، من امتصاص تمرد مسلح قوي قادم من السودان. واستطاع كذلك أن يطلق حوارات متعددة مع المعارضة السياسية وتمكن حتى من خلق إطار وطني للحوار تلتقي فيه الحكومة مع المعارضة والمجتمع المدني فيتناقش الأطراف ويتوصلون أحياناً إلى حلول لبعض مشاكل البلد. وأنا أعرف، نظراً

لعملي في تلك الديار، نواقصَ الحوار السياسي في تشاد. كما أعرف حدوده. وأعرف ما يوجّهه له بعض زعماء المعارضة الراديكالية أحياناً من انتقادات حادة قد لا تخلو من وجاهة.

ما أزال أعتقد أنه كان مفيداً وأن الأدوات التي تؤطر هذا الحوار، حتى وإن كانت بحاجة إلى إعادة صياغة جذرية، جديرة بأن يُحتفظ بها كمكسب لديمقراطية ناشئة تسير أحياناً على بصيرة وتتيه تارة في ظلام دامس. وأنا على يقين من أن تعاوناً صريحاً ومخلصاً فيما بين الأغلبية والمعارضة في هذا البلد، وهما تعرفان جيداً بعضهما البعض، سيجعل الديمقراطية في النهاية تغمرها الأنوار وستتقلص المساحات المظلمة شيئاً فشيئاً حتى تتلاشى تماماً.

على صعيد آخر، أدّت الأزمة التي أعقبت انتخابات 2007/ 2008 في كينيا إلى سفك الكثير من الدماء. ولقد أسهم الفقيد كوفي عنان في إطفاء النار، وفي خلق الظروف المواتية للحوار، وفي إنقاذ الملايين من الأرواح البشرية. وكنا جميعاً قد أصابتنا هذه الأزمة بالهلع، ومع ذلك فقد استيقظت الروح الحقيقية للشعب الكيني. وتغلبت الحكمة على الطيش والنزق، واتصل حبل الحوار، وعاد السلام والمصالحة ليغْمرا قلوب أبناء البلد.

إن السودانيين لينظرون إلى كينيا نظرة احترام باعتبار هذا البلد جاراً طيباً. وما يجري فيه يثير اهتمامهم ويستوْحون منه أحياناً مثالاً يُحتذى. وقد دعمت البعثة الدبلوماسية الكينية في الخرطوم الوساطة الإفريقية بتكتّم وتواضع، كما هو الشأن بالنسبة لعميدة السلك الدبلوماسي، سفيرة زنبابوي هيلدا سوكا.

ضمن التصنيف المذكور أعلاه، تعتبر كينيا بحق عنصراً من الوجه (ب) من نموذج الأزمات الإفريقية.

أما جنوب السودان، فإنه حتى ولو كان مثالاً للنموذج (ا) من حيث

الفظائع الناجمة عن أزمته، فهو يعطي إشارات إيجابية تدل على النهوض من كبْوته على نحو أرجو أن يكون قوياً وغير قابل للارْتكاس حتى يتبوّأ هذا البلد مكانته تحت أنوار الوجه (ب) المضيء اللامع.

صفوة القول إن استعراض بانوراما الأزمات الإفريقية يظهر مسْلكيْن: خيار العنف الذي يقود إلى تدمير الأمة وتحويل الدولة من دولة قائمة الأركان إلى دولة فاشلة، والخيار الطوْعي الذي يتخذه الفاعلون السياسيون والاجتماعيون لرفض الطريق المؤدّي إلى تحطيم بلادهم، ويقررون بكل شجاعة، ووطنية، وحكمة، أن يتناسوا -ولو مؤقتاً- مصالحهم الضيقة لينخرطوا في المصير المشترك.

إن السؤال الذي تماديْتُ في طرحه على المتحدثين معي، على مدى أسابيع، وحتى أشهر، هو كالتالي: هل تريدون أن يلتحق السودان بالقائمة (ا) ليكون آخر عضو فيها أم تريدون أن ينضم بفخر واعتزاز إلى القائمة (ب) ليصبح أحدث من يعطي لإفريقيا أجمل الدروس؟ ثم أعمد إلى مزيد من التفصيل قائلاً: إن كنتم تريدون القائمة أ، فإني أعرف كيف تتمكنون من ذلك بأقصر طريق. يكفي أن تذهبوا إلى المجلس العسكري الانتقالي، فرادى، أو جماعات، أو خلسة، وتقولوا له إن إعلان قوى الحرية والتغيير مجرد حثالة من المرتزقة الأجانب، ومن مدمني المخدرات، ومن المغامرين، يتخذون لبوس الشيوعيين، والناصريين، والبعثيين، والديمقراطيين، والوحدويين، والوسطيين، والمتمردين على الدولة الخارجين على القانون، ومن أحزاب بالية عفا عليها الزمن ولم يعد لها مكان إلا في متحف التاريخ. وبذلك يقتنع المجلس أن هؤلاء لا يستحقون قِطْميراً بَلْهَ التفاوض معهم.

بالمنطق نفسه، على من يريد أن يسلك السودان سبيل خط الوجه (ا) أن يأتي مناضلي إعلان قوى الحرية والتغيير ويحثهم على الاعتصام المتواصل

ويخطب في مهرجاناتهم ويبثّ سراً وعلانية سموم التمرد والعنف والمواجهة مع منظومة الدفاع والأمن التي يمثلها المجلس العسكري الانتقالي. ويقول لهم، من بين أمور أخرى، إن «منظومة الدفاع والأمن» ليست سوى «استمرار للنظام البائد»، وإنها لم تقم إلا من أجل «الحفاظ على مصالح ذلك النظام»، وإن انقلابها على البشير لا يعدو أن يكون «عملية تجميلية لذر الرماد في العيون». ثم يقول إن الجيش الوطني، وهو المكونة التقليدية التي يعتمد عليها النظام «مؤسسة رجعية بامتياز»، وأنه «آخر معقل من معاقل نظام الاستبداد البائد»، وإنه «منتج أفرزه التكوين الأيديولوجي والحزبي للنظام السابق».

يواصل هذا الخطاب التخريبي قائلاً: «إن الرجال الذين ترتكز عليهم منظومة الدفاع والأمن وكلاء للنظام ويأتمرون بأمر القوى الأجنبية» وإنهم «أعداء حقيقيون للشعب ولا تربطهم به وشائج الدم وليس لديهم أي شعور بالتعاطف معه». «إن الجلوس معهم على طاولة المفاوضات يعتبر خيانة للثورة وإساءة إلى أرواح الشهداء».

بمثل تلك الخطابات يجري تحريض المعسكريْن ويُؤجّج فيهما الحماس لزرع بذور الشقاق، وتعميق الشرخ والفجوة بينهما، حتى يولّيَ كل منهما ظهره للآخر، وبذلك ينزلق البلد في مهاوي الفوضى المدمرة.

إذا ما حدث ذلك -لا قدر الله- يكون البلد قد انجرف حثيثاً إلى الالتحاق بزمرة لا تشرفه، هي زمرة الدولة الفاشلة، والمجتمعات المتمزّقة، والأمم الهالكة.

لذا، كنتُ لا أفتأ أردد أني لا أريد أن أكون شاهداً على هذا السيناريو المأساوي، وأن عليهم أن يبحثوا عن غيري ليكون نذير الشؤم وينعق كغراب البيْن. ولقد أكدتُ لهم مراراً أني سأبذل قصارى جهدي لقطع الطريق أمام من

يدفعون إلى ذلك السيناريو. وبالمقابل، كنت أعدهم بأني سأكرّس كل طاقتي، وقدراتي الفكرية المتواضعة، وتجربتي المحدودة، والأهم من ذلك حبي للبلد وإيماني العميق بقضيته، لمساعدته في تجنّب السبل المؤدّية إلى الوجه (ا) والعمل على إلحاقه بالوجه (ب).

ولحثهم على سلوك هذا السبيل، كنت أدعوهم إلى التفكير في الحشود المجتمعة في الميدان. إنها مؤلفة من نساء، وشباب، وشيوخ يناضلون من أجل إحلال الديمقراطية وانتصار ثورة تحقق للبلد حلمه الكبير. ولا تحرّكهم أية قوى خارجية. وليست هناك أي جهة تدفع لهم أجراً مقابل حراكهم. إنهم يتألمون ويعانون مما يعاني منه الشعب جراء التسيير الكارثي لاقتصاد البلد ولنظمه القيمية. وهم يطمحون إلى إقامة نظام جديد على أنقاض الماضي بعد أن يخلصوه من الشوائب والهنات التي تمثل أكثر ما يثير سخطهم.

أكيد أني، مثل الجميع، أسجل الأثر السلبي الذي يحدثه، بالنسبة للحراك الشعبي، غياب قيادة معترف بها، وتحظى بالانقياد لطاعتها، وتتمتع بالاحترام. ومن المؤكد أنه يسوءني، مثل الآخرين، انعدام قائد وحيد مسموع الكلمة يجمع شتات الفسيفساء التي تتشكل منها عناصر الحراك الثوري.

لكني أقرّ بالرغم من ملاحظاتي بأن إعلان قوى الحرية والتغيير يمثل القوى الصاعدة. فهذا التكتل ينطوي على لباب النخب والقلب النابض للشعب السوداني. والتعامل معه يعني التعامل مع تاريخ السودان الذي هو الآن قيْدَ الكتابة. ويوشك أن يكون رفض التعاطي معه بمنزلة الوقوف في وجه تيار جارف، ومن يحاول أن يعرقل عجلة التاريخ ستسحقه عاجلاً أو آجلاً.

تبعاً لذلك قابلت الحركات الثورية لأبيّن لها أن السودان بدون منظومة الدفاع والأمن سيتشظّى إلى ألف قطعة وسيتحول إلى دويلات بعدد الجهات الأربع، وفي هذه الحالة سينكفئ الوسط على نفسه، ولم لا، وفق منطق للاكتفاء

الذاتي وللدفاع عن نفسه. وسيتقوْقع داخل حدوده ويشكل الدويلة الخامسة. ويبدأ سيناريو التشظي والانهيار الكامل للسودان بتمزّق منظومة الدفاع والأمن.

لا يهم هنا ما يُقدم من حجج ومسوّغات لهذا التمزّق. فالنتائج ستكون هي ذاتها. إما أن ينهار البلد، وإما أن تتصارع الوحدات المشكلة لمنظومة الدفاع والأمن فيما بينها. وأفضل طريقة لتشويه هذه المنظومة وتأجيج البغض لأعضائها ولقادتها هو شيطنتها، وتضخيم عيوبها وتجاوزاتها وأخطائها، بل وحتى الجرائم التي يرتكبها باسمها المندسّون فيها. ومثل هذه الخطابات المعادية التي تأتي من داخل البلاد وخارجها ينبغي أن تدفع مكونات المنظومة إلى رص الصفوف في وجه المحنة.

إن التهجّم على منظومة الدفاع والأمن في البلد استراتيجية خاطئة وسياسة انتحارية. إنها أكثر من ذلك خيانة وطنية، بوجه من الوجوه، إذا ما اعتبرنا رهانات الأمن والدفاع على الصعيد الإقليمي. ذلك أن كل حدود البلد تقريباً تتعرض للهجوم. وفي داخل البلاد، تنشط عدة حركات مسلحة. والمشهد العام ملتهب في أغلب جوانبه. وسواء أحببنا المنظومة الدفاعية والأمنية للبلاد أم كرهناها فإن وحدتها وانسجامها يعدّان من المقتضيات الأساسية لأمان البلد وسلامته. وأي تخطيط للمستقبل دون الاتفاق مع هذه المنظومة لا يعدو أن يكون ضرْباً من العبث أو السير في طريق مسدود.

في أثناء عملية الإنضاج، شجعتُ بروز مساندة دولية متزايدة لصالح الاتحاد الإفريقي كأداة لذلك الإنضاج. وتجلى هذا الدعم الدولي على مستوى ثلاثة تكتلات.

التكتل الأول هو مجموعة دعم الوساطة الإفريقية التي تجسّد ميلادها العلني في المؤتمر الصحفي الأول الذي نظمتُه في فندق كورينثيا. وقد شارك في هذا المؤتمر الصحفي المبعوث الخاص لمنظمة الاتحاد الأوربي،

كريبتوف بليار الذي هو من معارفي منذ زمان. له صلات متعددة ومتشعبة المصادر و الأبعاد مع السودان ثقافة و بشراً، ماضياً وحاضراً، إضافة إلى ممثل الترويكا، القائم بالأعمال الأمريكي (في هذا التاريخ لم يكن الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية قد أرسلا بعدُ مبعوثيْهما الخاصيْن إلى السودان). أما الأمم المتحدة فكانت ممثلة من قبل برنامجها الإنمائي (PNUD) لأن المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، البروفيسور فينك هيثم لم يكن قد وصل آنذاك إلى السودان. كان في بداية ملحمته الحقيقية للحصول على تأشيرة الدخول. وبهذه المناسبة، صرّح كل من الممثلين الثلاثة للترويكا بدعمه الصريح لمساعي الاتحاد الإفريقي منوّهاً باسم المكلف بقيادتها ميدانياً، أي بشخصي المتواضع. كانت تلك خطوة أولى، خطوة صغيرة لكنها حاسمة في اتجاه توحيد موقف المجتمع الدولي في مؤازرة وسيط الاتحاد الإفريقي. كان ذلك قبل توسع الوساطة إلى الشقيقة أثيوبيا.

تجدر الإشارة هنا إلى أن رئيس المفوضية سبق له أن التقى يومي 21 و22 نيسان/أبريل ممثلي المجموعة الدولية المكونة من الأمم المتحدة، والاتحاد الأوربي، والولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وفرنسا، وروسيا، والنرويج، وبريطانيا، وألمانيا، وكندا، وإيطاليا، وسويسرا، والسويد، وإسبانيا. وقد أدّيتُ لأغلب ممثلي هذه المجموعة زيارة مجاملة وتبادل للرأي الثنائي المعمّق حول عملية الوساطة الجارية.

إثر المؤتمر الصحفي المذكور واتصالاتي بجميع ممثلي تلك البلدان، خرجتُ بانطباع يدعو للارتياح لما أكده المتحدثون معي من دعم لوساطة الاتحاد الإفريقي. ومن هذا التفاهم بيننا وبين المجموعة الدولية قمتُ مبكّراً باستخلاص أساس قانوني وسياسي واضح، وإن لم تتم صياغته شكلياً. فمن

جانبي كنت ملتزماً بإعلامهم على الدوام وباستشارتهم في القرارات الهامة. وقد التزموا من جانبهم، ليس فقط بمساندتي، ولكن كذلك، وهو الأهم، بالامتناع عن القيام بأي مسعى مواز مهما كان نوعه وطبيعته. ولم أتردد في أن أقول لهم، جماعياً وعلى انفراد، إني لا أطلب منهم مالاً، ولا دعماً لوجستياً، ولا خبراء في أي مجال كان. لم أطلب إلا شيئاً واحداً هو الدعم السياسي والامتناع عن القيام بمساع موازية.

الشقّ الثاني من الدعم غير السوداني لعمل الاتحاد الإفريقي يتمثل في مجموعة السفراء الأفارقة المعتمدين في الخرطوم. فقد عقدتُ مع هذه المجموعة علاقات أخوة وتضامن لا شِيَة فيها. كانت الصفقة التي أبرمتُها معهم بسيطة. فهم يدعمونني وأنا أخبرهم بما يجري. وقد وفّيت لهم بعهدي بصورة منتظمة لأني كنت أخبرهم في اجتماعات متكررة، وإن كانت متباعدة، أعقدها في مقر مندوبية الاتحاد الإفريقي بالخرطوم. وأعرف أن بعضهم على الأقل لم يبخل عليّ بالدعم إزاء الرأي العام. ومنهم المغرب الذي كان عميد سلك السفراء وزمبابوي عميد السفراء الأفارقة، ومصر التي كانت تتولى الرئاسة الدورية للاتحاد الإفريقي، وتشاد، وكينيا، وإفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، وأريتريا، وجيبوتي ومالي والنيجر وأثيوبيا التي أكدت دعمها بقوة فيما بعد مع زيارة رئيس الوزراء أ. آبي وتعيين مبعوث خاص له متمثلاً في شخص أخي الفاضل محمود درير الذي استفدت منه كثيراً، ومن خلاله أصبحت أثيوبيا مكونة أساسية من الوساطة الإفريقية الجارية تحت إشراف الاتحاد الإفريقي. وهناك سفراء آخرون كان لهم دور بارز مثل سفير إفريقيا الجنوبية، وكذا الشأن بالنسبة لسفراء الصومال، وجيبوتي، وموريتانيا، وتونس، والجزائر، ورئيس البعثة المختلطة في دارفور، السيد ماما بولو الذي ربطتني به علاقات أخوية مثمرة.

أما الشق الثالث فيتألف من السفراء العرب غير الأعضاء في المجموعة

الإفريقية المشار إليها آنفاً، ومنهم سفيرا المملكة العربية السعودية علي حسن بن جعفر، ودولة الإمارات العربية المتحدة حمد الجنيبي اللذان كان لهما نشاط فعال في مجهود البحث عن حلول للأزمة. وقد كثّفا اتصالاتهما معي، بل ومع الفاعلين الأساسيين في الأزمة وفي عملية التفاوض. ولا يسعني -كما سبق أن قلت- إلا أن أؤكد، كما فعلت في عدة حلقات تلفزيونية، أني لم أتعرض، في أي وقت من الأوقات، لأية ضغوط من قبل هذين السفيرين لتوجيه موقفي في هذا الاتجاه أو ذاك. وقد قدرت لهما هذا السلوك بالرغم مما يُشاع من مساندتهما للمجلس العسكري الانتقالي. وللنزاهة الأدبية فإنني لم ألق كذلك -كما أشير إلي ذلك في مكان آخر من هذا المنشور- أي ضغط أو ضرر من أية دولة عربية إسلامية أخرى.

أشير إلى أن الوزير السعودي عادل الجبير الذي التمس مني عن طريق سفيره أن أنعش معه ومع صديقي محمود درير مؤتمراً صحفياً في ختام مراسيم التوقيع النهائي لاتفاق السابع عشر آب/أغسطس 2019 قد أثلج صدري بما صرّح به يومئذ وشدد عليه من التزام بلاده بمساندة المرحلة الانتقالية في السودان. وآمل أن يتجسد ذلك الالتزام بما تقتضيه الظرفية من متانة واتساع نطاق.

في مختتم الفترة المخصصة لإنضاج مسلسل الوساطة، غدت الأفكار المحفّزة على الحوار في غاية الوضوح. وقد يكون من باب التباهي غير النزيه أن ندّعي أن العمل الذي أنجزناه، وحدي في البداية أو بالاشتراك مع أخي محمود درير فيما بعد، كان فريداً ولم يكن معه في الساحة السياسة وقتها عمل آخر.

لقد آن الأوان لنعطي كل ذي حق حقه ونقول كلمة عن الوساطة الوطنية ودورها في إنضاج العملية. هناك مبدأ أساسي في المذهب الإفريقي في مجال

الوساطة وتسوية النزاعات يقتضي أن تمنح الأولوية للنيات الحسنة على المستوى الوطني في عملية فض الخلافات. إنه مبدأ حل المشاكل الإفريقية على يد الأفارقة أنفسهم. وقد حملنا على تطبيق هذا المبدأ في السودان عاملان اثنان. لم يكن ذلك موجهاً للرأي العام الدولي بقدر ما كان يستهدف السودانيين أنفسهم بتشجيعهم على أن يلبوا حاجتهم إلى الوساطة بجهودهم الذاتية «فما حكّ جلدَك مثلُ ظفرك». وهكذا تشكّلت وساطة أولى حول رجل الأعمال أسامة داؤود (انظر أسفل).

بادرنا إلى الاتصال بهذه المجموعة وآزرْناها وشجعنا مساعيها للتواصل مع الطرفيْن. وقد شاء الله أن يحتفظ التاريخ بأن هذه المجموعة هي التي سلمتُها يوم 27 أيار/مايو 2019 مقترحي (7+7+1) لحل الخلاف الذي نشب حول المجلس السيادي، وطلبتُ من هذه الوساطة المحلية أن تتفضل بترويج المقترح لدى الأطراف المعنية.

في هذا الوقت، كنتُ ما أزال أرفض الاضطلاع بالدور التقليدي للوسيط. أوّلاً لأن الأطراف لم تكن بعدُ قد طلبتْ مني ذلك رسمياً، لذا لم أقم بصياغة مقترحي إلا بعد أن التمست الإذن من الطرفين في المسلسل. والسبب الثاني ناجم من قناعة بيداغوجية وهي ضرورة النأي عن الوساطة مهما كانت الأحوال إلى أن تكتمل شروطها وخاصة تكتمل عملية إنضاجها بكل ما يعني ذلك من مستلزمات.

أما الوساطة الوطنية الثانية فقد تجمّعت حول رجل الأعمال أحمد النفيدي مرْفوقاً بصِنْوه الملازم له أنيس حجار الذي «عذبته» بمزاحي له فتقبله بروح رياضية تستحق الثناء.

بقدر ما كانت الوساطة الأولى نشطة في مرحلة الإنضاج التي تهمنا هنا، كانت هذه الوساطة الثانية نشطة في مرحلة الأجْرَأة التي سيُخصّص لها الجزء

الثالث من هذا المصنف. ففي منزل أحد رجال الأعمال المنضوين في هذه الوساطة -أنيس حجار- تم عقد أول لقاء غير رسمي بين أفراد من الأطراف منذ القطيعة الحادة التي حدثت إثر الأحداث المأساوية للثالث حزيران/ يونيو 2019.

هناك مجموعة ثالثة من الوسطاء أكثر عدداً وأقرب إلى الفكر والثقافة منها إلى عالم الأعمال (المبادرة القومية السودانية)، نشطت فيها شخصيتان هما: الأستاذ فاروق آدم، والدكتور مصعب وهباني، اللذان سيصبحان مع تقدم الوساطة مستشاريْن ومعاونين على قدر كبير من الإخلاص والفاعلية. وحتى ولو لم تتصل بنا هاتان الشخصيتان إلا في الآخر، فقد كان دور تيْنك الجوهرتيْن، منذ لقائنا بهما حاسماً ولاسيما في المرحلة الحساسة من مراحل تفعيل التفاوض وأجرأته والدخول في مسارات الوساطة.

مسارات الوساطة

إن مقطع إنضاج عملية البحث عن حلول على النحو الذي سقنا توصيفه قد أفضى بتوفيق من الله وبجهود السودانيين أنفسهم وباستقلال عن كل طرف أجنبي إلى مفاوضات بين وفد من المجلس العسكري الانتقالي يقوده رئيس القطاع السياسي بالمجلس، الجنرال شمس الدين كباشي، ووفد متنوع من إعلان قوى الحرية والتغيير لم يتضح من يتولى رئاسته حتى نهاية العملية التفاوضية. جرت الأشغال بسرعة فائقة وصلت حد الاندفاع المتسرّع. ولم أبُحْ بمشاعري في هذا الصدد خشية أن يُنظر إليّ على أني عنصر إرْباك لما اتفق عليه الطرفان.

اندفع عضوا الطرفين والناطقان باسمهما، ليعلنا للقنوات الفضائية، بحسن نية تماماً، اتفاقَهما على أكثر من 90% من النقاط المُدْرجة في جدول الأعمال. وقد أثار هذا الإعلان فرحاً عارماً. لكنني بقيتُ متردداً لأن هذا أجمل من أن يكون واقعياً.

عند استئناف التفاوض تعقّدت الأمور وتأزّمت. فالمجلس العسكري ظن أنه خُدع، فهو يرى أنه أعطى كل شيء دون أي مقابل لذلك ولا حتى رفع الاعتصام من أمام القيادة العامة للقوات المسلحة المستمر بكثافة. ومن ثم كان يواجه انتقادات لاذعة من كل من له صلة به وسبق لهم أن قدموا له مقترحات للخروج من الأزمة، ولكنهم لم يكونوا جزءاً من إعلان قوى

الحرية والتغيير. ولم يظهر المجلس العسكري عناده لكنه شدد من شروطه لتشكيل المجلس السيادي وزاد من حدة القلق الناتج عن الانتظار. فتم تأجيل المفاوضات إلى أجل غير مسمى.

هذا هو الوقت الذي اخترتُه، وكنتُ ما أزال وحيداً لأن أخي الأثيوبي لم يكن قد وصل بعدُ، لأتوجّه إلى الطرفين حتى أعرف ما إذا كانا يرغبان في أن أقدم مقترحاً للخروج من معضلة المجلس السيادي. فأعربا لي، كل على حدة ولكن بألفاظ شبه متماثلة، عن أنهما لا يأذنان لي في تقديم مقترحي فحسب وإنما يحضّانني على ذلك.

طلبتُ مهلة للتأكد من تزامن وصول مقترحي إلى الطرفين ولتعميق التفكير حول هذه الخطوة الأولى الحاسمة والتي ستجعلني ألِج باب الوساطة التقليدية. ذلك أن رفض مقترحي سيكون إشارة سيّئة لباقي التطورات. وفي هذه الأثناء التحق بي مسؤول الاتحاد الإفريقي في الخرطوم ممثلاً بشخص السفير محمد بلعيش، سفير المغرب السابق في السودان. وكنت قد التقيته من قبل في أديس أبابا وقدمتُ له لوحة كاملة عن جوانب مهمته وعن التحديات التي سيواجهها. قلت له إن عليه أن يكون جلداً، صادقاً، شفافاً، وسريعاً في أداء عمله. وأكدتُ له كامل مساندتي الأخوية. وبذلك تشكل مني ومنه ثنائي فعال إلى حد كبير.

جرى استقبالنا من قبل وفد من إعلان قوى الحرية والتغيير، يقوده عمر الدقير، وهو مهندس من حيث مهنته ورئيس أحد الأحزاب المكونة لنداء السودان (حزب المؤتمر السوداني). وإثر المحادثات، حصلتُ على اتفاقهم بالإجماع المتحمّس على أن أقوم بوساطة فيما بينهم وبين المجلس العسكري الانتقالي.

خبرتُ رئيس المفوضية بذلك. فحثّني على المضيّ في هذا السبيل إن كان سيؤدّي إلى نتائج مثمرة. فأبلغته بموقفي الذي أصبح معروفاً والمتمثل في

7+7+1. فرآه بديعاً وشجعني على مواصلة هذا المسعى. عندئذ طلبتُ عقد اجتماع للوساطة الوطنية في مكتب أسامة داؤود الذي كان متغيباً خارج البلد. كان من بين الشخصيات الحاضرة التي أعرف أسماءها إبراهيم طه أيوب، ومحجوب محمد صالح، والمعماري حيدر، والبروفيسور فدوى عبد الرحمن علي طه، وإبراهيم أبو بكر صديق. فما كان مني إلا أن عرضتُ صيغتي القائلة بـ«المساواة مع أغلبية مدنية». فتفاجأ الجميع ورمقني الحاضرون بنظرات متشككة. فكيف يكون الطرفان متساوييْن مع أغلبية مدنية؟ فشرحتُ أنه بحسب معلوماتي فإن المجلس العسكري يتألف من سبعة ضباط سامين. فالرقم 7 يمكّن إذاً كل هؤلاء، وهم أصحاب رتب عالية، من الاستمرار في الهيئة العليا. ومن جهة أخرى، يبلغ عدد مكونات إعلان قوى الحرية والتغيير سبعة كذلك. وقد يكون لقادة هذه المكونات (الكتل) الرغبة نفسها في دخول الهيئة القيادية. وأردفت قائلاً: «إن الاقتراح يرمي بالدرجة الأولى إلى جعل الطرفين في وضع مريح». وأضفتُ بأسلوب لا يخلو من السلطوية لكن بنبرة تحترم الحضور الكريم: «إن الاقتراح يهدف إلى حل المشكلة السياسية، ولا تهمّني كلفته المالية».

طُرحتْ عليّ أسئلة تتعلق بصعوبة اختيار الشخصية الخامسة عشرة، أي الشخصية المجمع عليها. فخاطبتُ المجتمعين حول الطاولة قائلاً: إذا لم يتفق الطرفان على اسم يمكنني أن أقترح اسماً يحظى بالإجماع.

ثم أضفتُ تعديلاً إدارياً من شأنه تحسين المقترح وإثراؤه. فاقترحتُ أن يكون للرئيس الدوري (بالتناوب) نائب مكلف بشؤون الدفاع والأمن وآخر مكلف بشؤون الحكامة أي بسائر الأمور المتبقية، على أن تتولى الشخصية المجمع عليها منصب الأمين العام باتفاق الطرفين. ويشكل الرئيس، ونائباه، والأمين العام، مكتبَ المجلس. والواقع أن هذه التعديلات الأخيرة لهيكلة

المقترح لم تُناقش حقيقة فقد كان الجميع مرتاحاً للصيغة التي سيدعمها فيما بعد رئيس الوزراء الأثيوبي (انظر أسفل) ويرجعها الطرفان إلى (5+5+1).

لأول وهلة، عقدت الدهشة ألسنةَ المتحدثين معي في إطار اجتماع الوساطة المحلية. فهم على ما يبدو قد فاجأهم الاقتراح لكنه مع ذلك شدّ انتباههم. وما لبثوا أن غمروني بوابل من الأسئلة. عندها شرعتُ في الشرح.

سعياً إلى تقديم أول عنصر للتوضيح، شددتُ على أن مجلس السلم والأمن لم يوضح المقصود من المدنيين عندما تحدث عن تسليم السلطة للمدنيين. وما كان له أن يفعل ذلك لأن الأمر سيُعدّ سابقة من نوعها. لذا لا توجد أي إشارة مرجعية في قراراته تنص على «إعلان قوى الحرية والتغيير». إن الاعتراف بهذه القوى كان قراراً سيادياً اتخذه المجلس العسكري الانتقالي وتبنّيْناه حرصاً على عدم إرْباك التوازن الذي أقامه الطرفان، ولأنه يتجاوب مع ميزان القوى الذي فرضه الشارع.

هذا فضلاً عن أن قادة «قوى إعلان الحرية والتغيير» كان لديهم من الحنكة والحصافة ما جعلهم يضربون صفحاً عن توصيف المدنيين المنصوص عليه في قرارات مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، علماً أنه بالمفهوم التقليدي، يُقصد به في أدبيات هذا المجلس إعادة الحكم للمدنيين الذين كانوا في الحكم المطاح به بانقلاب. وبالنظر إلى البعد الشعبي للتغيير في السودان، اندرج قرار المجلس في سياق الأفكار المتولدة عن التغييرات غير الدستورية الناجمة عن الربيع العربي والتي عضّدتها الثورة البوركينابية وما تلاها من تحولات في المفاهيم وطرائق معالجات الأزمات الناجمة عن تلك التغيرات غير الدستورية. وعلاوة على أن تعليق الدولة لم يعد تلقائياً بمنح الحكام الجدد مهلة قبل تطبيق أي نوع من العقوبات، فإن طلب العودة إلى الحكم المدني لم يعد بالضرورة لصالح النظام المخلوع.

بهذا يكتسب مفهوم الحكم المدني مزيداً من المرونة والتمطيط. وهكذا فقد استغليت هذا الغموض لأكتفي بأغلبية مدنية في المجلس السيادي تنضاف لتعزيز الطابع المدني الانتقالي عندما يكتمل بناؤه عبر الحكومة المدنية والمجلس التشريعي الانتقالي. وبذلك تتخذ التشكيلة حتماً في نهاية المطاف مظهراً يمكن أن يوصف بداهة بأنه نظام يمارس فيه المدنيون الحكم. وهذا هو ما تحقق بالفعل تقريباً.

لقد تطرقتُ إلى أن مسألة الثورة، ومسألة العلاقة بين الهامش والمركز كانتا في غاية الحدة. فكان من اللازم إنشاء هيئة تراعي هذا البعد الجديد للثورة بفتح المجال عددياً لتمثيل الهامش والمركز بإنصاف.. وكان الاقتراح الذي اعتُبر مبتكراً يحل الخلاف بشأن المجلس الذي يريد كل طرف أن تكون له فيه الأغلبية. كما يستجيب، بشكل من الأشكال، إلى المطلب المفضل لدى الاتحاد الإفريقي بأن تكون الأغلبية على الأقل للمدنيين خاصة أن الكل في السودان يعترف بأن قوى التغيير هي مدنية وعسكرية لذا يفرض الإنصاف ومقتضيات موازين القوى بناء السلطة على أساس الشراكة بين القطبين. وفي النهاية، فبصيغة «التساوي مع أغلبية مدنية» نال الجميع بُغيتهم.

غداة اجتماعي مع الوساطة الوطنية التي قدمتُ إليها مقترحي، غادرتُ متوجّهاً إلى مكة المكرمة حيث التحقت برئيس المفوضية المدعو لحضور قمة منظمة التعاون الإسلامية المنعقد في المدينة المقدسة. وفي الطريق إلى المطار تلقيتُ مكالمة من مجاهد، مسؤول البروتوكول عندنا، لإبلاغي رسالة من إطار بارز في «قوى إعلان الحرية والتغيير» هو فريد أمجد الذي يحظى بمصداقية كبيرة لدي، يخاطبني فيها على النحو التالي: «نحن لا نريد تلقي مقترحكم حول المجلس السيادي إلا منكم مباشرة وليس عن طريق أي جهة أخرى. فأنتم من قبلناه للاضطلاع بدور الوسيط وليس شخصاً آخر».

أجبتُ بأني أحطت علماً بذلك وألتزم بتقديم مقترحي بنفسي فور عودتي. وغني عن البيان ما خضع له الاقتراح منذ صياغته الأوّلية من التعديلات، خاصة فيما يتعلق بالعدد. فالبعض أعاد نشره على شكل 3+3+1، وآخرون على شكل 5+5+1. وكل ذلك لا يهم ما دام المبدأ باقياً كما هو، أي صيغة «التساوي مع أغلبية مدنية» يُحصل عليها بالاتفاق على شخصية مدنية مجمع عليها.

في مكة المكرمة، التقى الرئيس فكي، الذي كنت أصحبه، برئيس المجلس العسكري الانتقالي، الجنرال عبد الفتاح البرهان. وجرى اللقاء في مناخ جيد. كان التفاؤل سيد الموقف حيث إن المسألة الوحيدة التي تسبّبت في تعليق المفاوضات كانت في طريقها إلى الحل. كان بوسع الجميع أن يتفرّغ لشؤونه الخاصة ويهيّئ الاحتفال بعيد الفطر المبارك. وعندها قررت الذهاب إلى موريتانيا والتمتع بأفراح العيد في بلدي الثاني إذ كنت قد أصبحت كما أنشودة الثورة «أنا سوداني» تقول. غادرت جدة مساء الثالث من يونيو لأصل باريس صباح الرابع منه.

ما إن فتحتُ هاتفي الجوال حتى ألفيْتُ العديد من اتصالات رئيس المفوضية تقول لي إن الأمور قد تدهورت بصورة مأساوية في الخرطوم، وإن عليّ أن أعود إلى هذه المدينة فوراً حيثما وُجدتُ ومهما كانت الظروف.

استجبْتُ للنداء على الفور. فعدتُ مساء الرابع يونيو من باريس إلى أديس أبابا حيث وجدت أن الطائرة المتجهة إلى السودان لا يمكن أن تقلع لأن مطار الخرطوم مغلق. ومع ذلك بقيت في قاعة الشرف أملاً في أن أتلقف نبأ سارّاً في هذا الوقت الذي كانت الأحزان فيه تحاصرني. وبعد ساعتيْن من الانتظار، جاء النبأ السار. أقلعت بي الطائرة صوْب الخرطوم. وعلى الفور طلبت لقاء مع رئيس المجلس العسكري الذي أعلن أن المجلس العسكري

ينفض يده نهائياً من أي مفاوضات مع قوى إعلان الحرية والتغيير. كانت المدينة تغلي من جراء أنباء عن التعيين الوشيك لحكومة تصريف أعمال وتنظيم انتخابات عامة في ظرف تسعة أشهر. لقد كان ذلك بمنزلة قطيعة حقيقية، وانخراط كامل في المسار الأحادي المشؤوم.

في الأثناء نفسه، صرحت قوى إعلان الحرية والتغيير بأنه يتخلى نهائياً عن أي توجّه نحو الحوار والتفاهم مع المجلس العسكري الذي اتهمته تلك القوى بارتكاب كل الأخطاء والمساوئ.

صدرت من هنا وهناك نداءات للإطاحة بالمجلس العسكري. ودعا البعض إلى اللجوء إلى السلاح والشروع في تنظيم مقاومة مسلحة. كانت جسور التلاقي بين الطرفين قد تحطمت تماماً.

في هذا السياق، ودون أن أتصل مسبقاً بالقوى الثورية، دخلت غداة وصولي، منتصف الليل، إلى مكتب رئيس المجلس العسكري في مقر القيادة العامة للجيوش. فاستقبلني بصحبة رئيس القطاع السياسي للمجلس الذي كان حينها المفاوض الرئيس، إضافة إلى عسكرييْن آخريْن لم أتبيّن هُويتهما.

كان نقاشنا صريحاً ومباشراً. وكان الخط الذي اعتمدته في المحاجّة واضحاً. فقد ندّدتُ بمساوئ الخيار الأحادي للخروج من الأزمة بكل ما أوتيت من قوة فكرية.

لقد أصبح رفض الخيار الأحادي فكرتي الثالثة المهيمنة بعد فكرة النموذج الإفريقي بوجهيْه أ/ب وصيغة «التساوي مع أغلبية مدنية» في المجلس السيادي. كانت حججي تتساوق وتحزّ في المِفْصل كالساطور.

كانت أول حجة أدليْتُ بها تتركز على شرف الجيش. فقد أبرزتُ بما استطعت من قوة إقناع كونَ الجيش سبق له أن اعترف بقوى الحرية والتغيير كمُحاور مفضّل بل حصْري في عملية التفاوض المتوقّفة. ويعتبر النكوص عن

هذا الاعتراف جنحة تمسّ بالشرف بالنظر إلى نسيج الأفكار والقيم الأساسية التي ينبني عليها الكيان الفكري والأخلاقي لكل جيوش العالم حيث يتبوّأ الشرف عندها مكانة محورية. ولا يسوغ أن يتهاون الجيش بكلمة الشرف التي أعطاها. فسيكون ذلك وصمة عار تلاحقه أبد الدهر. وذكّرت بالمقولة المنسوبة -بحق أو بغيره- إلى الحكيم لاو تسي: «أفضل ما يدافع عنه الجندي شرفه». وبيّنتُ لمخاطَبي الموقرُ، وهو بدون تملق يستحق الصفة لدماثة خلقه، أني لا أتردد، بصفتي أخ، في أن أشير إليه بمزيد من التأمل والتأني قبل اعتماد خيار من شأنه أن يُشوّه صورة الجيش السوداني أو يُدنّس شرفه. ولاحظت أن الضابط الرزين، ذا الماضي الناصع والمزاج المعتدل، والحريص على سمعته، كان يستمع إليّ بإصغاء وانتباه شديدين. كان إصغاؤه المتمهل والضياء المحتشم الذي يشع من نظراته المهذبة تنم عن تقدير عميق وقلق أسار بين للوضع الخطير بكل المعاني. وكان ذلك دافعاً لي لكي أتمادى على المنوال نفسه.

ثم أثرتُ حجة حساسة لأنها ذات حديْن، ألا وهي صعوبة بل استحالة تمرير الخيار الأحادي دون اللجوء إلى السلاح. والحال أن استخدام السلاح -حسبما تجرأتُ على قوله- سيصطدم بحرب عصابات حضرية يقودها شباب الأحياء الشعبية الذين هم قوام الثورة. وعندئذ لن تكون طائرات الجيش، ولا دباباته، ولا أسلحته الثقيلة ذات فعالية لتعذّر استخدامها في حرب الشوارع. ولعل قوات الدعم السريع هي الجهاز العسكري الوحيد الذي يمكن اللجوء إليه في هذه المواجهة. وفي الوقت الذي كنا نتحدث فيه ذلك المساء أي غداة عيد الفطر، كانت صورة هذا الجهاز ملطّخة تماماً بفعل الاتهامات الموجهة له بحق أو بغير حق.

إن اللغط الذي أثير من مصادر متعددة، ونفخ ممثلون للصحافة الأجنبية ودبلوماسيون معروفون في رماده بخبث، قد ساهم في تحميل هذا الجهاز

العسكري المسؤولية الكاملة عن الأحداث المأساوية التي وقعت في الثالث من حزيران/ يونيو.

ليس بمقدوري في الوقت الذي أكتب فيه هذه السطور أن أدلي بأي شيء عن تلك الاتهامات، لا تأكيداً ولا نفياً مطلقاً أو نسبياً.. وإني لآمل من صميم قلبي، كأي إنسان يهْفو إلى العدالة، أن يتم إلقاء الضوء نهائياً على تلك الكارثة الأليمة للكشف عمن أمر وعمن نفذ. هل كانت هناك نية مبيّتة عن سبق إصرار؟ هل كانت الأحداث انزلاقاً لمحاولة تفكيك شبكات مافيوية تتخذ مقراً لها بقرب الاعتصام؟ هل دبّرتها خلايا الظل كما يدّعي البعض؟ هل كانت محصّلة لكل هذه الفرضيات؟ ما حظ الحقيقة وما حجم الأكاذيب في هذه الوقائع؟ كم عدد الضحايا؟ ما هو بالضبط عدد الجرحى؟ ما مصير جثث القتلى؟ كيف تعالج الأضرار والعواقب؟

هذه أسئلة فسيحة يتعيّن على اللجنة الوطنية المستقلة للتحقيق أن توضّحها، بكل شجاعة، وإخلاص، وموضوعية، حتى تتم محاكمة المتورّطين وينالوا الجزاء الذي ينص عليه القانون لمعاقبة هذه الأعمال الإجرامية.

إن الصحة المعنوية للمرحلة الانتقالية ولأسسها مرهونة بتطبيق مبادئ الحق والعدل التي من دونها يبقى المشروع الديمقراطي في البلد مجرد أضغاث أحلام.

أما حجتي الثالثة فتمثلت في كلفة الخيار الأحادي. فقد برهنتُ على أنه سيكون هناك قتلى في صفوف المتظاهرين المحتجين كما سيسقط قتلى من بين حملة السلاح الذين يواجهون قوات الدفاع والأمن. وسيكون هناك قتلى من بين القوات العسكرية التي تتصدى للمظاهرات ولحرب العصابات في الشوارع. وأبرزتُ، أخيراً، أن هذا هو السيناريو المثالي بالنسبة لأنصار

العودة إلى الوراء الذين لا يكترثون بما يترتب على ذلك من عواقب. وذكّرت بأن القوى التي أقصِيت من عملية التفاوض تداعب الأمل بأن يتم نسف هذه التجربة بفعل الفوضى التي أفرزتها والتصادم العنيف بين أهم الفاعلين فيها.

ختمتُ بالقول إن المزايا المنتظرة من الخيار الأحادي مجرد وهْم لأن الثمن الباهظ المترتب عليه يفوق المكاسب، مما يجعله مساراً عبثياً عديم الفائدة.

غمرني السرور عندما سمعته يقول، وقد علتْ مُحَيّاه السكينة وكسا نظرتَه الوقار: «صحيح، أن هذا الخيار سيكون باهظ التكلفة» قبل أن يقذفني بهذا السؤال: «وماذا تقترح أنت؟».

أجبتُ بسرعة البرق ليس على فحوى السؤال وإنما على أجل المقصلة الذي يترصّدني: «أعطوني عشرة أيام حتى أتشاور مع الآخرين، فإذا قبلوا الرجوع إلى طاولة المفاوضات فلن يبق لكم ما تقولون لي، وإذا رفضوا ذلك، فلن يبق لي ما أطلبه منكم، وسأحزم أمتعتي وأرحل».

فأجابني بحكمة وجزم: «لديكم أسبوع على أكثر تقدير». فقلت له: «إني أقبل ما تمنحونني» ثم صافحته مودّعاً بكل احترام. لقد خرجت من عند الرجل بقناعة قوية لم تسبق لي تلك الليلة، وإن كنت قد التقيت به قبلها مرات ومرات، إنه رجل ذا شأن عظيم لا محالة. كان الوقت متأخراً لكن قيل لي عند خروجي من مكتب الرئيس إن الجنرال محمد حمدان دقلو الملقب حميدتي موجود في المكتب المجاور. فطلبتُ لقاءه، ووافق على استقبالي فوراً.

عليّ أن أعترف بأنه كان دائماً يستقبلني فور طلبي للقائه. وقد شعرت أني مدلل عنده عندما سمعتُ كثيراً من السفراء يشتكون من أنه لم يقبل قط أن يستقبلهم أو بالأحرى لم يستقبلهم إلا بعد أسابيع من الانتظار. كان الرجل

لطيفاً، وحتى أليفاً، بالرغم من اشتهاره بأنه عسكري فظ. دعاني للجلوس وسألني: «أكنتَ مع الرئيس؟ ليس المهم ما أقول لك، ولكن ما يقوله الرئيس. فمهما يكن ما قاله لك الرئيس فنحن نقبله ونؤيده». لم يكن باستطاعته أن يعرف ما جرى بيني وبين الرئيس لأنه لم يكن هناك فاصل زمني بين خروجي من مكتب الرئيس ودخولي في مكتبه هو. لذا فقد وجدت في كلامه تعبيراً عن قدر كبير من الوفاء لرئيسه ومثالاً ساطعاً للانضباط العسكري.

أجبته بالقول: «أتيتك لأخبرك بما قلت للرئيس. أما ما قاله الرئيس لي، فهو من يقرر إخبارَك به أو عدمه». لم يُبْدِ أي تأثّر بما قلته. فلخصتُ له حججي المناهضة للخيار الأحادي الذي أعلنوا قرار اعتماده في اليوم نفسه. فاستمع إليها بعناية، وعبّر عن امتعاضه وحَنقه تجاه قوى الحرية والتغيير التي قال إنها وعدتهم مراراً بتفريق الحشود، وفتح المحاور الطرقية التي تربط العاصمة بالمحافظات الأخرى ليتسنى تموين البلاد وسدّ الاحتياجات الملحّة للسكان. واستفاض في ذكر المضارّ المترتبة على هذه الوضعية بالنسبة للمواطنين وللمحافظات الداخلية.

ثم شرح مجريات أحداث الثالث من حزيران/ يونيو مركّزاً على الهدف من تفريق الجموع المافيوية في ساحة كولومبيا. وأقر بأن تفريق تلك العصابات تطلب استعمال القوة دون أن تكون هناك نية مبيتة لتعنيف أي كان. وأضاف أن الملاحقات التي أعقبت ذلك امتدت إلى الحشود الموجودة أمام القيادة العامة للجيوش. ومع ذلك، فقد طمأنني على أن تحرّيات نزيهة سيتم القيام بها لتعقّب وتوقيف كل من ارتكب مخالفات أو جرائم مدنياً كان أم عسكرياً. «وبمقدوركم أن تروهم عندما يتم توقيفهم. وسيُقدمون جميعاً إلى العدالة. أما فيما يخص سؤالكم عن استئناف المفاوضات، فقرار الرئيس هو

المعتبر في هذا الصدد. فموقفه هو موقفنا، وهو ما يحكم سلوكنا. وسنرى ما يقوله لكم الآخرون».

غادرتُ القيادة العامة للجيوش وأنا مقيّد بأجل قصير لإقناع الطرف الآخر. وقد أبلغت رئيس المفوضية بالأمر فشجعني على المضي قدماً بأسرع ما في وُسْعي.

في اليوم الموالي قمت بعدة محاولات للاتصال بقادة قوى إعلان الحرية والتغيير. كانت الجهود المبذولة في الأيام الأولى بلا جدوى ومخيّبة للآمال. فأغلب المتحاورين معي دخلوا تحت جنح الخفاء والسرية، أو غيّروا أرقام هواتفهم أو حتى منازلهم. ولم أتمكن من الاتصال ببعضهم إلا في اليوم الثالث.

كانت لهجة المتحدثين معي شديدة الحدة تجاه المجلس العسكري الانتقالي. فأي ليونة في الموقف من قِبَل أحد المنضوين في قوى الحرية والتعبير كان يُنظر إليها على أنها خيانة للثورة وخرق للإجماع على الراديكالية الذي اتفق عليه قادة الإعلان. وكانت نداءات تدعو إلى الإضراب العام وإلى العصيان المدني قد تم إطلاقها.

مع ذلك، فقد انطلقت الخطوات الأولى للتفاوض بصورة غير مباشرة. كما بدأت الاتصالات مع المنظومة الدولية والوساطات المحلية لحشد الدعم لمناوأة الخيار الأحادي الذي تبناه الطرفان.

في هذه الظروف، وصل رئيس الوزراء الأثيوبي.

ما إن أخبرتني مصالح البروتوكول بقدومه حتى بادرت إلى استقباله في المطار. كنت الوحيد في صالون الانتظار. فقد جئت عند الساعة السابعة بينما كان هبوط طائرة رئيس الوزراء منتظراً عند الساعة الثامنة. كان البروتوكول السوداني الذي لم يُبلغ بقدومي يُبقيني باحترام على مسافة من مجموعة

الشخصيات المدنية والعسكرية المؤلفة أساساً من الجنرال كباشي، مسؤول القطاع السياسي بالمجلس العسكري، مرفوقاً بإلهام إبراهيم التي تتولى منذ الانقلاب تصريف الشؤون الجارية للدبلوماسية السودانية.

قدمني الجنرال كباشي لرئيس الوزراء الأثيوبي الذي لم يكن يعرفني إلا بالسماع فحيّاني بحرارة وقال لي: «أنت هو أول من عليّ أن أقابله». فأجبته بالقول: «لقد أصدر إلي أخوكم موسى فكي، رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، تعليماته بأن أبذل ما في وسعي لإنجاح مهمتكم. وأنا أطيع تعليماته وقلبي يطاوعني على ذلك». كانت هناك سلاسة في التواصل. افترقنا واتجهت إلى الفندق الذي أقيم فيه. وقبل أن أصل إلى الفندق اتصل بي هاتفياً الممثل الدائم للاتحاد الإفريقي في السودان، محمد بلعيش، ليقول لي: «أنت مدعو على جناح السرعة إلى الرئاسة». كانت نبرة كلامه وأنفاسه المتقطّعة لا تبشر بخير. التحقت به في الفندق وصعدنا إلى السيارة نفسها التي وضعها رهْن تصرفنا بروتوكول الدولة، وهي سيارة مزوّدة بنظام للحماية والتوجيه.

لم نكن طيلة تنقلنا إلى الرئاسة نميل إلى الحديث. ومع ذلك فقد أخبرت مرافقي بما دار بيني وبين رئيس الوزراء الأثيوبي، فلم يتفاعل مع الخبر. كان واضحاً أنه قلق عليّ أو أنه يتوفر على معلومات سالبة لا يريد أن يكون هو من ينقلها إليّ.

فور وصولنا إلى صالون الانتظار بالرئاسة، دُعينا إلى دخول القاعة حيث ينتظرنا رئيس الوزراء الأثيوبي. أوقف البروتوكول مرافقي. أعربت عن احتجاجي وسألتهم عن سبب ذلك دون أن أضيع وقتاً في النقاش معهم. دخلت القاعة التي فُتح لي بابُها. فوجدت فيها رئيس الوزراء الذي قام وسلم عليّ. ودعاني إلى الجلوس عن يمينه، قريباً منه. ثم سألني كيف حال موسى فكي؟ قلت: «إنه بخير، وأنا أنقل إليكم تحياته وتمنياته لكم بنجاح مُقامكم

في الخرطوم. وأؤكد لكم بقوة أنه أعطاني تعليمات بألا أدخر جهداً في سبيل إنجاح مهمتكم».

دون مقدمات، سألني: ما رأيك في الوضعية الراهنة؟ ما رأيك في المجلس العسكري الانتقالي؟ ما رأيك في إعلان قوى الحرية والتغيير؟

لخصتُ له مساعي الإنضاج التي قمتُ بها على مدى أكثر من شهر ونيف، ونتائجها، والمفاوضات الأولى، والعرقلة التي حدثت بشأن المسائل المتعلقة بالمجلس السيادي، وأحداث الثالث من حزيران/يونيو، ودعوة كل من الطرفين إلى اعتماد الخيار الأحادي، والجهود التي بذلتها، والآجال التي حصلت عليها من رئيس المجلس العسكري الانتقالي، وبوادر اللقاءات التي استطعتُ استئنافها... إلخ. وفيما يتعلق برأيي حول الأطراف الموجودة على الساحة، شرحتُ له بنية كل منها، والعلاقات الداخلية السائدة في كل منها، ومراكز القوى فيها، دون أن أغفل ما يلاحظ هنا وهناك في بعض الأطراف من مظاهر الارتجال ونقص التجربة.

عندما أنهيتُ عرضي الذي استمر على مدار ربع ساعة، قطع صمته بالقول: «هذا واضح جداً». ما الحلول التي تقترحها لإزالة العرقلة بشأن المجلس السيادي؟ بيّنتُ له صيغتي القائمة على مبدأ التساوي مع أغلبية مدنية. فقاطعني قائلاً: «it's brilliant» (هذا رائع). لكن قل لي: لماذا الرقم 7؟ قدمتُ مسوّغاتي لذلك.

ختم قائلاً: «I'll get it from them to you. I will see both and come back to you». (سأحصل لك عليه منهما. سأرى كليْهما ثم أعود إليك).

ثم وقف قابضاً على يديّ وقال لي: «هيّئْ لي تصريحاً جميلاً بالعربية أريد أن أعلنه بعد قليل عند عودتي إلى المطار». فأجبتُ على هذا الطلب بالقول: «سيكون بحوزتك في ظرف ساعة واحدة». فرد قائلاً: «ممتاز».

غادرتُه، ومررتُ بممثلنا، ثم انطلقنا بسرعة فائقة إلى الفندق. وفي الطريق، أخبرتُ مرافقي بفحوى الحديث الرائع الذي تبادلتُه مع رئيس الوزراء. عندها تغيّرت ملامح وجهه وأنبأني بالسبب الذي جعله يبدو محرجاً وحزيناً عندما غادرنا الفندق إلى الرئاسة.

قبيْل وصول رئيس الوزراء الأثيوبي كان الاتحاد الإفريقي قد علق البلد قبل نهاية الأجل المحدد. وقد رأى كثيرون في ذلك مناورة لإفشال مهمتي وسحب البساط من تحت الوساطة لتصبح بلا جدوى. كان السفير بلعيش يظن أني مدعو إلى الرئاسة لإبلاغي بأني شخص غير مرغوب فيه وأن عليّ أن أغادر البلد. كان يصلنا، أنا وهو، كل منا من مصادره الخاصة، روايات لا تصدق أن وسطاً ما يسعى إلى نزع الملف من أيدينا لحاجة في نفس يعقوب وإن كنا دائماً ننفي ذلك ونصنفه كأراجيف يبثها أصحاب النوايا السلبية لا أكثر ولا أقل، وإن التعليق إنما جاء للضغط على الأطراف.... عندئذ اكتشفتُ أن زميلي لم يكن بعدُ قد اطلع على مدى عمق الروابط التي أقمتُها، خدمة لمهمتي، في جميع مفاصل المشهد السياسي السوداني، حيث أصبحت قلباً وقالباً ابن البلد الذي يتمتع بحماية الجميع ويرفل في حنان الجميع.

دون إضاعة للوقت، شرعنا في تحرير مسودّة إعلان رئيس الوزراء. ثم قمنا بتصحيح هذا «المسيخ»، وهي تسمية دَأَبْتُ على استخدامها مع طلابي، وبعد ذلك ضمن مكتب رئيس المفوضية لوصف التسْويد الأوّلي لنص، أو إعلان، أو خطاب. كنت أقول لهم إن المسودة تحتاج إلى أن تُشذّب فتقطع أظافرها، وتوضع عليها بعض المساحيق، كأحمر الشفاه والكحل في العيون، وتعطيرها لتصير شائقة جذّابة. وذلك ما فعلناه بمسودة إعلان رئيس الوزراء، ثم انطلقنا إلى سفارة أثيوبيا حيث يعقد رئيس الوزراء لقاء مع وفد من قوى الحرية والتغيير عرض عليه بنفسه، دون أي تغيير، مقترحي المتمثل في 7+7+1.

في نهاية الاجتماع، التفتَ إلي وقال لي: اتبعني إلى الرئاسة. اتبعته. وأسْمعته ترجمة فورية للنص فاقترح علي ثلاثة تعديلات، ثلاث عبارات يريد إضافتها: إحداها حول الشعب، والثانية حول الأحزاب السياسية، والثالثة حول الجيش.

رجعنا إلى الفندق لإدخال التعديلات، ثم التحقتُ به والنص في يدي. ترجمته له من جديد فورياً. فلم يعترض على أي كلمة.

ثم قال لي: «باستثناء صيغة 7+7+1، بقي لديك الكثير مما يجب فعله». كان هذا هو الوقت الذي اخترتُه لأطلب منه أن يعيّن لي «ممثلاً يدعم جهودي». سألني: «ما مواصفات الشخص الذي تطلبه؟». «رجل يتحدث العربية بطلاقة، فمن لا يتكلم هذه اللغة لن يكون ذا جدوى هنا. وعليه أن يكون صدوقاً فمن يكذب لن يُفيدني. ولن أحتمله. وعليه كذلك أن يكون قادراً على كتم الأسرار، فالرجل الغربال لا يصلح للوساطة، ولا لشيء آخر». فرد عليّ: «أعرف من سأقترح عليك».

في نهاية اجتماعه مع قوى الحرية والتغيير، أخذ بيدي ونادى محمود درير الذي لم أكن أعرفه، وقال: «هذا هو الرجل الذي سيعمل معك. اذهبا إلى الصحافة وقولا لها ما تعتزمان فعله».

تناولتُ أنا الكلام أوّلاً فعبّرت عن ابتهاجي لزيارة رئيس الوزراء وأعلنتُ أنه عيّن مبعوثاً خاصاً سينضم إلى بعثة الاتحاد الإفريقي لمواصلة تطوير المقاربة الإفريقية لحل توافقي من شأنه أن يخلق الظروف المواتية لانتقال ديمقراطي يكون الحكم فيه بيد المدنيين. وتكلم بعدي محمود درير فأعرب عن الموقف نفسه. ثم أردفتْ علينا المستشارة الإعلامية لدى رئيس الوزراء. لم أعرف لماذا فعلت ذلك على إثر المبعوثيْن الخاصّيْن، أي أنا ومحمود.

وقلتُ في نفسي لعله أحد البنود في الأساليب البروتوكولية التي تعتمدها الدول قاطبة دون أن نعرف سرها نحن القادمون من الهامش.

انتهز ممثلون عن قوى الحرية والتغيير فرصة الحضور الكثيف للصحافة لكي يُدلوا بتصريحات.

دعوتُ محمود درير لأول اجتماع في اليوم الموالي عند الساعة الحادية عشرة صباحاً بفندق كورينثيا. فجاء مرفوقاً بسفير بلاده وبأحد مستشاري السفارة. فقدمتُ لهم بحضور رفيقي بلعيش الرسالة الوجيزة والواضحة التالية: «علينا أن نعمل بانسجام على قلب رجل واحد على غرار قائديْنا، رئيس الوزراء ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي اللذين يشكلان مثالاً حسناً للأخوة والصداقة، ويتقاسمان القيم ذاتها في مجال القيادة، كل في دائرته. وأنا لن أتصرف دون استشارتكم، وعليكم ألا تتصرفوا بغير استشارتي. إن علينا أن نخطط كل شيء معاً وننجزه معاً، إذ ينبغي أن ننجح معاً أو نفشل معاً». ثم عرضتُ على محمود النشاطات المستعجلة التي كنا قد برمجْناها. فعلى التوّ كان من المقرر أن نجتمع مع اللجنة الدولية لدعم وساطة الاتحاد الإفريقي، ثم نعقد اجتماعاً مع الصادق المهدي، رئيس حزب الأمة القومي. وبعد الفراغ من هذين الاجتماعين علينا أن نجلس معاً لوضع خطتنا واستراتيجيتنا على مدى المقاطع اللاحقة من مسار الوساطة.

كنت أعرف، من مصادري الخاصة، أن محمود درير طلب عقد اجتماع مع المجلس العسكري دون أن يخبرني بذلك. فما إن غادرَنا الصادق المهدي حتى بادرتُ محمود بهذا السؤال: «أعندك اجتماع لم تحدثني عنه؟». فأجاب: «أجل، مع المجلس العسكري». فلم أقم بأي تعليق. وفي اليوم الموالي، علمتُ أنه نظّم مؤتمراً صحفياً من غير أن يدعوني إليه. فطلبت منه ألا يقوم به منفرداً. فقال لي إن مكتب رئيس وزرائه قد أصدر إليه تعليمات

بأن يعقد المؤتمر بمفرده. فأجبتُه، دون مواربة، أن هذا يشكل خرقاً لالتزامات رئيس الوزراء وللإرشادات القاضية بأن نعمل كل شيء معاً. فاستاء من هذا التذكير، وقال: «ومع ذلك فسأعقد المؤتمر».

فهمتُ أنه كان يتصرف من منطلق القيام بمقاربة أحادية يحبذ القيام بها على انفراد. وبذلك الانفراد تردّت علاقاتنا. كنت أعرف أن هذا الطريق لن يوصله إلى شيء ذي بال، ولم أشأ أن أصرفه عنه. وقد عُلم من مصدر رسمي أثيوبي أنه قال إني لا أتعاون معه بصورة جيدة. عندئذ طلبت عقد لقاء وجها لوجه. فتقرر تنظيم اجتماع ما بين رئيس الوزراء ورئيس المفوضية نحضره نحن الاثنان لتقديم شرح مباشر. لكن، مع الأسف الشديد، في اليوم المقرر للاجتماع توفي والد رئيس الوزراء. كان ذلك يوم حزن عميق بالنسبة لرئيس الحكومة الأثيوبية، وللرئيس موسى فكي، وبالنسبة لي شخصياً.

لقد أظهر لي رئيس الوزراء إبّان زيارته للخرطوم تضامناً وتعاطفاً مخلصاً نادراً ما أحظى به من رجال دولة على شاكلته لا تربطني بهم صداقة قوية وقديمة. إن ما أبْداه تجاهي من تقدير واهتمام طيلة الساعات التي قضّاها في الخرطوم قد أثّر فيّ بعمق إلى درجة أني طلبتُ من الرئيس موسى فكي أن ينشر بياناً للإشادة بزيارته وبالدعم الممتاز الذي قدمه للوساطة الإفريقية. كان رئيس المفوضية حينها في باريس حيث يترأس وفدَ الاتحاد الإفريقي في الحوار الاستراتيجي الفرنسي الإفريقي. كنت أعلم أن ثقته فيّ وأكثر من ذلك تقديره الفائق لرئيس الوزراء الأثيوبي كفيلان بأن يتم نشر البيان على الفور. وهو ما حصل بالفعل.

أدّى تسارع الأحداث إلى أن يتضمن البيان خطأ بشأن صفة المندوب الخاص الأثيوبي الذي وُصف في بيان الاتحاد الإفريقي بأنه مبعوث خاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD)، وهي المنظمة الإقليمية

لإفريقيا الشرقية التي كانت أثيوبيا آنذاك تتولى رئاستها الدورية. ولم نكتشف الخطأ الذي ارتكبْناه بخصوص صفة السيد محمود درير إلا عند انعقاد الاجتماع الوزاري لدول (IGAD) في أديس أبابا، بعد أيام من صدور البيان، حين طلبت الصومال وجيبوتي قبول اعتماد المبعوث الخاص الأثيوبي كمبعوث خاص لـ (IGAD). وقد قوبل هذا الاقتراح الصومالي الجيبوتي برفض قاطع من قِبَل أوغندا وكينيا. وهكذا بقي محمود درير مبعوثاً خاصاً لرئيس الوزراء الأثيوبي فقط وليس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD).

في سياق آخر انعقدت في مكتب رئيس الاتحاد الإفريقي جلسة بديلة للجلسة التي كان من المقرر أن يشترك فيها رئيس الوزراء المشغول آنذاك بالحداد على والده الراحل. وقد شارك في هذه الجلسة رئيس المفوضية، وكنتُ برفقته، ووزير الشؤون الخارجية الأثيوبي، ونائبة وزير الشؤون الخارجية الأثيوبي، والمبعوث الخاص محمود درير، والسفير الأثيوبي في الخرطوم. وبعد الانتهاء من تبادل المجاملات، طلبتُ الكلام فسردْتُ بأمانة ودقة سيْر الأحداث منذ وصول رئيس الوزراء. وذكّرت بكل ما قمتُ به تجاه محمود وكل النقاط التي تبرز سعيه إلى العمل منفرداً، واستقْصيْتُ هنا التفاصيل بالكامل مع ما يفرضه المقام من لباقة في مثل هذه الاجتماعات ذات المستوى السامي.

أصرّ محمود على طرحه الذي يتلخص في أنه لم ير من المفيد إشراكي في نشاطاته لأنه يفترض أني أعرف الأطراف وأن تلك المشاركة لن تفيدني بشيء. ولم ينف أي صغيرة ولا كبيرة من المسائل التي أوردتُها. وقد طلب وزير الخارجية منا أن ندعم مساعيهم. فأجاب الرئيس موسى فكي بأنه يتحتم على المبعوثيْن الخاصيْن، أي أنا ومحمود، أن ينسّقا جهودهما

واستراتيجيتهما المشتركة بما يخدم مصلحة الشعب السوداني حصْراً. وبناء على ذلك، اجتمعنا في اليوم الموالي بمكتبي في الطابق التاسع عشر. وخلال الاجتماع، تبيّن أن الغموض واللبس ما يزالان يسودان الموقف وأن شركاءنا يريدون منا أن نتَوارَى في الخلف لنترك لهم وحدهم مقام الصدارة.

لم يكن لديهم حينها ما يكفي من الانفتاح لنقاش هذه المسألة. وقد بدا لي أنهم بعيدون جداً عن القواعد المعمول بها في الاتحاد الإفريقي حيث أصدر مجلس السلم والأمن مأمورية في غاية الوضوح إلى الرئيس، ومن المستحيل، في هذه الظروف، تجاهل ذلك والسماح لدولة عضو بأن تحل محل المنظمة القارية. ولا يتسنى هذا الاستبدال بطبيعة الحال إلا بوساطة المنظمة الإقليمية تطبيقاً لمبدأ التبعية المكرّس في تقاليد الاتحاد الإفريقي ممارسة وتنظيراً. وحرصاً مني على عدم إحداث توتر مع الأشقاء وبما أني على يقين من أنهم سرعان ما سيؤوبون إلى سواء السبيل، ولاسيما أن الاجتماع يجري في مكتبي، فقد أجبتهم بالقول: «لا بأس، سنتصرف وفق ما تريدون، وليكن ذلك خدمة لمصلحة السودان». وعدتُ إلى السودان في ظل غموض تام للعلاقة التي ينبغي أن تسود بيننا.

قاموا على وجه الاستعجال بصياغة وثيقة أحالوا إلينا نسخة منها. أما نحن، فأعطيناهم وثيقة بالعربية تبلور ركائز الاتفاقَ المرحلي الذي يمثل فكرتي الخامسة بعد أفكار النموذج الإفريقي (أ/ب)، وصيغة التساوي مع أغلبية مدنية (7+7+1)، ورعونة الخيار الأحادي، وضرورة الحفاظ على منظومة الدفاع والأمن في البلاد.

إن انتهاجنا لمسْعييْن متوازيين قد أثار كراهية الجميع تقريباً، وكنا أكثرهم له بغضاً وسخطاً عليه. لقد كنت أعرف حق المعرفة صعوبات الوساطة

المشتركة إذ كتبت عن سيئاتها وكذا حسناتها في مؤلف نشرته باللغة الفرنسية سنة 2005 تحت عنوان (**مساهلة في مهب الزوبعة**).

في تلك الأثناء والظروف الحرجة للوساطة استدعانا رئيس القطاع السياسي بالمجلس العسكري الفريق شمس الدين كباشي محاطاً بصنوه ياسر العطا، وكانت تربطني بالرجلين علاقة ود وتقدير رفيعة لما لهما من مستوى ودماثة أخلاق. وقيل لنا بوضوح وبصرامة ما كنت أنتظره وهو أنه لا ينبغي أن يكون هناك إلا وساطة واحدة، وهذه الوساطة يلزم حتماً أن تجري تحت مظلة الاتحاد الإفريقي. وكرر الفريق إن أي صيغة أخرى لن تكون مقبولة من جانبهم. كانت الرسالة تتسم بوضوح ساطع. كما أنها كذلك لم تترك لبْساً من حيث المقصود بها ومنها.

غادرنا مكتب المسؤول المذكور باتجاه السفارة الأثيوبية حيث عقد فريقانا اجتماعاً تاريخياً مشهوداً. فبيّنتُ أن من الغباء أن نعمل خارج الإطار الشرعي، وهو إطار المنظمة القارّية. إنه إطار ملائم لأداء عمل فعال، ذي مصداقية، وله انعكاس إيجابي أكيد.

هنا قاطعني السفير الأثيوبي شيفراو جارسو تديشا قائلاً: «بروفيسور، أنت مُحِق تماماً. قل لنا الآن كيف يتعيّن أن نعمل. ما هي خطتك؟ إننا طوْع اقتراحك». لم يتدخل أحد آخر. قلت: «فكرتي بسيطة. علينا أن نعمل كل شيء معاً. الحل الذي أقترحه يقوم على فكرة اتفاق مرحلي على أساس ثنائي. ينبني على تطبيق ما اتفق عليه الطرفان وتأجيل ما عليه يختلفان». أجابني السفير: «فلنعمل على هذه الشاكلة. نحن معك». وبالرغم من أنه لم يتكلم إلا قليلاً، فإن دوره في علاقاتنا الداخلية كان بنّاء للغاية. لقد أحببته كثيراً لحسن سجيته ولباقته ونأيه عن نافل القول. كان يعرف كيف يقتصر، دون عقدة، على ما هو عملي وعقلاني، وناجع. وعندما أكمل كلامه الموجز الحكيم،

اغْرَوْرغت عيْناي بالدموع. فأمسكتُها. لقد رأيتُ في نظرته وفي نبرة كلامه ندماً عميقاً على الانحراف الذي وقع في الأيام السابقة، وعزماً صادقاً على رغبتهم في أن نعمل معاً تحت قيادة الاتحاد الإفريقي.

منذ ذلك اليوم، لم يحدث بين فريقنا وبين الفريق الأثيوبي أدنى شائبة من خلاف. لقد أصبحنا حقيقة إخوة سلاح نتقاسم كل شيء، الفكر والخطط والمعلومات والجوهر والتفصيل والود والاحترام والنكت والمأكل.... انفتحت قلوب الأشقاء الأثيوبيين علينا فازدادوا معرفة لنا وانفتحنا عليهم دون تحفظ وأوليناهم الثقة المطلقة. أصبحنا حقاً فريقاً واحداً كما كنت أحلم بذلك منذ البداية... ولقد تبادلنا كثيراً من الحكايات والطرائف واكتشفنا -أنا ومحمود- أوجه الشبه الكثيرة بين ماضينا النضالي.. أحلى ما علق بذهني وأكثرها تأثيراً في النفس من تلك الذكريات والأقوال تذكيره للمتشنج والمنفعل أياً كان بعبارته المفضلة «صل على النبي». وما وجدت خيراً من الصلاة على النبي علاجاً للزيغ والغضب والتكبر والكراهية.

لقد عملنا انطلاقاً من ذلك الوقت كرجل واحد. وأصبحت اجتماعاتنا شبه يومية. وكان تبادل المعلومات يجري بسلاسة فائقة. وكانت مؤتمراتنا الصحفية مشتركة، وكانت اجتماعاتنا مع الأطراف هي أيضاً مشتركة، إلا إذا قررنا باتفاق تكتيكي أن نتوزّع المتحاورين على أساس قربنا من هذا الطرف أو ذاك بحسب الانتماءات. من الآن فصاعداً، أصبحت أعمالنا مشتركة.

تغير مظهر الوساطة لدى العموم وأصبحت الصورة الجديدة التي تظهر بها الوساطة الإفريقية مريحة للجميع: السودانيين أنفسهم، والشركاء الدوليين، صار بمقدورها أن تنتشر بأقصى درجات الفاعلية والنجاعة.

لقد أصبحت خطتنا للحل واضحة وتقوم على اعتماد فكرة الاتفاق المرحلي. إن هذا الاقتراح (أي الاتفاق المرحلي) بالرغم من تعرّضه عندما

طرحتُه على الطاولة للهجوم من قِبَل بعض السودانيين ومن طرف سفير بلد أجنبي، كان يتأسّس على عنصر عقَدي وآخر وقائعي. لقد علمتني تجربتي في مجال الوساطة شيئاً بسيطاً لكنه أساسي: عندما يوجد احتمال لأن يتفق الأطراف على مسألة أو مسألتين جوهريتين، يتوجّب على الوسيط أن يدفعهم إلى تطبيق ما اتفقوا عليه وتأجيل المسائل التي ما يزالون يختلفون عليها إلى وقت لاحق. وتتميز الفلسفة الكامنة وراء هذا المسلك بالبساطة والوضوح. فعملية توقيع هذا النمط من الاتفاقات وتطبيقه تخلق حتماً ديناميكية جديدة يكون فيها الأطراف مرغمين، بدلاً من الصراع، على أن ينخرطوا في تطبيق ما اتفقوا عليه. ومن ثم يصبح كل طرف مسؤولاً عن نجاح أو فشل الاتفاق المرحلي. وفي أثناء تطبيق الاتفاق، يتعارف الفرقاء بشكل أكبر، بل الأهم من ذلك أن عملية تطبيق ما اتفقوا عليه تخلق فيما بينهم علاقات جديدة، وتمالؤاً جديداً، ومصالح مشتركة جديدة، وقد تنسج بينهم أحياناً روابط وتحالفات جديدة لم تكن متوقعة ولا ممكنة من قبل. وعندها يتحوّل المشهد السياسي، ويتحرّك الفاعلون أنفسهم باتجاه بعضهم البعض، حتى أنه يحدث أحياناً نوع من إعادة تشكيل الخريطة السياسية. وقد تنشأ عن هذه التطورات تحوّلات في التوازنات السابقة للاتفاق المرحلي فيبرز فاعلون جدد يختلفون عمن كانوا يحركون العملية في الأصل. ويتولد عن كل ذلك عقليات وأفكار جديدة. فالأذهان والمشاعر تتغير، وكذا مخاوف كل طرف تجاه الآخر والأحكام التي يطلقها عليه. وهذا ما أسمّيه «تحوّل التضاريس السياسية» الذي يتبلور بطريقة مغايرة لما كان عليه الوضع في السابق، ويتلون بشكل مختلف، مما يفتح المجال لمفاوضات جديدة لحل المسائل التي ما تزال عالقة.

إن الاتفاق المرحلي الذي اقترحتُه يعدّ استباقاً لتلك التغيرات التي ستشهدها الساحة السياسية بحيث تكون مواتية لحل الإشكاليات التي نواجهها بشأن مسائل أهمها المجلس التشريعي الانتقالي على وجه الخصوص.

نعرف أن المفاوضات الأوّلية التي جرتْ بشكل لا يخلو من التسرّع والارتجال وتبيّن فيما بعد مدى محدوديتها وقصورها، قد تقرر من خلالها أن هذا المجلس سيتكوّن بنسبة 67% من قوى الحرية والتغيير، ويتشاور الطرفان لتعيين نسبة الـ 33% المتبقّية قصْد إشراك القوى السياسية والاجتماعية المقْصية من عملية التفاوض.

كنتُ أعلم، منذ البداية، أن هذه التشكيلة غير مرضية وأنها تنطوي على العديد من الثغرات. فالتفاهم بشأنها الذي أعلنه الناطقان باسم المفاوضين لم يوضّح بجلاء كيف سيتم اختيار الـ 67% والـ 33%. والأدْهى من ذلك أن التفاهم المذكور يُغفل تماماً تحديد الفئات الاجتماعية المعنية بهذه الهيئة وطريق اختيار أعضائها. وانطلاقاً من هذا التحفّظ الجوهري، لا يكون لمثل هذا المجلس التشريعي الانتقالي (وهو بطبيعته موضع تشكيك لأنه ليس منتخباً ديمقراطياً) من الشرعية إلا ما يكتسبه من مشروعية الجهات التي أنشأته وعيّنت أعضاءه.

كان واضحاً لي، منذ البداية، أن المجلس التشريعي الانتقالي يلزم أن يضم فئات مثل الإدارة الأهلية، والطرق الدينية، وتجمّعات التجار ورجال الأعمال، والنساء، والشباب، والمحاربين القدامى وجرحى الحروب. كما كان واضحاً لي أن دخول عملية التفاوض في تفاصيل تلك القضايا سيدخلنا في مطبات لا طائل من ورائها وأن خير مخرج من ورطتنا هو الإرجاء إلى أجل مسمى.

ثمة مكوّنة أساسية ولها دور حاسم تم إقصاؤها كذلك من هذا المجلس ألا وهي الحركات المسلحة.

ينضاف إلى ذلك كوكبة من الأحزاب السياسية، والدوائر السياسية، والمجموعات الصغيرة المتذبذبة في انتمائها السياسي والأيديولوجي لأنها ما فتئت تتنقل ما بين الموالاة والمعارضة في حركة دائبة.

لقد تعالت كل الأصوات المنبعثة من هذا الخليط لتتهم المجلس العسكري الانتقالي بأنه أعطى كل شيء لقوى الحرية والتغيير. وانهالت الانتقادات من كل حدب وصوب على المجلس العسكري الانتقالي باعتبار أنه يسعى إلى تكريس نظام جديد للحزب الواحد، بصيغة حزبية صارمة، ومنغلقة، واحتكارية، ونخبوية. فماذا نقول؟ في الواقع، يطرح المجلس التشريعي مشكلة للطرفيْن كليهما. فهذا الطرف يواجه معضلة تشكيله، وذاك يتلقى بسببه اتهامات بالضعف والخيانة. وتستمدّ قوى إعلان الحرية والتغيير من الحجتيْن ذريعة لتصلّبها في رفض أي تعديل لتشكيلة المجلس التشريعي.

فالحجة الأولى نابعة من «الاتفاق» المبرم بهذا الشأن. وبما أن التفاهم حول تشكيلة المجلس التشريعي قد أعلنه الطرفان معاً أمام الملأ، فلا مناص من أن يحترم المجلس العسكري التزاماته بهذا الصدد من الوجهة القانونية. أما الحجة على الصعيدين السياسي والمعنوي فلها القِدْحُ المُعَلّى والوزن الأكبر. وهذه الحجة غير مستمدة من الناحية القانونية بحد ذاتها. وسنرى لاحقاً تفسير ذلك.

على صعيد آخر، فإن قرار مجلس السلم والأمن المشار إليه أعلاه بتعليق مشاركة السودان في جميع هيئات ونشاطات الاتحاد الإفريقي، أي القرار الشهير رقم 854، فيطالب الأطراف باحترام الاتفاقات المبرمة. وهكذا فإن إصرار قوى الحرية والتغيير على الإحالة الصريحة إلى القرار 854 الوارد في ديباجة الاتفاق المرحلي المقترح من طرف الوساطة، يجد مسوّغاً له حينها.

لقد سمعتُ مراراً صحافيين، وساسة، وخبراء، يتساءلون عن أسباب تشبّث قوى الحرية والتغيير بضرورة الإحالة إلى حيثيات القرار 854 كمرجعية.

الواقع أن كل الأدبيات والأحاديث التي شاعت والتي تضمنتْ أحياناً تصريحات كيْدية أدلى بها دبلوماسي غربي معروف، باتهامي بالدعوة إلى حل يدخل تعديلات في الاتفاقات السابقة وينتهك قرارات الاتحاد الإفريقي، كل ذلك لم يكن له أي أساس قانوني ولا أي وجاهة سياسية. والآن وقد هدأت النفوس وأصبح الأمر في طيات الماضي وظهرت الحقيقة ناصعة، فلا مانع من أن نقول كلمة عن ذيْنك الجانبيْن.

فمن الناحية القانونية، يصعب أن نصف ما جرى بين الطرفين قبل أحداث الثالث من حزيران/يونيو بأنه اتفاق بالمفهوم القانوني. ونورد فيما يلي بعض الأسباب التي تمنع إضفاء تلك الصفة عليه.

أولاً، يمكننا أن نتساءل عن الصفة المخوّلة لمن ناقشوا الاتفاق وأبرموه. فبأي صفة يتمتع كل مفاوض، عسكرياً كان أو مدنياً، تخوّله التحدث باسم من يدّعي تمثيلهم دون أي انتداب موثّق بشكل قانوني. فوفد المجلس العسكري لم يكن بحوزته توكيل موقع من لدن السلطة العليا للمجلس العسكري الانتقالي، ونعني رئيس هذا المجلس. والشيء نفسه ينطبق على مفاوضي قوى إعلان الحرية والتغيير.

نعرف بالتأكيد أن هؤلاء المفاوضين كانوا شخصيات مرموقة من الطرفين وفي هذا بالطبع قرينة على تمثيلهم لهما، لكنه ليس دليلاً قانونياً كافياً لمنحهم الصفة ولا السلطة التي يدّعونها. لذا طالبت الوساطة عند استئناف المفاوضات، بناء على العبرة المستخلصة من الثغرة السابقة، بأن يُزوّد الممثلون المنتدبون لتوقيع الاتفاق مؤقتاً أو نهائياً بتفويض يثبت فعلاً أنهم يمثلون الجهات التي يتحدثون باسمها. وهكذا ألزمنا الجنرال حمدان، بالرغم من أنه رجل قوي في المجلس العسكري، بالحصول على تفويض كتابي موقع من رئيس المجلس العسكري. كما فرضنا على مكونات أو كتل «قوى الحرية

والتغيير»، أعضاء وفد التفاوض، عندما اقترحت أحمد ربيع للتوقيع باسمها، أن تُمِدّه بتفويض مكتوب توقعه كل كتلة.

من جهة أخرى، واستدلالاً على قوة رهاننا القانوني، انتدبتْ مكونات قوى التغيير كمفوض لها شخصية ذات تأثير ومصداقية بالتأكيد، لكنها لم تكن عضواً في وفد التفاوض المصغّر. ومع ذلك، فليس المهم ما يتمتع به المفوض من خصال أو صفات، وإنما المقصود هو أن يتوفر على الصفة القانونية التي تخوّله ممارسة التفويض الممنوح له. وسيجمع أحمد ربيع حول اسمه المجموعات السبع المنضوية في قوى إعلان الحرية والتغيير لتأشير المرسوم الدستوري والتوقيع الرسمي لجميع نصوص اتفاق السابع عشر آب/أغسطس 2019.

لم يكن الطرفان خلال المفاوضات الأولى السابقة للثالث من حزيران/يونيو قد اهتما بالإشكالية القانونية للتمثيل. ومن الواضح أنهما كانا حينها ناقصي التجربة والمهنية ويطبع تصرفَهما الارتجال والتسرّع.

ثمة عنصر قانوني آخر يُضعف الصبغة القانونية لما تم الاتفاق عليه قبل الثالث حزيران/يونيو، وهو كون الطرفين لم يوقعا أي شيء، حتى أنهما لم يوقعا محضر الاجتماع. ومن ثم لا يمكن اعتبار ما قبلاه بالتراضي اتفاقاً حقيقياً لافتقاره إلى شكلية بسيطة لكنها حاسمة ألا وهي التوقيع.

أخيراً، لم يتم تسجيل الاتفاق المزعوم، بصفته صكاً قانونياً، لدى أية سلطة وطنية، أو قارّية، أو دولية لإعطائه صبغة رسمية.

وفضلاً عن ذلك، أبرم الطرفان «اتفاقاً» دون حضور أي شهود. فليس هناك من طرف ثالث يشهد على تفاهمهما. ففي أغلب الأنظمة القانونية، لا يعتبر حضور الشهود شرطاً لصلاحية العقد القانوني، لكن حضورهم يعطي دون شك مصداقية أكبر ويعزز القيمة القانونية للنص المصادق عليه.

قد نضيف إلى ذلك اعتباراً سياسياً أكثر منه قانونياً بحتاً، وهو أن ما تم الاتفاق عليه في تلك الفترة لم يجر تحت إشراف وساطة ولا بمساعدتها. فلو حدث ذلك لكان من شأنه أن يمنحه القوة المعنوية والمصداقية اللتين تعوزانه على أكثر من صعيد.

علاوة على كل ما سلف، لا يسعني إلا أن أشدد على ما هو جوهري: ألا وهو المصلحة العليا للعملية الجارية لفائدة البلد وقوى التغيير فيه سواء أكانت مدنية أم عسكرية. وهنا أطرح السؤال التالي: هل الأهم التقيّد بالشكلية القانونية التي تتسم ببعض الثغرات أم العمل على إنقاذ البلد؟ وبَدَهي ألّا أحد يتردد في الجواب المناسب.

أختم تعضيداً لطرْحي آنف الذكر بالقول إن ثمة إمكانية قانونية وسياسية، وحتى متطلبات تقتضيها الضرورة، وهي أن نقدر ما تم الاتفاق عليه قبل الثالث من تموز/يوليو حق قدره ولا نتجاوز ذلك، أي أن نعتبره مجرد تفاهم، وتلاقياً للإرادات، واتفاقاً أوّلياً أو مشروع اتفاق قابلاً للتعديل أو حتى إلغائه وفسخه برمته. ويتحتّم هذا الأمر متى استدْعته مقتضيات المصلحة العامة، وهو ما أثبته الواقع وانصاع له المخيال الجمعي في النهاية.

في التحليل النهائي، وبعد الفحص القانوني لهذا التفاهم، بمقدورنا أن نجْزم بأنه لا توجد أية عقبة قانونية ولا سياسية تمنع من أن ندعو الطرفين إلى الاتفاق على أمور من بينها صيغتا الاتفاق المرحلي المتمثلتان في الحكومة المدنية، ومجلس السيادة، من جهة، وتأجيل إنشاء المجلس التشريعي إلى ما بعد تنصيب هاتين الهيئتين، من جهة أخرى.

ومنذ أن قبل إخوتنا الأثيوبيون المسعى المتفق عليه، طوّرتُ أنا ومحمود جملة من الحجج والأدلة على الأسس المبيّنة آنفاً، واستطعنا أن نقنع مزيداً من الأنصار بطرحنا القانوني والسياسي المشترك. وما إن شعرنا بتعاظم هذا

الاتجاه حتى بادرنا، لدفعه قُدُماً، بنشر وثيقة مشتركة تَسْتنسخ حرفياً الوثيقة الأولى التي أعددتُها بالعربية لصياغة الاتفاق المرحلي. ولم نتفاجأ عندما تلقيْنا ردوداً مكتوبة من الطرفين. كان كل منهما يُعرب عن موافقته المبدئية على جوهر النص مع اقتراح تعديلات طفيفة. وبهذا يصبح الاتفاق المرحلي أخيراً في متناول اليد بل في الجيب.

بعد إدخال تعديلات الطرفين التي ارتأيْنا أنها لن تثير اعتراضاً من لدن الطرف الذي لم يقترحها، انْبريْنا للتصدي للمسألة الكأْداء التي ظهرت إثر أحداث الثالث من حزيران/يونيو 2019، وهي مسألة استئناف المفاوضات المباشرة فيما بين الطرفين.

فكرنا في وضع جملة آليات من شأنها أن تمكّن من استئناف المفاوضات. تتمثل الآلية الأولى في تفعيل مجموعة الاتصال الدولية التي أشرت إلى تشكيلتها أعلاه. ولهذا الغرض عقدنا اجتماعات متكررة مع أعضاء هذه المجموعة بصورة جماعية وبشكل فردي. كان الالتماس الذي قدمته لهم بسيطاً. ورداً على عروضهم المتكررة بمنح الدعم المطلوب للمقاربة الإفريقية للنزاع، أجبتهم على الدوام، كما ذكرتُ أعلاه، بأني لا أطلب بتاتاً أن يضعوا تحت تصرف الوساطة موارد بشرية، ولا خبراء، ولا مستشارين، ولا بالأحرى عمالاً أو وسائل لوجستية كالنقل، ووسائط الاتصال، والدعم الفني مثل الحواسيب وأجهزة الاستنساخ. وبطبيعة الحال، لم أطلب دعماً مالياً من أي نوع كان.

في مقابل التخلي عن تلك المطالب المعهودة في إفريقيا وغالباً ما يُطلق عليها مجتمعة الشعار الخدّاع المسمى «وسائل تعزيز القدرات»، طلبنا منهم ما نحتاجه حقيقة وهو الدعم السياسي. وهذا الدعم الذي طلبته مراراً تحت طائلة الوقوع في التكرار المُضْجر هو أن يشرحوا لمن يستمع إليهم،

ولشركائهم وأصدقائهم، ولأعضاء مخابراتهم السرية، على مستوى كل من الطرفيْن، أن عليهم أن ينخرطوا في المفاوضات المباشرة. وكنتُ ألح على الطابع المحدد لطلبنا الهادف إلى الدعم السياسي. فالدعم ينبغي أن يُوجّه إلى مساندة الوساطة الإفريقية كما نريدها نحن وليس كما يريدونها. وقد طلبتُ منهم كما فعل أخي محمود درير الشيء نفسه أن يوضّحوا أن ما نَرُوم هو تفاوض يتمكن فيه كل طرف من القيام بمرافعة للدفاع عن أية صيغة سياسية أو قانونية، أو عن صلاحيات أي هيئة، أو عن مكانتها في هرم السلطة، أو عن الوضع القانوني لأي آلية قيْد التحضير. وأتذكّرُ أني طلبت منهم، ثمانياً وأربعين ساعة قبل الموعد الذي حددناه لاستئناف المفاوضات، أن يدعو كل منهم في منزله بعض من له بهم علاقات من أي شكل كانت ضمن المكونات السياسية المشاركة في العملية.

لقد ذهبتُ إلى حد المطالبة -مزاحاً- بأن يوفروا لهم ألذ المطاعم وأشهاها، وأن يُسمعوهم أعذب الألحان الموسيقية في سهرات شائقة، وألا يدّخروا أي جهد في سبيل إسعادهم وفتح شهيتهم للنقاش السياسي واستدراجهم لسلوك الطريق المؤدّي إلى الاقتناع بالعملية التفاوضية المفيدة للجميع. وقد أثار هذا الطلب ضحك المتحدثين معي من أعضاء اللجنة الدولية للدعم، لكنه تم أخذه مأخذ الجد من قبل أقلهم حرصاً على توفير اعتمادات الضيافة في ميزانية سفارته.

وقد حدث أن وزّعتُ، خفية، على دبلوماسيين وغيرهم من مختلف المستويات، قوائمَ بأسماء أشخاص طلبتُ منهم مناقشتهم ومُوافاتي في أقرب الآجال بنتائج «حملتهم التحسيسية» تجاه أولئك الأشخاص. كنت أعرف أن كثيراً منهم قد اندسّ في معظم الأوساط السياسية. وبمقدورهم أن يؤثروا فيها سلباً وإيجاباً. وكنت أعرف أن واحداً منهم، على الأخص، نشر أفكاراً

مناقضة للاتفاق المرحلي في وقت عرضي له على المتحاورين. وقد ساعدني بعض الغربيين مساعدة جُلّى وآخرون منهم لمّا يلحقوا بهم. وكنت أعرف جيداً أولئك الذين أجروا، بمناسبة طرح مفهوم الاتفاق الانتقالي، اتصالات بشخصيات لها صلة بعملية التفاوض.

لقد كان القائم بالأعمال الأمريكي ستيفن كوتسيس صريحاً معي في هذا الصدد. فلم يخف عني قط أفكاره التي لم أكن دائماً موافقاً عليها. وإني لأقدر كونه لم يعبّر قط في غيابي بشكل منفّر أو سلبي عن خلافاتنا التي كانت محدودة على كل حال. وبذلك فإنه لم يأل جهداً في مساندتي. لقد كان اسمه من بين الأسماء التي أعطيتها لتُروَّج لديهم فكرة الاتفاق والأهم من ذلك الضرورة القصوى والملحّة لقبول المفاوضات المباشرة.

بالإضافة إلى مباحثاتي معه وجهاً لوجه، وفي بعض الأحيان على انفراد داخل جناحي بالفندق، وفضلاً عن محادثاتي مع كامل المجموعة التي حضرها، فإني قد أجريتُ ثلاثة اتصالات أساسية معه برفقة ممثل سام للإدارة الأمريكية مكلف بالسودان.

كان الاتصال الأول مع مساعد كاتب الدولة الأمريكي تيبور ناج الذي استقبلنا أنا ومحمود كلاً منا مرفوقاً بسفيره في السودان. فقد كان يرافقه القائم بالأعمال الذي يقوم مقام السفير لأن الولايات المتحدة الأمريكية لم يعد لها سفير في السودان منذ سنوات، والمبعوث الخاص للسودان السيد دونالد بوث، ورئيس بعثة الوكالة الأمريكية للاستخبارات في السودان. وفي هذا اللقاء الجدير بألا يُنسى والذي انعقد في السفارة الأمريكية، وهي حصن منعزل ربما لدواع أمنية، كان عليّ أن أركز على أربع نقاط أوْلاها الدبلوماسيون الأمريكيون اعتباراً خاصاً.

لقد شرحتُ لهم، استهْلالاً، كيف توحّدت الوساطة الإفريقية تحت

إشراف الاتحاد الإفريقي وكيف أصبحنا اليوم نعمل كرجل واحد. وذكرتُ لهم كذلك أمراً له صلة بهذا، وهو الطريقة اللطيفة التي تصرّف بها رئيس الوزراء الأثيوبي معي إبّان زيارته للخرطوم التي استغرقت عدة ساعات. كما قلت لهم إنني مسرور بدعمهم النشط لعمل الاتحاد الإفريقي بالسودان. وبخصوص هذه النقطة، قاطعني المبعوث الأمريكي قائلاً: «سأتوجّه غداً إلى أديس أبابا وسأسْردُ ما قلت لي على مسامع رئيس الوزراء». فمازحتُه بالقول: «تأكدْ يا سعادة المبعوث أني أعطيك الإذن بذلك». وقد أثار هذا الخروج المقصود عن قواعد البروتوكل موجة ضحك عند الحضور.

ثم شرحتُ لهم في النقطة الثالثة ما يحْدونا من رغبة وتصميم جازم على انتهاج الطريقة الإفريقية في عملنا، بعيداً عن أي تدخل أجنبي لا في محتواه ولا في منهجيته. ولم يفتْني أن أشدد بقوة على المبدأ المقدس الذي يقتضي بأن تُسوّى المشاكل الإفريقية عن طريق الأفارقة أنفسهم. وبعد تسجيل هذا الموقف، لم أعد أجد حرجاً في طلب دعم الولايات المتحدة الأمريكية حتى أني بالغتُ بأسلوب يقترب من التملق في الإشادة بالطابع الجوهري لهذا الدعم وكونه حاسماً ولا غنى عنه.

في النقطة الرابعة، اتخذتُ على نفسي أن أشرح للأمريكيين على نحو شبه مفصّل اعتراضنا الشرس على أي محاولة، مهما كانت، لزعزعة منظومة الدفاع والأمن في البلاد، أو إضعافها، أو دفعها إلى مزيد من التشرذم. وفي أثناء شرحي لهذه النقطة كنتُ صريحاً إلى حد يقارب الاستفزاز. وأوضحتُ بكل جلاء أن الذين يوجّهون سهام نقدهم ونيران كيْدهم، عبر تلميحاتهم وخطاباتهم ومقالاتهم الصحفية، إلى منظومة الدفاع والأمن، يُعتبرون بالنسبة لنا أعداء للبلد لأنهم يُقوّضون الدعائم التي تقوم عليها وحدته وتشكل ضمانة تقيه غوائل تفرقة وفوضى تقف له بالمرصاد.

ذكّرتُ بالطبع أن هذا الموقف الصارم لا يعني إطلاقاً أننا نحاول التغطية على انتهاكات حقوق الإنسان التي قد تكون صادرة، بوعي أو بغير وعي، عن عناصر تنتمي إلى منظومة الدفاع والأمن. كما بيّنتُ في السياق ذاته أن ذلك الموقف الصارم لا يمكن بحال من الأحوال تأويله على أنه تحفّظ أو عرقلة لبروز أفكار جريئة تصبّ في اتجاه إصلاح ممنهج وحذر وعقلاني لمنظومة الدفاع والأمن في البلد. فإعادة تأسيس هذه المنظومة على قواعد جديدة تخدم دولة قانون تُصان فيها حرية الكائن البشري وكرامته وسلامته، كانت تبدو لي وما تزال، أكثر من أي وقت مضى، من المقتضيات الأساسية والمتطلبات الملحّة لإعادة بناء السودان على أسس ديمقراطية.

منذ مباحثاتي مع تيبور ناج حول هذا الموضوع، تطوّرت فكرتي الخامسة المتعلقة بمنظومة الدفاع والأمن واحتلت موقعاً متميزاً ضمن الفضاء السياسي للبلد. وكم هي غبطتي وابتهاجي عندما أرى الآن أن تلك الفكرة قد أصبحت متداولة على نطاق واسع، ويمكن القول إنها صارت موضع إجماع. ومنذ ذلك الحين لم أعقد أي لقاء مع تيبور ناج، ما عدا مشاركتي في مقابلة أجراها معه رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي بمكتب بعثتنا في مقر الأمم المتحدة بالطابق 37 حيث برَعت ممثلتُنا الدائمة فاطمة عياري في تنظيم المقابلات الأكثر أهمية حال ما تُطلب من رئيس المفوضية. وقد فرحت عندما سمعتُه يقول قبل أن يُصافح الرئيس وهو يحْدجُني بنظراته: «You really did a great job!» (لقد أنجزتَ بالفعل عملاً عظيماً).

ذات مرة قال لي محمد فال ولد عينينا، وهو وجه جامعي بارز وساخر كذلك يدرّس الاقتصاد المالي في ولاية أوهايو الأمريكية حيث ذاع صيته: «إن الأمريكيين لا يحسدون». وقد تذكرتُ قولته عندما صعقنا المسؤول الأمريكي بتلك العبارة.

المناسبة الثانية التي لقيتُ فيها «صديقي المتمالئ»، أعني القائم بالأعمال الأمريكي، كانت في الطابق السفلي لفندق كورينثيا حيث نظّم معي لقاء على انفراد بالمبعوث الخاص الأمريكي إلى السودان، دونالد بوث، لإجراء مباحثات معمّقة اخترنا أن تظل سرّية تماماً.

في هذا اللقاء، أطلعتُ الدبلوماسييْن الأمريكيين على التحضير والنشر الوشيك للوثيقة المشتركة الخاصة بالوساطة الإفريقية، ولم أفوّت الفرصة لأذكّرهما بما يعرفانه مسبقاً من مواقفي المتمثلة في أني أعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أهم شريك لنا على الصعيد الدولي فيما يتعلق بالعملية التفاوضية الجارية في السودان. وأكدتُ لهما حرصي المستمر على ألا أقطع أمراً ذا بال دون استشارتهما. كما التزمتُ لهما بأن أشعرهما على الدوام بجميع المراحل التي تجتازها العملية. بيْد أني كنت كذلك واضحاً بشأن المقابل الذي أطالب به لقاء التزامي المزدوج.

كان هذا المقابل بسيطاً، وكان أيضاً مزدوجاً مثل تعهّدي على أساس الالتزامات المتبادلة بحيث يكون كل متعاقد ملزماً تجاه الآخر: فالمطلوب منهم مساندتي والامتناع عن القيام بأي مساع موازية. كنتُ أريد منهم الاضطلاع بهذا الالتزام بصورة استباقية نشطة وديناميكية في هذا الظرف الذي كنا نحشد فيه قوانا للعمل على استئناف المفاوضات المباشرة. ولم أخف عنهم أننا مع أصدقائنا الأثيوبيين لا نستبعد اللجوء إلى استمالة أطراف من قوى الحرية والتغيير تقبل التفاوض مع المجلس العسكري الانتقالي. وعلى المعاندين والممانعين أن يتحملوا مسؤولية مقاطعتهم للمفاوضات. وقد ينضمون إليها لاحقاً أو لا ينضمون. ومهما يكن فالاتفاق المرحلي بطبيعته اتفاق جزئي. وأياً كان حجم المشاركين فيه فإنه يشكل تقدماً، ويحول دون تردّي الوضع، ويولّد أملاً جديداً، ويفتح آفاقاً رحبة. فبتحريك الخطوط نفعّل

العملية ونسهّل التوصّل إلى اتفاقيات تكميلية. وحيث إن الدبلوماسيين الأمريكيين يتميّزون بالروح العملية فقد تحمّسوا لتصميمي على المضيّ قُدُماً بالرغم من الضغوط والإكراهات المعرقلة. وأكدوا لي أنهم سيعملون ما في وسعهم لمساندتي وحشد الدعم للمساعي الإفريقية بتعبئة المؤيدين حيثما استطاعوا. ولم أخجل من أن أشير عليهم بأن يسجلوا على قائمتهم بلداناً غربية، وإفريقية، وعربية يمارسون عليها تأثيراً أكيداً وبمقدورهم أن يقولوا لها ما لا أستطيع قوله، بحكم منزلتي المتواضعة، بالرغم من الصراحة الوقحة التي اشتُهرتُ بها في أوساط الدبلوماسيين آنذاك تحت ضغط الإلحاح وحرصاً على إحراز تقدم سريع. والواقع أني لم أكن أعْبَأ بتلميع صورتي ما دام المتحدثون معي يعطوننا ضمانات على التزامهم بدعم ما أسعى إليه في هذا الصدد.

أما اللقاء الخاص الثالث فقد عقدتُه مع القائم بالأعمال نفسه والمبعوث الخاص نفسه في مقر البعثة الإفريقية. وتم تخصيص هذا اللقاء أساساً لتحديد موقع الحركات المسلحة ضمن العملية الجارية.

لم أتوانَ عن انتقاد تعدد المقاربات، المتناقضة أحياناً، والصادرة عن هذه الجهة أو تلك، فيما يتعلق بإطلاق عملية تفاوض مثمرة مع الحركات المسلحة. وختمتُ هذه النقطة بالدعوة إلى إعادة صياغة جذرية للمناهج المتبعة حتى الآن لتغييرها رأساً على عقب. ثم بيّنتُ ضرورة تجنّب إقحام هذه الإشكالية في المفاوضات الجارية حتى لا تحدث فيها شللاً، لأن ثمة خطراً في إدراج هذه القضية ضمن المفاوضات بصورة غير متحكّم فيها، مما قد ينسف ما أنجزناه حتى الآن ويؤخر إلى أجل غير مسمى إبرام الاتفاق النهائي اللهم إلا إذا حصل توافق بين مختلف الفاعلين على المضامين والمنهج والآليات كالذي سعيت إليه بما استطعت من جهد خلال لقائي مع الحركات المسلحة ووفد الحرية والتغيير في أديس أبابا.

في نقطة ثالثة، أبرزتُ أهمية إطلاق محادثات على أسس جديدة ينبغي ابتكارها. وكنت أرى أن من المهم، كما تقرر في الإعلان السياسي، عقدَ مفاوضات مباشرة بين هذه الحركات وبين هيئات المرحلة الانتقالية فور تنصيبها بوصف ذلك من الأولويات الملحّة لسلطات المرحلة الانتقالية. ومن دواعي الغبطة والسرور أن نرى أن هذا المسار تم وضعه بالفعل على سكة الانطلاق، بالرغم مما شهدتْه مباحثات جوبا من تعثّر وبالرغم مما تزال تتطلب من مضاعفة الجهود منهجة وخلقاً وابتكاراً وبناء واستشرافاً واستباقاً للمستقبل.

وأخيراً، ذكّرت المتحدثين معي باستعداد رئيس المفوضية الإفريقية لتقديم ما يلزم من دعم ومساندة لإنجاح مفاوضات السلام. وقد ارتحتُ عندما لاحظتُ أن الدبلوماسيين الأمريكيين كانوا، عموماً، على الخط نفسه معنا ويشاطروننا الرؤية ذاتها.

تمثل رابع لقاء معتبر مع الممثل الأمريكي محلياً في جلسة عقدتُها معه في جناحي بفندق كورينثيا، حيث قدمتُ له بعد شرح مستفيض قائمة ببعض الأسماء التي كنت أودّ أن «يتصل بها ويعالجها» وفق الاتجاه المطلوب. واللبيب تكفيه الإشارة!

لقد تقاسمتُ فحوى محادثاتي مع الدبلوماسيين الأمريكيين، وبالأخص تيبور ناج وبوث، حرفياً تقريباً، مع وزير الشؤون الخارجية الفيلندي، ورئيس مجلس الوزراء الأوربي، بحضور فريق الوساطة الإفريقية بكامله، في مقر المندوبية الأوربية بالخرطوم. واستأثرت نقطتان بالاهتمام أكثر من غيرهما: منظومة الدفاع والأمن، والطابع المقدس للمسعى الإفريقي في السودان. كنت أعاني يومها من صداع حاد. فخلفني محمود بشكل جيد. ذلك أننا وصلنا إلى مستوى من الالتحام بحيث كان أحدنا يقول بالضبط ما يودّ الآخر أن يقوله.

كما أني ربطتُ صِلات شخصية وتبادلاً للدعوات مع السفيرة الفرنسية أمانويل باتمان وبعلها جان ماري. وهذان الزوجان اللذان أصبحا مع الزمن صديقين حميمين قد قدما لي دعماً لا يُقدر بثمن: إذ كانا بمنزلة أسرة لي في الخرطوم. وأنا مَدين لهما بإرشادات، ومعلومات، وتحليلات كانت لها فائدة قصوى بالنسبة لي. وقد طلبتُ منهما، ولاسيما من السفيرة، مساعدات خاصة فيما يتعلق بالاتصال ببعض الفاعلين. وأكثر من ذلك بل أفضل من ذلك، وفر لي الزوجان الفرنسيان ضيافة كريمة سخيّة ما كنتُ أظنها موجودة إلا عند بعض البيظان والفلان الذين ينتجعون المراعي في مفاوز الساحل البعيدة... وأحسب أني قد زرعتُ مع ذيْنك الفرنسييْن بذور صداقة حقيقية.

كما أن سفير النرويج السيد بارد هوبلان ومساعدته كريستينا اوفستاد كانا رائعيْن في معاملتهما إياي. فقد أحاطاني بصداقتهما، وقِرَاهما، وعطفهما البالغ. وكانت تحليلاتهما وتساؤلاتهما مصدر إلهام لي. وتجدر الإشارة إلى أني، لأسباب شخصية، كانت لي دائماً علاقات ودّية مع النرويج ذلك البلد الذي يحتل مكانة خاصة في قلبي. وكيف لا يخطر ببالي في الوقت الذي أسطّر فيه هذا الكلام، الرجل الذي كان دافعاً لي لحب النرويج، الدبلوماسي المحنّك، والصديق الوفي، والذهن الثاقب آريلد أوين؟ حتى أني فكرت جدياً في أن أطلب من النرويج أن تحوّله إلي كدعم فني. لكنني اضطررت للتخلي عن الفكرة مخافة إثارة الغيرة لدى آخرين... أجل! إن الغيرة في أوساط الدبلوماسيين أشد منها في مسابقات ملكات الجمال!

فيا أيها الوسطاء، والصيادون، والمغازلون في كل الأزمان، خذوا حذركم! راقبوا ابتساماتكم واضبطوا نظراتكم وغمزات أعينكم. فأي شر موزّع بشكل سيّئ قد يدخلكم، رغماً عنكم، وعلى حسابكم، في نزاع يستغرق إطفاء لهيبه وقتاً طويلاً. ففي عالم يترصّد كل واحد زميله ويراقبه

بحذر، ولا يقبل أحد أن يتفوق عليه غيره، وحيث يُغرم كل أحد بالتفاصيل، يجدر بالمرء أن يراعي دوماً جانب الحيطة والحذر. فليبادر أبطال الغزل الدبلوماسي وصائدو الدعم والمساندة إلى امتطاء ركابهم وامتشاق أسلحتهم... في مجال الرهافة والدقة!

لم تطرح الصين وروسيا أية مشكلة. وقد كانت لي اتصالات ودّية للغاية مع السفير الصيني ومع معاونيه. لقد منحوني مراراً الحفاوة والتكريم على غرار الأمريكيين، والفرنسيين، والنرويجيين. وكان موقفهم تجاه الوساطة الإفريقية ينطبق عليه عكس ما قال آلان ابييرفيت عن الأبدية الصينية إنها جامدة... لا تتغير. فالدعم لمواقف الاتحاد الإفريقي عموماً، وليس ذلك خاصاً بالسودان، منقوش في الصخر على مدار الزمن الطويل وفي مجرى نهر إفريقي صيني ينساب بهدوء.

زرت سفير روسيا وأجريت معه مباحثات صريحة ومثمرة. وأثار إعجابي بمدى اطلاعه على الإشكاليات السودانية. وأكثر من ذلك، عجبتُ من حريته غير المعتادة لدى السفراء الروس في الحديث مع أجنبي حول المشاكل الداخلية للبلد الذي يُعتمدون فيه. وقد رأيت في ذلك بالأحرى دليلاً على نوع من التجديد ينتاب الدبلوماسية الروسية التي ظلت ردْحاً طويلاً يطبعها الجمود والمحافظة المتزمّتة. ولم أحسّ أو أبلّغ في أي وقت من الأوقات بأن روسيا قامت بأدنى تصرّف، لفظي أو فعلي، من شأنه أن يضرّ بالوساطة الإفريقية. ومع ذلك، كانت لدي في البداية مخاوف من بعض النشاط الذي قد يصدر عن روسيا لعلمي باستيقاظ دبلوماسيتها في هذا الجزء من إفريقيا حيث ازداد نفوذها في بلد مجاور هو جمهورية وسط إفريقيا مثيرة بذلك قلق قوى غربية كانت لها اليد الطولى في هذا البلد. لكن مخاوفي، على الأقل بالنسبة للسودان، لم يكن لها ما يبررها. وإني لأحتفظ بذكرى ممتازة عن مؤازرة

الصينيين والروس للسودان، بلا ضجيج ولا أذية، في هذه الفترة المضطربة والحساسة للغاية.

ثمة تقدير خاص ينبغي إسْداؤه لألمانيا. فلئن لم يكن السفير الألماني معدوداً من بين السفراء الناشطين في توقيع الاتفاق، فإن دوره وحضوره لا يُستهان بهما. بل بالعكس، فقد انصبت جهوده على ملفيْن، على الأقل، حسب علمنا. الأول هو ملف التزام ألمانيا بعملية السلام في دارفور. وكان لي معه مباحثات جيدة بهذا الشأن. ولم ألاحظ فرقاً معتبراً في وجهة نظره مع ما لدى الأمريكيين حول هذه المسألة. وقد خرجتُ من مباحثاتنا بانطباع قوي مؤدّاه أنه متى حان وقت إطلاق المفاوضات مع الحركات المسلحة فسيكون بالإمكان الاستعانة بألمانيا على نحو مفيد وبناء. وعلى الذين سيتكفلون بهذه العملية ألا يغفلوا عن ذلك. أما الثاني فهو ملف أصدقاء السودان. ولا أستبعد أن تكون ألمانيا غير راغبة في أن تتجاوزها الولايات المتحدة على هذا الصعيد.

كان السفير الإسباني قد تم اعتماده حديثاً ولمّا يتسلم مهامه عندما كنا في خضمّ العملية. وبالرغم من مجيئه المتأخر، مع الأسف، فإن قوة دعمه وحماسة تعاطفه كانتا سنداً لي وظهيراً. ولا يحتاج المرء أن يكون خبيراً في التاريخ الأندلسي حتى يلمس في نبرته ونظراته ذلك العمق الأبدي الذي يميز العلاقة ما بين إسبانيا والبلاد التي بها نِيطتْ عليّ تمائمي.

ظلت علاقاتي بمندوب الاتحاد الأوربي، جان ميشيل، ممتازة على الدوام. والحقيقة أني ألاحظ عليه أحياناً بعض التشاؤم لما يوليه من أهمية لمواقف متصلبة أو راديكالية تظهر هنا وهناك في أوساط مجرّة قوى الحرية والتغيير. ومع ذلك، فلم يسجل في دعمه لنا أي تراخ ولا تردد.

وخلال اجتماعات البعثة الأوربية مع الأطراف، منفردين أو برفقة

الدبلوماسيين، لم يتوان قط -حسب معلوماتي- عن المرافعة التي تعهّد بها أمامي لصالح مطلب المفاوضات المباشرة بين الطرفين والبحث بصدق وإخلاص عن حل ينقذ البلاد من الهاوية. ولا يسعني هنا إلا أن أشير، فيما يتعلق بالجانب الأوربي، إلى الاجتماع الحاسم الذي عقدتُه في أديس أبابا مع المبعوث الأوربي الخاص السيد ألكس روندوس، بحضور السيد رانييري، ممثل الاتحاد الأوربي لدى الاتحاد الإفريقي، حيث ندّدتُ على نحو غاضب بالمواقف غير المسؤولة لدبلوماسي أوربي كان يثير الشكوك في الخرطوم بشأن مساعي الاتحاد الإفريقي وأزعج برعونته ونزواته العديد من الأوساط الوطنية والإفريقية.

ولولا أنني بطبعي مسالم وميّال إلى التوافق والبحث عن الإجماع، لطلبتُ علناً أو سراً إلى حكومته أن تستعيده أو إلى السودانيين أن يعتبروه شخصاً غير مرغوب فيه بصفته مثيراً للشغب ضد عملية السلام التي يقودها الاتحاد الإفريقي. لقد جهل كم أساء إلى عملنا في أكثر مراحله دقة وتعقيداً، وتدل التجربة المعيشة والنتائج أنه لو كُتب له النجاح في محاولاته لكنا اليوم نتخبّط في أتّون الفوضى والخراب في السودان العزيز. لقد أساء إلى الوساطة الإفريقية عندما علمتُ أنه يقول، بالتزامن مع طرحي على الطاولة لفكرتي حول الاتفاق الانتقالي، إن تلك الفكرة خطيرة وآثمة. وهو بإيهامه أن ثمة طريقاً آخر غير السبيل الذي اقترحتُه لحل الأزمة، يزرع في حديقة الأوهام بذور هلاك البلاد والعباد. وأعترف هنا بأن رد فعل المبعوث الخاص الأوربي ألكس راندوس الذي وعد بالتصرف بجدية وصرامة للتصدي لهذا الإخلال بالتضامن الأوربي تجاه الاتحاد الإفريقي قد طمأنني بشأن العودة إلى الإجماع الأوربي وإلى قواعد شراكتنا الديناميكية الخصبة مع الاتحاد الأوربي.

إني لأظن اليوم أن جهود المبعوث الخاص الأوربي والتضامن النشط

لسائر الدبلوماسيين الأوربيين وكذا ما أحرزته فكرة الاتفاق المرحلي من تقدم معتبر في صفوف الأطراف، كل ذلك لم يترك فرصة التصرفات السلبية للسفير المذكور.

كان دور الأمم المتحدة في العملية باهتاً. ولا تعود المسؤولية في ذلك إلى الأمم المتحدة نفسها، وإنما يرجع الأمر إلى تقليد ما تزال أسبابه، بالنسبة لي، يلفّها الغموض. ففضلاً عن الدور الذي ما انفكت تضطلع به، على مدى سنوات مديدة، البعثةُ المختلطة، فإن الوكالات المتخصصة التابعة للمنظمة الكونية قامت بأعمال ضخمة وبناءة في البلد.

عند قدومي إلى السودان كانت البعثة المختلطة المكلفة بحفظ الأمن في دارفور قد دخلت مرحلة من الضعف والذبول يوشك أن يودي بها إلى اضمحلال نهائي. في الوقت الذي انتصرت فيه الثورة أصبحت البعثة بقايا أثرية آيلة إلى الاندثار. وقد حضر المسؤول عنها، السيد موبولو، كل اجتماعات المنتظم الدولي لكنه، نظراً لوضعه الخاص، لم يرغب قط في لعب دور سياسي في المفاوضات، بالرغم من أننا حافظنا معه على علاقات أخوية وطيدة.

لست أدري وأنا أضع اللمسات الأخيرة على هذه العجالة من تأملاتي حول الوساطة الإفريقية في الأزمة السودانية إلى أي حد سينقذها الجهد الأخير، ملد الحكومة المدنية، من الانطفاء. هل توسيع صلاحياتها حصيف؟ هل تغيير طبيعتها بإبدالها ببعثة من طبيعة مختلفة هو الحل؟ هل إزالة طابعها المختلط هو الرد المناسب؟ هل حصرها على الأمم المتحدة دون الاتحاد الإفريقي سينعشها ويعيد لها نفساً وبريقاً جديدين؟ وأكثر من ذلك وأدهى، هل كل ذلك وارد في فترة ترتفع فيها المطالبات بتقليص بعثات حفظ السلام في تشاد التي قضت عليها والكونغو الديمقراطية التي تطلب كل سنة بعدم

تمديدها وفي مالي ووسط إفريقيا حيث تزداد الانتقادات حول جدواها؟ فالمطالبات بتحسين أداء بعثات حفظ السلام في كفاح العنف الفئوي والإثني والإرهاب وكذا مساهماتها في مسلسلات المصالحة الوطنية تزداد باضطراد. ومع ذلك كله، ومهما سيكون التوجه يظل من الضروري الحيلولة دون تعميق هوة الخلاف بشأن مستقبل البعثة المختلطة لحفظ السلام في السودان. ومهما يكن من أمر فلا مناص لمجلس الأمن والسلطات الانتقالية من البت عاجلاً في طبيعة ومصير البعثة الراهنة بما يساعد السلطات الانتقالية في مجالات سياسية ومؤسسية محددة ويفادي السودان تحكم القوى الأجنبية في مصير الأمة السودانية بصورة غير مباشرة.

بقي أن نذكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بقيادة الكورية جوي يوب صون، وهذا البرنامج شارك في أغلب الاجتماعات التي عقدتها لجنة دعم الوساطة الإفريقية. وقد ربطتُ معها اتصالات ودّية. وخلال الاجتماعات كانت دائماً تكرر دعمها لعملية السلام دون أن تشارك فيها بصورة نشطة على غرار باقي الدبلوماسيين. كان اهتمامها الأساسي منصبّاً على الوضعية الإنسانية المأساوية التي يشهدها البلد. وقد تغلبت مرافعتها من أجل تحسين تلك الوضعية الإنسانية على دفاعها عن اتفاق سياسي يتمكن بوساطته المدنيون من ممارسة القسط الأوفر من صلاحيات الحكم.

هكذا فقد ظل التمثيل السياسي للأمم المتحدة مرتبكاً ولم يظهر إلا عبر الحضور غير المنتظم للمستشار الخاص للأمين العام، البروفيسور هيثم فينك الذي واجهتْه طيلة مسار العملية عقبة كأداء تتمثل في الحصول على التأشيرة. وكنا قد طلبنا له الإذن بالدخول منذ البداية لأنه أكد لنا أنه يأتي لينضم إلينا بصفته شخصية مرجعية وعضواً كامل العضوية في الوساطة الإفريقية. لكنه اضطر لمغادرتنا بعد أسبوع من العمل. كنت سعيداً بلقاء هيثم الذي عرفته

إبّان تجربتي في بوروندي حين كان يعمل في عملية التسهيل التي قادها مانديلا. وكنت بطبيعة الحال أود أن يبقى معنا طيلة الوقت الذي أمضيناه في معمعان العملية. ومن عيوب فرسان السلام أنهم كثيرو التنقل ومن ثم لا يلبثون في مكان إلا ريثما يناديهم داعي الرحيل إلى مكان آخر. والحال أن الوساطة مسار للإعداد والبناء المستمر. وحتى ولو لم يكن هذا المسار خطاً مستقيماً فإنه لا يتحمّل الانقطاع. وأنا متأكد أن هيثم كان يرغب في البقاء معنا مدة أطول لكن إجراءات الأمم المتحدة لها خصوصياتها. والمنطق الذي يحكم هذه الإجراءات ليس دائماً... منطقياً. لقد عانيتُ أنا وهيثم من ذلك ولم تجْنِ الأمم المتحدة من إعادة هذا الانتشار السياسي هذه المرة شيئاً يُذكر. ولقد حز في نفسي كون مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة هيثم الذي أكِنّ له تقديراً كبيراً وأحس تجاهه بتعاطف حقيقي لأنه يحمل إفريقيا في قلبه لم يستطع أن يخوض معنا المغامرة كما كنا نأمل. إن تجربة هيثم ومعرفته بالشأن الإفريقي حيث عمل بحظوظ متفاوتة، كانتا وستبقيان مفيدتين لعمليات الوساطة والتفاوض المتبعة في إفريقيا.

إن هذه الرافعة الدولية المهمة التي استخدمناها لدفع الأطراف في اتجاه المفاوضات المباشرة ستكون ناقصة ما لم نعرّج على إسهام المجموعة الإفريقية. ذلك أن هذه المجموعة قد ظلت دائماً، كما أشرنا في فقرات سابقة، تُحاط علماً بالتطورات الكبرى لعملية الوساطة وبالعقبات التي تعترض سبيلها.

عندما آن الأوان لإطلاق المرافعة الرامية إلى الحث على استئناف التفاوض المباشر، لم نتردد في التوجه إلى هذه المجموعة التي تضم سفراء لهم إلمام كاف بالحقائق السودانية. وكان على رأس هذه المجموعة سفراء مصر، وكينيا، وجنوب السودان، وتشاد، وأريتريا، الذين يمثلون بلداناً

متاخمة للسودان ولديها اهتمام به نابع من الشعور بوحدة المصير الإفريقي أو من المصلحة الوطنية أو من أواصر القربى التي تربط بين شعوب المنطقة.

بالطبع هناك سفراء آخرون. فسفراء البلدان الإفريقية العربية: المغرب، موريتانيا، تونس، الجزائر، الصومال، جيبوتي، كانت لهم تدخلاتهم، كل بحسب دائرته ومجال تأثيره المتفاوت قوة وضعفاً. وقد أبدت بعض دول الخليج اهتماماً ملحوظاً كان دائماً موضع تقدير. وكان سفيرا المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، كما ذكرنا من قبل، في مقدمة الموكب العربي غير الإفريقي. وقد حافظا على اتصالات منتظمة معنا طيلة مسار العملية. وطلبنا منهما على الدوام، كما طلبنا من الآخرين، ألا يألوا جهداً في سبيل الضغط على الأطراف للتغلب على العناد الذي يعوق استئناف المفاوضات المباشرة.

علاوة على المرافعة متعددة الأشكال للدفع باتجاه المفاوضات المباشرة، تجدر الإشارة إلى أننا أوْلينا عناية فائقة لخفض التوتر، وضبط النفس، والتجافي عن أي خطاب يثير الحقد ويحرّض على العنف أو حتى ينمّ عن عدم احترام الآخرين.

وعلى وجه الخصوص، كان تحركنا لتحرير المعتقليْن مبارك أردول وياسر عرمان مستمراً دون هوادة. وتركزت جهودنا كذلك على إعادة الإنترنت التي كان يطالب بها الشباب الثوري بقوة، وعلى تقليص الوجود العسكري في شوارع العاصمة، باعتبار هاتين المسألتيْن من العوائق التي تحول دون انطلاق المفاوضات المباشرة ومن عُقَد التناقض والرهانات المرتبطة بالعملية برمتها. ولهذا الغرض، لم نستهنْ بأية قضية يمكن أن تسهم في خلق مناخ موات لاستئناف المفاوضات لحل الأزمة. فقد كنا نتوسّم خيراً من كل انفراجة، ونبذل ما في وسعنا خدمة لكل ما من شأنه أن يشكل إشارة انطلاق.

من بين الرافعات التي استخدمناها ثمة رافعة لم نتردد في الاعتماد عليها للدفع قُدماً بعجلة الأحداث، ألا وهي الصحافة ووسائل الإعلام عموماً. إن دور وسائل الإعلام في الأزمات السياسية بالغ الأهمية. فالجميع يعرف أن هناك أدوات إعلامية للحرب، والضغينة، والتحريض على العنف. وقد أصبح من الموثّق إعلامياً دور إذاعة «الألف هضبة» في ترسيخ أيديولوجية الإبادة ضد التوتسي. وبالمقابل، هناك وسائل إعلام السلام، والتوافق، والوئام، والتقارب، لبناء صرح المصير المشترك القائم على الروح الإنسانية وعلى الاحترام والتضامن.

وقد حدث أن وجّهتُ إلى الإعلاميين نداء لفت الانتباه أدعوهم فيه إلى عدم صبّ الزيت على النار، بل بدلاً من ذلك سَقْي براعم الزهور لتثمِر السلام والوئام.

يمكن أن يكون لعلاقات الوساطة بوسائل الإعلام تأثير كبير في النجاح. كما أن هذه الوسائل قد تكون كذلك عامل إضرار بالوساطة. كل ذلك مرهون بمدى القدرة على التحلي باللباقة، والتوازن، والموضوعية. فكيف نلتزم بالخط الوسطي؟ متى ينبغي فتح الباب؟ إلى أي حد نفتحه؟ متى ينبغي إغلاقه؟ بأية طريقة؟ بأي ذريعة؟ ما الحجة المقنعة للصحافيين بالامتناع عن التصريح؟

وحتى عندما تقولون للصحافيين إنه ليس لديكم ما تقولونه، فقد قلتم لهم بذلك على أية حال شيئاً ما. وعندئذ تعطونهم ذريعة لينقلوا تصريحكم بأنه لا شيء لديكم تقولونه، وهذا له دلالته وأثره. وقد يعني ذلك ألا وجود بالكامل للتواصل مع الفاعلين. وقد تكون «لا» بوجه من الوجوه «نعم». كما أن «نعم» قد تكون شكلاً من أشكال «لا». ومهما يكن الباب الذي تغلقونه أمامهم فسيخرجون باستنتاج ما. إن الفنانين المبدعين الذين يجدون دائماً وسيلة لإدخال الجمل في سَمّ الخياط هم في الحقيقة الصحافيون البارعون.

ثم إن هناك مشكلة التنافس الحادّ فيما بينهم بشكل لا يُتصوّر. فهل بإمكانكم أن تُجروا مقابلة مع الجزيرة دون أن تفعلوا مثل ذلك مع اسكاي نيوز والحدث أو العكس، فلأختي سامية إبراهيم في تينك الأجواء تفوق مشهور لصبرها وتحملها.... هل تتصورون أن بمقدوركم إعطاء عنصر إخباري لفرانس 24 ومنعه عن بي بي سي؟ أتريدون فعل ذلك مع هيئة إعلامية جنوب إفريقية ولا تفعلونه مع الصحافة الكينية؟ أو فعله مع إذاعة جزائرية وحرمان الإذاعة المغربية من ذلك؟ إن إعطاء عنصر إعلامي لزوجين متنافسيْن، وجميع الأزواج متنافسون، كفيل بأن يدفعكم إلى المحرقة بفعل الطرف المحروم من العنصر الإعلامي.

أما إذا كان حسابكم على الواتساب متاحاً، كما كان الحال بالنسبة لي، أمام العشرات بل المئات من الهيئات الإعلامية عبر العالم (القنوات الأمريكية، الروسية، التركية، العربية، الفرنسية، البريطانية، وهلم جراً)، وكنتم دون حماية كما كان الحال بالنسبة لي كذلك، فإن مجرد تنظيم خدمات المواعيد ومواقيت اللقاءات سيجعل من حياتكم جحيماً لا يُطاق، وستجدون أنفسكم بإزاء جحافل من الشرفاء المحترمين ومن أمراء الحيل والمشاكسة.

ثمة ظاهرة أخرى تعقّد العلاقة مع وسائل الإعلام تكْمن في تعامل الأطراف معها وتوظيفهم لها. فمن بين الخصائص المميّزة لهذه المفاوضات -إلى حد ما- أساليب الحوار عبر وسائل الإعلام التي اعتمدها الأطراف كافة، وتقريباً بالطريقة ذاتها، سعياً إلى توصيل رسائلهم من خلال القنوات الإعلامية بجميع أشكالها. وهذا ما عقّد كثيراً مهمتنا وجعل الرأي العام عصيًّا على التحكم فيه بفعل عجز الأطراف عن مقاومة إغراء المايكروفون الذي يُوفّر لهم فيندفعون للتصريح، إما بمواقفهم التي عبّروا عنها للوساطة أو لأطراف أخرى، وإما باتهام الخصم بسلوك أو بنيات كيْدية خبيثة. وينجم عن

ذلك ردٌّ فوري من الطرف المتهم فيَكيل الصاع صاعيْن. وعندها يبدأ التوتر في التصاعد.

سرعان ما تحول هذا الحوار من خلال وسائل الإعلام إلى حرب كلامية عبر الأثير. ووجدت بعض الأجهزة الإعلامية في هذا الجو ضالتها المنشودة واستغلته بنشوة عارمة.

ما أزال أتذكر عدة وقائع تثبت النزوع -المفرط في بعض الأحيان- إلى هذه الحرب الكلامية عبر وسائل الإعلام. وسأعطي من ذلك مثاليْن بسيطين وطريفين إلى حد ما.

كنا غارقين في محاولة استئناف التفاوض بشأن المرسوم الدستوري. وكنت أعرف أن الكثير من البنود أثار جدلاً داخل مختلف الكتل المشكّلة لإعلان قوى الحرية والتغيير. وكانت المناقشات والمشاورات الجانبية على أشدها بين الثوار المحلّقين في أجوائهم الرومانسية وفيما بين مكونات الإعلان نفسها. وكنت أعلم أن غالبية تلك المكونات موافقة على الذهاب إلى المفاوضات، لكن جميع القادة اتفقوا على أن وفد المفاوضين لن يتجه إلى مقر التفاوض إلا بعد حصول الإجماع على القضايا الخلافية.

اتصل بعض مسؤولي الكتل لطلب التأجيل. فقبلت التأجيل وأقنعت به كذلك وفد المجلس العسكري. مرّ يومان وأصدقاؤنا في إعلان قوى الحرية والتغيير ما يزالون غير جاهزين. فاغتنم الطرف العسكري الفرصة السانحة ليتهم قوى التغيير بعدم الجاهزية وبأن ترددها ينمّ عن تناقضات داخلية وعن نقص في الانسجام والتناغم. وللبرهنة على الجاهزية والاستعداد للتفاوض دون تأخير، حضر جزء من الوفد العسكري إلى مقر التفاوض دون أن ينتظر استدعاءنا له. وكانوا مصرّين على ذلك وعاقدين العزم على إظهار أن المجلس على أهبة الاستعداد وأن التحالف المدني هو المسؤول عن التأخير.

كان الهدف من هذا الاقتحام القسْري واضحاً وهو إظهار أننا مستعدون وأن الآخرين هم من يقدمون رجلاً ويؤخرون الأخرى، ويُناورون، ويفتقرون إلى تماسك الصفوف، وليست لديهم قيادة مسموعة الكلمة، وفي التحليل النهائي لا قدرة لهم على تسيير البلد.

كنت على اطلاع تام بخفايا الأمور. ومع أني أعرف جانب الصواب في تلك الاتهامات المصرّح بها والمسكوت عنها، فلم يكن بوسعي أن أسير في الاتجاه الذي تلمّح إليه أو تستنتجه من غياب الوفد الممثل لقوى التغيير. فمن واجب الوسيط أن يحمي كل طرف من هفواته هو نفسه ومن مكائد خصمه أيضاً. ذلك أن الوسيط بمنزلة الأب الحنون للجميع. وهذا هو الشرط الذي يضمن له أن يكسب ثقة الجميع.

كان عليّ أن أناقش هذه الأمور مع مسؤول الوفد العسكري، شمس الدين كباشي الذي يتحتم اليوم أن أقول إنه أبدى الكثير من التفهّم أو حتى من التعاطف تجاه شركائه في المفاوضات وأكثر من ذلك تجاه الوساطة.

عندما خرجتُ من القاعة التي كنت أتباحث فيها مع هذا المسؤول السامي في المجلس العسكري الانتقالي، هجم عليّ حشد من الصحافيين مُسدّدين إليّ فوهات كاميراتهم. وبما أني لم أكن أريد أن يكتشفوا بحال من الأحوال أن أحد الوفديْن قد حضر بينما غاب الآخر للأسباب الواردة آنفا، فقد صحْتُ فيهم: «اذهبوا، لا يوجد شيء للإدلاء به. احتفظوا بكاميراتكم وإلا فسأكسّرها». وفي اليوم الموالي، كتب الكثير من الصحف عناوين بالبنط الغليظ: «البروفيسور لبات يهدد بكسر كاميرات الصحافة». وهذا كل ما بقي معهم من الحيلة الرامية إلى ستر غياب الوفد المذكور. وحسناً فعلوا. فقد حميْتُ الطرف الذي أردتُ حمايته. وتصرفت طبق ما تمليه الممارسة العملية والنظرية من معارج فن الوساطة.

لقد أعادت الحادثة إلى ذاكرتي مبدأ أساسياً لكل وساطة ناجحة. فلا يكفي أن يكون الوسيط نزيهاً فحسب، محايداً، مخلصاً، حصيفاً، مصغياً إلى كل الأطراف، محترماً للجميع، صبوراً، بارعاً في قراءة الأفكار حتى ولو خالفت المنطوق، قادراً على كشف النيات المسْتبطنة وخفايا الخطط التكتيكية، وعلى حشد وتعبئة كل عوامل النجاح وابتكارها وتصوّرها، وعلى أن يجمع حوله كل الطاقات التي بإمكانها أن تساعده في مهمته، وقادراً أيضاً على اكتشاف العوامل التي من شأنها أن تسهم في حل الأزمة، وعلى التزام بمنهج قائم على مقاطع تقرّب كل مرحلة فيها من حل المشكلة التي تثيرها المرحلة الموالية. كل تلك المقتضيات معروفة وتزخر بها وبغيرها أدلة الإرشاد في مجال الوساطة.

لكن هناك مطلباً أساسياً قلّما ينتبه إليه الوسطاء. وهو أن الوسيط الحصيف عليه أن يُوائم بين العلاقات العامة والعمل السري الذي يجري بعيداً عن الأنظار الفضولية. وعليه، فضلاً عن ذلك، وهذا في غاية الأهمية، أن يحرص، كقرّة عينه، على مصالح كل طرف، وعلى صورة كل طرف، وعلى مصداقية كل طرف، وعلى وصف كل طرف بسلامة الطويّة، والإشادة بمآثره، والاحتفاظ له بالصورة التي يعرضها عن نفسه لا بالصورة المشوّهة والمنقوصة التي يسعى خصمه لرسمها له.

هذا هو المبدأ الذي طبّقته في تلك الأمسية لحماية صورة تكتل قوى الحرية والتغيير.

بطبيعة الحال، كلفني ذلك التعرّض للاتهام بأني متحيّز لميولي التقدمية ومقرّب من إعلان قوى الحرية والتغيير.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن هذا الاتهام الذي ليس هو موضع الحديث هنا إطلاقاً، لم يكن عارياً من الصحة لأني لم أحاول قط أن أخفي

ماضيّ كمناضل تقدمي، وهو ماض سأظل أعتز به ما حييت. ويُساورني الندم اليوم على أني منذ أمد طويل شيئاً ما لم أعدْ أجد الدوافع والحوافز التي تشدّني إليه أو تعيدني إليه، حتى ولو كنت في بعض الأوقات، عند لقاء أصدقاء قدامي، أحلم بزمان المجد، وصفاء ونبل القضايا التي ناضلنا من أجلها، وما كان يراودنا إذ ذاك من آمال مشوّقة وأوهام مجنّحة بحلول عالم عجيب كانت تبشّر به أفكار اليسار السّخية وتصوّره الطباوي على أنه أفق أزرق قادم لا محالة بمقتضى حتمية تاريخية لا مندوحة عنها.

من العبث إذاً أن أنكر مشاعر الودّ والتعاطف التي كنت أحسّ بها عند نقاشي مع قادة الاحتجاج الذين سبق لهم الانتماء أو ما يزالون ينتمون إلى أحزاب توصف باليسارية أو حتى باليسار المتطرّف، من بين المتحدّثين معي من السودانيين. غير أن جنرالات الجيش المنضوين في نطاق المجلس العسكري يعلمون علم اليقين أنهم استفادوا من نصائحي المخلصة، الصادقة، الأمينة بقدر ما استفاد منها خصومهم ومنافسوهم وشركاؤهم. فقد مَتَحُوا بمساواة تامة من خبرتي العملية والنظرية كأخ للجميع لا يفرّق بين يساري ويميني فتلك سجيتي وذاك مذهبي في الحياة ومزاجي المحبذ للاعتدال والوسطية والسعي الجاد لما يجمع ويقارب ويؤسس للإجماع الوطني. وكنتُ بذلك أشفي غليلي بالانخراط قلباً وقالباً في مغامرة الدفع بالطرفين معاً إلى التفكير في مصير الأمة السودانية ونبذ المصالح الضيقة والتخندق الحزبي. والحق أنه كانت لديّ رغبة ملحّة في أن أجنّب هذا الشعب الطيّب القريب في كل أبعاده من وجداني المصير المأساوي الذي عرفته شعوب قريبة منه انجرفت لسنوات طويلة إلى مهاوي الفوضى والدمار. لقد كان ينتابني الذعر من أن تفضي العملية إلى ما لا تحمد عقباه فينزلقون إلى متاهات يتعذر عليهم أن يتحكموا في ملابسات ترسّباتها غير المتناهية.

لم تقتصر صِلاتي بالصحافة على المؤتمرات الصحفية، والنقاط الإعلامية، والإجابات على وابل من الأسئلة الواردة من كل حدب وصوب، ليلاً ونهاراً. وقد أصبح العديد من الصحافيين أصدقاء لي من دون أن أعرف، بالنسبة للبعض، أسماءهم أو أسماءهن. فهناك العشرات من الرجال والنساء القادمين من آفاق شتى أصبحت وجوههم معتادة لديّ. وصار بعضهم مصادر قيّمة أستقي منها الأخبار. وأضحى آخرون حلقات اتصال تربطني بجهات مختلفة. وآخرون أيضاً وجدوا أنفسهم تائهين في شبكات لم تتضح لهم معالمها. وهذا الجيش الذي تتجاور فيه الرؤوس الحليقة الناصعة مع الجدائل المضفورة البراقة، أصبح على مدار لقاءاتي الصحفية، شبكة حقيقية تساهم في الجوْق العام الذي تديره الوساطة.

إني لأحْني هامتي اليوم إجلالاً لولائهم وإخلاصهم في علاقتهم معي. وأنا آسف لأني لم أستطع أن أدعو عدداً أكثر منهم لحضور أمسياتي الموريتانية التي نظمتُها في نواكشوط كمراسيم وداع لعشرات من أخوتي السودانيين وأصدقائي غير السودانيين.

ثمة رافعة ثالثة تفاعلنا معها عندما عرضتْ علينا خدماتها، فلم نرفضها ولم نهْملها. بل على العكس، قدّرناها حق قدرها، وساندناها، وشجعناها، وقبلناها قَبولاً حسناً.

إنها ظاهرة تقليدية لقيتُها في عدة بلدان إفريقية وتتمثل في ظهور بعض ذوي النيات الحسنة الراغبين في الإسهام، لأسباب مختلفة، في حل الأزمات وفض النزاعات. فبعض الوجهاء يقومون قصْداً بالمساعي الحميدة بمحض إرادتهم، على غرار الوساطات الوطنية التي هي، في التحليل النهائي، الشكل الأبرز لهذه الظاهرة.

وبعضهم يقوم بذلك كنوع من التموْقع السياسي. وهذا المنحى يُشابِكهُ،

بوجه من الوجوه، اللعبة نفسها التي تمارسها، على نطاق آخر من القيم والطموحات، الأحزابُ السياسية ومنظمات المجتمع المدني. وهذا مجال واعد لأنه يمكّن من ينخرطون فيه من التعريف بأنفسهم، وبأن يتبوّءوا منزلة ومكانة، ومن ثم يصبح لهم دور في تحديد مصير البلاد.

وبعضهم يسعى من وراء هذه المشاركة إلى حماية مصالحه الذاتية لأن نشاطه، ضمن أوساط الفاعلين، يتيح له نسْج علاقات متفاوتة الثقة والمتانة والوضوح مع قادة المستقبل الذين سيفرزهم هذا المَعْمَعان.

وبالجملة، تتعدد الحوافز التي تحْدو هذه الفئةَ من ذوي النيات الحسنة الذين يسعون إلى مدّ يد العون للفاعلين السياسيين. وفي حالة السودان، كما أشرنا سابقاً، برزت ثلاث مجموعات هامة في إطار الوساطة الوطنية في ثلاث مراحل من مسلسل عملية التفاوض.

تشكلت المجموعة الأولى التي اطلعنا عليها عندما كانت في طور المخاض حول رجل الأعمال أسامة داود الذي ذكرناه من قبل عند حديثنا عن صيغة 7+7+1.

إن أسامة الثري السوداني الذي تشكلت ثروته في ظل الأنظمة المتلاحقة وفي ارتباط بها، ينشط في جميع الميادين. ويَدِين له كثير من رجال السياسة وغيرهم بالدعم المالي وشتى الإعانات. فمن يستطيع إبعاده عن حديقته السرية؟ ومن يستطيع أن يُصِمّ عنه أذنه أو لا يستجيب إلى حد ما لرغباته؟ قلة من الأشخاص المُجايِلين له أو من الجيل السابق له يستطيعون أن يرفضوا طلبات أسامة.

غير أن تكتل أصحاب النيات الحسنة هذا يتضمن ما هو أكثر من ذلك. وقد اجتذبوا معهم محجوب محمد صالح أحد أساطين الصحافة السودانية بل أحد رموزها وآبائها المؤسّسين. كان محجوب قليل الكلام. ولعل لسنه وحالته

الصحية ضلع في ذلك. لكن بقيت له أسطورته، وشهرته وتأثيره الذي منحته إياه حيويته في عنفوان شبابه وفوْرات إبداعه في الزمن الجميل.

يضم هذا التكتل كذلك إبراهيم طه أيوب، وهو دبلوماسي ووزير خارجية سابق، دقيق التفكير بل يميل إلى الذكاء والدهاء. وهو ليس رجل مواجهة، لكنه ماهر في حبْك النسيج من وراء الستار، وهو رجل شبكات لا يُبارى. وكان من بين المشاركين في هذه الوساطة الوطنية من يتناول أناسٌ من مشارب شتى أشهى المأكولات على مائدته. وقد نأتْ به نزعتُه العملية (البراغماتية) عن المناكفات السياسية والأيديولوجية التي كانت تمور بها الساحة السودانية وتتلقفها الطبقة السياسية بشغف ونهم كبيرين.

من أعضاء هذه الوساطة كذلك حيدر محمد علي، وهو مهندس معماري مشهور حتى خارج البلاد ومعروف في موريتانيا بالذات، حيث له بعض الإنجاز مع أحمد الوافي الذي هو شخصية موريتانية معروفة لها علاقات تاريخية عميقة معي. لقد بنى علي حيدر شخصيته كما يبني مخططاته العمرانية. ويتباهى، عن جدارة دون شك، بإنجازات في المضمار العمراني اكتسب منها شهرته.

ومنها أيضاً البروفيسورة فدوى عبد الرحمن علي طه ذات الأصول العريقة والتي كانت المرأة الوحيدة في المجموعة. وكان ذلك يعطيها ميزة خاصة ويفتح لها الكثير من القلوب. وقد علمتُ في الوقت الذي أدفع فيه هذا الكتاب إلى الناشر أنها عُيّنت رئيسة لإحدى الجامعات. وهو أفضل ما يُكلّل به المسار الأكاديمي لأستاذ جامعي. وكنتُ أنا نفسي قد ذقتُ خلال مساري المهني قسطي من نشوة هذا المنصب لكني ما زلتُ كذلك أحتفظ بمرارة أعبائه وحرقة إكراهاته وتحدياته على الشفاه.

كما ثمة في المجموعة أشخاص آخرون لم يأتوا عبثاً، وإنما جاؤوا

انطلاقاً من حرصهم على مصير الثورة وما تعنيه بالنسبة للبلد، وليقدموا إسهاماتهم بهذا الشأن.

وبالرغم من أن هذه المجموعة الأولى من الوسطاء الوطنيين قد رُمِيتْ هنا وهناك بتهمة التقرّب من النظام القديم والنظام الجديد، فإنها شكلت أول قطب ينخرط في خضمّ الوساطة، ولذا فقد انصبّ اهتمامها على البحث عن صيغة توافقية بخصوص القضايا المتنازع عليها. ولم يكن من قبيل المصادفة أني حرصتُ على أن أقدم لها في نهاية أيار/مايو 2019 صيغتي الموْسومة بـ «التساوي مع أغلبية مدنية» بهدف تجاوز الخلاف الذي كان يشل المفاوضات بشأن تشكيلة المجلس السيادي كما سبق ذكر ذلك.

مع استمرار التصاعد المطّرد لتنامي الوساطة الإفريقية انسحبتْ هذه المجموعة شيئاً فشيئاً عن الواجهة، أو على الأقل لم يعد نشاطها بارزاً للعيان كما كان في البداية.

ثم برزتْ وساطة ثانية تتألف من شخصيات قريبة من حراك الاحتجاجات، لكنها مع ذلك ربطت صِلات مع الأجنحة النشطة والمعتدلة في المجلس العسكري الانتقالي.

شكل أحمد النفيدي، وهو ثري سوداني آخر، مع البروفيسور مضوي ذي الشعبية الكبيرة في أوساط الشباب، إضافة إلى أنيس حجار، ثالوثاً انضمت إليه مجموعة من الشخصيات المتجانسة في ميولها وفي التزامها، تتراوح من الشاب أحمد توم إلى إبراهيم أبو بكر. وقد كانت لنا هذه المجموعة نعم العون والسند في فترة الجمود التي عرفتها المفاوضات المباشرة. وبالفعل، فبمساعدتها التقى عناصر من الطرفين بصورة غير رسمية، بدعم من الرباعي: الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، والمملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة.

أثناء هذا الاجتماع الذي دُعينا إليه، أنا ومحمود درير، اعتبرنا، مع دعمنا للمبادرة، أن التوجّه الكامن وراء هذا النمط من اللقاءات لا يخدم إلا بصورة هامشية فلسفتنا الرامية إلى البحث عن إجماع عام في إطار إفريقي بحت.

بالفعل، لم تعمّر المبادرة طويلاً، وكان أول لقاء تعقده هو آخر نشاط لها على الأقل بالنسبة لنا.

ولم تُجْدِ نفعاً محاولات تفعيلها من خلال مقالات مثاراً للتساؤل في صحيفة التايمز. وأمام التحفّظات التي أثارتها اضطر القائمون على المبادرة إلى التخلي عنها.

مع ذلك، بقيت المجموعة المذكورة نشطة إلى حد ما طيلة فترة التحضير لاستئناف المفاوضات المباشرة وحتى فيما بعد ذلك. ففور نشوب المناوشات الأولى حول صلاحيات هيئات الحكم الانتقالي، وإشكاليات الإفلات من العقاب، والجدل الحاد والمستدام بشأن المجلس التشريعي الانتقالي، وجدت تلك المجموعة فرصة للتحرّك بتنسيق تام معنا وطبقاً للمخطط الذي رسمْناه لاستئناف المفاوضات.

كما أن وضع أحد أعضائها، وهو البروفيسور مضوي، على قائمة رؤساء الوزراء المحتملين فضلاً عن السمعة الطيبة لهذا العضو في الأوساط الجامعية، أعطى لهذه المجموعة أبّهة واحتراماً شكل قيمة مضافة للتأثير الذي يمارسه ضمنها رجلا الأعمال العضوان فيها.

أما المجموعة الثالثة من مجاميع الوساطة الوطنية فهي المبادرة القومية السودانية. فكانت أكثر عدداً وأكثر تنوّعاً في تشكيلتها، وضمّتْ في عضويتها عناصر من هيئات التدريس، ومن الجامعيين، وبعض الفنانين ورجال المهن الحرة (أطباء وقانونيين). وقد عرفناها أساساً من خلال عضويْن ينشطان فيها هما: المحامي فاروق آدم، والدكتور مصعب وهباني.

وما لبثتْ هاتان الشخصيتان المتّصفتان بلين العريكة ولطف المعاشرة، أن اندمجتا تدريجياً في طاقمي بصفة خبيريْن واستشاريين ذوي فاعلية ورأي سديد. وقد لمستُ في الرجلين اللذين لم ألقهما -مع الأسف- إلا في وقت متأخر، أسْمى فضائل الإخلاص، والولاء، والنزاهة الفكرية.

لقد أوْلَيْتُهما ثقتي لأوّل وهلة ولم أنْدم على ذلك. فقد كانا إحدى حلقات الاتصال التي استخدمتُها، وربطاني كذلك بالصحافة. وأكثر من ذلك، عرّفاني بفاعل كنتُ أجهل عنه كل شيء تقريباً: ألا وهو الحركات المسلّحة.

بناء عليه، فلم أتردد في أن أطلب منهما مرافقتي في تنقّلي إلى أديس أبابا، بطلب من الكتل المكونة لإعلان قوى الحرية والتغيير التي التأمتْ بهذه المدينة في اجتماع مغلق على مدى عشرين يوماً. ومعلوم أن تلك الجلسات قد ضمت شخصيات من إعلان قوى الحرية والتغيير قادمة من صلب الحلبة السياسة الدائر رحاها في الخرطوم إلى جانب قادة من الجبهة الثورية.

وقد آلت الأمور إلى أن يستقطب كل من التكتلات الثلاث المشكلة للوساطة الوطنية في دائرة نفوذه، وفقاً لمنطق التنافس الشريف والتسابق إلى الخيرات، عدداً كبيراً من الشخصيات ذات الأصول والأوضاع الاجتماعية المختلفة. وكان يحرّكهم جميعاً هدف واحد بل هاجس واحد يتمثل في تعزيز المرافعة الهادفة إلى الدفاع عن الاتفاق المرحلي الذي تقترحه الوساطة الإفريقية.

حرصنا على أن نقيم معهم جميعاً علاقات ودّية ترمي إلى تثمين مساهماتهم مع تفادي أي تناقض لمقارباتهم مع النهْج المعتمد في المقاربة الإفريقية. وهكذا فقد شكّلوا سنداً لنا وظهيراً، دون أن يكونوا إطلاقاً عقبة في سبيل عملنا. لذا لا نرى من المبالغة ولا من المجاملة في شيء أن نوجّه لهم عبر هذه السطور تحية إجلال وتقدير مستحقّين.

عندما أسمعُ الإخوة السودانيين يُشيدون بإسهامنا في حل أزمتهم، يدور بخَلَدي غالباً تساؤل عما إذا كان من الملحّ أن نُميط النقاب عن حقيقة ذيْنك النمطيْن من الدعم السوداني، ونعني هنا نمط الوسطاء الوطنيين، بل وأهم من ذلك نمط مفاوضي الطرفيْن وخبرائهم ومستشاريهم الذين كان لهم دور حاسم حقاً ولا يُقاس بدورنا. إنهم في الواقع هم الصّنّاع الحقيقيون لنجاحهم الباهر المُتألّق.

إن انتهاج العمل المباشر كان هو الرافعة الرابعة للتأثير في أفكار المعنيين بالأزمة، وفي مواقفهم وسلوكهم. فما ذا كان عملنا بالضبط؟ كيف جرى وما أسلوبه وطريقته؟ ما النتائج التي تمخّضت عنه؟

يعدّ أسلوب العمل المباشر من الأساليب البسيطة. والمقصود به هنا أننا كلما قررنا أن نطلق فكرة، فإننا نفكر في العمل على مستويين اثنين. المستوى الأول هو مستوى اللقاءات الرسمية مع الأطراف، والمستوى الثاني، وهو الأكثر حسماً، يتمثل في اللقاءات الفردية والمشخْصنة مع الفاعلين الذين يُعتقد أنهم أكثر أولوية والأقدر على حسم الأمور حتى ولو كانوا مترددين إزاء الفكرة أو مناهضين لها تماماً. وكنتُ قد أوردتُ في حلقات تلفزيونية أرقاماً تناهز خمسمئة اجتماع عقدتُها منفرداً أو مع شريكي الأثيوبي في إطار الوساطة الإفريقية مع سودانيين أو فاعلين إقليميين أو قارّيين أو دوليين، فيما يتعلق بالأزمة أو بالبحث عن حل لها.

تُعقد «الاجتماعات الرسمية» إما بمبادرة منا وإما بطلب من الآخرين. وفي كلتا الحالتيْن تتولى الوساطة تحديد موعد ومكان الاجتماع. يحدث هذا دائماً، باستثناء الحالات التي يكون فيها الاجتماع على شكل مأدبة يدعو إليها مضيف لأغراض سياسية. وقد شهدت ثلاثة أمكنة تلك الاجتماعات المتعددة والمتكررة. ويعتبر مقر مندوبية الاتحاد الإفريقي، وإن كان الوصول

إليه أقل سهولة من المكانيْن الآخريْن، بمنزلة الصمام النابض لتلك الاجتماعات. فقد توافد على هذا المقر -نهاراً في الأغلب الأعم- سفراء، ومبعوثون خاصّون، ومسؤولو منظمات غير حكومية دولية، ووكلاء مجنّدون في الاستخبارات، وقادة أحزاب سياسية منضوون في تحالف قوى الحرية والتغيير، وقادة منظمات نسوية، وأعضاء مؤثرون أو غير مؤثرين في تجمع المهنيين.

كان علينا حيال هذا الحشد البشري أن نبرّد غُلّة التعطّش إلى الأخبار والتحليلات، دون أن نفشي الأسرار المتعلقة بتقدير الأوضاع، ودون أن نثير تساؤلات أو شكوكاً بشأن المواقف الحقيقية لهذا الطرف أو ذاك، أو لهذا العضو أو ذاك، أو لهذا الناطق باسم هذا الطرف أو ذاك. وبالمقابل، كنا -خدمة لمهمتنا- نسعى للحصول من محدّثينا على معلومات، وتحليلات، وأحكام، والأهم من ذلك على اقتراحات عملية.

أتذكّر، عندما كنا في أوج القطيعة وتوقف الحوار، اجتماعاً متوتراً عقدناه مع قوى الحرية والتغيير وجازفتُ فيه بأن أقدم -بالرغم مما في ذلك من مخاطر- تحليلاً منهجياً متعدد الأبعاد للوضعية السياسية للثورة في البلد. فأبرزتُ مزاياها التي تتمثل، على الصعيد الداخلي، في عدالتها ونبل غاياتها بوصفها ثورة ضد الظلم والحيف، وضد القمع وتبديد المال العام، وسوء التدبير والحكامة، وانعدام الديمقراطية، وتهميش فئات عريضة من الشعب، وإقصاء الشرائح الاجتماعية المنبوذة على الهامش.

يبدو أن مزيتها الثانية تكْمن في ما يعتقد البعض من مواطن ضعفها، ألا وهو التعدد المفرط للفاعلين فيها. فالثورة التي تتكوّن من سبع كتل كل منها مؤلفة من العديد من التشعّبات والفروع، تتوفر في الواقع على خيوط ينتظم بمقتضاها مجمل الحراك الشعبي والاجتماعي. وهذا العدد الهائل للفاعلين

فيها يمكّنها متى دعتْ لأنشطة مكثّفة، أو عصيان مدني، أو إضرابات عامة، أو مظاهرات في الشوارع، أو اعتصامات، أن تحشد جموعاً غفيرة، لأن كل مكوناتها ستتنافس فيما بينها لحشد أكبر قدر من المحتجّين. وهذا التنافس الإيجابي وما يفضي إليه من تسابق يعطي للحراك ديناميكية وقدرة على التعبئة. وبه فاجأت استدامتُهما أكثرَ من مراقب. فالحراك بدلاً من أن يخْبُوَ أوَارُه ويتبدّد حافظ، بالعكس، على زخمه وعنفوانه حتى اليوم السابق لاستئناف المفاوضات المباشرة.

لستُ أدري إلى أي حد استوعب الجزائريون، واللبنانيون، والعراقيون، اليوم في الوقت الذي أكتب فيه هذه الأسطر، الدروسَ المستخلصة من التجربة السودانية التي بات البعض يميل إلى اعتبارها انبعاثاً جديداً مشمساً للشتاء العربي سنوات 2011 وما بعد، أو، إن شئت، الطبعة الثانية لربيع متجدد... إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

إن هذا الطابع السلمي، والمدني، والثابت، والمستدام، يرسم ملامح شيء جديد أكثر تبلوراً وأشد يقظة من الحركات الصيفية التي اجتاحت العالم العربي منذ 2011.

ثم تطرّقتُ إلى خاصية أخرى للحراك السوداني هي دقة تنظيمه على مستوى الأحياء الشعبية. فقد كنتُ كلما وجدت فرصة للتعرّف على الواقع السياسي والاجتماعي للبلد وبمناسبة أوقات الفراغ النادرة التي أتيحتْ لي، أعمد إلى جسّ نبض تلك الأحياء حيث يسود الاختلاط والعوز، فأكتشف مدى قوة وتحكّم التأطير القاعدي الذي يحظى به الحراك الشعبي. ومع ذلك، فهذا الحراك ينطوي على مواطن ضعف. وقد أثرتُ يومها بعضاً من هذه النواقص لأعزز مرافعتي في الدفاع عن ضرورة استئناف المفاوضات المباشرة ولبلورة وقبول توافق يحافظ على ما هو جوهري. لذا أبرزتُ كون التنوّع

المفرط للقوى الثورية ليس مزية بالمطلق وإنما بشكل جزئي. ذلك أنه يتضمن جانباً ينذر باحتمال نشوب خلافات داخلية خطيرة قد تنسف الحراك.

فتنوّع المشارب الأيديولوجية والسياسية والاجتماعية لمكونات المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير لا يُطمْئن على استمرار العمل النضالي. ولا يضمن كذلك، وهذا هو المهم، فعالية الأداء في الظرف التاريخي الحالي الذي دخلت فيه البلاد بعد الإطاحة بنظام الإنقاذ.

ثم بيّنتُ سهولة إثارة الحماس في نفوس جميع الناقمين والساخطين، وجميع الحالمين بغد أفضل، وتأليبهم على نظام استبدادي متهاو ظل يدير دفة الحكم على مدى ثلاثة عقود.

في السياق ذاته، أوضحتُ أن تلك السهولة في إنعاش حركة متلاحمة يوحّدها الهدف المنشود أكثر مما توحّدها تركيبتها السياسية والأيديولوجية، تعدّ عامل توحيد ناقص سيفتقده الحراك حتماً في الفترة التالية للإطاحة بنظام البشير. ذكرت هنا أن وحدة الصفوف تصعب كثيراً المحافظة عليها ما لم تصن على أساس وسط جامع.

فبقدر ما يصبح الهدف هُلامياً ومطّاطاً، ومتعدد الجوانب والأبعاد، تغدو الوحدة بشأنه أكثر تعقيداً وتشعّباً. هذا على الأقل ما كنت أخشاه...لا يهم اليوم إن كان أم لم يكن... فلا أحد يستطيع عن تجربة أن يجادل فيه إذ لم يُعتمد النهج المغاير له... والحمد لله الذي لم يتم.

يعبّر الحكماء عن ذلك بمقولة بديهية: «الهدْم أيسر من البناء» أو بتعبير آخر: «البناء أصعب من الهدم». هكذا، أعربتُ عن مخاوفي بخصوص افتقاد الحراك لوحدته وانسجامه إذا هو تمادى في خط الممانعة والرفض للحوار المباشر.

في هذا الجزء المتعلق بتبياني لمحدودية الحراك وجوانب هشاشته، ذكّرتُ بأن النظام البائد كان له أنصار ودعم دولي. وهؤلاء لم يعلنوا توبتهم ولم يعطوا إشارات تدل على أنهم تخلوا عن مساندة حلفائهم المطاح بهم. فالخصم العنيد للثورة لم يختف بقدرة قادر لمجرد قطع رأس النظام، كما ألْمحْنا إلى ذلك أعلاه عند استعراضنا للسياق الذي جرت فيه الوساطة.

إن المجلس العسكري الانتقالي قد حصل في غضون ساعات من توليه السلطة على قسط وافر من الدعم الخارجي مالياً، وسياسياً، ودبلوماسياً. على أن هذا الدعم الخارجي السخي والسريع يجد تفسيراً له إلى حد ما في مناوأة مانحيه لحلفاء النظام المطاح به. إذ يبدو الأمر كما لو كان نوعاً من توريد صراع خارجي إلى السودان.

وإذا أظهر الصدام بين المعسكريْن المنخرطيْن في هذا النوع المدمّر من «الحرب بالوكالة» علامات اجتياح خفي للفضاء السياسي السوداني، فسيكون من شأن ذلك أن يُفاقم المخاطر التي تتعرض لها الثورة. وعلى العكس، يبدو الحراك الشعبي الثوري بلا سند معتبر على الصعيديْن القارّي والعالمي. وتعلمنا التجربة المستخلصة من رصد طويل للتطورات المعاصرة في العالم أن الثورة لا يتسنى لها الانتصار، دون تنازلات، إلا إذا تضافرت ظروف داخلية مواتية مع ظروف خارجية مساندة. وهذا ما لم يحصل في حالتنا الراهنة.

كان الاستنتاج الذي توصّلتُ إليه مؤلماً للمتحدّثين معي. وقد حظيتُ برد عنيف من عملاق الفيزياء السودانية معاوية شداد الذي انتفض شعره وارتفعت خصلاته في كل اتجاه مذكّرة، في تناثرها تبعاً لتساوق استدلالاتي، بشعر أينشتاين الذي يعتبر شداد منافساً له في أرض السودان. كنت أفكر وأنا أصغي بانتباه صوفي إلى العملاق الجهبذ في الاستراتيجية التي يتعيّن عليّ اعتمادها

لكيلا أخسر دعمه. كان يكفي أن يصدّ عني ويقاطع التباحث معي حتى تُمنى مساعيّ بإخفاق ذريع. فالرجل يحظى باحترام كبير واللقب الذي يحمله يعطيه قصب السبق عليّ ببَوْنٍ شاسع، ولاسيما في هذا المكان وهذا التوقيت في الظرفية السودانية.

عندئذ، انبرى لنُصرته، بأسلوب أكثر اعتدالاً وأقل عنفاً، صديقٌ أكنّ له الكثير من التقدير، هو هشام المفتي الذي أقمت معه علاقات خصبة دون أن نكون دائماً على اتفاق في وجهات النظر.

اسْتعدتُ الكلام لأضفي على ما قلت من قبل شيئاً من النسبية، ما يعتبر، بوجه من الوجوه، تراجعاً ورغبة في البحث عن توافق بشأن الطريق الذي يلزم سلوكه. كنت في قرارة نفسي مرتاحاً لأني قلت بأقصى قدر من الصراحة ما أقتنع به وما يعتقده كثيرون دون أن يجرؤوا على البوْح به من حيث احتمال فشل الثورة. ثم اقتبسْتُ هذه الجملة من ثوري آسيوي عظيم: ليس المهم في الثورة قوتها وتعدد مصادرها، ولا قوة خصومها أو ضعفهم، إنما المهم هو الخط الذي تتبعه. فعندما يكون هذا الخط عادلاً، وحكيماً، ووجيهاً، فإن الضعف يتحول إلى قوة. وبالمقابل، عندما يكون الخط مختلاً، ومتهوراً، وخاطئاً، فإن القوة يصيبها الخور، وتتصدّع الصفوف، وتتخاذل الجماهير، فتنتعش الثورة المضادة وتنقضّ لوأد الحلم الثوري الذي يتحتم عليه -في تلك الحالة- انتظار سنين أو حتى قرون لينبعث من رماده وحطامه.

لم تلق كلماتي آذاناً صمّاء. فقد تأثر المخاطَبون بحرارة صدقها وإخلاصها. لقد أسْعفتني سعة علمهم ونزاهتهم الفكرية. هدأت النفوس وكست الوجوهَ مسْحة من نور الصدق والأخوة. وحصلت على دعوة من شداد لتناول طعام أو قهوة، حسبما يلائمني. ومن تأسفاتي العالقة بالذهن إلى اليوم أنني لم أوفق في تلبية تلك الدعوة الكريمة من عملاق الفيزياء السوداني.

كنت أعلم، إثر تلك المناقشات المشهودة، أن فحوى كلامي قد فُهم المقصود منه وأن الرسالة وصلت، بالرغم من ذَرَابَة الردود التي تلقيتُها. كنت أعرف أن تساؤلات جديدة ستجتاح الأوساط الثورية ودوائر القرار فيها.

واصلتُ مساعيّ في اتجاه قادة الحزب الشيوعي الذين كانوا، لأسباب أدركها جيداً، الأكثر تصلباً حيال مرافعاتي المدافعة عن استئناف المفاوضات المباشرة وعن التقارب مع العسكريين القابضين حينها على زمام المرحلة الانتقالية.

يجدر هنا أن أعترف بأن ماضيّ السياسي وهو ماض لم أسع قط لإخفائه، قد خلق منذ البداية ضرباً من الروابط الفكرية والهواجس الوجدانية بالرغم من الخلافات العقدية مع جميع قادة إعلان قوى الحرية والتغيير بمن فيهم القادة الشيوعيون في السودان بالرغم من قطيعتي النهائية -حمداً لله على نعمه- مع ذلك المذهب خاصة في موقفه من الدين وفي الحتمية التاريخية والطبوائية التي نادى بها. وبالطبع، كانت خلافاتنا التحليلية جوهرية ولم أتوان في التعبير بصراحة وان بلباقة عن تشككي العميق إزاء الخط السياسي الذي اعتمده الحزب الشيوعي في تلك الحقبة الحرجة للمفاوضات المحددة للمآل الآني للثورة السودانية.

بالطبع كذلك، لم يخف القادة الشيوعيون رفضهم الصارم لتحليلاتي وعبّروا عن خلافاتهم معي بالوضوح المعهود في خطاباتهم المتماسكة والمبنية على منطق منسوج. وهنا أشير إلى أني، إن لم تخني الذاكرة، لم أسمع قط ملامة في العلن من قائد، أو شخصية سودانية، ما عدا مسؤولاً بارزاً في الحزب الشيوعي اتهمني في حلقة على قناة الجزيرة بأنني انحرفت عن مأموريتي التي تقتصر بحسب رأيه على تنظيم إجراءات تسليم العسكريين للسلطة إلى المدنيين. وزعم أني من خلال بحثي عن حل توافقي بين القوى

الثورية والعسكريين أفتح الباب أمام مشاركة هؤلاء الأخيرين في الحكم الانتقالي.

للأمانة، ما قاله حق في جانب منه وخطأ في جانب آخر. فهو محق في قوله إني أبحث عن اتفاق يوفر للمجلس العسكري مكانة في المرحلة الانتقالية. ومخطئ في التغافل عن حقيقة مأموريتي المنبثقة من المأمورية التي أسندها مجلس السلم والأمن إلى رئيس المفوضية بألا يدخر جهداً في سبيل التوصل إلى اتفاق بين الفاعلين السياسيين والاجتماعيين يمكّن من إقامة حكم انتقالي يمارس فيه المدنيون السلطة. ففكرة الاتفاق السياسي القاضي بإقامة حكم انتقالي هي جوهر مأموريتي التي اضطلعتُ بها، كما يعلم الجميع، تحت الإشراف المباشر للمتعهّد الأصلي بالمأمورية، أي رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي.

إن موسى فكي محمد ليس من النوع الذي يقبل المساومة في مجال اختصاصه ولا التعدّي على صلاحياته ومسؤولياته والتزاماته الدولية. وهذا أمر معروف على العموم، وينطبق على حالتي بوجه خاص. وأنا لم أقم بشيء ذي بال إلا وهو حاضر في نشأته التصوّرية، وفي تطوراته، وفي ما يؤول إليه من نتائج. والتوصل إلى اتفاق لا يُقصي أياً من الفاعلين هو بالضبط، وطبقاً لنص المأمورية وروحها، ما ينبغي السعي إليه دون هوادة، ولا تردد، ولا نكوص.

فمن ذا الذي لا يسعده اليوم -في السودان أو في الاتحاد الإفريقي أو في العالم- أن الأمور جرت على هذا النحو وأفضت إلى ما أفضت إليه؟

أما المكان الثاني الذي كان شاهداً على جهودنا الرامية إلى استئناف المفاوضات المباشرة فهو السفارة الأثيوبية بالخرطوم. ففي هذا المكان، كما سبقت لي الإشارة إلى ذلك، عقدنا الاجتماع التاريخي الذي قرر خلاله

الإخوة الأثيوبيون أن يتخلوا عن مساعيهم الموازية وأن يتبنّوا نهائياً مقترحنا المتمثل في الاتفاق المرحلي القائم على الثنائية الشهيرة وهي تنفيذ ما اتفق عليه الطرفان وتأجيل ما يختلفان عليه أملاً في أن يسهم تنفيذ المتفق عليه في حل المسائل الخلافية الباقية.

وقد اجتمعنا هنا كذلك مع الوساطتيْن اللتين يقودهما رجلا الأعمال المشار إليهما أعلاه، مع كل منهما على حدة ومجتمعتيْن أيضاً، لاستعراض مدى تقدم جهودنا المشتركة ولتنسيق وتكاتف «الهجمات الأخيرة» على المترددين والمعاندين لاستئناف المفاوضات المباشرة.

وفيها أيضاً انعقد اجتماع لا يُنسى التقينا فيه صدّيق يوسف، القائد الرمزي للحزب الشيوعي والمدافع الشرس عن الخط المتشدد ضمن وفد المفاوضين من إعلان قوى الحرية والتغيير.

فبالرغم من أنه أصغى بعناية للمرة الألف لحججنا التي أصبحت محْبوكة، فإنه لم يتزحزح عن موقفه قيْد أنملة. اللهم إلا في اعترافه بأنه لا يملك قراراً شخصياً وإنما يرضخ لما يتفق عليه المجلس المركزي للحركة. وكان ذلك مكسباً كبيراً بالنظر إلى شخص مثله. وفضلاً عن الاجتماعات والمشاورات الجانبية، كانت السفارة والقنصلية الأثيوبيتان مُصْطافَنا ومرْتعنا المفضّل. وقد أتحفتْنا فيهما حرمُ السفير وخدم المنزل بولائم فاخرة كنا أحوج ما نكون إليها. وآمل أن تجد هنا تلك السيدة الفاضلة وخدمها الأكفاء تعبيراً عن مشاعر الامتنان على ضيافتها الكريمة. فهي بهذا قد أسهمت بدورها في الوساطة الإفريقية. أليس هذا أيضاً جانباً مما تمتاز به إفريقيا؟

ثمة مكان آخر صار خلية نحل حقيقية لاجتماعاتنا ولقاءاتنا هو فندق كورينثيا الذي اتخذتُ منه مقراً في جناح فسيح ومريح وفرتْه لي مجاناً وبكرم وسماحة الدولةُ السودانية. ولكي نتكلم بصراحة، نقول إن السودانيين لا

يُضاهَون في مجال الضيافة. كان هذا الفندق الواقع على بعد خطوات من الرئاسة يُسمى في الأصل «الفاتح» إشارة إلى فاتح سبتمبر، أي اليوم الذي استولى فيه على السلطة العقيد القذافي على رأس ثلة من الضباط الناصريين، وأطاح بالسلالة السنوسية وأقام نظاماً سياسياً فريداً بكل المقاييس أطلق عليه تسمية «الجماهيرية العربية الاشتراكية الشعبية الليبية». وكان هذا النظام السياسي من أكثر الأنظمة تعقيداً وموجّهاً، بكل هيئاته وهياكله، لتعضيد سلطة وفكر وتأثير وتلميع القائد وإن صاحب ذلك أعمال كثيرة في الداخل والخارج ما يزال الناس في تقييمها هم فيها مختلفون.

في جل البلدان الإفريقية التي زرتُها (قرابة خمس وأربعين) رأت النور إنجازاتٌ كان يرمي من ورائها إلى تكريس التأثير الذي يحلم بممارسته في إفريقيا، ومن خلالها في بقية العالم. ولهذا الغرض، أنشأت السلطات الليبية في هذه البلدان فنادق ومصارف بنكية، وعمدت إلى التجنيد المكثّف للأنصار المرتبطين بها أيديولوجياً عبر «اللجان الثورية» و«المثابة» و«المؤتمرات الشعبية» وغير ذلك من المسميات واللبسات والطلاسم المختلفة. كان فندق كورينثيا من الآثار الشاهدة على سياسة البحث عن الإشعاع والمجد تلك.

تقاطر على هذا الفندق للقائنا (كما هو الشأن بالنسبة لمقر الاتحاد الإفريقي مع أن زوارنا في الفندق أكثر لأن سيلهم لا ينقطع ليلاً ونهاراً) المبعوثون الخاصون، والدبلوماسيون، والباحثون، ومصالح ووكالات الاستخبارات، والقادة السياسيون، ونشطاء المجتمع المدني النسوي والشبابي، والصحافيون، وممثلو الوساطات الوطنية، والمسؤولون العسكريون، ورؤساء التكتلات السياسية المقصية من التفاوض، وبعض الشخصيات المنتمية إلى النظام السابق بمن فيهم وزراء سابقون لم تُقيّد حريتهم، كل أصناف وألوان الأحياء والنباتات الماثلة في المشهد السياسي،

الناضر منها والذابل، كانت تتزاحم لتقتنص موعداً أو لقاء مع الوساطة، أو تسلم وثائق، أو تقدم شكوى من خصم، أو تعبّر عن شكوك حيال شريك.

من بين مئات اللقاءات، هناك خمسة اجتماعات عُقدت في بهو هذا الفندق لن يطويها النسيان؛ لأنها كانت مصيرية وحاسمة بالنسبة لاستئناف المفاوضات المباشرة.

في هذا الفندق كذلك عقدتُ العديد من اللقاءات مع ممثلي المجتمع الدولي. ولعل من المفيد أن أشير هنا إلى أحد هذه اللقاءات التي شهدت توتراً بالغاً. كان ذلك هو أول لقاء أعرض فيه على المجتمع الدولي فكرتي حول الاتفاق الانتقالي. وهذا الاجتماع هو الذي حدث فيه الصدام المشهور بيني وبين سفير بلد عضو دائم في مجلس الأمن بالأمم المتحدة، ما يزال يظن أن من حقه أن يدسّ أنفه في الشؤون السودانية. وقد بينا سابقاً كيف حاول الإساءة إلى الوساطة الإفريقية، ذلك أنه بنى حكمه على معرفة تقريبية وجزئية لفحوى الاتفاق. فلم يتردد في القول إنني أقترح مراجعة بل نقض الاتفاقات السابقة؛ وزعم أن هذه مقاربة خطيرة؛ وأن ذلك سيُحدث مزيداً من الانقسامات وأنه ينبغي تجنّبه مهما كان الثمن. ودافع عن قبول وثيقة كان المبعوث الخاص الأثيوبي قد نشرها منفرداً في الظروف التي سبق ذكرها. وسبق لي أن ذكّرتُ بأن أخوتي الأثيوبيين لم يترددوا بكل شجاعة ونزاهة في سحب وثيقتهم عندما أدركوا مدى حصافة فكرة الاتفاق المرحلي، إبّان لقائنا التاريخي في السفارة الأثيوبية، وهو اللقاء المشار إليه في فقرات سابقة من هذا المكتوب. وهكذا لم أتمالك عن الاشتباك مع هذا السفير. فهاجمتُه من ثلاث زوايا:

الأولى هي عدم اللياقة في إطلاق حكم على وثيقة اقتراح لم يطلع عليها، وهو أمر ينمّ، بالنسبة لأي شخص، عن التهاون وانعدام الجدية والمصداقية. فهو قد صاغ حكمه على أساس الشائعات وثرثرة المُرْجفين في

المدينة. ولم أخف أن ذلك لا يشرّفه، ولا يشرف البلد المَهيب الذي يمثله. وحرصتُ على التأكيد أني لا يمكن أن أقبل من أي كان، وليس منه فقط، أدنى تدخل من هذا القبيل في المقاربة التي أنتهجها باسم الاتحاد الإفريقي.

أما الزاوية الثانية التي اعتمدتُها في الرد فكانت بنّاءة على نحو أكبر: إذ تمثلت في شرح مضامين مفهوم الاتفاق المرحلي. فذكّرت بأن رؤايَ المذهبية والتطبيقية سابقة على تعييني مبعوثاً خاصاً للاتحاد الإفريقي في السودان. فأفكاري بهذا الشأن لا ينبغي الحكم عليها باعتبارها ناجمة عن التأثّر بأي كان في السودان لأنها مكتوبة ومنشورة منذ أمد طويل.

العنصر الثالث يكْمن في أن الطرفين متفقان على إقامة حكومة مدنية يقودها رئيس وزراء يختاره إعلان قوى الحرية والتغيير، ووزراء من الكفاءات التي ينتقيها رئيس الوزراء إثر عملية تشاور ديمقراطي.

يبرز المشروع التوافق الحاصل بشأن مقترحي 7+7+1 الذي أصبح يحظى بدعم رئيس الوزراء الأثيوبي نفسه. في هذه الظروف، أجد من غير المنطقي ومن المناقض للمبادئ العقدية لجميع الوساطات تنظيراً وتطبيقاً ولديناميكيات عمليات التفاوض المسْنودة ألا نشجع الطرفين على توقيع اتفاق يتضمن تجسيداً لتيْنك النقطتين الجوهريتين بالنسبة للمرحلة الانتقالية. وشددتُ على أن تأخير هذا الاتفاق الموصوف بأنه مرحلي، في انتظار التوصل إلى حلول لمسائل ما تزال عالقة ولا أرى لها حلاً في المدى القصير، يرجع (أي التأخير) إما إلى الافتقار للتجربة والحنكة السياسية، وإما إلى الجهل، وإما -وتلك الطامّة الكبرى- إلى سوء النية وخبث الطوية وانعدام المسؤولية.

شرحتُ على وجه الخصوص أن الاتفاق على هاتيْن الهيئتين الأساسيتين سيخلق ديناميكية تدفع العملية قُدُماً لأن البلد سيتوفر من الآن فصاعداً على حكومة مدنية منبثقة من إعلان قوى الحرية والتغيير، ويخرج بذلك من مغبّة

الشلل الدستوري وما يترتب عليه من مخاطر ما فتئت تهدد البلد بأوْخم العواقب. وتحدّيتُ مخاطَبي ومن يستمعون إليّ بأن يأتوا ببديل ذي مصداقية مغاير لما أقترحه ولا يكون مدعاة لشل الحياة السياسية وما يستتبع ذلك من فوضى ودمار.

ختمتُ كلامي بالتساؤل عمّا يمكن أن نعيب على إقامة حكومة مدنية تتمتع، طبقاً للمبادئ المؤسِّسة لأي نظام برلماني، بصلاحيات موسّعة، وإقامة مجلس سيادي محدود السلطات، وكل ذلك متناغم داخل تشكيلة حكومية كفيلة بانتشال البلد من الهاوية.

كم كان ابتهاجي عندما سجلتُ تأييداً تلقائياً من سفيرة فرنسا، تلاه تأييد مماثل من سفير الولايات المتحدة الأمريكية، ومن سفير ألمانيا، وسفير النرويج، وتوالت المساندات تتْرى. ومع دعمهم لاقتراحي، فإنهم لم يفتْهم أن يلحوا عليّ بأن أعمل على توحيد سريع لمكوّنتي الوساطة الإفريقية. فطمْأنتُهم على تبنّي هذا الرأي الذي كان محل قناعتي منذ الساعات الأولى لزيارة رئيس الوزراء الأثيوبي، علماً بأن هذا الأخير، شأنه شأن رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، شجعنا على العمل يداً بيد.

واصلت مبرزاً أن هذه الديناميكية ستُحْدِث إعادة تشكيل جديدة للمشهد السياسي على نحو يغيّر، كما أوضحتُ من قبل، المناخَ السياسي ويساعد على حل المسائل التي ما تزال عالقة، وبالأخص مسألة المجلس التشريعي الانتقالي، ولجنة التحقيق وطبيعة الدولة، والحوار مع الحركات المسلحة لإرساء دعائم السلام العام والنهائي في البلد.

دخل الصوت الذي عارضني في صمت مُطبق. وكان ذلك مدعاة لارتياحي: فقد شعرتُ أن معالم الطريق أصبحت واضحة. فبمؤازرة من هذا الدعم الواسع، أصبح بمقدوري أن أباشر توحيد الوساطة الإفريقية. ومن كل

الجهات، ارتفعت نداءات ملحة تدعو إلى وحدة الوساطة تحت مظلة الاتحاد الإفريقي. وسيُشفع ذلك، وهذا ما نعرفه الآن، باستدعاء من قبل المجلس العسكري في مكتب الجنرال كباشي، برفقة صِنوه ياسر عطاء، حيث جرى تأنيبُنا على تشرذم جهودنا وحضّنا كما أسلفت على توحيدها تحت إشراف الاتحاد الإفريقي. وسبق لي أن ذكَرتُ كيف مكّن الاجتماع المنعقد في اليوم نفسه بالسفارة الإثيوبية من استخلاص العبرة المطلوبة بهذا الشأن.

أما اللقاء الثاني الحاسم في هذا المقام السامي من الوساطة السودانية فكان مع مجموعة هامة من قوى الحرية والتغيير تحت قيادة عمر الدقير، رئيس حزب المؤتمر السوداني، وعضو في نداء السودان كذلك. وكان ذلك اللقاء في بداية إطلاق مفهوم الاتفاق المرحلي. فشرحت، بألفاظ مقاربة لما استعرضت أمام المنتظم الدولي، فحوى الاتفاق المرحلي الذي أقترحه، دون أن أغفل الشروح التمهيدية التي تبيّن من وجهة نظري أهمية الهيكلة المتكونة من مجلس سيادي ذي رئاسة دورية، ومن حكومة مدنية تترأسها شخصية تختارها قوى الحرية والتغيير. وما إن حصلت على الموافقة الضمنية لهذه المجموعة حتى انطلقت فوراً، بصحبة ممثلنا في عين المكان محمد بلعيش، إلى مكتب مدير القطاع السياسي بالمجلس العسكري فوجدته رفقة قرينه ياسر عطاء. فأكد لي الضابطان الساميان موقفهما بالقول: «إذا كان الآخرون يقبلون مقترحكم فنحن نقبله كذلك. لكم منا الضوء الأخضر للمضيّ قُدُماً».

في اليوم الموالي طلبتُ لقاء مع أعلى الهرم في المجلس. فجرى استقبالي، رفقة السفير بلعيش، من قبل الرئيس برهان نفسه في مبنى الرئاسة هذه المرة وليس في القيادة العامة للجيوش. كان إلى جانب الرئيس مساعده المقرّب المؤثر محمد حمدان. وقد لاحظتُ في كلام الرجليْن اللذين لهما القول الفصل في المجلس، نبرةً مختلفة عما سمعتُه بالأمس، ولاسيما

تحفّظهما على تأجيل المجلس الاستشاري الانتقالي وكذا بعض الجوانب التي رأيتُ أنها واردة فيما يتعلق بالمقاربة اللازم اتباعها بشأن الحرب والسلم في المناطق التي ما تزال تشهد نشاطاً للحركات المسلحة بشكل أو بآخر.

مع ذلك، فقد كرر لي الرجلان عزمهما وتصميمهما على التوصل لاتفاق مع قوى الحرية والتغيير. وحثّاني على تكثيف جهودي بهذا الصدد، لأن البلد، على حد قولهما «قد عانى كثيراً من تمادي الوضع الحالي».

لعل أعنف الاجتماعات في هذه المرحلة الصعبة وأكثرها حسْماً هو الاجتماع الذي عقدناه مع مجموعة من قادة قوى الحرية والتغيير. كانت أبرز وجوه هذا الفريق تتألف من صدّيق يوسف، وميرفت حمد النيل، وبابكر فيصل، وأحمد ربيع، والدكتور حيدر الصافي، ومحمد سيد أحمد سر الختم.

التقيناهم مباشرة بعد خروجنا من اجتماع في مقر الاتحاد الإفريقي مع المجموعة الدولية حيث أطلعَنا سفراءُ غربيون على نتائج لقائهم مع فريق آخر من قوى الحرية والتغيير. وكان تقريرهم متشائماً لأنهم قالوا بالحرف الواحد: «إن المجموعة التي لقيناها توّاً ليست بتاتاً في وارد القبول بأي استئناف للتفاوض المباشر مع العسكريين». بادرتُ إلى الرد بأن معلوماتنا ليست مطابقة لما لديهم من معلومات. وبالرغم من ذلك، كنتُ أهيّئ نفسي للقاء عاصف مع اللفيف المذكور والمشكّل أساساً من الراديكاليين. وقد وطّنتُ نفسي على أن أجابههم بروح هجومية ولكن بنّاءة في الآن ذاته.

كان هاجسي لدى افتتاح الاجتماع مع الفريق يتمثل في خشيتي من أن تكون عرقلة العملية ذريعة يتخذها صقور الجيش لتصفية قوى الحرية والتغيير والبطش بها. ففي تصوّري للأوضاع حينها، كان هناك ما يحملني على الاعتقاد بأن حوار الطرفين عبر وسائل الإعلام قد بلغ منتهاه، وأنه ما لم تحدث طفرة انفراج، فإن الانفجار آت لا محالة.

افتتحتُ، مُحاطاً بكامل فريق الوساطة، الاجتماعَ مع الراديكاليين في زاوية من بهو فندق كورينثيا الذي أصبح بمنزلة مكتب لنا يرتاده الزوار آناء الليل وأطراف النهار. بعد أن قدمنا لهم عرضاً موجزاً حول مخاطر وأضرار المأزق الحالي، أحلنا إليهم الكلام، فتناولوه كلهم ما عدا واحداً، هو أحمد ربيع الذي لاذ بالصمت وبقي طيلة الوقت مشبّكاً ساعديْه. كان أكثرهم إسْهاباً هو الشيوعي صدّيق يوسف. عندما أنهى سرْده الرهيب بسيل من الاتهامات الرافضة لاستئناف التفاوض المباشر مع العسكريين، إلا إذا كان ذلك بهدف إقرار صيغة المجلس السيادي، مع الإبقاء على ما عدا ذلك بالشكل الذي كان عليه قبل الثالث من حزيران/يونيو، طلبتُ من محمود أن يتناول الكلام. فأدلى بعبارات مقنعة تؤكد ما سبق أن ناقشناه من أن ما تم التراضي بشأنه قبل الثالث حزيران/يونيو لا يمكن وصفه بأنه اتفاق، بل هو في أحسن الأحوال مجرد تفاهم بين الطرفين. ثم أضاف، وهذا هو الأهم في تلك الظرفية، أن الوساطة الإفريقية بشقّيْها أصبحت موحّدة تماماً بخصوص الاتفاق المرحلي الذي يقترحه الاتحاد الإفريقي وأن الجانب الأثيوبي قد قرر سحب وثيقته الأصلية التي كانت تحيل إلى «المحافظة على الاتفاقات السابقة».

بعد ذلك، تناولتُ الكلام مستشْعراً أسفاً عميقاً على الثغرات التكتيكية التي تخللت مرافعات المتحدثين معنا. فانبريْتُ أستعرض حجج جبهة الرفض تباعاً واحدة تلو الأخرى، مستعيناً ببقايا من «تراثي السجالي الجدلي». واصْطبغ استعراضي بمسْحة إيمانية مخلصة، وبإشفاق يكشف عن قلق مُمِضّ من أن تفشل هذه الثورة السودانية المجيدة الجميلة بفعل تصلب أرْعن مستمد من ركام من الحجج المنْبتّة تماماً عن ميزان القوى الداخلي وعن المحيط الإقليمي. وكنت أوجّه كلامي إلى صديق يوسف دون أية مجاملة وإن باحترام مستحق للزعيم المسن.

إثر الاستماع إلى جملة من ردود الفعل على مداخلتي، قدمتُ من جديد وبصورة أكثر منهجية وأفضل تبلوراً مزايا الاتفاق المرحلي المقترح. وأبرزتُ على وجه الخصوص المفارقة الجليّة في كلام المتحدثين معنا من حيث استعجالهم لاستلام السلطة من يد العسكريين ومراوغتهم في الوقت نفسه لتفادي اعتماد منطق حازم لتولّي مقاليد السلطة فوراً. وأوضحتُ بجلاء أنهم بهذا الصنيع يبدون كمن يعرقل بتردده وتذبذبه إحرازَ التقدم نحو الحل.

ثم أضفتُ أن الاقتراح يتضمن مجلساً سيادياً له خاصّيتان. فهو لن يكون له إلا السلطات المخوّلة -مع تعديل طفيف- لرئاسة الدولة في الأنظمة البرلمانية التي تخصص بطبيعتها جل الصلاحيات التنفيذية للحكومة؛ فضلاً عن أن الأغلبية في المجلس السيادي للمدنيين؛ ثم إنه سيكون فيما بعد، في أجل يلزم أن يُحدد لاحقاً، مجلساً تشريعياً لا يضم أي عسكري؛ وأخيراً، سيتولى رئاسةَ هذا المجلس في المرحلة الثانية من الفترة الانتقالية المحتفظ بمدتها على مدى ثلاث سنوات، رئيسٌ مدني. وعلاوة على ذلك، فإن الفترة التي يتولى الرئاسة فيها مدني هي التي ستنظم فيها الانتخابات، أي بيت القصيد ومربط الفرس في أية مرحلة انتقالية.

في هذه المحطة من عرضي ألقيتُ الضوء على أن الخطة، في النهاية، تقرر فيها إسناد رئاسة الحكومة إلى مدني خارج من رحم قوى الحرية والتغيير، كما سيترأس مجلسَ السيادة بعد حين مدنيٌّ من القوى ذاتها، وأخيراً، سيترأس المجلسَ التشريعي شخصيةٌ من تلك القوى أو مقبولة لديها. وهكذا ستكون جميع الهيئات في الفترة الثانية من المرحلة الانتقالية ذات أغلبية مدنية وسيترأسها كلها مدنيون.

إنه أبْهَى سيناريو لأجمل مرحلة انتقالية ديمقراطية حقاً يمارس فيها المدنيون أساسيات الحكم. وفي أوج برهنتي أشرتُ بإصبعي إلى القائد

الشيوعي الذي أكنّ له مع ذلك أجلّ تقدير لسنّه، ولقوة قناعاته، ولمواظبته على النضال، ولصِيت أسرته البيولوجية المعروفة بالعلم والصلاح. وكنت أريد بإشارتي نحوه أن أرميه بحجتي قاصمة الظهر ومُفْحمة المخاصم، وتمنيت -إذاك- أن أكون بذلك «قطعتْ جَهيزَة قول كل خطيب»!!.

كنت أصرخ، قبل أن أنخرط في البكاء، أني سأفضح من يغتال الثورة بالخطاب المتصلب والانتهازية اليسارية. قلت له: عزيزي المحترم صدّيق، هل نسيت أن لينين الذي تستمدّ منه فكرك وأيديولوجيتك قد بيّن في عدة كتب منها كتابه "المرض الطفولي للشيوعية: اليسارية" أن الانتهازية اليسارية أخطر على الثورة بكثير من الانتهازية اليمينية؟ كيف يمكن أن تقنع الشعب، والأرامل، واليتامى، والقابعين في السجون، وأولئك الذين استشهدوا من أجل الثورة، برفضك لحكومة مدنية تخدم الشعب ولمجلس سيادي يمثلون فيه أغلبية؟ ماذا تريدني أن أقول عن هذا الموقف؟ لا أجد له اسماً آخر غير: خيانة الثورة؟

لم أكمل هذه الجملة حتى اختنق صوتي بالعبَرات وانتابتْني فوْرة من الصراخ والبكاء ما تزال إلى اليوم تثير لديّ كثيراً من الخجل.

ففي مثل سنّي، لا يعدو النشيج والبكاء أن يكون جبناً، مهما كان صفاء الشعور وإخلاصه، وهو ما ساوَرني وشعرتُ به في ذلك اليوم. لقد خيّم على نهاية الاجتماع الحزن، والوقار، والعزم على السير قُدماً. أسْندني أصدقائي في الوساطة محمود، وبلعيش، وشيفراو، وإيركو، لإبعادي عن هذا المكان المفْعم بالتوتّر. كانت دموعي المنهمرة تغرق السودانيين الحضور في مأساة عاطفية لم يستطع أي منهم أن يتخلص من براثنها. انتهى الاجتماع كما لو كان مأتماً وحِداداً.

انحنى نحوي أحمد ربيع الذي كنت بالكاد قد تعرّفت عليه، وقال لي:

«بروفيسور، لقد فهمنا، اطمئن، نحن معك». وعانقني محمد سيد أحمد (الجكومي) وطمْأنني هو أيضاً قائلاً: «بروفيسور، اهدأ، كل شيء سيسير على ما يرام، سنستأنف المفاوضات المباشرة». كانا يتحدثان بوصفهما رجليْن حقيقيين، وقائدين مرموقين، بالرغم من أنهما كانا من فصيليْن مختلفين سياسياً وأيديولوجياً. اعتباراً من هذا اليوم، لم أكن أرى أحمد ربيع ولا محمد سيد أحمد إلا وهبّ عليّ نسيم من التفاؤل ينعش آمالي ويمُدّني بالقوة والحيوية.

بعد ذلك بقليل، أحلنا وثيقة مشتركة صادرة عن الوساطة أعدتْ بإملاء مني على المساعد الفعال للطرف الأثيوبي، إيركو الذي نال كثير عطفي لحسن سجيته.

دون تأخير تم تسليم الوثيقة إلى الطرفين من قبل ممثليْنا، السفير بلعيش والسفير شيفراو، مع الحرص على توثيق هذا التسليم وتخليده، للتاريخ، بوساطة صورة تذكارية.

لم يتأخر الطرفان في الرد، وكلاهما عبّر عن موافقته المبدئية مع اقتراح تعديلات هنا وهناك بقيت في الأغلب ذات طابع محدود. ولم يتطرّق أي تعديل للبنية العامة للمشروع القائمة على ثنائية تقتضي تطبيق ما هو موضع اتفاق، والتأجيل، إلى وقت لاحق، لما لم يُتفق عليه.

دون انتظار إحالة الوثائق إلى الطرفين بعد إدخال التعديلات، قررنا تكثيف الضغط عليهما بتحديد تاريخ جازم لاستئناف المفاوضات المباشرة. وقمنا بالترويج لهذا القرار في وسائل الإعلام بوساطة شبكاتنا، وقررنا توجيه رسالة رسمية إلى الطرفين لاستدعائهما إلى الاجتماع طالبين منهما التزوّد بتوكيل موقّع من لدن موكّليهم على التوالي. ومن شأن هذا أن يُرسّخ في أذهانهم العيب الذي شابَ تفاهماتهم السابقة للثالث حزيران/يونيو، والأهم

من ذلك إقحامهم في آلية لا تقبل التراجع بفعل الالتزام النهائي بعملية التفاوض المباشر.

كما أردتُ، دون أن أعلن ذلك لأي كان، إطلاق رصاصة الرحمة قانونياً على التوصيف بالاتفاق المزعوم لنصوص سابقة للثالث من حزيران/يونيو المنصرم ما يزال يحتمي بها الراديكاليون لرفض الاتفاقات القانونية الحقيقية الموجودة قيد التحضير.

ثم حدثت بعد ذلك هزات ارتدادية كانت آخر تجلّيات العناد الرافض لاستئناف المفاوضات. وتلخص ذلك في المطلب الذي تقدم به شخص لم ألتقه من قبل وما لبثتُ أن أصبحتُ أشعر تجاهه بتعاطف حقيقي، ذلك هو المحامي ساطع الحاج المناضل والقائد في التيار العروبي ذي الميول الناصرية التي كانت هي مدخلي لعالم الفكر السياسي فبقي لدي منها ما يعتبر بعداً ثقافياً طبقاً لتعريف الثقافة القائل إنها، أي الثقافة، هي ما يبقى لك بعد أن تكون قد نسيت كل شيء.

أدخلنا المحامي ساطع الحاج إلى جناحي رفقة أحد الجهابذة الأكاديميين الذي جمع بين السياسة والثقافة والعلم ألا وهو الدكتور إبراهيم الأمين، نائب رئيس حزب الأمة، والناطق غالباً باسم قوى الحرية والتغيير في المحافل الرسمية.

كان فريق الوساطة حاضراً بالكامل، حيث إن جناحي في الفندق قد تحول إلى قيادة أركان للوساطة. فتحنا لهما الحاسوب. فتأكدت الشخصيتان بأننا قد أدْرجْنا بالفعل التعديلات التي اقترحتها قوى الحرية والتغيير، وهي التعديلات التي استلمتُها من يد الدكتور أمجد فريد، وهو وجه آخر بارز من وجوه الحركة الاحتجاجية، في وسط الشارع لأن مقرنا كان يصعب الوصول إليه وقتها بسبب المظاهرات.

في رحلة بحثي عن تلك التعديلات رافقني المساعد المشهور هيركو جاري الذي كنت أداعبه بأنه لا محالة يُحتمل أن يكون عضواً في الاستخبارات الأثيوبية المعروفة بعنايتها بتكوين عملائها. وقد طلبتُ منه أن يخلّد تسليم التعديلات بصورة فوتوغرافية للتوثيق.

في نهاية الملحمة المتعلقة بتأكّد شخصيتيْ قوى الحرية والتغيير من إدراج تعديلاتهم، صرحا لنا أنهم مقتنعان بأن تعديلاتهم قد أدخلت بالفعل في الوثيقة التي ستعرض على المفاوضين.

لكنهما وإن اعترفا بذلك يودّان أن يحصلا على الوثيقة الأصلية لإقناع أصدقائهما المجتمعين في انتظار التأكد من إدراج التعديلات في الوثيقة. قاومتُ رغبة شديدة في أن أقول لهما إنهما يشبهان المجنون الذي يظن نفسه حبة من الدخن توشك أن تلتهمها الدجاجات والديكة. فلما عالجه الطبيب النفساني شكره على أنه شفاه قائلاً: «لقد أصبحتُ مقتنعاً أني لست حبة دخن، لكن مشكلتي أني لا أدري هل اقتنعت الدجاجات والديكة بذلك!». وحيّ على التنافر والتناحر والشقاق!

كان الوضع، مع الأسف، في غاية الخطورة بحيث لا يسمح بالتنكيت ولا التبْكيت. وبالطبع، تجافيتُ عن أي ذكر لهذه الطرفة. بعد تشاور سريع فيما بيننا، قررنا أن نسلمهم نسخة من الوثيقة الجديدة لمزيد أريحيتهم.

كنت أعرف أننا بذلك نخرق مبدأ من مبادئ الوساطة المهنية القاضية بأن يُعامل الأطراف بشكل متساو وألا يُخص طرف بمزية على حساب الآخر؛ لذا بادرت إلى انتداب السفير بلعيش ليسلم الوثيقة إلى الطرف الآخر، أي المجلس العسكري الانتقالي، قبل الانعقاد الحاسم لأول اجتماع تُستأنف فيه المفاوضات.

في ليلة الثالث عشر من تموز/يوليو 2019 كان المسرح مهيّأ. لقد تجسّدت الأفكار التي نثرناها على طول هذا المسار النضالي (لا نجد تعبيراً غير ذلك) للتوصل إلى اتفاق مرحلي.

إن الوعي بالمساوئ الناجمة عن الالتحاق بالوجه (ا) من الأنموذج الإفريقي، وصيغة التساوي مع أغلبية مدنية في المجلس السيادي، والغرور المرتبط باعتماد أي حل أحادي للأزمة، ومفهوم الاتفاق المرحلي القائم على ثنائيته الذاتية، والاعتراف المتبادل بالدور التاريخي لإعلان قوى الحرية والتغيير وتكريس قداسة منظومة الدفاع والأمن في البلد، كل هذه الأفكار قد ترسّخت نهائياً في أذهان المفاوضين وكل من يدور في فلكهم. وفي هذا كذلك إنضاج للوساطة.

هكذا فإن قطاعات واسعة من النخب السياسية والعسكرية في البلد ممن حملنا إليهم تلك الأفكار قبل أن ينضم إلينا إخوتنا الأثيوبيون الذين انخرطوا معنا دون تحفظ منذ أن وحدنا جهودنا، قد التحقت تدريجياً بهذه القاعدة المكوّنة من مادّة قيْد التشكّل لتغدو اتفاقاً قابلاً للتطبيق عملياً لأنه محضّر فكرياً.

لقد حان الوقت إذاً للجلوس للتباحث في ظل الاعتراف والاحترام المتبادلين، وبالعزم والإيمان اللازميْن، لنضع معاً الأسس السياسية والمؤسسية للانتقال الديمقراطي في السودان.

كان وفد المجلس العسكري الانتقالي حاضراً بقيادة النائب الأول لرئيسه، القائد الأسطوري والمُطاع لقوات الدعم السريع. وهو بالتأكيد مكلّل بتاج توفير الحماية للاعتصام الثوري أمام قيادة الجيوش ضد القمع الذي دعا إليه صقور النظام الإسلاموي، مما كان من شأنه أن يحدث مذبحة يستغرق محو دمائها عقوداً مديدة، ولكن رجاله أيضاً يتهمهم الرأي بارتكاب

الانتهاكات التي تعرّض لها الاعتصام ذاته إبّان التفريق العنيف والمأساوي مساء الثالث من حزيران/ يونيو 2019.

وإلى جانبه جلس الجنرال شمس الدين الكباشي، رئيس قطاع الشؤون السياسية بالمجلس العسكري الانتقالي، والذي كان رئيس المفاوضين في المرحلة التي سبقت الثالث من حزيران/ يونيو وبقي صامداً في كل معارك المجلس العسكري وناطقاً رئيساً باسم هذا المجلس. وبذلك أصبح الوجه المفضل الذي تتهافت لمقابلته الصحافة الوطنية والدولية.

يضم الوفد العسكري كذلك الجنرال ياسر العطا، الرجل المعتدل الذي يحظى بسمعة طيبة في أوساط المدنيين إذ لم يُنقل عنه قط أي تصريح عدائي، ولم يُتهم بأي ممارسات مشينة.

ومنه أيضاً الجنرال دفع الله، الضابط الأنيس المتضلّع في الشؤون القانونية والذي كانت له في هذا المجال مساهمات ظهرت براعتها فنياً.

في الخلف، جلس الجنرال أسامة العوض، مسؤول الاستخبارات العسكرية، رهيف الحس والانتباه، والمبتسم دائماً. ويبدو كما لو أنه المكلف بالسهر على ضبط الأمور، وتسجيل ردود الفعل وتقديم المشورة في الخفاء عند الاقتضاء.

أما العقيد الشاب طلال سليمان، القرص الذكي للطرف العسكري في سكرتارية المفاوضات، فهو فتى صبور ذو مستوى فكري وفني جدير بالتنويه.

سرعان ما التحقت بهذا الموكب ثلاثة أوجه أخرى: الجنرال الوليد البيتي، وهو شخص مرح ذو دعابة، وله يقظة حسّاسة تجاه المسائل المتعلقة بالمؤسسة العسكرية. كنت دائماً أمازحه بمقارنته بالضباط اليمينيين الذين كانت الثورات والثورات المضادة في أمريكا اللاتينية ترسل إلينا صورهم. وهو ينتمي بصراحة إلى ذلك الجيل من الضباط المعتزين بالسلك العسكري والذين

ينظرون بازدراء إلى المدنيين بوصفهم ثرثارين وعديمي الجدوى. ولا ينفك يسخر من إخوانه في المعسكر الآخر لما يصفهم به من تردد واضطراب في المواقف، وهو أمر مفهوم بالنسبة للكتل. وكنت كلما لقيته أسأله: «كيف حال الكتل اليوم؟». وذلك ما يثير ضحكه كضحك المراهق التلميذ في الإعدادية.

كان في الوفد العسكري كذلك قانونيان مدنيان، علي السبكي ومولانا علي خضر. كان الأول يتصف بأفضل خصلتيْن يمكن لخبير أن يتصف بهما: الاقتصاد في الكلام، والتجافي عن الفخْفخة وحب الظهور. وهكذا شأنه كلما تناول الكلام باقتضاب ودقة متناهية وحَزٍّ في المفْصل. أما علي خضر المنحدر من دهاليز الإدارة القانونية والقضائية فكان ذاكرة حيّة للترتيبات الإجرائية القانونية السودانية. وهو على ما يبدو محرّر أو مستشار تحرير ضليع في مكائد وحيل التوثيق القانوني للمستندات. وهو خبير ممتاز في أصول المرافعات، مما يدفعه أحياناً إلى التنطّع والبحث عن الثغرات حيث لا توجد ثغرات أو إظهارها حتى ولو كانت قد سبق العثور عليها!

وعلى الجانب الآخر من الطاولة، جلس الدكتور إبراهيم الأمين، وهو أيقونة بحق، ويأتي في المرتبة الثانية بعد الرمز التاريخي الإمام صادق المهدي، رئيس حزب الأمة القومي.

إبراهيم الأمين، كما سبق أن أشرتُ، واسع الثقافة، جمّ المعارف، ويتمتع حقيقة بتربية متميزة. ولديه لذلك، أو بسبب ذلك، خصلة جذبتْني إليه كثيراً: هي قدرته على الاقتصار على المختصر المفيد. فعندما ينزلق النقاش إلى التفاصيل التافهة والمسائل التي لا يترتب عليها محصول على المدى الطويل أو عندما لا يظهر أنها حاسمة في إبرام اتفاق يمكّن من إقامة حكم انتقالي يخرج البلاد من وضعية الشلل العام، فإن إبراهيم الأمين يلوذ بصمت الكبار، وينتظر حتى تمر العاصفة وتهدأ سَوْرة الجدال.

عندما يتناول الكلام حول قضايا التوجّه السياسي يتبيّن الفرق بين الحصافة ونافل القول السخيف. وعندها لا يتجرّأ أي من المفاوضين أن يعارضه أو يواجهه مواجهة صريحة.

وقد جلس إلى جانبه، لتمثيل نداء السودان، المهندس عمر الدقير الذي كان في المراحل السابقة أحد المتحدّثين المفضلين للتباحث معنا.

في أول نظرة، لا يوحي جسمه النحيل بأن لديه قوة معتبرة. فهو على ما يبدو قد عانى من آثار السجن ومن عواقب نضاله. ولستُ واثقاً من أن صحته الجسمية على ما يرام؛ لكن ينبغي ألا ننخدع بمظهره. فهو عندما يأخذ المايكروفون يتحول إلى أسد غَضَنْفَر. وينطبق عليه بالضبط قول الشاعر:

ترى الرجل النحيف فتزدريه وفي أثوابه أسدٌ هصورُ

إن القائد الحقيقي الذي أعجبتني بلاغته هو هذا المهندس، فخطاباته، لدى اختتام الدورات، كانت تنضح بالحماسة، والإيمان، وقوة الإقناع واليقين، وجمال الأسلوب وفصاحة التعبير. إنه خطيب مُفَوّه! لا أدري هل يكتب خطاباته بنفسه، لكنني أعلم أنها مكتوبة بإتقان وبدقة الكُوس والبِيْكار. وليس من باب المصادفات أن يكون هو من انتدبه معسكره لتناول الكلمة عندما عرضت الوساطة للتوقيع بالأحرف الأولى الاتفاقَ السياسي والاتفاق المتعلق بالمرسوم الدستوري.

ومن بين الوفد المقابل للوفد العسكري بابكر فيصل، ممثل الاتحاديين. وهو رجل من الوزن الثقيل. ويوحي هدوءه ودَماثة أخلاقه بالثقة والاطمئنان. إنه شكل من أشكال القوة الرزينة التي تنطوي على جدية ذات بال. وهو لا ينجرف أبداً إلى المغالاة المتطرّفة، لكنه يعرف كيف يَعَضّ بالنواجذ على المواقف الأساسية لمعسكره ولا يتزحزح عنها قيْد أنملة وإن دفع به ذلك إلى بعض الفوران.

ومنه أيضاً صدّيق يوسف، أيقونة الحزب الشيوعي السوداني، وهو يضع عمامته على طريقة أئمة المساجد، تذكيراً بأنه وإن كان شيوعياً متمرّساً فهو مع ذلك سليل أسرة دينية عريقة ووالده مدرّس للقرآن الكريم وإمام لمسجد قريته. لا يميل يوسف إلى الثرثرة، وهذا ما لاحظتُه من قبل عند زيارة رئيس المفوضية يومي 21 و22 نيسان/أبريل، حين كان يوسف يشارك في الوفد الهام الذي ابْتعثتْه قوى الحرية والتغيير للتباحث مع رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي. كنت أخشى أن يؤدّي حضوره كممثل للكتلة البارزة المسمّاة قوى الإجماع الوطني (انظر أسفل) إلى التأثير في أعضاء الوفد الآخرين وتوجيههم نحو رفض أي توافق مع العسكريين. لكنني فوجئتُ عندما ناكفَ بلطف، وبعبارات أثْلجتْ صدورنا جميعاً، الجنرالَ حمدان. ولما وجه إليه هذا الأخير الكلام، عند الحديث عن المسائل المتعلقة بالسلام والأمن وعن المواقف اللازم اعتمادها تجاه الحركات المسلّحة، بقي يوسف في حدود اللياقة بل إنه أظهر بعض الليونة المتواطئة إلى حد ما مع الموقف الرسمي. وقد تحدّاه القائد العسكري بالقول: «ماذا ستفعل إذا اجْتاحت الحركات المسلحة العاصمة؟». فما كان من الشيوعي الكهل الذي لا تُعْوزه الردود المُفْحِمة لتعوّده على الجدال والمُمَاحَكة، إلا أن أجابه: «سنُقاومها بجيشنا الذي تتولى أنت قيادتَه».

غير أن الجنرال هو الآخر لم يكن خالي الوفاض من الأجوبة المسْكتة فردّ عليه بمكر ودهاء: «كلا. إنكم ستكونون وحيدين لأنكم تطلبون مني أن أنسحب من الخرطوم. سأذهب بعيداً إلى الصحراء وأبقى هناك وسط رجالي. فهذا هو المكان الذي أكون فيه سعيداً. أما هنا في المدينة وفي صحبتكم فإني أختنق».

قدّر يوسف النكتة حق قدرها ونظر إليها في جانبها الإيجابي فقال: «لا، لا. لن تذهب هكذا. ابق معنا، لا تتركنا فريسة للحركات المسلحة. سنواجههم معاً».

فما كان من الجنرال، وهو المخطط التكتيكي المحنّك، إلا أن اغتنم الفرصة قائلاً: «قل لي كيف ستستقبلونها؟ ما الحصة التي ستخصصون لها في الهيئات الانتقالية المزمع إنشاؤها؟ الإجابة على هذا السؤال تقع على عاتقكم وليس علينا، لأن تلك الحركات جزء من معسكركم».

لم يدرك أحد حينها أن سؤالاً جوهرياً قد تم طرحه كِفاحاً (مواجهة). ولا يُنبّئك مثل خبير، إذ لعل القائمين على عملية البحث عن سلام مع الحركات المسلحة لديهم علم بهذا الشأن. أما أنا فقد تلقيّتُ في تلك الأمسية لأول مرة درساً حول الانعكاسات المترتبة على الحركات المسلحة. وعندئذ توقف السجال الذي أظهر أن المسألة محرجة فعلاً بالنسبة لقوى الحرية والتغيير.

لقد شعرت أن هنالك شيئاً مبهماً يختفي وراء تلك المسألة. ما هو بالضبط؟ كنت أجهله في ذلك الوقت. سنعرفه بضعة أسابيع بعد ذلك، عندما أقحم «هذا الشيء المبهم» نفسه في مباحثات أديس أبابا كقضية ضخمة لا يمكن تجاهلها...

على الجانب نفسه من الطاولة، جلست الشابة الناشطة في المجتمع المدني، ميرفت حمد النيل. إن ميرفت حمد النيل التي لقيتْنا أحياناً بمفردها في «مكتبنا» بزاوية بهو الفندق (كورينثيا) الفسيح وأحياناً برفقة مجموعات من قوى الحرية والتغيير أو بصحبة جماعة من النساء القائدات (الكنداكات بالتعبير السوداني)، قد ظهرت كمناضلة قوية الشكيمة، ذات شخصية صلبة وجرأة تجعلها تُخرج مخالبها متى جدّ الجد. كانت في ذلك المساء المرأة الوحيدة في قاعة المفاوضات. فقلتُ في نفسي: إن ذلك ليس مبشراً بالنسبة لتمثيل النساء في المؤسسات الانتقالية التي ستنبثق عن عملية التفاوض.

على مدى الأشهر التي استغرقها إنضاج الوساطة وهنْدستها وتحضير

موضوعات الاتفاقات، لم أفتأ أحذر من ضعف التمثيل النسوي في عملية التفاوض. حتى أني ذهبتُ إلى حد الافتراض أن نسبة حضورهن في الهيئات المستقبلية توشك أن تتناسب مع المكانة الممنوحة لهن في الهياكل التفاوضية. وفي هذا المساء، لدى افتتاح أول اجتماع للمفاوضات المباشرة، لاحظتُ أن مخاوفي كان لها ما يبررها. وفيما بعد، تبدّدتْ شيئاً ما تلك المخاوف عندما ألفيْتُ بارتياح أن حظهن من التمثيل في الحكومة والمجلس السيادي ليس بالدرجة المتشائمة التي توقعتُها. فلم يصلن إلى قمة المطلوب لكنهن لم يهبطن إلى الحضيض.

بالقياس إلى الدور الاستثنائي الذي اضطلعتْ به النساء في الثورة (انظر أسفل)، يُعدّ حضور الشابة الوحيدة ميرفت حمد النيل شيئاً ضئيلاً بالنسبة لهن مهما كانت الكفاءة النضالية لهذه الفتاة المتميّزة.

ومن الهوامش (دارفور بالتحديد)، طه عثمان، وهو قانوني شاب مولع بالجدال الذي هو بعد من أبعاد مزاجه النشط، اليقظ، المتأهب على الدوام. وهو يرفع إلى ثلاثة، من مجموع المفاوضين، عددَ المنحدرين من المناطق النائية في القاعة. فطه عثمان، بالإضافة إلى العسكريْين حميدتي والكباشي، هم وحدهم القادمون من تلك الأصقاع التي تشكل مع ذلك بؤراً للتوتر ومصدر إثارة للإشكاليات وديناميكيات الاضطراب في السودان على مدى عقود. وهذا الحد الأدنى من تمثيل الهامش سيقذف به في وجهي المحتجّون على نقص تمثيل المناطق النائية في المفاوضات التي يرون أنها قد استحوذت عليها أغلبية ساحقة منحدرة من وسط البلاد وشمالها.

في طرف الطاولة وعلى مسافة متساوية من الطرفين، جلس فريق الوساطة الإفريقية.

كان على يساري محمود درير، يليه سفير بلاده، ثم مساعدهم الفني.

وعلى يميني جلس أخي وصديقي، ممثلنا الدائم، السفير محمد بلعيش. كانت صور تلك الجلسة تتردد دائرياً في أشرطة العديد من تلفزيونات العالم.

افتتحتُ الاجتماع، كما هي عادتي دائماً، بالبسملة، وبكلمات بسيطة ومختصرة. رحّبتُ بالوفديْن وشكرتهما على حضورهما. ثم أوضحت الطابع الخطير والخطير جداً للحظة الراهنة، وما تستدعيه من مسؤوليات جسام ملقاة على عواتقنا وعواتقهم بالدرجة الأولى. وجددتُ، باسم أعضاء الفريق كافة، ثقتنا في قدرتهم على رفع التحدي وإنقاذ البلاد من الهاوية التي توجد على شفيرها. وقدمت إليهم الوثيقة التي سبق أن سُلمت لهم بعد إدراج التعديلات التي اقترحوها. وبعد ذلك، أتحْتُ الكلام لمن يرغب فيه من أعضاء الوفدين المفاوضيْن من أجل الاستيضاح وتقديم بعض المسائل التمهيدية.

كان الجنرال حمدان هو أول من تناول الكلام. فحيّا الحضور وشكر الوساطة ونوّه بالعمل الذي أنجزتْه وبالنتائج التي توصلت إليها في مجال التقريب بين الطرفين. وحيّا الوفد المقابل له بعبارات حارّة ومعبّرة عن الاحترام. ثم أعرب عن استعداد وفد المجلس العسكري بشكل كامل للعمل بروح الانفتاح والصراحة خدمة لمصالح السودان وشعبه. وأوضح أن المجلس العسكري ليست له نيات ولا مطامح سوى العمل على تشجيع انتقال سلمي يفضي، في جو من الأخوة، إلى انتخابات شفافة وسليمة توفر للبلد حكومة منتخبة وتحرر الجيش للتفرغ لممارسة مهام الدفاع وتأمين السودان من أعدائه في الداخل والخارج. كان لكلمته وقع وتأثير. وظهر ذلك جلياً على الوجوه، كل الوجوه، حتى أكثرها عبوساً، وانقباضاً، وتشككاً.

على إثر الجنرال حمدان، تناول الكلام الدكتور إبراهيم الأمين فأشاد بانعقاد الاجتماع واستئناف المفاوضات، ووجّه تشكراته إلى الوساطة بعبارات تقارب ألفاظ سابقه. وبيّن أن الوضعية خطيرة، وأن الشعب في حالة

انتظار وترقّب، وأن أصدقاء السودان يصوّبون أنظارهم نحو الوفدين المجتمعين هنا. وأبرز، هو بدوره، الروح التي تحْدو وفد قوى الحرية والتغيير للسعي بجد وإخلاص قصْد التوصل إلى اتفاق سياسي يمكّن من الخروج من المأزق والدخول في مرحلة انتقالية سلمية تؤدي إلى انتخابات حرة ونزيهة.

ثم تناول صدّيق يوسف بدوره الكلام. وكان هو الممثل الوحيد لكتلة الإجماع الوطني، حتى ولو كان هو الأكثر أنصاراً في هذا المساء، من جهة إعلان قوى الحرية والتغيير. وقد ردد تقريباً ما قاله سابقاه، وشدّد على أن قوى الحرية والتغيير قد قبلت مقترح الوساطة وألا أحد في الوفد مخوّلاً الحق في قبول أي شيء آخر غير ما ورد في الوثيقة المعدّلة.

كان الشعور السائد في هذا الوقت أنه يريد إيصاد النقاش وتجنّب مشاكل جديدة لم تكن موضع توافق على مستوى المجلس المركزي للثورة.

بعده تكلم عمر الدقير ليعضّد الاتجاه نفسه الذي مضى فيه إبراهيم الأمين.

تناول بعد ذلك عضو أو عضوان آخران من إعلان قوى الحرية والتغيير الكلام للتعبير عن الاستعداد للعمل بروح بنّاءة مع الشركاء العسكريين.

على العموم، ظلت الكلمات الافتتاحية لبقة ومهادنة، من موقع رصدنا للأمور. فلم يصدر أي صوت نشاز؛ لذا تنفسنا الصعداء خفية وهبط لدينا منسوب التوتر.

كنت في هذا المستوى مستغرباً لانعدام رئيس للمفاوضين الممثلين لإعلان قوى الحرية والتغيير. فبينما كان العسكريون منضبطين تحت إمرة قائدهم، لم نكن نحس أن هناك في الجانب الآخر من الطاولة وجود أي ناطق باسم الوفد المدني ولا بالأحرى أي قائد له. كان ذلك مصدر قلق كبير

لي حين تأتي لحظات الحسم والقرار. فكل ما أعرفه من خلال تجربتي منذ قرابة ثلاثة أشهر هو أن التغيير المتكرر لأعضاء الوفد الممثل لإعلان قوى الحرية والتغيير في كل مرة نلتقيه، كان يطرح عراقيل لنا حقيقية في علاقتنا معهم. لقد كان ذلك يمثل عقبة كأداء في سبيل بناء الثقة، والأهم من ذلك في رسم السيناريوهات المنقذة. فالخلاصات والنتائج المحْرزة مع مجموعة ليست بالضرورة مقبولة من المجموعة التي تأتي في اليوم الموالي. فكان هذا العوْد الأبدي السيزيفي بامتياز يؤرّق مضاجعنا إلى أقصى الحدود.

وسبق أن اشتكى إليّ ممثلو المجتمع الدولي من هذه التغييرات المستمرة في تشكيلة الوفود المتحدثة معهم باسم إعلان قوى الحرية والتغيير.

كم يُنْبئ هذا الترحال وما يرافقه من تغيير للأسماء عن عجز واضح في الاتفاق على قيادة موحّدة، وهو ما يعزيه بعض القادة الثوريين إلى الطبيعة الأفقية لتحالفهم. وبدلاً من أن يستنكروه فإنهم يتباهوْن به باعتباره من ميزات تفرّد هذه الثورة وأصالتها. فمن يدري؟ لعلهم على صواب بالرغم من تناقضهم مع المنطق المألوف.

إنهم يرون في أفقية الثورة دليلاً على ديمقراطيتها، وتنوّعها الخصب، وميلها للتحرّر الذي يتعارض مع التمركز الممهّد لسوء استغلال السلطة أول بوادر الديكتاتورية.

لم يقنعني إطلاقاً هذا الإطراء للفوضوية ولا أزال أعتقد حتى اليوم أن الثورة لن تبلغ أهدافها، على الأقل في الأمد المنظور، ما لم تتشكل هياكلها على نمط مغاير لما هي عليه الآن.

إن الحركات الكبرى في التاريخ، وهذه الثورة إحدى تجلياتها، كانت دائماً بحاجة إلى قائد شعبي، عادل، إنساني، مصطبغ بالقيم الروحية

والثقافية والوجدانية لشعبه الذي يرتبط معه طبعاً بشعور عميق مفعم بالحب النابع من خَوالج النفس لا من مكائد الإعلام وبهْرجات المواقع الإلكترونية.

لا مَعْدى للثورة من أن تكون لها فلسفة وعقيدة ثورية ليست بالضرورة من النمط الشيوعي، أو الناصري، أو البعثي، أو الإسلاموي، أو من أية مرجعية أخرى تقليدية، أو أن تكون نابعة من الهُوية أو من القومية أو من أي إطار آخر ضيق، وقسْري، وقاتل للحريات، ومنغلق أيديولوجياً عن الازديان الفكري بإضافات كل الروافد الإنسانية.

قد تتمثل عقيدة الثورة في المثل الإنسانية، أو تحقيق العدالة، أو في فنتازيا وأوهام المساواة المطلقة. كما أنها قد تكون مجرد تجسيد للمثل الديمقراطية بحُمولاتها غير منتهية الصلاحية من حرية، ومساواة في الحقوق الإنسانية، ومن التشاور مع طبقات الشعب كافة وإشراكها في اتخاذ القرار. أهي أحلام طوباوية؟ هي كذلك بلا ريب! فلا شيء عظيم يمكن إنجازه دون رؤى وأحلام، وهَلوَسات وشطحات فكرية. غير أن روح التغيّرات الكبرى تتنافى مع الخراب والفوضى.

إن الصراع مع قوى الثورة المضادة لم يضع أوزاره. ويرى المحللون والمراقبون المطلعون على الأوضاع أن الثورة المضادة قد احتفظت بمقدّرات اقتصادية، ومالية، وتنظيمية هامة. وتظل عودتها، بشكل أو بآخر، مستغلة تشرذم المعسكر الثوري أو اضطرابه، «بديلاً» وارداً في أي لحظة.

ولئن كانت الثورات تنتصر أحياناً، فهي أيضاً تخفق في أحايين كثيرة. ويبقى فوزها أو فشلها مرهوناً بالخط السياسي الذي ينتهجه القادة. إن اختلال القيادة التكتيكية للثورة أو ارتباك خطها الاستراتيجي قد يجعلها تفقد مصداقيتها، سواء من حيث الأفكار، أو من حيث التنظيم، لدى أنصارها أنفسهم، ولدى حلفائها كذلك.

كنت أتمنى للسودان، في ذلك المساء، أن يسعى الجالسون حول الطاولة، من عسكريين ومدنيين اضطلعوا بعبْء هذا التغيير، إلى أن يجعلوا من هذا اللقاء الليلي انبلاجاً يضيء درب النجاح لا ظلمة تغطي دياجير الفشل.

استُهِل الاجتماع بمناقشة المبادئ. وكنا في نص الوساطة قد اقترحنا بعض المبادئ، إذ ورد في هذا النص إحالة إلى مبادئ المساواة، والاحترام المتبادل، والشراكة بين المدني والعسكري، ونبذ خطابات الكراهية.

تم في النهاية التخلي عن الإحالة إلى مبادئ الاتحاد الإفريقي كمرجعية لكونها تتضمن التقيّد بالقرار 854 غير المتفق عليه. لقد قال محمود درير ذات يوم إنه يظن أن يداً خبيثة قد دسّتْه في النص خفية لعرقلة ما تقوم به الوساطة من عمل مبدع وخلاق يستدعي إعمال الذهن والتحرر من الرتابة الفكرية ومن كل عبودية للقوالب الجامدة. وأقر أنا أيضاً بأني لا أستبعد أن تكون يد ما قد حاولت من خلال الصيغة المعطلة أن تضرب الوساطة.

هكذا ارتأينا أن من الحكمة أن نوضّح، بادئ ذي بدء، أن النص المذكور، أياً كانت نيات محرّره، لا يمكن أن يعوق إبرام اتفاقات جديدة إذا ما قرر الطرفان ذلك، لأن توافقها -ككل الشرائع- يَجُبُّ ما قبله.

وعندئذ، عرضنا للمرة الأولى في الملأ الطبيعة القانونية -كما هو موضح في ركن آخر من هذه السطور- لما اتّفِق عليه قبل الأحداث المأساوية للثالث من حزيران/يونيو 2019. ولم يثر هذا التحليل المقاومة الشرسة التي كنا نتوجّس منها خيفة.

سرعان ما تقرر اعتبار أن ما اتّفِق عليه من قبل عمل ذو فائدة كبيرة حقاً، ويمكن الاحتفاظ به في شكله الحالي، أو تعديله عند الاقتضاء، إلا أنه لا يمكن اعتباره اتفاقاً له قوة الإلزام.

تمت المصادقة على المبادئ دون إشكال، ما دامت العقبات المرتبطة بالقرار 854 قد تم تجاوزها. وحينها أمكن أن يتطرق النقاش إلى الهيئات الانتقالية.

بدأنا بمجلس السيادة. مرتْ بسلاسة البنيةُ 5+5+1 التي تقل عن العدد الأصلي 7+7+1 وإن كانت كما أسلفنا قد احتفظت بالفكرة والصيغة الناجمة عنه، واحتدم النقاش حول الشخصية الحادية عشرة المدنية التي على الطرفين أن يختاراها بالاتفاق فيما بينهما. وقد أثيرت فكرة الإدراج في معايير تعيينها لإمكانية أن تكون عسكرياً متقاعداً، لكن هذه الفكرة لم تنل من القوة ولا من المناصرين ما يؤيّدها، فبقيت معلقة في الهواء، نعم في الهواء، كشيء يحلق دون أن يحط على أرض الواقع، ذلك أنها لم تحظ بـ«نعم» مرْبِحة ولا بـ«لا» محبطة كذلك.

أرجئت صلاحيات المجلس التي تطرح العديد من المشاكل إلى حين نقاش الآلية الدستورية.

يجدر ألا ننسى أن الهدف من هذا التمرين الأول هو التوصل إلى إعلان توافقي يكون بمنزلة رسالة طمْأنة إلى الشعب السوداني وإلى المجتمع الدولي. وبالنسبة للوساطة، سيكون ذلك نجاحاً باهراً تترتب عليه نتائج إيجابية متعددة الأبعاد لاحقاً.

وعلى العكس من مجلس السيادة، طرحت تشكيلة الحكومة مشكلاً حادّاً، سواء من حيث استقلالية أعضائها، أو من حيث عملية التشاور التي ستنبثق عنها الحكومة. وكان الرهان جسيماً لأن مفهوم الاستقلالية يهدف إلى جعل الحكومة بمنأى عن استحواذ القوى السياسية. كما يرمي إلى حماية التشكيلة الحكومية الانتقالية من مخاطر النزوع نحو المحاصصة أو اقتسام «الغنائم» بين الفاعلين السياسيين.

إن لدينا تجارب مريرة من تسييس الحكومة وتقاسمها بحسب الحصص في بلدان إفريقية أخرى. وهذا ما يؤدي غالباً إلى شلل الحكومة وتحويلها إلى حلبة للتصارع والمنافسات الحزبية، والأيديولوجية، والطائفية، والعرقية، والقبلية، ولصراع الأجيال كذلك.

إنني أعرف جيداً إلى أي حد تبدو الأطروحة الأساسية للطبيعة السياسية لكل حكومة أطروحة غير قابلة للنقاش. لكني أدرك عن تجربة أن صدقية ذلك الطرح لا تتأتى إلا في الظروف الاعتيادية ليس في الغالب إبان المراحل الانتقالية. لا مراء في أنه إذا تشكلت حكومة في بلد ما حول برنامج سياسي يترجم إرادة ومنظوراً والتزاماً لعمل جمعي فإنه من الأولى تماماً أن تتشكل تلك الحكومة من أرفع المستويات السياسية من بني الوطن المعني خلقاً ودراية وسجية... لكننا كنا ذاك المساء في صورة وسياق مختلفين.

كان الحل الوحيد الممكن هو أن نترك لرئيس الوزراء إمكانية تعيين شخصية سياسية يُفترض توفرها على كفاءات استثنائية، أو تستجيب لحاجات تقتضيها مصلحة وطنية أكيدة.

كان الجدل الذي بث السموم في العملية منذ قبل الثالث من حزيران/ يونيو هو الخلاف حول المجلس التشريعي الانتقالي. وبالرغم من أن التوافق قد حصل على تأجيله، وذلك ما يشكل الركيزة الثانية من مفهوم الاتفاق الانتقالي، فإن صيغة التأجيل كان من الصعب الوصول إليها. وسنرى لاحقاً بأي ثمن تمت تسوية هذا المشكل في الجولة الثانية من المفاوضات.

تم إقرار مبدأ إنشاء لجنة وطنية مستقلة للتحقيق في الأحداث المأساوية التي حدثت في الثالث من حزيران/يونيو وفي أحداث أخرى لقي فيها مدنيون أو عسكريون حتفهم أو جُرحوا فيها أو تعرّضوا فيها لممارسات عنيفة تمس حقوق الإنسان وكرامته.

أثير نقاش حاد، عند المصادقة على النص النهائي، بشأن تقديم الاتحاد الإفريقي لدعم هذه الهيئة المبنية على رهانات جوهرية.

بالمقابل، لم يجر أي تعديل في النقاط الأساسية للبرنامج الانتقالي الذي قدمتُ مسودّته في وثيقة باللغة العربية قبل بضعة أسابيع، وهي الوثيقة التي شكلت عماد النص المشترك للوساطة الإفريقية بعد توحيدها مع المبادرة الأثيوبية.

يتعلق الأمر أساساً باستكمال المصالحة السلمية مع الحركات المسلحة في ظرف الستة أشهر الأولى من المرحلة الانتقالية، وإقرار وتنفيذ برنامج اقتصادي، ومالي، وإنساني للتصدي للتحديات التي يواجهها البلد في هذه المجالات بفعل وضعيته المتردّية.

اتفق الطرفان على مبدأ اللجوء إلى دعوة أهم أطياف المجتمع الدولي الواردة قائمتهم بالمرفق من أجل مواكبة المرحلة الانتقالية على أساس الاحتياجات التي يتم تحديدها بشكل يضمن سيادة البلد واحترام حريته في الاختيار. وبهذا نكون قد قطعنا خطوة جبارة، إذ تم تذليل عقبات كأداء. وقد ظل جو النقاشات من البداية حتى النهاية هادئاً، بل ساده أحياناً التعاطف، وطبَعتْه على الدوام اللباقة والمعاشرة الحسنة. لقد علمنا السودانيون درساً أخلاقياً لن ننساه.

هذا هو الوقت الذي اخترتُه لأضع على الطاولة فكرة تحرير نص الاتفاق على شكل إعلان سياسي، فحظي الاقتراح بالموافقة وتقرر تشكيل لجنة صياغة مؤلفة من ثلاثة خبراء أكفاء من كل طرف. وقد عَهد إليّ الطرفان برئاسة هذه اللجنة. وهكذا أصبح بمقدوري أن أطلب باسم الوساطة إطلاق سراح جميع المعتقلين، ووقف الحرب الإعلامية، وتحرير الإنترنت، وفتح وسائل الإعلام العمومية أمام المعارضة.

أخيراً، طرحتُ السؤال عن كيفية تبليغ هذه النتائج الأوّلية إلى الرأي العام الوطني والدولي. ولفتُّ انتباه المفاوضين إلى وجود عشرات من مراسلي الصحافة الوطنية والدولية الذين سهروا طيلة الليل في انتظار الدخان الأبيض. كان الوقت قد بلغ التاسعة صباحاً، ولم يكن أحد منا قد أغمض جفنيه منذ عصر اليوم السابق. ولم نتوقف إلا هُنيْهات بقدر ما نؤدّي صلوات المغرب، والعشاء، والفجر.

كلفني الوفدان بأن أتولى عرض النتائج على الصحافة ووسائل الإعلام.

قبلتُ التكليف وطلبت لحظات لأعرض عليهم، بقصد الموافقة عليه مسبقاً، ما سأعلنه على الملأ عن طريق الصحافة. فلخصتُ لهم زبدة النتائج التي توصلنا إليها مشذّبة من الزوائد والتفاصيل، لكن بلسان عربي مبين. فوافق الجميع على الخلاصة دون أدنى تحفظ. ثم طلبتُ أن يتحدث بعدي الناطقان الرسميان باسم الوفدين ليشيدا بالحدث ويلتزما علناً باحترام بنود الاتفاق الذي توصلنا إليه، بل انتزعناه انتزاعاً من براثن سوء الطالع ومن أعداء السودان.

خرجنا من هذا الاجتماع الماراتوني وقد بدأت شمس المصيف ترسل أشعتها الحارقة على الخرطوم. وكنا قد أضْنانا التعب، وأمَضّنا السغب، لكننا كنا في غمرة الجذل بما حققنا من نجاح في هذه المرحلة الأولى.

وخلافاً لما أسْدى إليّ صديقي محمد بلعيش من نصح ملحّ بإعداد كلمة مكتوبة، تقدمتُ صفر اليديْن إلى عشرات من مايكروفونات وكاميرات العالم بأسْره، وأعلنتُ النبأ السارّ بالصيغ نفسها التي استعرضتُها قبل لحظات أمام موكّليّ. لم أزد على ذلك كلمة ولم أنقص منه كلمة. فانفجرت موجة فرح عارم.

ثم تقدم إلى المايكروفون عمر الدقير الذي انتدبه وفده للكلام. كان خطابه مدوّياً ونابضاً بالحيوية. وكان طويلاً إلى حد ما، لكنه كان مليئاً

بالمعاني، وينضح بالوطنية والإخلاص للثورة وشهدائها وتضحيات المنخرطين في صفوفها المتراصة. أما أسلوبه فكان في بلاغة سَحْبان وائل. ولا يُؤخذ عليه سوى أنه كان يقرأ في قرطاس أو سمارتفون مرهف الحركة الافتراضية. الارتجال فن آخر.

ثم تلاه محمد حمدان دقلو، رئيس وفد المجلس العسكري الانتقالي. وهو وإن كان أقل تعوداً على الخطابة من سابقه، فإنه ركّز على ما هو أساسي، وكانت كلمته هو أيضاً ذات معنى ودلالة. وقد أشاد بالاتفاق وهنّأ الوساطة التي أشرفت عليه. كما شكر وهنأ شركاءه من قوى الحرية والتغيير، وجدد التزامه هو وإخوته في السلاح بالمضي قدماً بكل إخلاص في سبيل اتفاق عام وشمولي يحقق المصلحة العليا للسودان.

أثار النبأ الفرحة في السودان وفي العالم. وفي اليوم الموالي، استدعيْتُ فريق الخبراء. وتكفلتُ مع البروفيسور علي عبد الرحمن خليل، عضو فريق خبراء قوى الحرية والتغيير، بمهمة تقديم النسخة الأولى من الإعلان السياسي.

وتركتُ الأعضاء الخمسة الآخرين من فريق الخبراء يدشنون المغامرة المضطربة والمعقدة لتحرير مشروع المرسوم الدستوري.

بعد أيام معدودات، أصبح الإعلان السياسي جاهزاً. فأحيل للطرفين اللذين عكفا على دراسته. وعند استئناف دورة التفاوض، صرح الوفد العسكري بأن ليس لديه تعديلات. واعتبر رئيس هذا الوفد أن الإعلان يعكس ما جرى الاتفاق عليه طيلة الأيام المنصرمة وتم إعلانه أمام العالم من قبل وسيط الاتحاد الإفريقي.

عادت قوى الحرية والتغيير بعدة تعديلات. كان بعض هذه التعديلات مجرد إعادة صياغة لغوية، وبعضها تناول المضامين وبعض الصيغ القانونية القابلة لتأويلات مختلفة.

فقوى الحرية والتغيير تطالب بمراجعة مبدأ التشاور الذي نص الاتفاق على أنه الطريقة التي يتم بها تشكيل الحكومة. وفي النهاية، قبلتْ هذه القوى المبدأ بشرط تعريفه كما هو الشأن بالنسبة لمبدأ الاستقلال السياسي لدى أعضاء الحكومة.

كانت الرهانات الكامنة وراء هذه المطالب لا يُستهان بها. فالتشاور يحيل إلى سلطة غير مرتبطة برئيس الوزراء. ذلك أن إقرار التشاور مع الأعضاء العسكريين لمجلس السيادة أو مع مجلس السيادة يفترض أن لهذه الهيئة دوراً في تعيين الوزراء. وتلك طبعاً مسألة جوهرية بامتياز.

أما الاستقلالية فتطرح مشكلة تسييس الحكومة والحساسيات الملاحظة هنا وهناك بشأن تدخل الأحزاب السياسية في تعيين الحكومة، وما يرافق ذلك من تدابير معقّدة عند اعتماد المحاصصة المعطلة.

لم يقبل وفد قوى الحرية والتغيير مبدأ هذين المفهومين (التشاور والاستقلالية) إلا شريطة إقرار نص يحدد معنى المفهومين وأبعادهما وحدودهما.

بعد قبول هذا الشرط، تم تكليفي شخصياً بإعداد ثبْت للمصطلحات يعرّف بالمفاهيم التي يدور الجدل حولها. وقد تضمنت هذه الوثيقة بالإضافة إلى تعريف مفهومي التشاور والاستقلالية المتعلقيْن بالوزراء، العديد من المفاهيم الأخرى مثل العدالة الانتقالية، والتمييز الإيجابي، واستقلال العدالة عن الحكم الانتقالي، وتمكين النساء... إلخ. وقد أعددتُ هذه الوثيقة وقدمتها عند مناقشة المرسوم الدستوري. فتمت المصادقة عليها وإلحاقها بالاتفاق العام مع المصْفوفة التي تشكل خارطة طريق لتطبيق القرارات (انظر أسفله).

في مرحلة لاحقة تراجعت قوى الحرية والتغيير عن الاستثناء من مبدأ

استقلالية أعضاء الحكومة، فلقي اقتراحها مقاومة صارمة من لدن الوفد العسكري الذي احتج برفض أي تغيير لما تم الاتفاق عليه بشأن هذه المسألة.

أتذكر ما كان من عمر الدقير، بلباقته المعهودة ودقة ملاحظاته، لقد ردّ على حجة التشبث بالاتفاقات السابقة طالما لم يوقع عليها بأنه ما دمنا قد اتفقنا على أن التفاهمات التي لم تُوقع لا يمكن اعتبارها اتفاقات بالمفهوم القانوني للفظ، وبما أن توسيع الاستثناء ليشمل استقلالية أعضاء الحكومة قد اتفق عليه فعلاً لكنه لم يوقع بعد، فلا مانع إذاً من إعادة النظر فيه.

عندئذ تدخلتُ لأطلب، بل لأناشد، رئيس وفد المجلس العسكري الانتقالي لكي يقبل التوسيع ليشمل شخصية ثانية. فامتنع في البداية، لكنه وافق بعد إلحاحي عليه، مما يدل مرة أخرى على التزامه بثوابته التي حافظ عليها طيلة مسار المفاوضات والقاضية بألا يتشبّث بالتفاصيل وأن يحث على الإسراع ما لم تعترض مسلسل التفاوض مسائل أساسية.

بالمناسبة، فإن السماح لرئيس الوزراء، استثناء من مبدأ استقلال الوزراء، بأن يستدعي بدل شخصية واحدة شخصيتين سياسيتين تتمتعان بكفاءات عالية لتلبية مصلحة وطنية عليا أكيدة، لا يمس كثيراً استقلالية الحكومة الانتقالية.

يتعلق التعديل الثالث للاتفاق الأصلي بلجنة التحقيق، وهنا لم تحدث صعوبة تذكر في رفض اللجوء إلى لجنة تحقيق دولية، فالوطنية هنا قيمة مشتركة بين الجميع، ومثلها الحرص على عدم تدخل محققين أجانب يدسّون أنوفهم في شؤون داخلية تتعلق بمنظومة الدفاع والأمن الخاضعة للمساءلة في إطار هذا التحقيق، بيْد أن إمكانية اللجوء إلى خبرة إفريقية في هذا المجال قد أثار جدلاً عاصفاً.

بينما كنا نتخبّط في مأزق على مستوى المفاوضين الرئيسيين وعلى مستوى الوساطة، ارتفعت يد من الصف الثاني من الوفد العسكري، إنها يد الفطين اللواء أسامة العوض محمد. كانت هذه أول مرة ترتفع هذه اليد لطلب الكلام في جلسة علنية من جلسات المفاوضات. فأعطيتُه، دون تردد، الإذن بالكلام.

لم تثر الصيغة التي اقترحها أي تعليق سلبي، فبادرتُ إلى اعتبارها موافَقاً عليها وأمرتُ السكرتارية بأن تعدّل النص على أساسها.

في هذا الوقت خرجت مَرَدة شياطين الخلاف من قمْقمها لتثير مسألة المجلس التشريعي الانتقالي. ففي المشروع الذي أعددناه ضمن فريق الخبراء لم يرد أي ذكر لحصة 67% التي يُسند اختيارها إلى قوى الحرية والتغيير وحصة 33% التي يتم تعيينها بصورة مشتركة لتمثيل الأطياف المقصية من عملية التفاوض. ومع أن النص قد أعدّه فريق الخبراء بإجماع أعضائه، فقد رفضه وفد قوى الحرية والتغيير. وأمام تعثّر المفاوضات، اضطررتُ للفصل بين الوفدين فأبقيتُ العسكريين في قاعة الاجتماعات، وجمعتُ وفد قوى التغيير ومستشاريهم في القاعة الجميلة الموجودة في الطابق السفلي من فندق كورينثيا.

حررتُ صيغة توافق، وطلبتُ من السكرتارية أن تبْقيها ثابتة على شاشة الحاسوب المعروض أمام الجميع.

ثم أقنعتُ الوفد العسكري بالموافقة عليها وأخفيتُها عن وفد قوى الحرية والتغيير. وبعد ذلك، طلبتُ من ثلاثة عناصر من هذا الوفد أن يطلعوا على الصيغة ويستنسخوها لعرضها على زملائهم. فما كان من هؤلاء إلا أن أدخلوا تعديلات على الصيغة المقترحة. ومع ذلك، فقد وجدوا فيها أساساً جيداً للتوافق. كنت في هذه الأثناء أتردد بين القاعتيْن في رحلة مكوكية.

في اليوم الموالي قالت لي صديقة صحفية كانت من بين الحشد الواقف بالمرصاد لتطورات أعمالنا: «لا أريد أن أعرف إلا شيئاً واحداً: ما هذا الأمر الجلل الذي جعلك تتنقل ثلاث عشرة مرة بين القاعتين اللتين تؤويان الوفدين؟». قلت لها: «عظيم! أنت كنتِ تُحْصين تنقلاتي؟». فأجابتني بسرعة البديهة المَشُوبة بالحياء عند النساء السودانيات: «حتى أني أحصيْت عدد خطواتك». هنا أوقفتُ النقاش الذي أوشك أن يتحول إلى اتجاه آخر.

بالاتفاق على الصيغة القاضية بتأجيل المجلس التشريعي، اكتملت المصادقة على البيان السياسي. وعندئذ طُرحت مسألة التوقيع، فاتفق الطرفان على التوقيع بالأحرف الأولى قبل توقيعه نهائياً تزامناً مع توقيع المرسوم الدستوري الموجود قيد التحضير، وذلك في حفل رسمي بدؤوا التفكير في لجنته التحضيرية وفي لجنة للإعلام كذلك.

قبل الخروج من قاعة المداولات، تأكدتُ من توقيعات الموكِّلين. كان رئيس المجلس العسكري الانتقالي، عبد الفتاح البرهان قد وقع التوكيل لنائب رئيس المجلس ورئيس وفده إلى التفاوض، محمد حمدان دقلو.

أما بالنسبة لقوى التغيير فقد عكفتُ على جمع تواقيع الكتل التي قبلتْ توكيل أحمد ربيع الذي لم يكن من بين المفاوضين المباشرين، لكنه كان حاضراً بقوة، كغيره من زعماء تلك القوى، لمؤازرة وفدهم ودعمه.

لقد وقعتْ انتدابَ أحمد ربيع لتوقيع البيان السياسي بالأحرف الأولى خمسُ كتل من بين الكتل السبع المنضوية في إعلان قوى الحرية والتغيير.

طلبتُ من البروتوكول تنظيم مراسيم حفل التوقيع. وكان خبر التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن الإعلان السياسي قد راج في المدينة. وكان الحماس سيد الموقف في جميع طوابق فندق كورينثيا التي كانت مسرحاً للمفاوضات.

قام أحمد ربيع ومحمد حمدان بعملية التوقيع. ووقعتُ أنا ومحمود درير بوصفنا شاهديْن.

عندها، أعلنتُ الخطوط العريضة للاتفاق الذي جرى توقيعه للتوّ. وهنأتُ الطرفين، والشعبَ السوداني كافة، وشكرت جميع جهات المجتمع الدولي التي عملتْ معنا لتحقيق هذا النجاح الباهر للعملية.

في هذه المرة، تناول محمود درير الكلام ولم يتمالك عن إبداء فرحه وانفعاله العميق. واختنق صوته، واغرورغتْ عيناه بالدموع.

اختُتمت المراسيم في جو من المرح والتهاني المتبادلة. كان الجميع يتبادل العناق والقبل، ومنهم من استفزّه الرقص والغناء. كنا طرّاً، صحافيين، وعسكريين، ومدنيين، وعمالاً في الفندق، وأعضاء في فريق الوساطة، قد بلغنا نشوة النيرفانا وسُحِرْنا بما حدث مما لم يكن متصوّرَ الوقوع قُبيْل ذلك بقليل.

كانت الساعة تشير إلى الحادية عشرة عندما استطعتُ بعد لأيٍ التخلص من الجموع التي اكْتَنَفتْني من كل جانب. كانت دموع بعضهم تنهمر مِدْرارة.

لم أنم منذ حوالي أربع وعشرين ساعة. حاولت أن أخلد إلى النوم في جناحي بالفندق، لكني ما لبثتُ أن انطلقت في منتصف النهار استجابة للنداءات الموجّهة إلي من كل صوب وحدب، وكان أول ما قمت به إحالة عناصر إخبارية موجزة إلى مقرنا في أديس أبابا.

انهالت على الممثلية المحلية للاتحاد الإفريقي وعلى كل من له بي صلة عشراتٌ من الطلبات لإجراء مقابلات معي، أو لدعوتي لإنعاش ندوات حوارية في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة. وفي سبيل الاتصال بي، استُخدِمت كل الوسائط والقنوات، حتى مصالح النظام والأمن بالفندق، وعمال المطعم. فقررتُ أن أقيم مكتباً في زاوية البهو الفسيح بالفندق

لاستقبال الدبلوماسيين، والصحافيين، ورجال السياسة ونسائها، وقادة الرأي في المجتمع المدني.

في ذلك اليوم تأكدتُ من صدق مقولة مؤدّاها أنه إذا كان الفشل دائماً كاليتيم الذي فقد أباه فإن للنجاح العديد من الآباء، ذلك أن كثيرين ممن اتصلوا بي نقلوا إليّ قصصاً مفادها أن لهم ضلعاً في النتيجة التي تم تحقيقها.

كنتُ أراوح بين دور المغفل والنبيه، بين التصديق والتشكيك، وأوزّع كلمات الشكر يميناً وشمالاً، على أناس أعلم علم اليقين أنهم لم يلتحقوا بالعملية إلا في آخر المطاف وربما في اللحظات الأخيرة.

كانت أكثر الهجمات إلحاحاً تأتي من قِبَل كوكبة من الفصائل الصغيرة التي تحتج على إقصائها من عملية التفاوض، وتؤكد تأييدها للنتائج المتضمنة في البيان السياسي، لكنها تصرّ على إشراكها بشكل أو بآخر في المراحل اللاحقة من التفاوض.

لقد كانت ديناميكية الاتفاق من القوة بحيث جرف تيارها الجميع في اتجاه التفاوض. ولم يعد أحد يريد البقاء على الهامش، فالجميع قد شعر أخيراً بأن ورشة بناء الوطن قد انطلقت أشغالها. كانت أمامنا أولويتان ملحّتان:

أولاهما أنه من المستعجل بعد توقيع الاتفاق المرحلي بالأحرف الأولى الشروعُ فوراً في دفع أعمال اللجنة القانونية التي تعكف على صياغة المرسوم الدستوري.

تمثلت نقاط الخلاف التي اعترضت عمل تلك اللجنة القانونية الفنية في المسائل المتعلقة بصلاحيات الحكومة ومجلس السيادة، وقضايا العدالة والأوامر القضائية، وتوزيع السلطات التنفيذية بين الحكومة ومجلس السيادة في ظل نظام برلماني مكيّف مع خصوصيات السودان ومع ميزان القوى

الحقيقي ميدانياً بالرغم من الشراكة القائمة بين أهم قوتيْن في العملية، ومختلف الجهات التي تمارس وصايتها على المفوضيات، والقوات المسلحة، والشرطة، ومصالح الاستخبارات، والتشكيلة الاجتماعية للمجلس التشريعي وسلطاته وتوزيع الحصص فيه.

وقد ظهرت الحاجة إلى تعدد مستويات التفاوض: من مفاوضات سرية، وأحياناً حقيرة، مروراً بالنقاشات العلنية داخل اللجنة السياسية ومن خلال مفاوضات أكثر شمولاً، وصولاً إلى توافقات سياسية مقبولة وحلول فنية قابلة للتطبيق.

لقد تواصل هذا النزال وتلك المبارزة ما بين الجوانب السياسية والمناحي الحقوقية حتى ساعات الصباح الأولى في ختام الليلة الأخيرة من المفاوضات.

أما الأولوية الملحة الثانية فلم تكن متوقعة، وواجهتنا عندما برز خلاف عميق داخل قوات الحرية والتغيير ما بين الجبهة الثورية والكتل الأخرى المنضوية تحت ما يسمّى «إعلان قوى الحرية والتغيير».

حسب ما أوضحنا أعلاه على نحو إجمالي، تشكلت الصورة البانورامية للمشهد السياسي في البلد بنفس جديد واصطبغت بروح انبعاث. فما حدث بعد صدور الإعلان السياسي وما تضمنه من قرارات يشبه إلى حد ما يحدثه المحفّز كيميائياً من طاقة فعالة تغيّر تركيبة المادة، وتطلق فيها سلسلة من التفاعلات **المنتظرة، والمقررة، والمقصودة**، أو تحدث فيها عكس هذه الأوصاف الثلاثة.

إن أهم ردود الفعل المسجّلة تمثل في انعكاسات الاتفاق على الاجتماعات المغلقة لقوى الحرية والتغيير الملتئمة في أديس أبابا أياماً قبل التوقيع على الاتفاق لتنسيق مواقف الجبهة الثورية مع المكونات الأخرى

للتحالف الثوري. وقد أثار التوقيع بالأحرف الأولى للاتفاق السياسي حفيظة القيادة في الجبهة الثورية التي رأت أنها أصبحت أمام الأمر الواقع بفعل خذلان حلفائها في التحالف الموسّع لقوى التغيير.

فما إن تم نشر الإعلان السياسي حتى طلبت المجموعتان المشتبكتان في نقاش محتدم، لقاءَ رئيس المفوضية. فقمتُ بالتشاور مع المعين الخاص لرئيس المفوضية، عبد الله محمد. وقد طلِب اللقاء ظهر يوم الجمعة، في حين أن الرئيس، وهو رجل انفتاح مسلم سني ملتزم بأداء شعائره. ومن ثم فهو في ذلك الوقت كان قد غادر مكتبه لحضور صلاة الجمعة التي لا يتغيّب عنها أبداً ويصليها في المسجد الكائن بحذاء القاعة المخصصة لصلاة المسيحيين. وقد يحدث أن يخرج «فكي» من مسجد المسلمين ويدخل في هذه الكنيسة ليحيي المصلين المسيحيين. ويبدو لي أن الرجل تبعاً لقناعته العلمانية الراسخة مصرٌّ على التشبّث الدائم بالتعايش بين الأديان في بلده تشاد. ومهما يكن، فإن تواجده في أماكن العبادة لمختلف الطوائف يظل إحدى الثوابت بالنسبة له عندما يكون في أديس أبابا التي غالباً ما يغادرها لممارسة واجباته ومسؤولياته الدولية المتعذّر إغفالها أو الاعتذار عنها. ولعل حجم هذه الالتزامات هو ما سوّغ إنشاء نيابة لرئاسة المفوضية تتولى التسيير الداخلي للمنظمة.

في التوزيع النظامي والمؤسسي للأدوار بين الرئيس ونائبه، يحتل الأول قطب الرحى في النشاطات الدولية للمنظمة بينما يُعهد إلى نائب الرئيس الإنعاش الإداري لهياكل المنظمة بالتعاون مع المديريات وغيرها من البنى المختصة في هذا المجال.

لستُ متأكداً من أن هذا الفصل، وإن كان منطقياً وواضحاً ومقنّناً، قد تم احترامه من قِبل من كُلفوا بإنعاش المنظمة داخلياً، على نحو ما تقتضيه القواعد المعمول بها ما انجر عنه كثير من النواقص والتردي.

هكذا فإن اللقاء مع وفد قوى الحرية والتغيير قد انعقد مساء الجمعة في دار إفريقيا، مقر جميع رؤساء مفوضية الاتحاد الإفريقي.

استنتجتُ من العناصر التي أخبرني بها الرئيس أن الاجتماع جرى في ظروف جيدة. فالمتدخلون الذين تعاقبوا على دفة الحديث، أشادوا بالطريقة التي جرت بها الوساطة في السودان، وأعربوا عن ارتياحهم لنتائجها، وطلبوا من مخاطَبهم الموقّر أن يسْتقْدِمَني لمساعدتهم في مباحثاتهم الداخلية. فبعد أن ذكّرتُ الرئيس بأن القرار المتعلق بي قراره هو نفسه وليس قراري أنا، شرحتُ له أن المناقشات الجارية في أديس أبابا تتم داخل إحدى مكونات عملية التفاوض التي أصبحتُ وسيطاً لها. وأضفتُ أني لا أرى من المناسب أن يُضاف إلى مأموريتي بعدٌ جديد يتعلق بالتوسّط بين أطراف مكونة واحدة. وقد يكون من الحكمة، بالنظر إلى هذه الوضعية، أن نعتبر النقاش مجرد شأن داخلي لقوى الحرية والتغيير. وقد وجد الرئيس أن هذا الرأي لا يخلو من صواب ولاسيما أنه كان يرى أن من مصلحة قوى التغيير المكلفة بتشكيل الحكومة أن تنتظر حتى تشكيل هذه الأخيرة لتفاوض «الجبهة الثورية» التي تمثل جزءاً منها بوصفها مكونة من مكونات نداء السودان. لذا قررنا، بالنظر إلى تضافر هذه الاعتبارات، أن ننتظر تطورات تلك المباحثات.

إدراكاً مني للوقت الذي قد تستغرقه هذه المباحثات بين فصائل قوى التغيير في أديس أبابا، أثرتُ مرة أخرى الموضوع مع الرئيس. فأعربْتُ له عن مخاوفي من تمادي هذه المباحثات واستطالة أمدها، مما قد يشكل ذريعة إضافية للمماطلة والتسويف ولمزيد من تأخر المراحل اللاحقة من المفاوضات داخل الوطن.

وقد شاطرني الرئيس هذه المخاوف التي كانت تساوره هو أيضاً. ودون أن نتخلى عن الموقف الذي اتخذناه في اليوم السابق، فإننا لم نعد بتلك

الدرجة من التشدد حيال الانخراط في قضية هي في النهاية من صلب العملية التي نتكفل بها. ولا أخفي اليوم أننا كنا على خطأ في تقيّدنا بتصوّر حصْري لمأموريتنا يمنعنا من التدخل في الديناميكيات الداخلية للكتل.

إن هذه الأفكار حول المواقف الضيقة قد أرجعتني إلى عناصر من فلسفتي السياسية والأخلاقية الرافضة لأي انغلاق أو دوغمائية، أو أي تعصب أو ميل إلى المقاربات المتصلبة. فسلوكي السياسي، أو ما بقي معي منه، يدفعني دفعاً إلى البحث عن التوافق ورَأب الصدع أياً كانت الظروف.

هكذا استقر رأيي على تصور توسّعي لمأموريتي، على الأقل في الحالة التي تعنينا هنا. وبتوفيق من الله تعالى، وحتى قبل أن أفاتح الرئيس بتطور تفكيري في هذا الصدد، أعاد السودانيون الكرة وجددوا طلبهم للرئيس. وهذه المرة، صاغوا التماسهم لحضوري معهم بشكل ملحّ لم يترك له بدّاً من استدعائي نزولاً عند رغبتهم.

أبلغتُ بهذا القرار شريكي ورفيقي في الوساطة الذي عبّر عن موافقته المتحمّسة للذهاب معي إلى عاصمة بلاده. فقلتُ في نفسي، وأظن أني أعلنتُه له جهراً، إنه محظوظ بالعودة إلى دفء عائلته بينما أظل محروماً من ذلك منذ شهور طويلة. وقد قررنا التوجه إلى أديس أبابا في اليوم الموالي.

في الوقت الذي غادرت فيه الفندق هاتفتُه لأعرف أين هو من تحضير سفرنا إلى أديس أبابا. فتلعثم بالقول أنه لم يحصل بعدُ على إذن من حكومته. فألقيتُ إليه وداعاً جافاً مع وعد بأننا «سنبقى على اتصال».

أقلعتُ مرفوقاً بمستشاريّ اللذيْن أصبحا موضع ثقتي، وهما عضوا الوساطة السودانية الثالثة (المبادرة القومية السودانية): المحامي فاروق آدم، والدكتور مصعب وهباني. وقد أفادني كثيراً هذا القرار بمرافقتهما إياي والذي

لم أستشر فيه أياً كان لثقتي في صديقيّ، وهي ثقة لم تتزعزع قط حتى الآن. إذ لم تعكر جو علاقتنا أي غيمة فظل سماؤها صافياً كزرقة الأفق اللازوْردي.

كانت علاقاتهما الممتازة مع جميع الشخصيات المجتمعة في أديس أبابا نعم المعين لي لما أمدّاني به من معلومات، وتحليلات، وإرشادات نيّرة.

وصلنا في وقت متأخر إلى المطار الدولي لبولي، فامتطينا على جناح السرعة متن سيارتي التي انطلقت بنا بسرعة منافية تماماً لقواعد السير في أديس أبابا ذات الاكتظاظ الخانق بحر اليوم باتجاه الفندق الذي علمنا أنه يؤوي إخوتنا السودانيين.

عند مدخل البهو، التمس مني محمد طه توكل الذي يعمل من بين أمور أخرى كمندوب قناة الجزيرة في أديس، وهو رجل من جنسية أريترية، رزين، كتوم، وفعال، أن أجري معه مقابلة قصيرة. فرفضتُ العرض، لكنني سرعان ما دفعتني الخصال المهنية للرجل إلى تغيير رأيي فتراجعتُ عن رفضي، وقبلت الإذعان لطلبه ولنظراته المتوسّلة. وكان العنصر الذي أعدّ لهذه القناة ذات الخط التحريري المنتقد للمجلس العسكري أو حتى المناوئ له صراحة، يتبنّى موقفاً إيجابياً تجاهي ولم يحرّف أو يشوّه المادة الإخبارية التي وفرتُ لرسل القناة في الخرطوم أو استقتها من زملاء آخرين عندما لا تكون قناة الجزيرة هي نفسها مصدر الخبر.

في ذلك اليوم، كان العنصر الذي بثّته الجزيرة بوساطة مراسلها في أديس أبابا يعطي صورة إيجابية للغاية عن الوساطة الإفريقية. ولم أجد حتى كتابة هذه الأسطر فرصة لشكره على هذه المهنية الجميلة لدى أدْعياء الصحافة الذين لا يكتب ولا ينشر بعضهم إلا وفق أهوائه، أو مواقفه المتحيّزة، أو -وتلك أدهى وأمر- لنيل أجر زهيد مقابل بيع كرامته، «تعس عبد الدرهم والدينار». ومع ذلك فقد أسدى إلي بعضهم -رجالاً ونساء- طيلة هذه المغامرة خدمات جُلى

بصورة نظيفة ونزيهة ومؤثرة... ولعجزي عن ذكر كل الأسماء وخوفاً من التفريط أو الحيف فإنني أبقي الجميع مخزوناً بأمانة في الذاكرة السرمدية للعرفان بالجميل.

أنزلت معاونَيّ في الفندق الذي يجتمع فيه أبناء بلدهم، أما أنا فقد آويتُ إلى فندق آخر على بعد خطوات من الفندق الأول لأكون في متناول الجميع ويكون الجميع في متناولي.

عندما دلفتُ إلى مكان الاجتماع المغلق، آثرْتُ الحديث أمام المجتمعين وأنا واقف لإظهار خطورة الوضعية التي نحن فيها، وأن الوقت لا يسمح بالإطناب والخطب الرنانة التي يُغرم بها بعض السودانيين. وعن هذا الولع، اخترعتُ نكتة تسليتُ بها كثيراً إلى درجة التكرار الممل.

ذلك أني خلال ليلة السهر التي قضّيناها في الطابق السفلي من فندق كورينثيا في آخر جولة حول البيان السياسي، أحسستُ بالتعب يدبّ في الأذهان والأبدان حتى أن البعض تخدّرت أطرافهم. وكانوا يكرّرون خرجات لا يبررها قضاء حاجة الإنسان، وإنما في أغلب الأحيان لالتقاط الأنفاس، أو قضْم قطعة طعام، أو أخذ قسط يسير من الراحة.

كنت أنتهز هذه الوضعية لأمازحهم بلطف. فكنتُ أتلهّى بمحاولة تنشيط أذهانهم -وذهني أحوج كثيراً للتنشيط- المتعبة بالتنديد بولعهم العاطفي بالجدال الذي يضيع علينا الوقت، ويثبّط عزائمنا، ويبدّد طاقاتنا ويحرق أعصابنا. وكنتُ أحث على أن نتكلم أقل ونركّز على ما هو أساسي. ودون ذلك لن نستفيد من بزوغ الفجر الذي سيتيح للسودانيين أن ينعموا بفرحة الاتفاق السياسي النهائي.

ثم أضفتُ أننا في موريتانيا نحب النساء، والمال، والسلطة. وواصلت قائلاً: إن السودانيين مثلنا يحبون النساء، والمال، والسلطة، لكنهم يزيدون

علينا بأنهم مولعون بالنقاش والجدال. ومع أني نسيتُ غراماً رابعاً يجمعنا مع السودانيين، هو حب الشعر الذي لن يفوت السودانيين أن يذكروني به، فقد أثارت النكتة الضحك وأيقظت الأذهان الوسْنانة، وبهذا حققتُ الهدف المنشود، فأمكن استئناف النقاش بمزيد من الفاعلية وبتضييع أقل للوقت بتجنب التفاصيل.

ببقائي واقفاً ذلك المساء في أديس أبابا أمام لفيف من قادة قوى التغيير في الداخل والخارج، أردتُ التنبيه إلى أن الوقت لا يسمح بممارسة هواية السودانيين ولا بالانسياق إلى عشق الشعر المشترك بين أهلي السودانيين وبين أهلهم الشناقطة.

هكذا اقتصرتُ على تبيان ثلاثة أمور بشكل مقتضب: أنني هنا بطلب منهم، وأني لم يكن لدي نية في التدخل في شؤون إحدى المكونات المنخرطة في التفاوض الجامع، وأني لم آت لإعطاء الدروس وإنما لأخذها وللاقتباس من نبراس حكمتهم. ثم اقترحتُ عقد اجتماع في اليوم الموالي لتلقي الدرس الجيد المنتظر.

وفي اليوم الموالي، استعرضتُ الوضع مع مساعديّ اللذين كانا على اتصال وثيق بالأطراف كافة. ويُستنتج من ملاحظاتهم أن كلماتي المختصرة والواضحة كان لها وقع بناء، وأن الجميع ينتظرون بفارغ الصبر نتائج النقاشات التي سنجريها معهم.

عند استئناف مباحثاتنا في اليوم التالي كان المشاركون في اجتماعات أديس حاضرين جميعاً بالتمام والكمال.

تولى رئاسةَ اجتماعنا أحدُ القادة الثلاثة لأهم الحركات المسلحة المنضوية تحت لواء ما يسمى «الجبهة الثورية»، وهو: مالك عقار، رئيس الحركة الشعبية شمال، فرحب بي وأشاد بحضوري، ثم أتاح الكلام لمن

يريده. فبقيتُ مسمّراً في مكاني دون حراك ولا انفعال، وكذلك فعلت مجموعة الشخصيات القادمة من الخرطوم والممثلة لتحالف قوى التغيير. وتتألف هذه المجموعة من عمر الدقير، ومريم الصادق المهدي، ومحمد ناجي الأصم، ووجدي صالح عبدو، والشفيع خضر، وإبراهيم الشيخ.... وآخرون.....

ثم تناول مختلف القادة الكلام تباعاً. وسَرَد بعضهم تاريخ حركته، وانتصاراتها، وإخفاقاتها، والتضحيات التي بذلتها، وأهدافها وتطلعاتها غير المتحققة. وأضاف آخرون إلى ذلك تجربتهم الذاتية في التعامل مع العديد من الوساطات والوسطاء الأفارقة وغيرهم. وعرضوا هذه التجارب بصورة لا تخلو من القتامة أحياناً. ووصف أغلبهم النضال السياسي والمسلح الذي خاضوه ضد النظام المخلوع.

وقد ذكّروا كذلك بشهدائهم. كما تطرّقوا، بشيء من الانفعال، للإحباط الذي شعروا به جراء ما وصفوه بتهميشهم وازدرائهم من قِبَل أهم الفاعلين في المسار التفاوضي الجاري آنذاك. واستعرضوا جميعاً تصورهم، ورؤيتهم لما ينبغي أن يتم عليه الاتفاق سياسياً، والأهم من ذلك ما ينبغي أن يطبع مستقبل السودان خلال سنوات المرحلة الانتقالية، وكذلك فيما بعد هذه المرحلة عندما يتم تنظيم الانتخابات التي يجب أن تؤسس مخرجاتها للتحولات الديمقراطية وتفضي إلى إعادة تشكيل الدولة والمجتمع.

وتكررت غالباً جملة من النقاط التي لم يرتّبوها بشكل منهجي صارم. لكنهم تكلموا بوضوح وعلى ما يبدو بكثير من النزاهة الفكرية، والإيمان العميق بقضيتهم، وعبّروا عن عزمهم وتصميمهم على التعاون بلا كلل مع الوساطة، ومع إخوانهم في تحالف قوى الحرية والتغيير، ومع شركائهم الآخرين في العملية، ويعنون بهم أعضاء المجلس العسكري الانتقالي.

كانت هذه الخطابات الواضحة الصريحة ذات نفع كبير لي بالأمس واليوم وكذلك في المستقبل. غير أن تعدد الخطابات وتنوّعها، والوقت الذي استغرقه كل خطاب، كل ذلك لم يَحِدْ عن ولع السودانيين بالكلمة والتمتع والتلذذ بالخطاب والجدل.. ففي هذا اليوم، كان لقادة الجبهة الثورية موعد مع الخطب البليغة والتجليات البارزة لإعلان النيات والمواقف. وعلى إثر تلك الجلسة الطويلة، اقترحتُ أن أقدم في الأيام الموالية آرائي وإرشاداتي في دائرة ضيقة تنحصر في قادة الحركات فقط.

كانت قد تخمّرت في ذهني فكرة الاتصال فردياً بالقادة والاجتماع بكل منهم وجهاً لوجه قبل أن ألتقيهم في لجنة مصغرة لصياغة الخلاصة والاتفاق معهم على موعد لما ينبغي القيام به في الخطوة الموالية.

فضلاً عن هذين النمطيْن من اللقاءات المحْصورة، عقدتُ نمطاً ثالثاً من الاجتماعات مع قادة قوى الحرية والتغيير القادمين مباشرة من الخرطوم. وقمتُ بزيارة لمنّي أركو مناوي قائد جيش تحرير السودان في فندقه. وناقشتُ معه أهم ما استنتجتُه من الاجتماعات مع مجمل المشاركين في المباحثات. ثم استقبلتُ مالك عقار ورفيقه الذي لا يفارقه ياسر عرمان، في فندقهما.

كان الرجلان قد حُكم عليهما بالإعدام غيابياً في محاكمات سريعة وذات طابع سياسي من قبل النظام المخلوع. وقد عاد ياسر إلى البلاد وألقي القبض عليه في غمرة التوتر الناجم عن الأحداث المأساوية للثالث من حزيران/ يونيو. وكان الإفراج عنه وعن رفيقه في النضال مبارك أردول الذي أوقف بينما كان يرافقني إلى لقاء مع الإمام الصادق المهدي، رئيس نداء السودان الذي تشكل الجبهة الثورية جزءاً منه، كان هذا الإفراج على رأس تدابير التهدئة التي دافعنا عنها، أنا ومحمود درير، بكل ما أوتينا من قوة في إطار حملتنا من أجل خلق المناخ الملائم لاستئناف المفاوضات المباشرة.

أما اجتماعي مع إبراهيم جبريل، رئيس حركة العدل والمساواة التي كان يرأسها أخوه المتوفى في أثناء المعارك، فقد جرى قبل أقل من أربع وعشرين ساعة من محاولة مصالح الأمن الأثيوبية إبعاده من أديس أبابا. ففي الصباح، جاءني مساعداي، فاروق ووهباني، والحزن يعلو مُحيّاهما، ليخبراني أن الشرطة توجد في أروقة الفندق وأنها تقوم بالتحقيق في هُويات أعضاء الجبهة الثورية، وهم يرفضون الانصياع لأوامرها. فما كان مني إلا أن هرعتُ إلى الطابق الذي يوجدون فيه. فشرح لي قائد الشرطة الذي يشرف على العملية، بعد أن أصغى إليّ جيداً، أن الأمر يتعلق بالتحقيق في هوية نزلاء بعض الغرف، وأنها مجرد تحرّيات روتينية لا غير.

أخرجتُ جواز سفري من جيبي، وقلت لنفر من أعضاء وفد جبريل إنه لا ضيْر من الاستجابة للمراقبة في هذا البلد. ونحن هنا نصطحب دائماً جوازات سفرنا لأننا قد نتعرض للرقابة والتفتيش في أي وقت. لذا نصحتهم بتسليم جوازات سفرهم للتحرّي المزعوم. ثم بحثْتُ عن جبريل، فدلوني على الغرفة التي يوجد بها. فدلفتُ إليها، وحتى قبل أن أدخل، استقبلتني جماعة حركة العدل والمساواة بحرارة وبدا عليهم ارتياح كبير لحضوري.

لم نكمل تبادل عبارات التحية والسلام حتى قاطعنا مسؤول الأمن وطلب منهم أن يتبعوه. ألقى إلي جبريل سؤالاً خاطفاً قائلاً: «ماذا نعمل؟». فبادرته قائلاً بالإنجليزية لتفادي أي لبْس في موقفي وموقف السودانيين: «احترموا أوامر أمن البلد واتبعوه». فقام وتبع قائد الأمن. وقبل التفكير في ما سيحدث، قال لي أحد مساعديّ: «الشرطة تطلب منهم اصطحاب أمتعتهم إلى المطار حيث سيُرحّلون». لم أقل شيئاً. وانطلقتُ فوراً إلى «دار إفريقيا» لإبلاغ الرئيس بما حدث. وفي طريقي لم يسكت تلفون مريم الصادق عن الرنين غير أن كلامنا كان مختصراً... اللحظة لحظة تصرف وحسم. واصلت

سيري إلى لقاء الرئيس.... وما حصل بعد ذلك معروف. لقد عادت المجموعة إلى الفندق حتى قبل أن تصل إلى المطار.

عدتُ إلى الفندق حيث كان الحديث يدور حول ما ينبغي القيام به من تصرّف كرد فعل على ما جرى. فلم أتردد في أن أطلب من المعنيين طيّ الصفحة واستئناف أشغالهم كأن شيئاً لم يكن، دون أن أفوّت الفرصة لأقول إن هذا الحدث إذا كانت تترتب عليه نتيجة فهي أن علينا الإسراع لاستكمال أعمالنا في أقرب الآجال. وقد أقر الحضور هذا الرأي بالإجماع.

لم أستطع إذاً أن أعقد الاجتماع المصغّر مع قادة الحركات المسلحة حصْراً. وفي أثناء اجتماع توسع نوعاً ما، بادرتُ إلى قطع الطريق أمام أي استطرادات لألخص الوضع بأني استنتجْتُ من كل ما سمعتُه منذ قدومي، خمس نقاط شاعتْ وذاعتْ فيما بعد.

النقطة الأولى هي تعلّقهم العميق بالمواطنة والمساواة بين جميع السودانيين سواء منهم المنحدرين من المركز أو من الهوامش. وندّدتُ معهم بالأيديولوجية التي تقوم على مقولة النحْس: «نحن الملوك وأنتم الرعاع».

الفكرة الثانية هي اتفاقهم العميق كذلك على الأولوية التي يلزم إعطاؤها لسلام متفاوض عليه في ظل الاحترام المتبادل فيما بينهم وبين سلطات الحكم الانتقالي فور تنصيبها. ذلك أن عملية السلام التي ستعقب الاتفاق السياسي الانتقالي لن يكون لها معنى ما لم يشترك في تصميمها وهندستها وقيادتها ممثلون عن الحركات المسلحة، ومن الحكومة المدنية، ومن مجلس السيادة.

يتعلق الاستنتاج الثالث بضرورة التحلي بروح الانفتاح بصدور رحبة وعقول مرنة قصْد تسوية الإرث الإنساني المترتب على مختلف الحروب في دارفور، وكوردوفان، والنيل الأزرق. وتتمثل العواقب الناجمة عن هذا

الإرث ضمن بعدها المادي في مصادرة العقارات، وتدمير المباني والمساكن المملوكة للخواص، واجتياح الحقول الزراعية، وترحيل وتشريد السكان النازحين الآن في مخيمات بالبلدان المجاورة. كما يقتضي تجاوز هذا الإرث كذلك تضميد الجراح التي خلفتها انتهاكات حقوق الإنسان عن طريق التطبيق الكامل لآلية التعويض وجبْر الأضرار في نطاق العدالة الانتقالية.

ويتعلق الاستنتاج الرابع بمطالبتهم بمزيد من إشراكهم في عملية التفاوض الجارية بشكل معتبر وأكثر احتراماً وتقديراً.

أما النقطة الخامسة والأخيرة فتتعلق بتخصيص تمثيل لهم في المؤسسات الانتقالية قيد التشكّل بما يتناسب مع حجم نضالهم السياسي وكفاحهم المسلح ومكانتهم في تمثيل الساكنة التي تعيش في مناطق الهوامش التي ينحدرون منها، ويتكلمون باسمها.

وقد قدّر الحضور هذه الصياغة تقديراً واعتبروا أنها تلخص بأمانة جوهر النقاشات الطويلة التي دارت في الأيام الماضية. وبالغوا في إطراء وتقريظ ما تميّزت به تلك الاستنتاجات من وضوح، وموضوعية، واقتضاب غير مُخِل. إشارة إلى قول الأقدمين: «البلاغة الإيجاز». وقد وافقوا جميعاً على ما تضمنته هذه الخلاصات.

ثم تطرقتُ إلى الموضوع الذي كنتُ أريد أن أحسمه معهم في الاجتماع المصغر الخاص بالقادة. ويتعلق الأمر بالطريقة التي يمكن من خلالها أن ندرج في وثيقة الاتفاق النهائي كلَّ تلك النقاط وما قد يُضاف إليها من تكملة محتملة.

وقد وعدتهم فيما يخص هذا الإدراج بأنه سيكون مناط اهتمامي وأنا به زعيم. والمهم في الأمر هو أن يتفق طرفا التفاوض على المسائل المثارة. فبالنسبة لقوى الحرية والتغيير التي ينتمون إليها فإن مهمة إقناعها تعود إليهم.

أما المجلس العسكري الانتقالي فأنا كفيل بحمل الرسالة إليه حتى أنني تجرأت القول بأنني أتكفل بالحصول على موافقته لما كنت ألمس لدى قادته من حسن نية وروح انفتاح على الجميع وطيب علاقاتي بهم جميعاً.

في الواقع، كانت لديّ ثلاثة إجراءات ممكنة أو سيناريوهات لمراعاة رغباتهم من حيث الشكل. وقد شرحت فيما بعد لممثلهم في الخرطوم تلك السيناريوهات الثلاثة التي حرصت أن أجسّ بشأنها نبضَ رئاسة المجلس العسكري الانتقالي وحددت معه الخطوط العريضة للحل المطلوب.

قد ضربتُ موعداً مع هذه الرئاسة، انطلاقاً من أديس أبابا، لألتقيها مساء عودتي حتى أطلعها على نتائج الاتصالات التي أجريتُها في العاصمة الأثيوبية. ومن ثم، لا يبقى لي لكي أتمكّن من إدراج مضمون مباحثات أديس أبابا إلا أن أحصل على موافقة المجلس العسكري. وما إن وصلتُ الخرطوم حتى انطلقتُ إلى مكتب رئيس وفد المفاوضين من المجلس العسكري بمقر قيادة الجيوش عند الساعة العاشرة والنصف ليلاً.

أطلعتُ القائد العسكري على فحوى النقاشات التي أجريتُها في أديس أبابا، وبيّنتُ له أهمية قبول ما يكفي من الانفتاح لمراعاة مضامينها حسب إحدى الصيغ الثلاث التالية: إما إعادة فتح الإعلان السياسي لأن التوقيع بالأحرف الأولى كان الهدف منه تحديداً ترك الإمكانية للطرفيْن لإدخال تعديلات عند الاقتضاء، فهو ليس توقيعاً نهائياً. ذلك أن التوقيع النهائي هو الذي يمنح النصوص الموقّعة الصفة القانونية بكل معنى الكلمة. وكنت أعرف أن مخاطَبي ليس لديه كبير رغبة في جولة جديدة من المفاوضات حول هذه الوثيقة التي سبق أن أخذ مخاضها وقتاً طويلاً.

عند الحديث عن الأخذ في الحسبان لرغبات الحركات المسلحة عن طريق إعادة الإعلان السياسي، فوجئتُ بأن رد فعله لم يكن سلبياً كما كنتُ

أتوقع. والحق أن هذا الرد فتح أمامي طريقاً واسعاً لمواصلة جهدي من أجل إدراج الأفكار والمقترحات التي عدت بها من أديس أبابا في وثائق الاتفاق العام قيد النقاش.

عندئذ، عرضتُ الفرضية الثانية للأخذ في الاعتبار للخلاصة التي توصلت إليها مع الجبهة الثورية.

فبما أن الإعلان السياسي قد خصص مقاطع أساسية لمسألة السلام بوصفها عنصراً ملحاً في البرنامج الانتقالي، وبما أن هذا البرنامج ينبغي إنجازه في غضون الأشهر الستة الأولى من المرحلة الانتقالية، فإن بالإمكان الاحتفاظ بالنص كما هو أو تعديله تعديلاً طفيفاً. والأهم من ذلك أنه بالإمكان أيضاً إعادة صياغة النقاط بشكل فني يجعلها مادة دستورية وإدراجها في المرسوم الدستوري الموجود إذاك قيد النقاش.

أما السيناريو الثالث الممكن فهو إعداد بيان خاص بمسألة الحرب والسلام والمصادقة عليه وتوقيعه في الظروف نفسها التي جرت فيها المصادقة على الإعلان السياسي والمرسوم الدستوري وتوقيعهما، وكذا ثبْت المصطلحات والتعريفات والمصفوفة المُهيّئة لخارطة طريق تنفيذ الاتفاقات. ومن شأن ذلك البيان أن يكون له القيمة القانونية نفسها للإعلان السياسي وللمرسوم الدستوري وأن يمكّن من إيراد مزيد من النقاط التي يتشبّث بها قادة الجبهة الثورية.

لا يسعني هنا إلا أن أعترف، للتاريخ، بأن حمدان دقلو، في ذلك المساء، لم يُدْل بأي اعتراض على مقترحاتي، وإنما قال لي بكل بساطة: «اختر السيناريو الذي ترى أنه الأكثر فاعلية وإفادة. فنحن من جانبنا ليست لدينا أي مشكلة. المهم أن نتّحد مع جميع إخواننا وأن نسرع في توقيع الاتفاقات لإخراج بلادنا من هذه الوضعية». فشكرته بحرارة ونوّهت بتفهّمه وبالطريقة الفعالة التي أدار بها حتى الآن وفد المجلس العسكري الانتقالي.

قبل أن ننهي اجتماعنا كان قد التحق بنا أخوه عبد الرحيم. فأسرّ في أذنه شيئاً يبدو أنه مهم. حاولت أن أبتعد عنهما ليتحدثا بحرية، تطبيقاً لمبدأ شنقيطي يقول، لمعنى آخر وفي سياقات أخرى: «لا تتدخل بين الأخوين فسيتألّبان عليك كفكّي كماشة، وستؤوب بالخيبة والخسران».

لكن حميدتي أشار إليّ بالبقاء مكاني. وليست هذه أول مرة يظهر لي فيها أنه يثق فيّ، وأنا له بذلك مُمْتنٌّ حياتي.

ثم طرحتُ النقطة الثالثة التي أريد إثارتها. وهي إلغاء الحكم بإعدام مالك عقار وياسر عرمان. وقبل أن أستفيض في الاستدلال على وجاهة هذا الإجراء من كل وجه، قاطعني بالقول: «لك ذلك. سيتم الأمر على جناح الاستعجال. وفضلاً عن ذلك، سأسافر غداً مع بعض أعضاء المجلس العسكري للقائهم في جوبا. وأنا أقترح عليك أن ترافقنا». فشكرته على دعوته وأكثر من ذلك على استجابته لمطلبي. لكني أعربْتُ عن تحفظي بشأن مرافقة وفد من معسكر يقوم بمهمة باسم هذا المعسكر. ففهم بسرعة بديهته دواعي تحفظي. وفي ذلك الوقت، لم أكن أعلم أنه يرافقه في الطائرة نفسها وفد من قوى الحرية والتغيير. ولو كنت أعلم ذلك لرافقتهم بكل سرور لأن البعثة لن تكون عندئذ مهمة خاصة بمعسكر واحد، وإنما مهمة جامعة لطرفي عملية التفاوض التي أضطلع بالإشراف على وساطتها.

في ذلك المساء، لاحظتُ اضطراباً وحركة غير عادية في قيادة الجيوش من حيث تكرار دخول وخروج الضباط الذين يُسرّون إليه بمعلومات، أو يتصلون به هاتفياً بشكل مستمر.

التقطتُ مرتيْن نُتَفاً من أحاديث تدل على أن أموراً تجري في الجيش: هل يشهد تمرّداً أم هناك قوى خارجية تهاجم العاصمة؟ هناك شيء ما على ما

يبدو. ما هو؟ لن أعرف ذلك في الحين. ولكني اقتنعت أن شيئاً خطيراً يقع أو يتم تدبيره في تلك اللحظات بالذات.

كنت قد لقيت من قبل الرئيس البرهان في القيادة العامة للجيوش، وكذا الشأن بالنسبة للجنرال حمدان، لكني لم أحسّ مثل هذا الاضطراب الذي يحدث في تلك الليلة.

رافقني عبد الرحيم إلى المصعد وتبادلنا بعض الكلمات والأدعية الأخوية سائلين الله أن يوفقنا جميعاً في ما نحن بصدده. وحثني على ألا أدّخر في المستقبل أي نصح مهما كانت طبيعته إذا كان من شأنه أن يساعدهم على دفع البلد نحو سلوك الصراط القويم.

وأكد لي استعدادهم التام للعمل معي وإعطاء عناية قصوى لما قد اقترح بكل جد وإخلاص. ولا يسعني إلا أن أقر بأني تأثّرت كثيراً بهذه النية الحسنة، مع أني مع الأسف لم ألتقه مرة أخرى ولم أجد سانحة لتلبية رغبته في النصح لتسارع الأحداث ولانشغالاتي المتعددة. وإني لنادم على مغادرتي البلد دون لقائه مجدداً. لكن من يدري، فلعلي أراه في قابل الأيام.

خرجت من قيادة الجيوش وأنا مفعم بالتفاؤل من حيث اليُسْر الذي سأدرج به، رفقة لجنة الخبراء التي أترأسها، التعديلات المطلوبة من لدن الجبهة الثورية وشركائها وحلفائها في إعلان قوى الحرية والتغيير.

عند مغادرتي لأديس أبابا لم أكن، بحال من الأحوال، أظن أن الصعوبة ستأتي من جانب حلفاء الجبهة الثورية في قوى التغيير. لذا فإني لم أهتم، وفق ما تعهّدت به في أديس أبابا، إلا بالحصول على موافقة المجلس العسكري الانتقالي. فبالنسبة لي كان الأمر محسوماً في الطرف الآخر، ولم تكن هناك عرقلة.

قررت في اليوم الموالي أن أعاود الاتصال بصلتي بالجبهة الثورية في المكان عينه، سيد أحمد محمد الجكومي، وبمساعديّ كذلك. كنت أريد أن أبلغ الممثل قبل غيره بالجواب جدّ الإيجابي لرئيس وفد المجلس العسكري في المفاوضات، وأن أطلب من مساعديّ أن يفعلوا الشيء ذاته تجاه قادة الجبهة. وطلبت منهما على وجه الخصوص أن يبلغا مالك عقار وياسر عرمان بما صدر من تعهّد قاطع بإلغاء حكم الإعدام بحقهما.

لم أستطع لقاء سيد أحمد الجكومي اليوم ذاته، في حين تمكنتُ من الاتصال بمساعديّ وكلفتهما بالمهمة التي أخبراني في الأمسية نفسها بإنجازها على الوجه الأكمل.

في ذلك اليوم حظيت بمفاجأتيْن كبيرتين: الأولى أنه اليوم الذي أعلن فيه المجلس العسكري أنه أحبط محاولة انقلاب جديدة دبّرها قائد أركان الجيوش.

ففي المساء، كانت القنوات التلفزيونية الوطنية تبثّ على مدار الساعة تسجيلاً تعلن فيه هذه الشخصية السامية في الهرم العسكري أنها استولت على السلطة، وحلت المجلس العسكري، وأطلقت عملية سياسية جديدة.

دبّت في جسمي حُميّا الخوف. ذلك أني أدركت أنه في الوقت الذي كان يجري فيه الانقلاب أو ما وُصف بأنه انقلاب لأن الفرضيتيْن موجودتان، كنت في بؤرة المواجهة حيث قمة القيادة التي هي معنية في المقام الأول بسير الأحداث. ووصل قلقي وتوتري العصبي أوجهما لأني لم أكن أعلم حينها حجم الحادثة ولا انعكاساتها المحتملة على المفاوضات.

كان أكثر ما يؤرّقني هو مصير الضباط المنخرطين في العملية التفاوضية والذين أكنّ لهم جميعاً تقديراً فائقاً وتربطني بهم صداقة عميقة. فكنت أخشى أن يكونوا في حالة مطاردة، أو اعتقال، أو -لا قدر الله- ضحية تصفية

جسدية، وهذا ما يحدث غالباً عندما يسوّي العسكريون مشاكلهم بالطرق التي يتقنونها أي قعقعة السلاح أو صليل السيوف.

أما مفاجأتي الثانية فكانت اطلاعي على عرقلة لم تكن منتظرة بتاتاً تقف في وجه إدخال التعديلات التي تقترحها الجبهة الثورية.

بالفعل، لقد علمتُ ببالغ الأسى أن المجلس المركزي لقوى إعلان الحرية والتغيير قد تنصّل بشكل فجّ من التزامات أعضاء هذا الإعلان الذين فاوضوا قادة التمرد المسلح في أديس أبابا بحضوري وبمشاركتي إلى حد ما.. كان هذا يحزنني لما أحس به من شعور طيب تجاه تلك الشخصيات التي نسجتُ معها علاقات وثيقة عندما اجتمعت بها في أديس أبابا. لقد لاحظت أن بيني وبينهم تجاوباً عميقاً حول إجراءات الأخذ في الحسبان للخلاصة التي توصلوا إليها مع إخوانهم في الجبهة الثورية، سواء من حيث المضمون، أو من حيث سيناريوهات إدراج هذه الخلاصة في وثائق الاتفاق العام.

وقد حرصت، كما بيّنت آنفاً، على عرض هذه السيناريوهات على القادة العسكريين خلال الاجتماع المشار إليه أعلاه، سبيلاً -في ظني- إلى إزالة أي عقبة يمكن أن تحول دون إدخالها في نصوص الاتفاق المذكور.

كما انتابني الحزن لسبب آخر. فرفْض إدراج الخلاصة ينبئ عن نوع من عدم الاعتراف بالجبهة الثورية التي لمستُ لدى قادتها، وهذا الانطباع لم أخفه عن أي كان، استعداداً إيجابياً، من حيث مستواهم السياسي أو من حيث الوطنية وروح المسؤولية لديهم.

كان يؤسفني أن نسائم الانفتاح التي بشر بها إعلان قوى الحرية والتغيير لم تكن سوى سراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء، وأن آمال التفاهم والتضامن بين كبرى الكتل في هذا التحالف ليست إلا وهْماً خدّاعاً. عشعشت كل تلك المخاوف والهواجس والظنون والأحاسيس التي لم أكن على اطلاع تام على

خفاياها في ذهني فانتابني قلق شديد حول الجو العام لتلك اللحظات الأخيرة للانفراج التاريخي. لا شيء أشد على الوسيط المتلهف إلى الحل النهائي من الصعوبة الأخيرة لأنها قد تنسف البناء الكبير برمته، بينما الصعوبة في بداية المسار ليست ذات بال لأنها في الغالب متوقعة ولا تنسف شيئاً لأن شيئاً لم يك بعد شيئاً.

إلى ذلك ينضاف الخوف الذي ساورني منذ أن انطلقت مباحثات أديس أبابا. فقد كنت أخشى بل ترتعد فرائصي من أن يكون «هذا الحوار داخل الحوار» مدعاة لتعطيل الديناميكية العامة. وقد وصلتني أصداء من موريتانيا يزعم فيها مصدر معروف -بشكل من التشفّي- أن بوادر فشل المفاوضات أصبحت ماثلة للعيان وأن الاتفاق السياسي الذي استبشر به العالم قاطبة لم يكن سوى إعلان أجوف صرح به ولد لبات بشكل متسرّع وغير مؤكد. ولا شك في أن جهالة ذلك «المصيدر» وبؤسه الفكري مدعاة للتعامل معه بما يناسب من التسامح والتجاهل الذين ينسجمان مع خبرته غير المزوره: الزور والوشاية.

في اليوم الموالي، تمكنتُ من الاتصال بالمسؤولين المحليين للجبهة الثورية بقيادة توم هجو الذي شرح لي تفاصيل العراقيل التي تعترض سبيل إدخال الخلاصة في الاتفاق. فأبلغتهم بمخاوفي وبعزمي على أن أعمل معهم ما في وسعي لكيلا يؤدي هذا الانشقاق المؤسف داخل إحدى مكونات العملية التفاوضية إلى تأخر يضرّ بإحراز التقدم المؤمّل والمنتظر بفارغ الصبر.

أطلعتُ شريكي في الوساطة الذي عاد من أديس أبابا على حصيلة اتصالات لنواصل معاً، وقررنا معاً تسريع أشغال اللجنة القانونية التي دعوتُه إلى المشاركة فيها حتى ولو لم يكن في الأصل معيّناً كعضو فيها.

وبموازاة عمل اللجنة، كانت ثمة مشاورات واتصالات غير رسمية تجري بين الطرفين. وهكذا تقرر اعتماد آليتيْن في إعداد المرسوم الدستوري هما:

نشاط اللجنة التي انتدبها الطرفان، والتشاور لتذليل بعض العقبات الناجمة عن الخلاف السياسي تمهيداً للصياغة الفنية على يد الخبراء. غير أن هذا المستوى المزدوج لم يؤت أكله دائماً على صعيد الإعداد الفني للنصوص. فتصادمت النسخ المتباينة ولم تساعد الممارسة السيئة للنشر المفرط في شبكة الإنترنت على المحافظة على سرّية الصياغة المتعلقة بالترتيبات القانونية.

وُجّهت أصابع الاتهام إلى أشخاص تسللوا إلى كواليس المفاوضات غير الرسمية مع المجلس العسكري. ولحسن الحظ، لم يستمر هذا الوضع الفوضوي طويلاً، إذ سرعان ما استتبّ النظام، وتم اتخاذ قرار استدعاء الجولة الثالثة من المفاوضات، بعد أن تأجلت مراراً.

ما لبث الإجماع أن انعقد حول استدعاء هذه الجولة الثالثة في مكان أكثر عزلة وبمنأى عن المتطفلين أو أي مراقب فضولي.

أبلغنا الطرفيْن رسمياً بمكان المباحثات الجديدة وتاريخها وتوقيتها. وكان المكان هو قاعة الصداقة بالقصر الرئاسي. وكان اختيار القصر الرئاسي ذا أهمية رمزية لأكثر من سبب، ففيه دليل على تطبيع العملية وإدراجها في نطاق جمهوري يتعالى على التجاذبات الحزبية الضيقة.

كنت متأكداً من أن تغيير المكان لن يُسعد إدارة فندق كورينثيا وعماله. وكان ذلك يحزّ في نفسي، وكلما رجعتُ إلى الفندق، لسبب أو لآخر، كنت أحس بشيء من الحرج. على أني كنت مرتاحاً لأن جميع عمال الفندق، مهما كان مستواهم، يدركون دواعي تغيير المكان. لذا فهم يستمرون في استقبالي بحفاوة وكرم كلما دخلت الفندق حتى بعد أن انتقلت عنه المفاوضات.

هذا الشعور العام بالاحتفاء بي ينسحب على جميع السودانيين الذين تعوّدوا على رأسٍ اشتعل شيباً وغالباً غير مُمَشّط ولا مقصوص البتة، لكنهم

حملوا وتحملوا صاحبه في قلوبهم وأحياناً على أكتافهم. وإن حضورهم في قلبي لعميق ودائم، والمحبّة التي أكِنّها لهم حتى اليوم تستعْصي على الامّحاء والتلاشي. فهي باقية ما دمت حياً... فلا تزيدها الأيام إلا ترسخاً على منوال صيغة الحب العذري في بلاد الأندلس غرام اليوم أقوى من أمس وأضعف من غد.

شهدت المفاوضات حول المرسوم الدستوري عثرات ومصاعب ذاتية. كانت الصعوبة الأولى متعلقة بالمضمون، والصعوبة الثانية ذات صلة بالشكل. وعرفت مناقشات المرسوم الدستوري مناطق سطوع وضياء، ومناطق ظلال وضباب. وقد اتسم مناخ المفاوضات بانفراج كبير بفعل قبول المجلس العسكري لحصص توزيع مقاعد المجلس التشريعي بين مختلف الفئات الاجتماعية. وأسعدني ذلك كثيراً لأنه يقدم دليلاً أولاً على توقعي لتغيير المشهد السياسي إثر توقيع الاتفاق حول مسألتي الحكومة ومجلس السيادة اللذين يقوم عليهما مفهوم الاتفاق المرحلي، الذي بدأ يؤتي أكله ويرسم تأثير ديناميكيته على المشهد. فهنّأني كثيرون على هذا «التوفيق في الاستشراف السياسي».

تصوّروا ردّ فعل كل من كررتُ على مسامعهم لمدة أشهر أننا إذا ما وقعنا الاتفاق حول مسألتي الحكومة ومجلس السيادة، فإن ذلك بحد ذاته سيخلق ديناميكية تمتصّ جميع الخلافات الأخرى، وبالأخص الخلافات حول المجلس التشريعي الانتقالي. فأن ترى تحقيق ذلك بمجرد توقيع الاتفاق المذكور، حتى قبل تعيين الهيئتيْن، فذلك أمر ممتع ومثير للبهجة.

إن النِّسب التي اتفِق عليها قبل الأحداث المأساوية للثالث من حزيران/ يونيو 2019 كانت تعطي -وهو ما ذكّرت به مراراً- 67% من هذا المجلس للتحالف المشكّل من إعلان قوى الحرية والتغيير، و33% للقوى السياسية

الأخرى غير المشاركة مباشرة في عملية التفاوض، باستثناء المنتمين لحزب المؤتمر والمتحالفين معهم إلى آخر لحظة. وهذه الحصة الأخيرة سيعترض عليها فيما بعد المجلسُ العسكري، ليس لأنه يريد مقعداً لأي عسكري كان، وإنما استجابة للضغط السياسي الذي تمارسه قوى خارجة عن قوى إعلان الحرية والتغيير.

لقد برز منطق نابع من مقتضيات إشراك الجميع والعمل على تحقيق المصالحة الوطنية، يفرض عدم إهمال هذا الجانب المحوري في وقت تعاني فيه البلاد من خلخلة اللحمة الاجتماعية وتناقص الإجماع على القضايا الكبرى للوطن.

قد أثار هذا الاختلال في توازن التمثيل «البرلماني» هاجساً آخر له صلة بالخوف من عودة الحزب الواحد. ويرى كثير من قادة قوى الحرية والتغيير الذين تحدثتُ معهم على انفراد أن هذا التهديد وارد بالفعل. وقد قبل عدد كبير منهم اعتماد محاصصة أقل حيْفاً وأكثر إنصافاً للفصائل المهمّشة.

وقد طرح بعضهم فكرة لرفع تمثيل تلك الفئات من 33% إلى 45%، مع الاحتفاظ بأغلبية مريحة (55%) لقوى الحرية والتغيير. بينما اقترح آخرون تشكيلاً ثنائياً قوامه 60-40%. ولم يكن البعض بعيداً من قبول 50%-50%. غير أن أي إجماع لم يتحقق بخصوص هذه المسألة حتى ولو خفّت حدة الاعتراضات التي بلغت ذروتها في غمرة الفوَرَان الثوري.

لقد كان قبول العسكريين للرقم 67/ 33 مشروطاً بالقيام بتحديد معتبر للفئات الاجتماعية والسياسية التي سيُفسح لها مكان في المجلس التشريعي.

تم بالتحديد تسمية بعض الشرائح التي ستكون لها مقاعد في المجلس التشريعي الانتقالي، مثل الإدارة الأهلية، والطرق الصوفية والجماعات الدينية الأخرى، والتشكيلات السياسية التي لم تكن مرتبطة بالنظام السابق

وقت الإطاحة به. وفي ذلك تجاوز واضح لما كان مقرراً عند حصول التفاهم على الرقم 67/ 33.

وقد حدث تقدم جوهري بالنسبة لتمثيل النساء. وكان ترسيم كوتا (حصة) للنساء بمقدار 40% ثمرة لنضال مستميت بذلتْه النساء في جميع التشكيلات السياسية. أما من جانبي، فلم أخْفِ قط، وهذا مصدر اعتزاز لي، مواقفي الرافضة رفضاً قاطعاً لما يظهره بعض الممثلين المدنيين والعسكريين من تحفظ -متستر في الغالب- تجاه غزو جيش الضفائر للساحة السياسية السودانية.

إن المقارنة ما بين الحشود النسوية التي انخرطت في الثورة (انظر أسفله) وتبوّأت الصدارة والصفوف الأمامية في المظاهرات، والاعتصامات، والتجمّعات أمام القيادة العامة، حيث تكفلت بالقسط الأوفر من التموين اللوجستي، والتغطية الصحية، والإنعاش الثقافي والفني، تجعل من المشين والفاضح تقليص نسبة النساء إلى هذا الحد الضئيل ضمن فرق المفاوضين. فامرأتان فقط استطاعتا، إحداهما بصفة عضو (ميرفت حمد النيل) والأخرى بصفة مستشارة (الدكتورة ابتسام السنهوري)، أن تدخلا قاعة المداولات، سواء في الدورات المنعقدة في فندق كورينثيا أو في الجولات الحاسمة بالقصر الرئاسي.

كنتُ أعرف، وهو ما صرحتُ به لمجموعات النساء اللائي قابلتهن، أن عدد ممثلات الجنس اللطيف سيكون محدوداً في مجلس السيادة، لكن من اللازم تفادي ذلك في الحكومة والمجلس التشريعي الانتقالي. ومن المبشّر أن رئيس الوزراء د. عبد الله حمدوك قد عيّن أربع نساء في حكومته تتولى إحداهن حقيبة الشؤون الخارجية. ويمثل ذلك نسبة 25% من حكومة تضم عشرين عضواً. وليس هذا بالأمر اليسير في بلد لا يخجل رجاله كثيراً من تحفظ شديد لمشاركة النساء مشاركة جدية في الشأن السياسي.

والأمل معقود على أن النساء يمكن أن يسجلن مزيداً من النقاط عندما يتبوّأن في المستقبل القريب مناصب في المفوضيات، والوكالات واللجان المتخصصة، بل ويترأسن مؤسسات عمومية وشبه عمومية مثل البعثات الدبلوماسية، والأسلاك الأمنية، والهيئات القضائية، والجامعات... إلخ.

إن وعي النساء السودانيات المعروفات بأَنَفَتهن العالية سيجعل من الصعب على الأحزاب السياسية الكبرى المستعدة لخوض الاستحقاقات الانتخابية ألّا تولي مكانة معتبرة لقضايا النوع، ولمنزلة النساء في هرم القيادة على المستويات كافة.

لن تقتصر المسألة على قضية النوع المحايدة سياسياً، وإنما ستمتد إلى المطالبة بالحق في المشاركة السياسية بمفهومها النضالي الواسع.

لا أستبعد، إذا كنت قد استوعبْتُ كل ما سمعته من أفواه القائدات من النساء، أن يكون العقاب الانتخابي مؤلماً غداً للساسة الذين يتمادون في ازدراء هذا «النصف من السماء» في السودان.

لم يترتب على الجدل الدائر بشأن المحاصصة داخل المجلس التشريعي الانتقالي أيُّ مساس بالنسبة المعتبرة الممنوحة للنساء والبالغة 40%. أما بخصوص توزيع الحصص على مكونات المشهد السياسي فقد اختفت عن الساحة بعد أن أرْبكتها على مدى شهور عدة. بيْد أن من غير المستبعد أن تعود هذه القضية بقوة متى أصبحت لدى أصحاب القرار الشجاعة للتصدي لمسألة اختيار الأعضاء في المجلس التشريعي الانتقالي. ذلك أن كل شيء يظل سهلاً في إفريقيا ما لم يصل إلى القضايا الشخصية. فما إن يتعلق الأمر بمصلحة شخصية حتى تُنسى المبادئ، والقيم، والإيثار، والزهد، والإخلاص للقضية، إذ مع الأسف يقايس كل شيء بميزان المصالح الشخصية الأنانية.

مهما يكن، فقد تبيّن عند استئناف المباحثات الرسمية حول المرسوم الدستوري أن هذه المسألة أصبحت متجاوزة تماماً؛ لأنها سبق حسمها إبّان النقاشات الجانبية التي جرت بين الطرفين خارج إطار المفاوضات الرسمية.

إن هذا القبول للرقم الثنائي الذي ما فتئ يثير شياطين الخلاف من مراقدها يُظهر مؤشراً واضحاً يدل على أن الطرفين بدأا يثقان في بعضهما البعض، وشرعا في نسْج روابط تتعالى على التباين التقليدي فيما بين عناصرهما الأساسية الملتئمة في مجموعات التفاوض.

هذه الروح الجديدة تنْبئ عن إرهاصات خطوط القوة التي بدأت في البروز على المسرح السياسي، ويمكن أن تتبلور مستقبلاً حول رجال سيخلدهم التاريخ بحملهم التوكيل لتوقيع الاتفاقات (انظر أسفله).

أما المسألة الثانية التي تمت تسويتها فتتعلق بالوصاية على القوات المسلحة وقوات الأمن.

هكذا فقد وجد «قانون المفاوضات السودانية» أحسن صوره في المنطق التوزيعي للوصاية لأن وفد قوى الحرية والتغيير قبل بأن تتبع القوات المسلحة والدعم السريع لمجلس السيادة. لكنه ظل يرافع بصرامة من أجل وصاية الحكومة المدنية على الشرطة الوطنية والأمن (جهاز المخابرات). وينص الاتفاق الذي تم التوصل إليه في النهاية على أن مجلس السيادة يمارس الوصاية على القوات المسلحة وقوات الدعم السريع، فيما أقر -بدون منازع- وصاية الحكومة المدنية على الشرطة. وبالمقابل، أخضع قوات الأمن لوصاية مختلطة يشترك فيها مجلس السيادة مع الحكومة المدنية.

وليست هذه الوصاية المختلطة على الأمن والمخابرات عشوائية بل تنبع من طبيعتها التي لها بُعْد خارجي ذو صلة بالسيادة على أمن البلد خارجياً، وبعد داخلي له مساس مباشر بالسلطة التنفيذية من حيث الأمن الداخلي.

ووعياً مني لهذه الثنائية، فاتَحْتُ الدكتورة ابتسام السنهوري بشأن صيغة توافقية في حال ما إذا أصبحت المسألة نقطة خلاف مستعصية. وقد طلبت منها أن تُبقي الأمر طيّ الكتمان، بعد أن وافقتني عليها بل أكثر من ذلك قبلتْ أن تكون هي التي تطرحها عند الاقتضاء.

تتمثل الصيغة في إنشاء جهازين للمخابرات، أحدهما مكرّس للأمن الخارجي ويمكن أن يخضع لوصاية مجلس السيادة، والثاني متخصص في الأمن الداخلي ويكون تحت وصاية الحكومة المدنية. وعندما اتفق الأطراف على الوصاية المختلطة للمخابرات، وضعنا صيغتنا في ثلاجة طاولة المفاوضات شأنها شأن الكثير من الصيغ الأخرى التي رتّبْناها مع بعض الأعضاء البارزين في كل من الوفديْن. وقد تم استخدام بعض الصيغ المجمّدة هذه فحظيت بالموافقة بينما بقي بعضها الآخر مطموراً في كَفنه إلى الأبد. وبذلك تم توصل الأطراف بمجهوداتهم الذاتية إلى صيغة ذكية. فالقوات المسلحة والدعم السريع تتبع لمجلس السيادة. كما تتبع الشرطة للحكومة المدنية على أن يتبع الأمن وجهاز المخابرات للوصاية المشتركة للسلطتين على حد سواء.

يلاحظ أن هذا الحل النهائي لم يبتعد كثيراً عن روح المقترح الأصلي حيث احتفظ بالوصاية المختلطة لجهاز الأمن والمخابرات، وتفادى بحصافة فصل البعد الخارجي والبعد الداخلي للأمن الوطني.

أما الصعوبة الثالثة التي اعترضت سبيل المفاوضات فتتعلق بالمؤسسات القضائية، وعلى الأخص بسلطات المجلس الأعلى للقضاء وصلاحيات رئيسه.

وقد أثار تعيين هذه الشخصية المحورية من قِبَل الحكومة، أو من قبل المجلس التشريعي، أو من قبل مجلس السيادة، ارتباكاً لبعض الوقت لدى

سياسيين غير متمرّسين بدقائق الإشكاليات القانونية، كما فجّر عاصفة جدلية بين مجموعتي الخبراء الأعضاء في اللجنة القانونية وبين وفدي المفاوضين.

أمام توافق القانونيين في الطرفين تراجع السياسيون عن موقفهم. فكان لا بد من حل لتعيين هذه الشخصية المحورية، ومن ثم تقرر أن يعيّنه المجلس الأعلى للقضاء باعتبار ذلك السبيل الوحيد لضمان عدم المساس باستقلالية القضاء.

لكن بما أن المجلس الأعلى للقضاء لا يوجد إلا في نص لم يتم إصداره، فكان لا بد من البحث عن حل إن لم يحافظ على جوهر استقلالية القضاء فعلى الأقل يحفظ مظاهرها: وذلك بتعيينه فوراً بموجب اتفاق فيما بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير، في انتظار سنّ نص تشريعي يقضي بإنشاء المجلس الأعلى للقضاء عندما يتم تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي. وهكذا اتفق الطرفان بشكل غير مكتوب على أن يختارا بالإجماع، قبل إقرار المرسوم الدستوري، شخصية يتولى تعيينَها رئيسُ المجلس العسكري الانتقالي. ويُفترض أن تظل هذه الشخصية في المنصب إلى حين تشكيل المجلس الأعلى للقضاء الذي يمكنه أن يُقرّها في المنصب أو يعيّن أخرى بدلاً منها.

كنتُ أعرف بوسائلي الخاصة جداً أن أسماء قد تم اقتراحها على المجلس العسكري، وأن هذا الأخير قد طلب من قوى التغيير اختيار أحدها، وأن الشخصية تم اختيارها لكن لحظات قبل تعيينها فعلياً اعترض عليها ممثلون من قوى التغيير. واستمرت المحاولات حتى توقيع المرسوم الدستوري. فهل تم الانتباه إلى المأزق وأسنِد التعيين خُفية إلى مجلس السيادة، قبل توقيع المرسوم الدستوري، في انتظار تشكيل المجلس التشريعي؟ أم هل تمت إضافة هذا الاستثناء فقط بعد توقيع المرسوم الدستوري ولكن قبل إصداره من طرف رئيس المجلس العسكري؟

مهما يكن، فقد حرصت الوساطة منذ البداية على احترام مبدأ ثابت. فكلما استطاع الطرفان أن يتفقا دون تدخلها فإنها تشجعهما على ذلك. ومنذ أن حصل الاتفاق على نص المرسوم الدستوري وتكرّس ذلك عن طريق التوقيع بالأحرف الأولى، فإن ما حدث بعد ذلك بين الطرفين شأن يخص الطرفين وحدهما، ولا دخل للوساطة فيه إطلاقاً.

هكذا، يتعذّر عليّ اليوم أن أجزم بأن تعديل القاعدة المحددة لتعيين رئيس القضاء ونائبه من قِبَل المجلس الأعلى للقضاء قد تم إدخاله قبل التوقيع أو بعده. كما أني لا أقدر على القول، في حال إدخاله بعد التوقيع، ما إذا كان ذلك قد تم قبل أو بعد إصدار النص الذي يعطيه، في جل الأنظمة القانونية، قوة الإلزام القانوني بصفة نهائية.

أما المشكلة الرابعة التي كان من المنتظر أن يحتدم الجدل بشأنها فهي مسألة منح الحصانة لأعضاء الهيئات الانتقالية. وخلافاً للفكرة الشائعة، فإن العسكريين لم يطلبوا في أي وقت من الأوقات إدخال قاعدة للحصانة من أي نمط كانت.

وقد قصَرت اللجنة القانونية الترتيبات في هذا المجال على جانب وحيد يتمثل في تعزيز الإجراءات في حالة رفع دعوى ضد عضو في الهيئات الانتقالية. وأكدت المبدأ الذي يقضي بأن تتم محاكمة المخالفات ذات الطبيعة العسكرية بموجب القانون العسكري ومن طرف محاكم عسكرية. أما المخالفات الأخرى، أياً كان مرتكبها عسكرياً أو مدنياً، فإن المقاضاة بشأنها تتم في المحاكم العادية. ومن غير المؤكد ألا يواجه القضاة مشاكل جمّة في تكييف الأفعال المنسوبة إلى من يَمْثلون أمام المحاكم العادية. ذلك أن الإشكال سيُطرح عندما يكون مرتكب المخالفة عسكرياً، فهل تتم مقاضاته في محكمة عسكرية أم مدنية؟ وعندئذ ستكون المشكلة فنية تتعلق بتكييف التهمة، وبمقدور القضاة وحدهم إيجاد حل لذلك.

ثمة مشكلة -هي السادسة- متعلقة بالمضمون كادت أن تشل تلقائياً المفاوضات بشأن المصادقة على المرسوم الدستوري. ويتعلق الأمر بالصلاحيات المخوّلة لمجلس السيادة وصلاحيات الحكومة ورئيسها بالتحديد.

لا يخلو التوافق الذي تم التوصل إليه من منطق سياسي ومن وجاهة فنية على الصعيد القانوني.

فالمرسوم الدستوري ينص على أن جميع السلطات التي كانت مخولة للرئيس بمقتضى دستور 2005 في مجال السيادة يتم تحويلها بالكامل إلى مجلس السيادة، وجميع سلطات رئيس الجمهورية، بموجب المرسوم نفسه، ذات الطبيعة التنفيذية يتم تحويلها إلى الحكومة.

بعد التغلب على المسائل الشائكة التي ينطوي عليها المرسوم الدستوري، طرحت من جديد مسألة الأخذ في الحسبان لمطالب الجبهة الثورية.

وقد هددت هذه المسألة الجلسة النهائية للتفاوض بالشلل التام وحتى بإحداث شرْخ أو انقسامات عميقة.

كانت هنالك لحظتان حاسمتان. الأولى عندما رفض قادة الجبهة الثورية في الخارج، عن طريق ممثليهم محلياً، الصيغةَ التي تنص على أن مفاوضات السلام ستجري مع «جميع الحركات المسلحة» بينما أراد قادة الجبهة الثورية الحصول على مزايا لجبهتهم تقتضي تمييزها لغوياً عن باقي الحركات المسلحة. وقد بدا لي أن هذا البحث عن المزايا، بهذه الطريقة، لا يخلو من تمْويه غير ضروري في سياق البحث عن التصالح العام.

أجريْتُ مكالمات بالهاتف، في ظروف اتصال صعبة للغاية جعلتني في بعض الأحايين غير متأكد مما أسمع وأظنني أفهم، على مدى ساعات، مع هذا الجانب أو ذاك، لإقناعهم بسلامة الصيغة الشمولية التي تتحدث عن

«الحركات المسلحة» دون تخصيص أو إقصاء. وقد أحْرجني بعضهم، وليس أقلهم أهمية، بالقول إن التنازل الوحيد الذي يمكنهم قبوله هو أن يتقرر أن الاتفاقات التي ستتحقق في إطار عملية السلام سينجم عنها تعديل للدستور ليتم إدراجها فيه أو اعتبارها نصوصاً أعلى من الدستور. فكنت مضطراً لأقول لهم، دون لف ولا دوران، إني لا أقبل إطلاقاً أن يرتبط اسمي بهذه البدعة القانونية. فأنا لن أقبل أن أبْصِم بتوقيعي على نص يتضمن ذلك، ولا أرضى لرئيس المفوضية أن يفعل ذلك عندما يأتي لتوقيع الاتفاقات النهائية.

وقد قلت بحضور أعضاء مدنيين وعسكريين ذوي نفوذ داخل الوفدين، في القاعة الملاصقة لقاعة الاجتماعات، إنه إذا قبل أولئك تلك البدعة فإن عليهم أن يبحثوا عن وسيط غيري، وعن شاهد آخر غيري يقبل تكريسها في الاتفاق.

أعتقد أن المتحدثين معي على الخط، وقد اتصلت بهم تباعاً، اقتنعوا في خاتمة المطاف أو على الأقل التزموا الصمت إزاء تصميمي على التشبّث بأحد المواقف المتشددة النادرة التي تمسكتُ بها في ذلك المساء. ولقد ابتهجْتُ لقبولهم الإقرار بألّا نصَّ يعلو على الدستور مهما كانت طبيعته القانونية. وهكذا تم بفضل حكمة قادة التمرّد وإذعانهم للمنطق، إنقاذ توازي الأشكال الذي يحرص عليه القانونيون عبر العالم. وفي هذا دليل آخر على المستوى السياسي لهؤلاء القادة وعلى روح المسؤولية لديهم، وهو ما سبق لي أن أشدتُ به في مكان آخر من هذا المصنّف.

بعد أن هدأت العاصفة التي أثارتها الجبهة الثورية، قمتُ باستدعاء جلسة عامة. وفي هذا الوقت، برزت صعوبة جديدة أثارها خبراء قوى الحرية والتغيير بادّعائهم أن النص الموجود بحوزة السكرتارية قد خضع لتحوير لا يوافقون عليه. فالتزم العقيد طلال الصمت حيال هذا الاتهام الموجّه إليه

ضمناً في المقام الأول بوصفه حارس الحاسوب الذي يتضمن النص المتفق عليه بجميع مواده. وبالنسبة لضابط سام فإن الكرامة والشرف هي مسألة حياة أو موت. ولقد أعجبني هدوءه ورباطة جأشه كبطل أوليمبي، وفي ذلك دليل واضح على القوة الهادئة التي يتمتع بها هذا الضابط المتميّز في كفاءته الفنية وورعه الديني.

اضطررتُ لأن آمر بقراءة النص كاملاً. وكان في ذلك مجازفة حقيقية. فما دام النص لم يوقع فإن بمقدور كل طرف أن يُدخل عليه تعديلات. وقد حذرت الطرفين بألفاظ تشارف حد الوقاحة، موضّحاً أن الغرض من هذه القراءة لا يعدو أن يكون التأكد من أن النص الذي سيُعرض على التوقيع مطابق تماماً لما تم الاتفاق عليه. ولن يكون من المقبول إضافة أي تعديل. وحيث إن التعب كان نصيراً لي فقد تم قبول هذا الملتمس. وفي هذا سبب آخر من الدوافع التي تحْدوني لمحبّة السودانيين المرافقين لي في هذه المغامرة. فكلما رأوني أصرخ وأحملق بعينيّ يُشفقون عليّ ويعطونني ما أريد. وأنا ممتنّ لهم بذلك إذ لا شيء يضطرهم إليه. فعلى أية حال، القضية قضيتهم وهم من خضّبوها بدمائهم الزكية قبل أن يطرّزوها بحبر أقلامهم.

آن الأوان إذاً للبدء في القراءة النهائية للنص. وهو ما تم وأفضى إلى اعتبار النص مطابقاً، مع قبولي لتعديل أو تعديلين طفيفين لا يتعدّيان الشكل المحض. فاستنتجْتُ من ذلك أن النص قد تمت الموافقة عليه، فانفجرت موجة من التصفيق الحار بالرغم من التعب.

أصبحت الطريق الآن سالكة نحو مراسيم التوقيع. عندئذ بادرت إلى تقديم النص الذي طلب مني إعداده بخصوص المفاهيم التي قد يدور الخلاف بشأن تأويلها.

بعد التقديم، كان عليّ أن أجيب على بعض الاستيضاحات القليلة، وعندها تمت المصادقة على ثبْت المصطلحات والمفاهيم.

فاعتماداً على تجربتي في بعض البلدان الإفريقية التي تُغفل أحياناً عند توقيع الاتفاقات وضع رزنامة أو جدولة لتنفيذها، كنت في اليوم السابق لحفل التوقيع قد اقترحتُ إعداد مصْفوفة تتضمن خارطة للتنفيذ، وهي الآن جاهزة. كان مدني عباس وأسامة عوض هما من تولى إعداد خارطة الطريق هذه. وقد أقِر جدول النشاطات المبرمجة فيها دون تعديل. ذلك أن الرجلين المكلفين بهذه المهمة ليسا ذكييْن فحسب وإنما هما كذلك داهيتان. فهما قد قاما بتشاور مسبق لكي يحصلا على موافقة الجميع قبل عرض عملهما على الجلسة العلنية للمفاوضات.

إن غياب خارطة طريق للتنفيذ هو في الغالب الذريعة التي تُتخذ للتنصّل من الالتزامات في الاتفاقات. وهذه الحرية والضبابية في توقيت الأنشطة كثيراً ما تدفعان الاتفاق في متاهات التسويف والمماطلة أو الموت المُجْهِز. صحيح أننا، لسبب أو لآخر، قد نتجاوز التاريخ المحدد لتنصيب هذه الهيئة أو تلك، أو لأداء اليمين، أو لعقد اجتماعات حاسمة، أو للإمداد بمعطيات حساسة، أو للاستشارات القانونية، أو للإشهار الذي يؤكد للنص طابعه القانوني وقابليته للتطبيق... إلخ. لكن المخاطر المرتبطة بتجاوز الآجال المحددة، لا تُعْفي المسؤولين من عدم التنفيذ لالتزاماتهم المعنوية ومن المسؤولية الملقاة على عواتقهم.

ذلك أن خوفهم من اتهامهم بنقض العهد ونكث الالتزام وما يترتب على ذلك من عواقب سياسية وأخلاقية، يدفعهم دائماً إلى عدم التمادي في خرق الآجال والتقيّد بها ما وجدوا إلى ذلك سبيلاً.

إخال اليوم إجمالاً أن هذه الآلية بالرغم من بساطتها في الظاهر قد

أسهمت كثيراً في تسريع تنصيب الهيئات الانتقالية، وتقلّد منعشيها لمناصبهم سواء على مستوى مجلس السيادة أو على مستوى الحكومة المدنية.

لقد استغرق بلد إفريقي مجاور للسودان ثمانية أشهر، بل أكثر، لتشكيل حكومته، في حين أصبحت أجهزة الحكم الانتقالي الناجمة عن مفهوم الاتفاق المرحلي وظيفية في أقل من عشرين يوماً بعد المراسيم الرسمية لتوقيع الاتفاقات. وهذا إنجاز يُعدّ مفخرة تشهد على فضيلة المسطرة الإجرائية التي اتبعها المتفاوضون.

ثم جاء وقت التوقيع بالأحرف الأولى، وكان من اللازم حينها أن نطرح من جديد مسألة توقيع التفويضات لمن سيوقعون الاتفاقات.

بالنسبة للعسكريين لم يتغير شيء، فالتفويض الذي أعطاه رئيس المجلس عبد الفتاح البرهان لنائبه الأول، محمد حمدان دقلو، كان تفويضاً عاماً ينسحب على مجمل العملية التفاوضية. وهذا التفويض ظل بحوزتنا منذ التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق السياسي.

بالنسبة للتحالفات المشكلة لقوى إعلان الحرية والتغيير، فقد اتفقت هذه الكتل من جديد بسرعة إلى حد ما، وبالإجماع هذه المرة، على تفويض أحمد ربيع.

عندئذ ظهرت مشكلة تفصيلية: من هو المخوّل توقيع تفويض أحمد ربيع ليوقع بالأحرف الأولى باسم قوى التغيير النصَّ الذي تمت المصادقة عليه توّاً؟ حدث شيء من التردد داخل الكتل سرعان ما تمت تسويته. بقيت مسألة من سيوقع التفويض لأحمد ربيع من نداء السودان، وهو كما ذكرنا مراراً مكونة أساسية لأنها تتشكل من تجمّع حزب الأمة الممثل طيلة المفاوضات من لدن الدكتور إبراهيم الأمين وقائد آخر بارز، هو المهندس الدقير الذي يقود حزباً نخبوياً معروفاً.

كما أن الجبهة الثورية المشكلة من ثلاث حركات مسلحة تنضوي كذلك تحت لواء نداء السودان. وكانت هذه الجبهة ممثلة بوفد كبير يرأسه أحد قادتها، وهو التوم هجو. فمن من الرجال الثلاثة سيوقع، باسم التكتل، توكيل أحمد ربيع؟ إذا اعتمدنا منطق تكرار السوابق، ينبغي أن يُسند هذا التوقيع إلى الدكتور إبراهيم الأمين باعتبار أنه هو الذي وقع، باسم نداء السودان، التفويض ذاته لربيع كي يوقع الإعلان السياسي بالأحرف الأولى. وهناك أيضاً مؤشران آخران يدفعان إلى اختياره، أحدهما عامل السن، إذ يعتبر مع علي السنهوري وصديق يوسف العميديْن بحق في مجرّة قياديّي القوى الثورية. ينضاف إلى ذلك بالنسبة لإبراهيم الأمين مؤهّلاته الفكرية والأكاديمية.

أما بالنسبة للتوم هجو فيمكن أن يؤوّل هذا الإجراء الشكلي، رمزياً على الأرجح، بأنه عودة إلى الانخراط في العمل السياسي في العاصمة الخرطوم. وسيرتاح لذلك رفاقه في الجبهة الثورية الذين يُتابعون باهتمام التطورات الأخيرة لتفاوض لم يشاركوا فيه -والحق يقال- على نحو كاف.

أما عمر الدقير فقد تميّز بمواظبته وقوة حضوره لجميع المفاصل الحساسة للعملية التفاوضية، وقد حافظ لدى الشباب على صورة ناصعة لم تشُبْها شائبة.

وعند محاولتي تسوية هذا المشكل، اصطدمت ببعض التحفظات تجاه إبراهيم الأمين الذي وصَمَه بعض أعضاء الجبهة الثورية بالقسوة معهم ومع الذين ذهبوا للتفاوض معهم في أديس أبابا. وأفْهَمني خفيةً بعضُ أعضاء قوى التغيير، وليسوا من أقلهم شأناً، أنهم لا يودّون أن تظهر أسماؤهم مع اسم التوم هجو على قائمة مفوضي ربيع لتمثيل التحالف بأسْره.

بالعودة إلى القائديْن اللذين كانا موضع تحفظات، لم ألمس لديهما تعلقاً

خاصاً بتوقيع التفويض الممنوح لأحمد ربيع. وكان هذا الابتعاد عن التحزّب الضيّق يرفع مكانتهما في عيني.

لم يبق لي إلا عمر الدقير الذي استجاب لطلبي، وإن كان لم يطلب شيئاً لنفسه. وعندئذ وضعتُ لائحة بأسماء المفوضين الممثلين للكتل السبع لقوى التغيير. ثم طلبتُ من السكرتارية أن تعدّ الوثائق للتوقيع بالأحرف الأولى، وأن تحضّر في الأثناء المنصة التي سيُعلن من فوقها النبأ العظيم الذي أصبحوا هم فيه متفقون.

بالنظر إلى حجم الوثيقة قررنا أن نقوم، أعني الممثليْن وأنا ومحمود درير كشاهديْن، في قاعة اجتماعات منعزلة بعيداً عن الأنظار. وهو ما سيثير ضدي لوم الصحافيين. لكن تلك شنشنة أعرفها من أخزم. والله وحده يعلم المقصود بذلك.

للتعويض عن هذا الحرمان سيطلعون، في الملأ، على التوقيع بالأحرف الأولى للصفحة الأخيرة من الوثيقة الدستورية الضخمة.

عندما خرجتُ من قاعة المداولات مرفوقاً بأغلب القادة السياسيين الحضور، توجهتُ، دون أن أحضّر أي شيء، إلى منصة الخطابة أمام المئات من الصحافيين المرهقين. فصرحت دون مقدمات بما هو قريب من ما يلي: «إني لسعيد جداً أن أعلن لكم أن الطرفين قد توصلا إلى اتفاق كامل بشأن المرسوم الدستوري وغيره من النصوص الملحقة». فهزت صيحات «مَرْحى!» الردهات والمباني الفخمة لقاعة الصداقة. وبصوت مبحوح وانفعال مكبوت، ألقيتُ الجملة التالية: «إنها لحظة لكتابة التاريخ بقوة الإرادة، والوعي، والحلم بسودان جديد». ثم أخرجْتُ، ولستُ أدري من أين، رباعيتي التي نالت شهرة وذاع صيتها:

كنت أعرف أن الشعب ولاسيما النخب كانوا حريصين على معرفة مصير

هذه الحركة الثورية الهائلة التي هي الآن بصدد تولّي مقاليد السلطة. وتبعاً لذلك أطلقتُ على رؤوس الأشهاد نداء من أجل الوفاء لروح هذه الثورة المجيدة. كما كنت أعرف أن هذا النداء سيكون مقتضباً وناقصاً إذا لم أسنده بدعوة للحفاظ الشديد -كما نحفظ قرة أعيننا- على منظومة الأمن والدفاع في البلد. وقد أصبح من المعروف اليوم أن هذه إحدى الأفكار الجوهرية التي تشبثت بها دون ملل؛ وأني دافعت عنها أمام جميع الفاعلين السودانيين وفي كل المحافل والمنتديات التي أتيح لي فيها أن أتحدث مع شركاء أجانب.

وعندما أرى الآن تفكك منظومات الدفاع والأمن في اليمن، وفي العراق، بل وفي مالي وبركينا فاسو، وليبيا، أشعر برعب يجتاح جسدي أن يقع الشيء نفسه للحبيبة السودان.

لم أتوانَ عن إطلاق ندائي الثالث الداعي إلى حماية يقظة البلاد ضد أي تدخل خارجي، أياً كان مصدره، سواء من الأشقاء، أو الأصدقاء، أو من الشركاء كذلك.

وأخيراً، حاولت أن يكون لمرافعتي وقع خاص فانبريْت للدفاع عن الكنداكات (وهو اسم أسطوري مشتق من لقب ملكة النوبا وأصبح يُطلق على جميع النساء السودانيات). وأضفتُ إلى هذه الفئة صِنوها ورفيق دربها المساند لها في مواجهة صروف الدهر: أعني فئة الشباب.

ثم دعوتُ أخي محمود درير إلى إلقاء كلمة داعياً الحضور للتصفيق له بحرارة. فعرّج على الطابع التاريخي للحراك ونوّه بهذا المكسب الجسيم الذي حققه الشعب السوداني. وتمنى أن يفتح للبلد آفاقاً واعدة ويمكّنه من عودة سريعة إلى الساحة الإقليمية، والإفريقية، والعالمية.

وتلا ذلك خطابا ممثلي الطرفين، عمر ديجر وحمدان دغلو.

وقد اتبع كل منهما الأسلوب الذي انتهجه إبّان مراسيم الحفل المماثل الذي نُظّم قبل هذا بشهر للتوقيع بالأحرف الأولى على الإعلان السياسي.

ألهب عمر الدقير حماس الحضور. ولم يترك ميداناً حساساً عند أبناء الثورة إلا رفع له راية. وقد فكرتُ في قرارة نفسي أنه بهذا الخطاب النيّر المشحون بالرسائل قد قطع خطوة نحو الطموح الذي ينسبه إليه البعض، وهو أنه يرْنو إلى رئاسة الحكومة الانتقالية، إما في بداية الانتقالية أو في نصفها الأخير.

أما حمدان دقلو فقد عاد إلى المواضيع الأثيرة عنده والمتمثلة في الوحدة، واستتْباب السلم في البلد، والتآزر والوئام بين أبنائه، وضرورة إحراز تقدم حثيث نحو إقامة الحكم الانتقالي السلمي خدمة لبناء البلد وازدهاره في الميادين كافة.

انتهى الحفل، وهرع الحضور إليّ في ازدحام شديد، كل يريد أن ينتزع مني كلمة، أو جملة، أو شعوراً، أو تساؤلاً، أو أي شيء. فاضطررتُ، دون انتباه حقيقة، أن أوزّع الكلام هنا وهناك، يميناً وشمالاً، على غابة من الميكروفونات التي كانت تلحّ علي وتحاصرني من كل جانب.

عند محاولتي الخروج، تلقّفني عشرات من الشباب وحملوني كما تُحمل رموز النصر، مصوّبين إليّ كاميرات هواتفهم النقالة. كنتُ أصرخ طالباً منهم أن يطرحوني أرضاً. فصاح أحدهم: «رفقًا بالشيخ!». وأعتقد أن كلمة الشيخ كان المقصود بها المسنّ وليست تعبيراً عن الاحترام، لكنها أنقذت حياتي في ذلك اليوم المشهود. لقد مكّنتني من أن تلامس قدماي الأرض. وشكّلت جماعة من الشباب الأصلب عوداً جداراً لحمايتي وتمكيني من الدخول في سيارتي، فأمرت الدراجة النارية المرافقة لي أن تفتح لي الطريق وسط جموع تتحلّق حول السيارة في محاولة لأخذ صور تخلد هذا الحدث التاريخي بالنسبة لهم وبالنسبة لي.

وصلتُ إلى الفندق حيث التف حولي العمال، رجالاً ونساء، من موظفي الاستقبال، إلى عناصر الأمن، والطباخين، ووكلاء الإدارة، مهنّئين ومباركين، مع العناق والقُبَل المحصورة -مع الأسف- في الرجال فقط لأسباب دينية.

شعرتُ أن رياحاً تحملني ولا أدري أين ستطرحني. كنت أعرف فقط أني بحاجة لأن أخلد إلى النوم. وذاك ما فعلته.

بينما كانت آلاف من شموع الفرحة تضيء المدينة وأرجاء البلاد كافة، كنت أغطّ في نومي وتداعبني فكرة واحدة هي أن أتجه فور استيقاظي إلى المطار للسفر، في انتظار السابع عشر من آب/أغسطس موعد التوقيع الرسمي للاتفاقات، إلى موريتانيا التي أصبحت تتقاسم مع السودان انتمائي الوطني، وحيث بدأت أجواء عيد الأضحى تلقي إلي من بعيد بألوانها الجميلة الزاهية.

ما إن استيقظت حتى لاحظت أن مئات من رسائل التهنئة تغمر شاشة هاتفي ولوحة حاسوبي. وبقي مصدر واحد ملتزماً صمتاً مطبقاً، فهذا المصدر الذي كان من المفروض أن يكون أول من يُهنّئني قد استغرق في صمت القبور، قيل لي بالتواتر إن النتيجة أزعجته كثيرا كان الله في عونه!

خلافاً لذلك انهالت عليّ الرسائل من كل الأوساط معبّرة عن اعتزازها بالنتائج التي حققتُها وبالسلوك الذي تحلّيتُ به طيلة مسار المفاوضات في السودان. والأهم من ذلك، وفاءً للتاريخ واستشرافاً للمستقبل، هو أن سيل الرسائل القادمة من موريتانيا على وجه الخصوص كانت تعبّر عن حب نبيل للسودان واشتياق إليه، فالله تعالى قد طبع في قلوب الموريتانيين التعلق بالسودان كجوهرة كريمة تهفو إليها نفوس جميع الفئات من أبناء الشناقطة الذين ارتبطوا بالسودان ارتباطاً عميقاً.

وكثير ممن هنّؤوني بالرسائل الإلكترونية أو مباشرة فيما بعد، كانوا مسرورين لأنهم رأوني عبر شاشات التلفزيون وأنا ألبس الدرّاعة، وهي الثوب التقليدي المميّز للموريتانيين. وإني لآسف، بطبيعة الحال، على أني لم أجبْ بعضهم في الوقت المناسب، وتركت بعضهم دون جواب.

ولا يعود ذلك لكوني لم أتفاعل بعمق مع رسائلهم، وإنما يرجع إلى أني في غمرة الأحداث لم أعد أتحكّم في وقتي، فقد

«تكاثرت الظباء على خراش فما يدري خراش ما يصيد»

كما قال شاعرنا القديم.

فوقتي لم يعد ملكاً لي وإنما للأحداث التي تتلقفني على هواها وتفعل بي ما تريد، فكم مرة حاولت الجواب عن مجموعة في الواتساب، ولكن ما تلبث أن تحول دون رغبتي نداءات ملحة ذات صلة بمهمتي. وحتى اليوم ما أزال أكتشف على حسابي في الواتساب أرقاماً تحمل إشارة «لم يُقرأ» ويعاتبني أصحابها عندما ألتقيهم في المناسبات، واللقاءات الاجتماعية، والمأدُبات العديدة التي تقودني إليها حياتي البدوية القائمة على الترحال.

عند عودتي إلى الخرطوم لتحضير الوثائق للتوقيع الرسمي، تزامناً مع قدوم رئيس المفوضية المدعو مثل رئيس الوزراء الأثيوبي بوصفهما شاهديْن، اكتشفتُ أن الوثائق تنطوي على الكثير من النواقص الفنية.

كنت قد نبّهتُ إلى بعض الهنات والأخطاء اللغوية، والنحوية، والمعجمية، والأسلوبية. وكنت على وجه الخصوص قد ذكّرت بأن التوقيع بالأحرف الأولى لا يتنافى مع أي تعديل لاحق ما دام الطرفان يتفقان عليه. وهذه الإضافات التالية للتوقيع بالأحرف الأولى والتي كنت وما أزال مقتنعاً بها سياسياً وقانونياً، قد أفادت في تعديل اللحظة الأخيرة بشأن تعيين رئيس العدالة، وهي نقطة سبق أن أوردتُ التساؤلات التي تثيرها على مستواي

وذكرتُ جهلي بما صنع الطرفان وخبراؤهما بخصوصها، في غيابنا، بعد تنقيح النصوص.

بفعل التعب الذي أرهق جميع الفاعلين، وبالنظر إلى الفرحة التي غمرت البلد لرؤيته النور عند نهاية النفق، ولذهاب الكثير من الفاعلين إلى مواطنهم الأصلية لقضاء فترة العيد، لكل ذلك ظلت الوثائق تهْجَع بهدوء في جوف حواسيب السكرتارية، أو تنام، بالنسبة للوثائق الورقية، في أدراج من يسْتمسكون بنسخ منها.

أما أنا فقد كنت حقيقة لا مجازاً مطارداً من قِبَل وسائل الإعلام وطالبي المقابلات واللقاءات من جل الوفود العديدة التي أتت من أقطار الأرض كافة. وفي الوقت ذاته كان عليّ أن أحضّر استقبال رئيس المفوضية، وأن أنعش فريقاً مصغّراً من الطرفين للتكفل بتنقيح الوثائق تنقيحاً شكلياً محضاً.

كانت هذه آخر عملية بالمعنى الحرفي للكلمة بصورة مزدوجة، لأنها، من جهة، آخر مهمة لي في هذا المسلسل، ولأنها من جهة أخرى آخر عملية تُجرى على تلك النصوص، كما أن صعوبتها مزدوجة كذلك.

قلة من أصحاب القرار لا يستنكفون عن أداء هذه المهمة «اللئيمة»، لكونها مضنية والتي لا يعلم بها أحد، وهم في الغالب لا وقت لديهم لانشغالهم بالديناميكيات الجارية؛ لذا لم يتسنّ لهم أن ينعزلوا معي في مكان مغلق لتهيئة الوثائق للتوقيع.

مع ذلك، فليست هذه هي أكبر الصعوبات، إنما العقبة الكأداء تتمثل في أن التصحيح حتى ولو اقتصر على إدخال فارق لغوي دقيق في الصياغة التعبيرية قد يشكل كارثة عندما يتم تأويله على أنه تعديل للنص الموقع بالأحرف الأولى. وعلى هذا الأساس فرضتُ على خبراء الطرفين الذين التحقوا بي قاعدة بسيطة: وهي أن كل تصحيح يجري اقتراحه يجب أن

يحظى بموافقة الطرفين معاً، وأن كل تصحيح لا نتفق عليه نحن الثلاثة يتم رفضه.

وقد تعرّض كل من ممثل قوى التغيير، وممثل المجلس العسكري، وأنا نفسي، لرفض مقترح تصحيح يرى أنه وارد. على أن التطبيق الصارم لهذا المبدأ قد عصمنا من أن نُتهم بالانحياز أو بعدم الحياد. لكن هذا التطبيق الحرفي لقاعدتنا الذهبية لم يخدم تماماً السلامة اللغوية للنص الذي بقيت فيه هنا وهناك أخطاء لغوية طفيفة اعتبرنا أن تصحيحها قد يجلب علينا اللوم، وهو ما نريد تجنّبه.

صفوة القول إننا آثرنا السلامة الأمنية والسياسية على حساب فصاحة النص وبلاغته الأسلوبية والبيانية.

إن هذا التنقيح البسيط قد قمتُ به في البداية صحبة الدكتور علي عبد الرحمن خليل ذلك أني منذ انطلاق عملي مع الفريق الفني أعْجِبْتُ كثيراً بهذا الأستاذ الجامعي الذي يدرّس القانون، وبهرني بهدوئه وطمأنينته الملائكية.

وقد سرّني إتقانه للغة العربية، كما أن قدرته الفنية كانت ملفتة للانتباه ولم ألاحظ عليه من عيب سوى إصراره بشكل لا يكاد يُخفيه على الصياغات القانونية الأقرب إلى أطروحات قوى الحرية والتغيير التي يبدو أنه، وإن لم يصرح بذلك، من أنصارها المتحمّسين. وهو في هذا يشبه زميلته المتواطئة معه، ابتسام السنهوري التي لم تحضر عمليات التنقيح الأخيرة لوجودها، كما قيل لي، في سفر خارج البلاد.

وقد يحدث لي أحياناً أن أكون على اتفاق معهما، في قرارة نفسي، لكني لا أستطيع إظهار ذلك إلا عندما يكون الجدال ذا بُعْد عام.

هنا يتجلى أحد التحديات التي تعترض سبيل أي وسيط يحرص على

التحلي بأبجديات المهنة، ذلك أن الوسيط يتحتم عليه باستمرار أن يُوائم بين مقتضيات الحياد والقراءة الديناميكية والخلاقة لمفهومي عدم الانحياز والحياد.

لعل من نافلة القول التذكير، تحت طائلة التكرار الممل، بأن الحياد هو اتخاذ موقف لا يُخِل بالمساواة بين الطرفيْن. أما عدم الانحياز، فهو مفهوم قريب جداً من الحياد، لكن لا يعني عدم التصرّف بل بالعكس، كما سبق أن بيّنا، يحث على القيام بأي عمل من شأنه أن يدفع المفاوضات قُدُماً، من غير أن يكتسي طابعاً متحيّزاً. وبذلك يبدو الحياد جامداً، بينما ينطوي عدم الانحياز على جانب ديناميكي من حيث تفادي العراقيل التي تعوق التقدم.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن أجواء الحذر، والريبة، والشكوك التي سادت في الأسابيع السابقة قد تلاشت تماماً. وقد أصبح خبراء المجلس العسكري، البيتي وعلي والسبتي، حِمْلاناً وديعين بعد أن كانوا يصولون ويجولون بفنية عالية، وتجربة فائقة، ويقظة الحراس الحريصين على مراقبة كل شاردة وواردة. فلم يعترضوا على أي من التعديلات التي أدخلناها. وهكذا أصبح بمقدور السكرتارية أن تبدأ في سحب النصوص لتوقيعها. وكانت تلك لحظة وداعي للوليد النفيس الذي بذلت في سبيل ولادته كل طاقاتي الفكرية، والمعنوية، وثمرات تجاربي السابقة. ولو أني استطعت أن أحتضن الحاسوب الذي تضمّنه لفعلت بحب وعطف الأب الحنون.

بهذا، أصبح بمقدوري أن أتفرّغ لضيفي الموقر والعمل معه، كما تعوّدنا، على تحضير خطابه خلال الحفل الرسمي.

أغلقتُ هاتفي بالرغم مما قد يترتب على هذا التصرّف من مخاطر، لأنني في كل حين يمكن أن أتلقى نداء من هذا الطرف أو ذاك، أو من كليْهما معاً، لإضافة نقطة أخيرة، أو فاصلة، أو حركة شكل لفاعل أو لمفعول به، أو

لظرف، أو لتصريف فعل بحذف نون أو حرف علة لدخول جازم أو ناصب....

تجاهلت كل ذلك وانكببْتُ قلباً وقالباً على صياغة خطاب رئيس المفوضية، وما كدنا نكمل الخطاب حتى دعانا البروتوكول إلى النزول من جناحه في الفندق والتوجّه إلى الرئاسة حيث تُنظم مراسيم التوقيع النهائي... هل لهذا العمل نهاية؟ هل لقارئي أن يتخيل كيف تكون الخطى إلى النهاية؟ قرأت أشياء كثيرة عن سير المحكوم عليه بالإعدام إلى حيث المشنقة... لكن ما تصورت أن الخطوات إلى ساح المجد تثير سيل المشاعر والمخاوف مثل ما تدفق السيل ذاك اليوم في تينك اللحظات.

بعد اكتمال الترتيبات، جاءني المدير العام لبروتوكول الدولة لينتزعني من الصف الأول حيث كنت مستغرقاً في حديث مع مبعوثي الصين واليابان. لم أكن أعرف جاريّ الآسيويين اللذين وضعتني بينهما مصادفات البروتوكول. أعرف أن بلديْهما اللذين يحظيان بتقدير كبير في إفريقيا بالرغم مما يُنْبَزان به هنا وهناك من تهم ومزاعم صادرة عن الدول الغربية، يدفعانني إلى التفكير في المعجزة الآسيوية التي طالما أذهلتني منذ ريعان شبابي. وبالرغم من انطفاء قناعاتي الثورية، وفي هذا تلطيف للعبارة، ما تزال معي منها بقايا ثقافية، مبهمة، ليس لها رسوخ معيّن، لكنها موجودة في أعماق كياني.

عادت إلى ذهني في هذا الوقت مقارنة ما بين هذين العملاقين الآسيويين ومسار كل منهما منذ مساندة اليابان لحزب تشاي كاي تشيك لمدة طويلة، مما ولد شعور استياء لدى الصينيين وذكرهم بمآسي «حرب الأفيون». فتشاي كاي تشيك قد طرده الحزب الشيوعي بقيادة ماو من الصين القارية إلى جزيرة فورموزا (تايوان) حيث أنشأ دولة قوية اقتصادية لكنها لم يعد لها وزن على الصعيد الدولي.

مرت في ذهني بعض الأرقام المعبّرة عن المعجزة الاقتصادية والتكنولوجية للصين في هذه اللحظة التي كنت أبحث فيها عن ملاذ فكري أخفف به الضغط الذي ينتابني عشية الانفراج السعيد لمغامرة بالمفهوم النبيل حشدتُ لها كل طاقاتي ووظّفت لها بكثافة، ليلاً ونهاراً، كل مواردي: من إيماني كمسلم في المقام الأول، ومن تجاربي في مجال الوساطة، بالإضافة إلى قسطي من الثقافة العامة، وجملة من الأمور البسيطة التي حَبَاني الله بها.

لم أكمل هذه التأملات وهذا التجوال الفكري حتى جاءني المدير العام للبروتوكول ليقول لي: «بروفيسور، تفضل معي». اتبعتُه تلقائياً دون أن أعرف أين يذهب بي، لكني كنت متأكداً أن الأمر يتعلق باستدعائي من قِبل الأطراف لشأن يتعلق بالوثائق التي سيتم توقيعها رسمياً بعد لحظات. لكني فوجئتُ به وهو يقول بعد أن تركني وحيداً على المنصة أمام الجميع: «تفضل، قل أي شيء». أجبته، محرجاً، بأني لستُ من ينبغي أن يتحدث وإنما رئيسي هو الذي سيلقي خطاباً. رد عليّ قائلاً: «أعرف ذلك، لكن الحفل لا يمكن أن يبدأ دون كلمة استهْلال تلقيها أنت».

بعد أن رجوته السماح لي بمغادرة المنصة، أمام هذا الجمع وتلفزيونات العالم التي تنقل بطريق البث المباشر، كان لا بد مما ليس منه بد، فغمغمتُ بكلمات، بالإنجليزية أولاً، ثم بالعربية. كنتُ كآلة تسير تلقائياً تدفعني قوة خفية، وبدأت بالقول: «أصحاب السعادة، سيداتي سادتي...»، وواصلت رطانتي بلغة شكسبير قبل أن أنتبه إلى أن علي الاعتذار تجاه رئيسي أولاً ثم تجاه رؤساء الدول الآخرين الذين بحوزتهم جميعاً برنامج الحفل الذي لا يتضمن إطلاقاً أي كلمة لهذا المتطفل ذي الرتبة الأدنى.

بسرعة البرق، ارتجلتُ كلمة بالعربية ركّزت فيها على الطابع التاريخي للحظة ونوّهت بالمحافظة على الصبغة الإفريقية للعملية، مما يدل، بغض

النظر عما جرى في السودان، على أن «إفريقيا أصبحت تقف على قدميها، وهي مدعوة بإلحاح لحشد الوسائل اللازمة لتوفير دعم حازم لإنجاح الحكم الانتقالي في السودان»، هذا الحكم الذي تمنّيت له كل النجاح قبل أن أعبر عن شيء لا ينبغي أن يَعْزُبَ عن بال المؤمن: وهو أن الأمر بيد الله وأن الاتكال عليه وحده.

توكلت على الله وبادرت بالنزول عن منصة ما كان لي أن أرْتقيها، ترافقني موجة من التصفيق الحار، وعدت إلى مقعدي متنفساً الصعداء لخروجي من هذه الورطة.

عندئذ بدأت مراسيم الجلسة بخطاب رئيس المفوضية موسى فكي محمد، عندها فهمتُ أني لم أكن سوى طبق لفتح الشهية قبل الخطيب المُصْقِع الذي ألقى في هذا اليوم، كما هو حاله غالباً، أحدَ ألمع خطاباته.

مهما يكن، فنجاحات الوساطة الإفريقية هي أوّلاً وقبل كل شيء نجاحاته هو، فقد كان أول مسؤول إفريقي ودولي تطأ قدماه أرض السودان عشرة أيام فقط بعد الإطاحة بالبشير.

لقد كان أول من دافع بما عُرف به من إخلاص وإيمان ووضوح عن حلول توافقية بين إخوانه السودانيين الذين يرتبط معهم بأكثر من صلة ليس أقلها جوار بلده لبلدهم. وقد زار هذا البلد مراراً في مناسبات تتعلق بالمحطات التاريخية المضطربة التي اجتازها السودان في العقود الأخيرة. وبذلك زرع بذور علاقات مع كل أطياف هذا المجتمع فأزهرت وأيْنعت وحان قطافها.

إن تواضع موسى فكي وإنسانيته، وإخلاصه الصبياني، كل ذلك يجعل منه طفلاً بريئاً، بالمعنى الصافي للكلمة، بالرغم من قوة شكيمته كقائد يتخذ القرارات الحازمة في الأوقات الحرجة. من الصعب إذاً، بالنظر إلى هذه

الخصال الحميدة، أن تُرد يدُ صداقته أو تنغلق القلوب والضمائر عن الثقة فيه. وقد وجد في ذلك معيناً له وناصراً في السودان وفي غيره من البلدان. ومن المؤكد أن ذلك سيخدمه أكثر في المستقبل، مستقبله هو، ضمن مساره وطنياً ودولياً.

إنه كان، كما قلت من قبل، في صلب الوساطات الدولية منذ انطلاق مساعي البحث عن حلول للنزاع في دارفور. وعند التطرّق معه، لدى تحضيرنا لخطابه، لما يُناسب من تلميح لحبه للسودان، أشرتُ إلى أن زوجته لن تغار من ذلك. ولم يُخيّب ظني لما ارتجل بعد منطوق خطابه الرسمي نبذة عن ماضيه في السودان خلطها بإفشاء بعض ما دار بيننا بخصوص التأثيرات اللغوية المحلية ليقول، بكلمات لطيفة ومعبّرة، إني آلت بي الأحوال إلى أن اندمجتُ اندماجاً خصباً في السودانيين الذين غزوا قلبي منذ الساعات الأولى لوصولي إلى البلاد. فأنّى لي إذاً أن أتجنّب ذكرهم في ثنايا هذه الشهادة كلما سنحت لي الفرصة، وكيف أستطيع إخفاء عمق الشعور الذي أحسه تجاه شعبهم، وبلادهم، وأمتهم.

تابعت بقية المداخلات التي تردد فيها اسمي واسم محمود درير كترتيلة أو ابتهال ديني لا ينتهي، وأعترف أني استمعت إلى بقية الخطب مجاملة وتأدّباً فقط لأني كنت أحس بعمق أن شيئاً ما قد اكتمل وانقضى، وأن تداعياته مستمرة لآماد مديدة، دائماً وأبداً.

كان ذهني شارداً يفكر في سفري بعد ساعتين، فور انتهاء المراسيم، إلى المغرب رفقة الرئيس الذي سيُلقي خطاباً أمام الرياضيين الأفارقة، احتفاء بمهرجان الألعاب الإفريقية في مراكش.

الواقع أن نهاية الحفل كانت صعبة جداً بالنسبة لي، إذ هجمت حرفياً على مئات من الصحافيين والشباب يريدون التقاط صور، أو تسجيل كلمات،

أو اقتناص إشارات أو ملاحظات، على غرار ما حدث عند التوقيع بالأحرف الأولى للمرسوم الدستوري.

أرسل إليّ الوزير السعودي عادل الجبير دعوة بوساطة سفيره يطلب مني فيها أن أشاركه مؤتمراً صحفياً. قبلت الطلب بسرور وإن كان الإرهاق قد أضناني. ومما زاد الطين بلة شدة الزحمة من حولي.. كدت أختنق .حاول عبثاً بعضُ الأصدقاء، منهم مجاهد أحمد الحسين سورج رئيس بروتوكول البعثة الإفريقية وكذا بعض الدبلوماسيين وأعضاء المصالح السعودية، أن يخلصوني من الجموع التي احتشدت حولي ثم خرج من صفوفها شباب أشداء حملوني على أكتافهم كالمرة السابقة.

صرختُ لأتخلص من براثن المتحمسين فأفرجوا عني وقادوني، وأنا محطّم ومبهور الأنفاس، إلى قاعة المؤتمرات، حيث استقبلني، وأنا في شبه ذهول، الوزيرُ السعودي للشؤون الخارجية وزميله المكلف بالشؤون الإفريقية. وعندها بدأ المؤتمر الصحفي.

وعندما أكمل الوزير السعودي كلمته التمهيدية، أحال إليّ الكلام، فأشدت بالدعم الذي قدمته المملكة العربية السعودية للوساطة الإفريقية، وحرصت على الإشارة إلى أن المؤتمر العربي الإفريقي سينعقد قريباً وكذا الإفريقي السعودي في المملكة.

وقد علمت بُعيْد ذلك أن الظروف لم تكن مواتية لتزامن المؤتمريْن، وكلي أمل -عند كتابة هذه الأسطر- أن يتسنى ذلك وأن يفضي إلى ما فيه خير العالميْن العربي والإفريقي.

أعربت عن أملي في أن يكون هذا المؤتمر مناسبة للنهوض بالعلاقات العربية الإفريقية التي لا ترقى حسب رأيي -ولماذا نخفي ذلك؟- إلى المستوى المطلوب.

أنا لم أخْف قط عن الدبلوماسيين الذين ألتقيهم في إطار مهامي عدم رضائي عن حالة العلاقات العربية الإفريقية. ذلك أني أرى أن هذين العالميْن يجتمعان، كما هو معروف، في قواسم مشتركة لا توجد بين أية تكتلات إقليمية أخرى على وجه البسيطة بالدرجة نفسها من العمق التاريخي. فثمة أمور طبيعية يتقاسمها العالم العربي مع إفريقيا، وتتقاسمها إفريقيا مع العالم العربي ولا يتقاسمانها مع غيرهما كلاهما مع الآخر.

لا أفتأ ألفت الانتباه إلى أن أغلب الدول الأعضاء في الجامعة العربية أعضاء أيضاً في الاتحاد الإفريقي، ومن ثم، فلا شيء يبرر العجز في مشروع التعاون فيما بين المجموعتين وإرساء شراكة استراتيجية جديرة بهذا المعنى بينهما.

وقد تم وضع الأسس القانونية والسياسية لهذا التعاون منذ ما يقارب ستين سنة. وإذا ما وضعنا حصيلة لهذا التعاون فسنشعر بالإحراج إن لم نشعر بالخجل.

أكاد أقول إننا يجب أن نحس بما يُشبه الخيانة تجاه الآباء المؤسسين لهذا التعاون الذي حلم به، وبشّر به، وتخيّله، وأراده، وابتكره الملك فيصل، وهيلا سيلاسي، وجمال عبد الناصر، ومحمد الخامس، وجوليوس نيريري، وكوام انكروما، وأحمد آهيدجو، ودانيال آراب موي، وأبو بكر تافاوا بلاوا، وإبراهيم عبود، وموديبو كيتا، والمختار ولد داداه، وأحمد بن بلا، وليوبولد سيدار سينغور، وهوفوت بوانيي، والحبيب بورقيبة وغيرهم من الآباء المؤسسين.

اختتمت مداخلتي في هذا المؤتمر الصحفي الذي كنت فيه، نظراً للظروف، الأقل تهيّؤاً لا لنقص احترامي الغني عن البيان لمنعشه الرئيس الذي أكِنّ له -كأي مسلم- أجل التقدير ولبلده أعظم التقديس لأنه مهْبط

الوحي، ومنطلق الرسالة المحمدية، وفيه قبلة المسلمين وقبر الرسول ﷺ. وإنما يعود ذلك إلى وتيرة الأحداث المتلاحقة والضغوط المتعددة.

كنت أخشى من التأخر عن إقلاع الطائرة الخاصة التي وضعها الرئيس التشادي إدريس ديبي إتنو تحت تصرف أخيه الذي يقدره كثيراً، موسى فكي، ويعلم أني أرافقه غالباً في تنقلاته السياسية والدبلوماسية.

فمع الرئيس تشادي الملقب بيبي اختصاراً للعبارة الإنجليزية (Big Boss) فإنني مدين بما تدين به كل صداقة صادقة وعميقة لم تشبها شائبة أياً كانت.. وهذا اللقب ذو النبرة المحبّبة قد اخترعتُه كتسمية سرّية لإدريس دبي إتنو في اتصالاتي مع موسى فكي عندما كنت أخدم في تشاد. وقد ارتأى موسى أنه اسم لطيف للكناية عن رئيسه الذي كان يحرص على حمايته مع التقيّد بما يستحقه من تقدير واحترام. وبما أن فكي أصبح رئيسنا فقد ألصقت به اللقب ذاته للأسباب والدواعي نفسها. وسرعان ما أجمع الأعضاء المقربون في الديوان أمثال أليكس راتباي الدبلوماسي التشادي المهني المهذب، المدير المساعد لديوان رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، أباكالوندو الناطق الرسمي، سيدة مجتمع، طلعة، ناميبية الجنسية، وعبدولاي جوب، دبلوماسي لبق وغير معقد مدير الديوان ووزير سابق للشؤون الخارجية في مالي، على اعتماد هذا اللقب اسْتشعاراً لتعاطف حقيقي مع من ندعوه بالزعيم ونتعاضد معه قلباً وقالباً خدمة لعزة إفريقيا ورفعتها.

فعلى مدى الزمن الذي قضّيته في الخدمة الدولية مع الرئيس تشادي مبعوثاً خاصاً للرئيس عبدو ضيوف، الأمين العام للفرانكفونية، ثم بعد ذلك خبيراً للأمم المتحدة مكلفاً بالحوار السياسي، لم يعُقْني ديبي، ولا حكوماته المتعاقبة، ولا أجهزته الاستخبارية، عن مزاولة وظائفي بصورة حرة ومستقلة.

فالجميع، وعلى رأسهم ديبي، يعرفون علاقاتي الودّية مع زعماء معارضته الراديكالية، صالح كبزابو، وعلي غولر، وساليبو غاربا وآخرين غيرهم، وكذا علاقاتي من النمط نفسه بآلبير باهيمي، أحد وزرائه الأول السابقين، في الأوقات التي تشهد الأوضاع بينهم فيها برودة أو توتراً.

ولقد حدث لي ذات مرة أن قلتُ له في أعقاب محادثات سياسية مثمرة بحضور وزيره للشؤون الخارجية، ويُسمّى بالمناسبة موسى فكي محمد، إنني سأذهب مباشرة بعد الاجتماع للغداء مع صديقي صالح كبزابو الذي تعدّ زوجته بيدها أطباقاً شهية لذيذة تُسيل اللعاب لكل شهية حرون.

فاغتنم الفرصة حينها ليقول لي بجد وصراحة: «بلّغْه تحياتي وقل له إني لا أكنّ له إلا الاحترام وأطيب النيات». وبطبيعة الحال أبلغتُ يومها تلك الرسالة بأمانة ولم أدر ما حدث بعد ذلك بشأن العلاقات التي ظلت على مدى سنوات متذبذبة ما بين الرئيس ووزيره السابق ومعارضه الحالي.

وحيث إن موعد إقلاع الطائرة في اتجاه أنجمينا كان وشيكاً، فقد اعتذرتُ لدى الوزيريْن السعوديين عن انتظار نهاية المؤتمر الصحفي. وفي غمرة استعجالي لوداع رفيقيّ الكريمين وصديقي الأثيوبي الذي التحق بنا أحلتُ إليه الكلام معطياً إياه اسماً ووظيفة لا ينطبقان بالضبط على الواقع.

فما كان منه إلا أن صحح لي ما قلت دون أن أدرك، لفرط تعبي، مغزى تصحيحه. وقد أخبرني بغلطي فيما يتعلق بأخي محمود درير، صديقٌ صحافيٌّ موريتاني ذو مهنية عالية، وشديد الانتباه لانتمائه لوسط علم وصلاح وبركة، هو عبد الله محمدي الذي كان حينها في الخارج وتابع المؤتمر الصحفي على واحدة من القنوات العربية العديدة التي بثته مباشرة.

لا أستبعد اليوم أن أكون قد ارتكبتُ أغلاطاً أخرى لأنني كنت في ذلك الوقت مشغول الذهن بهاجس واحد هو مغادرتي إلى أنجمينا، حيث سنقضي

الليل قبل أن نواصل رحلتنا إلى مراكش التي كانت تستعد وهي في أبْهى زينتها لاحتضان العرس الرياضي الإفريقي بكل فعالياته.

في المطار، التحق بنا وفد حكومة الوفاق الوطني الليبي بقيادة السيد السويحلي، وزير الشؤون الخارجية، دائم الحضور ومتعدد القدرات.

في قاعة الشرف، تناولتُ معه أطراف حديث ما لبث أن تحول إلى اشتباك جدلي وإن ظل لبقاً. كان هو من سدّد الطلقة الأولى بقوله: «بروفيسور، إن عليكم أن تساعدونا». قال ذلك بلطف، وربما بحسن نية، لكن نبرته أثارتني، فأجبت بالقول: «أنتم لم تسْعَوا قط إلى أن نساعدكم». فرد عليّ: «لماذا تقول ذلك؟ نحن سعيْنا دائماً إلى ذلك». فأضفتُ: «أنتم تقولون ذلك عندما تكونون معنا، وتنسونه عندما تكونون مع الآخرين. وأنا قد اطلعت على جميع خطاباتكم وخطابات رئيس وزرائكم، فلم أسجل ولا مرة واحدة أي إحالة منكم إلى مرجعية الاتحاد الإفريقي عندما تتطرقون إلى وضعية بلادكم مع الآخرين، في غيابنا. وهذا ما يحدث دائماً سواء تحدثتم إلى ليبيين أو إلى غير الليبيين. فأنتم تتصرفون كما يتصرف مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة، وهو رجل ذو ثقافة، ومؤهلات بالتأكيد، لا يمكن إنكارها، لكنه بالنسبة لنا نحن الأفارقة هو شخصية لها عيب يُردّ به ويُفسخ به كل عقد معه ألا وهو أنه دائماً يترك لدينا الانطباع أنه لا يأخذ إفريقيا مأخذ الجد، ويُهْملها ويزدريها. لكنه يكون في حضورنا لطيفاً وحتى ودوداً. لاحظ أن ما أقوله لك الآن قد قلتُه له بوضوح أكثر على هامش المؤتمر العربي الأخير بتونس وكلما لقيته لأن الحديث معه يطيب لي لسعة ثقافته ودماثة خلقه بالرغم من اختلافي العميق معه في الدور الإفريقي في الملف الليبي».

كان هناك نائب يرافق الوزير الليبي فتدخل في النقاش قائلاً: «نحن نلجأ

دائماً إلى الاتحاد الإفريقي». تجاهلتُ كلامه. فرد عليه الوزير: «اهدأ. نحن فعلاً مخطئون». عندئذ، وفي هذا الوقت بالذات، شعرت أن رئيس المفوضية الذي تابع النقاش يريد أن يقول شيئاً. فواصل في اتجاه ما كنت أقول بأحسن مقال، ودار بينه وبين الوزير نقاش أقل سجالاً لكنه يدعّم وجهة نظري.

فالرئيس بيّن أن تدخل الاتحاد الإفريقي في الملف الليبي الذي حاولت أطراف كثيرة ومؤثّرة أن تُبْعده عنه، يستدعي وجود إرادة ليبية صريحة بهذا الشأن. عندها تعهّد الوزير بطرح الملف على الاتحاد الإفريقي في أقرب الآجال.

ما لبث البروتوكول أن وضع حداً لهذه المحادثة بدعوته لنا إلى الصعود إلى الطائرة، تاركين السودانيين، بشيء من الحسرة، ليواجهوا بأنفسهم التحديات الجسيمة التي تفرضها عليهم مرحلة انتقالية ترسّخت أسسها عبر اتفاقات أبرمت قبل ساعتين من الآن.

تحديات المرحلة الانتقالية

عندما حلقت بنا الطائرة الخاصة، ألقيت آخر نظرة لمهمتي على الخرطوم، تلك المدينة التي أشاطرها الآن بصمت ألف ذكرى من الجمال، والافتتان، والتحديات، والمخاطر، والعقبات، والأفراح، كل ذلك ممزوج بإحساس مبهم بالهواجس والقلق والشكوك تجاه القدرة على مقاومة التهديدات التي تقف بالمرصاد للصرح الذي شيّدْناه مع السودانيين أنفسهم وابْتكرنا معهم وبهم مِعْماره البنائي لإقامة مرحلة انتقالية ديمقراطية.

إن المرحلة الانتقالية بالسودان محفوفة بالمخاطر لأكثر من سبب، فالتحديات الجسيمة التي تواجهها تأتي من عدة مصادر. إذ تنبع من النظام السياسي الذي تم اختياره، ومن طبيعة القوى السياسية المتواجدة، ومن تراتبية أولويات المرحلة الانتقالية، ومن قضايا السلم والأمن في البلد، وأخيراً من تفاعل الحكم الانتقالي مع محيطه الإقليمي والدولي. وكل هذه التحديات وغيرها كثير، تخضع لتساؤلات من شأنها أن تثير في آن معاً أسباب نجاحها أو أسباب ما قد يعترضها من صعوبات أو حتى إخفاقات. وهذه الازدواجية التي تتسم بها الوضعية مدعاة لحديث ذي شجون.

يكتنف جميعَ هذه المخاوف غموضٌ متأتّ من خصائص التقدم، ومن علامات التراجع والارْتكاس إلى حَمْأة الأزمة أو حتى الانزلاق إلى الفوضى والانهيار.

فثمة تنافس على اقتسام السلطة بين الكتل المشكلة لقوى الحرية والتغيير، وهناك العقلية التي تتعامل بها بعض هذه الكتل مع رئيس الحكومة والوزراء الذين اقترحتهم هي نفسها ولا تنفكّ تواجههم باستعراض قوة الشارع كالمظاهرات التي اندلعت يوم 12 أيلول/ سبتمبر 2019، بعد أسابيع قليلة من توقيع الاتفاقات. كما أن هناك تهميشاً لأطياف واسعة من الرأي العام لم تشترك في المفاوضات، وقد تشكل كتائب تنضم إلى ركب الثورة المضادة، وبدأت بالفعل تدبّ فيها الحياة بعد أن كانت تحت صدمة الإطاحة بالنظام السابق.

أليس من الملحّ، على وجه الاستعجال، أن نطلق العنان على الفور، ودون انتظار، لتفكير معمّق ومتعدد الجوانب بقصد إثارة الوعي بالرهانات، وتطوير آليات الوقاية من الأزمات لكي يتمكن الحكم الانتقالي بوسائله الذاتية من بلورة استجاباته للمتطلبات، وتعزيز مقاومته وقدرته على الصمود.

نستنتج من التحليل بعُجالة أن الوثيقتين الأساسيتين الملخصتين لاتفاقات السابع عشر آب/ أغسطس، وهما الإعلان السياسي والمرسوم الدستوري، ترْسيان حكماً انتقالياً على أساس نظام برلماني سبق للبلاد أن جرّبته في الماضي لكنه تلاشى تدريجياً تحت وقع العقود الثلاثة التي ساد فيها نظام رئاسي بلا هوادة قبل أن يُطاح به في الحادي عشر من شهر نيسان/ أبريل عام 2019.

ويتميّز هذا النظام البرلماني بثلاث خصائص. فالخاصية الأولى التي تعطيه ميزته تكْمن في أنه ينطوي على مظاهر رئاسية بارزة.

ذلك أن صفة السيادة التي يحملها (مجلس السيادة) أي الهيئة التي تتولى منصب الرئاسة، تدل بحد ذاتها على سلطة رمزية حقيقية تضطلع بها هذه الهيئة. وتلزم الإشارة هنا أن هذه التسمية ليست بدْعاً في هذا المضمار إذ سبق أن عرفها تاريخ القانون الدستوري السوداني في مراحل فارطة من ماضي البلد.

بهذا يكون مجلس السيادة بحكم هذه التسمية مصنّفاً بجدارة على رأس الهرم في بنية الدولة. ولفظ «السيادة» يتيح له أن يرتدي مُسوح السلطة وصوْلجانها بكل ما تمنحه من إجلال وفخامة وتقديس.

يحسّ الجميع أن هذه التسمية تُحيط المجلس بهالة من الاحترام تعطيه مزيداً من الوزن والتعالي على مؤسسات الدولة الأخرى، ولاسيما إذا أسهمت في ذلك منزلة أعضائه الحاليين أو المستقبليين، علماً بأن النصوص المصدّق عليها لا تمنع إطلاقاً تجديد أعضاء هذه الهيئة السيادية.

الواقع أن جميع خبراء القانون الدستوري والعلوم السياسة، ولست من من ينتحلون جزافاً لأنفسهم صفة الخبير الدستوري وإن لامست تجربة في الصياغة الدستورية ببعض البلدان الإفريقية، يعرفون أن النصوص ليست هي التي تتحكم في رهانات السلطة، وإنما مدار الأمر فيها على مكانة الرجال الذين ينفخون الروح في هذه النصوص بقيمهم، وفضائلهم، وسلوكهم، وبالسلطة الخفية للموهبة الخلاقة النابعة من المؤسسة نفسها. ويبدو لي، في حالتنا الراهنة، أن السلطات الحقيقية لمجلس السيادة ستكون رهناً بمدى فاعلية توجّهاته نحو توطيد السلطات التي يطمح إليها وقدرته على المحافظة عليها.

فإذا اعتمد مجلس السيادة منطق المواجهة والنزاع مع رئيس الوزراء و/ أو مع حكومته، فليس من المؤكد أن سلطته ستتعزز بذلك. بل على العكس، قد يخرج مثْخناً بالجراح من هذا الصراع، على الأقل في بداية المرحلة الانتقالية، حيث ستشعر القوى المتحالفة التي أنجبتْ رئيس الوزراء وحكومته من خلال عملية المفاوضات، أنها أقرب إلى «وليدها» ومن المحتمل أن تمنحه دعماً أكبر مما تمنحه لمجلس السيادة نفسه. وغني عن البيان أن كل ضعف او اختلال في تلك القوة قد يرفع من شأن مجلس السيادة ذاته.

بيْد أننا ينبغي ألا يعزب عن بالنا أن هذا المجلس يضم أغلبية مدنية، حتى ولو كانت الفلسفة التي تمخّضت عنها هذه الأغلبية قد حرصت على عدم الإخلال بالتوازن والمساواة ما بين العسكريين والمدنيين من خلال اشتراكهم في تعيين الشخصية الحادية عشرة (وهي للتذكير شخصية مدنية).

ينجم عن ذلك أن المجلس، إذا مال إلى خيار الصراع، بإيعاز وتأثير من رئاسته العسكرية في الفترة الأولى من المرحلة الانتقالية، فإنه يوشك أن يفقد وحدته وانسجامه وتماسكه، وهو ما يقلل من حظوظه في كسب نقاط على حساب رئيس الوزراء وحكومته المدنية.

بالمقابل، إذا اعتمد المجلس، كما تمليه عليه توازناته وأكثر من ذلك حرصه على مصلحة البلاد والعباد، خيارَ البحث عن التوافق، كما تدعوه إليه تشكيلته التعددية واتصاف رئيسه الحالي بالقوة الهادئة، فإنه سيسلك منطق انتهاج التوافق والتفاهم مع الحكومة. وبذلك تستطيع الهيئة السيادية، بسلاسة وانسياب ودون صِدام ولا نزاع، أن ترسم معالم صلاحياتها وتوسّعها بأكثر مما تقرره النصوص. وقديماً قيل: «يُدرك بالحيلة ما لا يدرك بالقوة». وسيتجسّد في ذلك انتصار العمل المؤسسي على القوة الإلزامية للشكلانية الدستورية.

إن القاعدة الدستورية تعطي سلطات صريحة من غير حاجة إلى البحث من خارجها عن ممارسات، أو عادات وتقاليد دستورية. والقوة الإلزامية، وإن كانت معاقبة انتهاك القانون الدستوري ليست دائماً بديهية، تتجلى أكثر في ما يحدث من عقاب عن طريق صناديق الاقتراع أو في الضغوط الناجمة عن الرأي العام.

على صعيد آخر، يعلمنا خبراء الدستور أن غياب العقاب العملي على انتهاك القانون الدستوري يجعلنا نشك في صحة توصيفه بأنه قانون حقيقي

بالمعنى الدقيق. ولعل هذه الاجتهادات من قِبَل أستاذ في القانون الخاص قد تبدو لجهابذة القانون الدستوري (وليس فقط للزملاء السودانيين المتضلعين في القانون الدستوري) استفزازاً وبدعة صادرة عن غير مختص. ولا أستبعد أن بعضاً ممن يقرؤون هذه الشذرات سيشنون على المؤلف حملة شعْواء.

استباقاً لمثل هذا النوع من ردود الفعل، وتوخّياً لمزيد من الجدية حتى ولو نأى بي ذلك مؤقتاً عن الموضوع الأساسي المتعلق بالوساطة الإفريقية، فسأحاول أن أبقى موضوعياً قدر الإمكان، فأبدأ بتلطيف حدة مقولتي بالإشارة إلى أن إقامة محاكم دستورية، في أغلب أقطار العالم، يُنتظر منه أن يجعل القواعد الدستورية أكثر عملية. وهذا أمر لم يكن بديهياً في البداية. فالتجربة الفرنسية التي نتمرّس بها أكثر من غيرها، تظهر أن المحكمة الدستورية في فرنسا لم تتم إقامتها إلا في عام 1958. وقد شكل تقديس القانون كتجسيد أسطوري للرأي العام، منذ ثورة 1789 عقبة في وجه مراقبة دستورية القوانين. وعندما تم إرساء هذه المراقبة فإنها ظلت في البداية مجرد مراقبة قبْلية تقوم بها هيئة خاصة تحدّ طريقة رفع الدعوى إليها من إمكانيات تدخلها.

إن تطور الوضع القانوني لمؤسسة ما وللدور الذي تضطلع به مرهون كذلك أحياناً بإرادة هذه المؤسسة في البقاء وفرض نفسها عن طريق استغلال الفرص المتاحة لها. فلئن كان المجلس الدستوري الفرنسي لم يسْطع نجمه ما بين 1958 و1971 أو لم تُتح له إمكانية لذلك، فإن الأمور بدأت تتغيّر اعتباراً من هذا التاريخ الأخير عندما صادر قانوناً يرمي إلى إخضاع إنشاء الجمعيات لإذن مسبق من الإدارة، بحجة أن ذلك يتنافى مع أحد المبادئ الأساسية المعترف بها في قوانين الجمهورية، أي حرية التجمّع. وكان هذا القرار التأسيسي نقطة انطلاق لاجتهادات قانونية تحمي الحريات والحقوق

الأساسية انعكست في ما سماه البعض، ربما بشكل مبالغ فيه، «الانقلاب القانوني» لأن المجلس الدستوري قد اعتبر بهذه المناسبة أن الكتلة الدستورية، أي مجمل المبادئ والقواعد التي بموجبها يُحكم على دستورية قانون ما، تتكوّن ليس فقط من نص الدستور وإنما من ديباجته كذلك.

إن اعتماد الديباجة في كتلة الدستور الفرنسي قد اعتُبر بمنزلة توسيع جوهري يعطي قيمة للنصوص التي تحيل إليها الديباجة وهي: إعلان حقوق الإنسان والمواطن بتاريخ 26 آب/أغسطس 1789، وديباجة دستور 1946، وبالأخص ما تتضمنه هذه الديباجة من مبادئ مثل «المبادئ السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية الضرورية في عصرنا»، وكذا «المبادئ الأساسية المعترف بها في قوانين الجمهورية».

هكذا تكون قائمة النصوص، والمبادئ، والقواعد التي تحيل إليها المراقبة الدستورية للقوانين كما حددها المجلس الدستوري الفرنسي بالغة التوسّع بحيث مكنت هذه المحكمة من تطوير اجتهادات قضائية سُمّيت بـ«الحقوق الأساسية» أحدثت، فضلاً عن تعزيز الحريات والحقوق الإنسانية، انقلاباً شاملاً في العلاقات ما بين الحقول القانونية بتوسيع دائرة القانون الدستوري إلى فروع القانون كافة. فأصبح الحديث يدور عن دسْترة القانون المدني، والقانون التجاري، والقانون الجنائي، والمسطرة الجنائية... إلخ.

لقد ولّى الزمن الذي كان يؤكد لنا فيه أستاذنا جميعاً، نحن أخصائيي القانون المدني، ج. كاربونيي، بشيء من الفخر أن «دستور فرنسا هو مدونتها المدنية».

تفاقم هذا الدور الجديد للقانون الدستوري ولاجتهادات المجلس الدستوري بفعل الإصلاح الدستوري الذي أدخل الحق في الاعتراض على دستورية القوانين بحيث يمكن للشخص أن يرفع إلى محكمة عادية دعوى

بعدم دستورية القانون الذي يُطبق عليه، ويكون على هذه المحكمة أن تحيل المسألة إلى المجلس الدستوري ليبتّ فيها.

وفي السياق السوداني، يتضح الميْل إلى منطق اللجوء إلى الدستور لتحميله بعض الأحكام التي بالإمكان تضمينها في نصوص ذات مرتبة أدنى.

نشير هنا إلى أن أي شخص بمقدوره الطعن في دستورية أي قانون، وهو اتجاه أصبح سائداً الآن في الدول الغربية التي تتيح في أغلبها للخصوصيين إمكانية الاعتراض على القوانين المطبقة عليهم بحجة عدم مطابقتها للدستور.

إن الأمر يتعلق هنا بتطور بالغ الدلالة يجتاح الديمقراطيات الغربية وينزع إلى جعل القانون الدستوري «قانوناً للحقوق»، وهذا في بعض جوانبه موافق لمنطق الأشياء إذا اعتبرنا علاقة الديمقراطية وحقوق الإنسان بدولة القانون.

عندما أثير النواقص التي قد تمنع القانون الدستوري من أن يُعتبر قانوناً بكل معنى الكلمة (وهناك من يقول الشيء ذاته بالنسبة للقانون الدولي)، فإنما يحضر في ذهني بلدان عربية وإفريقية لم تستطع بعدُ محاكمها الدستورية أن تبرهن على أنها مصدر اجتهادات قانونية قادرة على أن تبعث الروح في النصوص الدستورية (مع أن كثيراً من البلدان الإفريقية لديها نصوص تكرّس الحق في الاعتراض على دستورية القوانين) وفرض احترامها على السلطات السياسية.

والنتيجة أن العلاقات بين السلط العمومية، من جهة وبينها وبين المواطنين، من جهة أخرى، لا تنظّمها القواعد المسطّرة في الدستور بقدر ما يحْكمها ميزان القوى. وهذا الاستطراد لمثال أوربي يجب ألا يُنسينا المسحة الرئاسية التي يتسم بها المرسوم الدستوري المنظّم للحكم الانتقالي في السودان. ينضاف إلى هذه الصبغة الرئاسية أن وزيرين أساسيين في الحكومة هما وزير الدفاع ووزير الداخلية يسمّيهما رئيس الوزراء لكن يعيّنهما مجلس

السيادة، مما يشكل «قضْماً» أو انتقاصاً من شمولية النظام البرلماني في المرحلة الانتقالية السودانية. ومن خلال هذا التعيين يحتفظ المجلس بعيْن في الحكومة بل بيد قد تكون طولى. وهذه سلطة هائلة للرئاسة أو لمكونة من الرئاسة في نطاق نظام يوصف بأنه برلماني.

وإذ ما تابعنا آثار الصبغة الرئاسية في المرسوم الدستوري، فسنلاحظ توزيع سلطة الوصاية على الجيش، وعلى قوات الدعم السريع، وعلى الشرطة، وعلى المخابرات.

فلئن كانت الشرطة تتبع للحكومة، وهذا لا غبار عليه، فإن الجيش وقوات الدعم السريع، أي جميع الأجهزة العسكرية، لا سلطة لرئيس الوزراء ولا للحكومة عليها، وإنما هي تحت إمرة مجلس السيادة، وربما تحت قيادة رئيسه حصْراً.

أما مصالح الأمن والاستخبارات فإنها تخضع لوصاية مشتركة، حيث ينص المرسوم الدستوري على أنها تتبع في آن معاً للحكومة ولمجلس السيادة.

في المحصّلة النهائية، يظهر أن مسألة الوصاية على منظومة الأمن والدفاع يغلب عليها تأثير هذا المجلس.

ثمة ترتيبات أخرى قد يكون من المضجر استقصاؤها هنا، تُدخل قواعد لتقسيم السلطات فيما بين الحكومة ومجلس السيادة. وبتتبع تلك الترتيبات تتنامى المسحة الرئاسية لنظام الحكم الانتقالي، أو لنقل تتناقص فيه سمة النظام البرلماني التي تظل مع ذلك الطابع الغالب في بنية الدولة عموماً.

أما الخاصية الثانية لهذه البنية فهي طابعها الانتقالي. وصفة الانتقالي بحد ذاتها مصدر قلق فيما يتعلق بالاستقرار والثبات.

فالبنية إما أن تتمتع بالاستقرار في مبدأ نشأتها وإما تفتقده لسبب غير مادي وبسيط. فلكي تكتسب مؤسسات الدولة صلابة ويستمر استقرارها، فهي بحاجة إلى الوقت بل إلى وقت طويل. وبطبيعة الحال، تفتقر المرحلة الانتقالية لهذا المطلب، ليس فقط من الناحية العملية، وهذا ما يظهر في مدة الانتقال التي تقلصت إلى ثلاث سنوات بدل أربع كانت تطالب بها القوى الثورية، وإنما كذلك لكونها لا توجد إلا في الأذهان، وهو ما يعطيها طابعها غير المادي؛ لذا لن يكون هناك الوقت الكافي والضروري لكي تفرض الأفكار والممارسات نفسها وتتراكم وتتخمّر في الأذهان والنفوس، بحيث تتعوّد المخيّلة الجماعية على وجودها وحضورها المقدس، والأسطوري، والمتعالي على الأفراد والجماعات التي تتولى إنعاشها.

لا نكير أن المخيلة الجماعية لا تنشأ دفعة واحدة. فهي دائماً مُنتَج ناجم عن مسلسل طويل من التراكمات، والفترات المتناوبة والمتعاقبة، والمنعرجات والانتكاسات، والتذبذب بين التقدم والتأخر، قبل أن تتشكل كفلسفة للقيمة الأسمى، أو إذا شئنا، للمعتقد السائد.

إن مخاوفنا بشأن هشاشة البناء الذي تم تصوّره وابتكاره عن طريق النصوص ولاسيما المرسوم الدستوري، تنبع من قصر المدة الزمنية المخصصة للهيئات الانتقالية. ويجب ألا نستبعد بالرغم من الرأي المسبق الإيجابي وما نكِنّه لأهم قادة الهيئتيْن الانتقاليتيْن من تقدير وإجلال، أن يكون في محيطهم أو في الدوائر المؤثرة فيها من سيحاولون، بألف حيلة وحيلة، جرّهم إلى إحداث قطيعة مؤلمة مع هذا الطرف أو ذاك. وسيتذرّع أصحاب النفوس الضعيفة ومرضى القلوب بأنه ما دامت الأوضاع انتقالية فلا مانع من أن يستغلوها لمآربهم الشخصية.

لقد عبّرتُ عن هذا الواقع المحتمل بشيء من الابتذال. ذلك أننا شاهدنا

هذه الروح الانتهازية في أحكام انتقالية بأماكن أخرى. وهذا ما يجعلنا نتوجّس من ذلك خيفة بالنسبة للسودان «والمحبّ ولوع بالإشفاق».

لم تغب تلك الروح الانتهازية عما ينتاب المراحل الانتقالية من أزمات كبيرة أو صغيرة تفجّرها في الغالب طموحات فردية، أو جماعية، أو طائفية. ويمكن إن لم تُواجه بيقظة دائمة وعناية سامية أن تُسبّب تعقيدات للمرحلة الانتقالية. فالقائمون على هذه المرحلة قد يجدون أنفسهم -لا قدر الله- بين سِندان المتطلبات الملحة ومطرقة الدسائس والمكائد فيسقطون في فخ الارتباك، والأخطر من ذلك أنهم قد يفقدون ضمائرهم ومن ثم تتبدّد مصداقيتهم ومشروعيتهم.

تأتي الخاصية الثالثة التي تشكل مصدراً لمخاوفنا من تشعّب وتنافر القوى السياسية التي يُفترض أنها القاعدة الصلبة للحكم الانتقالي، ومنبع دعمه ومؤازرته.

وقبل أن نستفيض لاحقاً في عرض السيناريوهات الممكنة للتصدّي للمخاطر المترتبة على ما سُقناه من هواجس ومخاوف، يجدر أن نشير إلى خطر من شأنه أن يجعل الأوضاع تتفاقم أكثر.

لنعلمْ أن الإطاحة بنظام سياسي لا تكفي لتفادي وثباته وانتفاضه سعياً إلى استعادة السيطرة وترميم ما تهدّم من أركانه.

ثمة شائعة عمّت وذاعت لكن لم يتسنّ لي التأكد منها لأنها لم تكن في صلب مهمتي، وهي ما تردد من وجود خلايا نائمة ما تزال تحتفظ بمقدراتها كاملة، حسبما يقال. فإذا ما تأكد وجود هذه الخلايا في طور الكمون فإن ذلك يعني احتمالاً حقيقياً لحدوث محاولات لزعزعة الحكم الانتقالي.

جاء فيما بعد تمرد بعض مكونات الأمن ليؤكد مخاوفنا من تململ القطاع

الأمني، وعدم انصياعه للإصلاحات المقررة في اتفاق السابع عشر من آب/ أغسطس 2019.

فما التحالف الإقليمي الذي سيسعى الحكم الانتقالي المنبثق عن اتفاق السابع عشر من آب/أغسطس أن يُسند ظهره إليه في وجه المخاطر المُحْدقة به؟ هذا تساؤل آخر ومصدر قلق دائم ومتجدد. فالتنافس الإقليمي المحتدم في جوار السودان بين قوى متصارعة لا يوحي بالاطمئنان على استقرار الحكم الانتقالي.

فمن المحتمل جداً أن مصر التي طالما اعتمدت بسند قوي من التاريخ المديد إلى وحدة المصير مع السودان إلى حد التشكل في المخيال أن البلدين فضاء جيو سياسي متصل، وأثيوبيا الجار المعتبر التي سجلت نقاطاً بمشاركتها في الوساطة الإفريقية، ستواصلان تنافسهما وسعيهما لمزيد من التأثير في الحكم الانتقالي، وستحاولان التأثير على مسار الأحداث في هذا البلد ذي الموقع الاستراتيجي بالنسبة لهاتين القوتين الإقليميتين.

يجب التنبّه إلى أن ذيْنك البلدين يتوفران، فضلاً عن مصالحهما الاقتصادية والتجارية مع السودان، على جاليات تعود في جزء منها إلى أصول سودانية وتدّعي الحق في حمل الجنسية السودانية.

فإذا ما أضفنا إلى ذلك الرهانات المرتبطة بمياه النيل وما يكتنفها من إشكالات غاية في الحساسية، تبيّن لنا أن التنافس المحتمل بين مصر وأثيوبيا يمكن أن يجد في السودان ميداناً مفضلاً للتصارع وتصفية الحسابات.

الأهم من ذلك ألا نغفل عن نقطة أخيرة، لكنها تكتسي أهمية خاصة، فالسودان يمثل في استراتيجية البلديْن مجالاً حيوياً.

تتصاعد الرهانات حول العملية السياسية والمرحلة الانتقالية الديمقراطية في السودان، وحتى حول مصير البلد بحد ذاته، بفعل دوره في استقرار ليبيا،

وتشاد، وإفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، وأبعد من ذلك في كل القرن الإفريقي.

إن الأمم مهما كانت صلابتها ومقدراتها لا تثير الأطماع وتتكالب عليها القوى الخارجية إلا في أوقات هشاشتها، إذ تُعتبر حينها لقمة سائغة «وتتداعى إليها الأمم كما تتداعى الأكلة على قصعتها».

وهناك عامل آخر حساس جداً قد ينجم عن الاصطفاف بين كتلتين خليجيتين (هما السعودية والإمارات) تدعمها مصر من جهة، وبين تركيا وقطر في الكفة الأخرى من الميزان وهما يتربصان خصومهما.

ولئن كانت السعودية والإمارات -كما أسلفنا- أكثر حضوراً في عملية التفاوض من خلال اتصالاتهما الدائمة مع الوساطة الإفريقية ودعمها المستمر، ومع المجلس العسكري الانتقالي، ومع بعض الكتل في قوى الحرية والتغيير، فإن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة لقطر وتركيا اللتين بدتا لي أكثر تكتّماً وأقل إظهاراً لدعمهما المفترض لحليفهما بالأمس (نظام البشير) أو لعلاقتهما بإعلان قوى الحرية والتغيير. الحق يقال، لقد اتسم الموقف القطري طيلة الأزمة بكثير من التحفظ، ولم نلمس أو يرفع إلى علمنا أنها قامت بنشاط سلبي تجاهنا أو تجاه الوساطة الإفريقية.

على صعيد آخر، يُعتبر تشكّل القوى السياسية الناشطة في الساحة السودانية مصدر قلق. فالتشرذم بين خمس كتل كبرى يمكن أن يكون منبعاً جدياً لتهديد استقرار الحكم الانتقالي بالسودان.

فلم لا نبدأ طرق هذا الباب من المخاطر والتحديات؟

فبصرف النظر عن الحركة الإسلامية التي أطيح بها، هناك أربع تجمّعات تحاول على ما يبدو التعايش فيما بينها بصعوبة في الفضاء السياسي اليوم،

ويتعلق الأمر بمنظومة الدفاع والأمن، والحركات المسلحة، وقوى التغيير المدنية، والقوى السياسية الموصوفة بأنها في الوسط.

لقد بينت في سياق الوساطة أنني عندما قاربتُ فور مجيئي إلى السودان الحقائق المعقّدة لهذا البلد، سرعان ما اكتشفت أني لست أمام جيش نظامي استغل، بمناسبة احتجاجات سياسية واسعة، الأحداثَ لتحمّل مسؤولياته في مواجهة التردّي الخطير للوضعية في البلد. وتلك كما هو مألوف هي الذريعة المتكررة في جميع الانقلابات بإفريقيا، التي يتخذها سائر الانقلابيين للإطاحة بالنظام القائم والاستيلاء على السلطة والاستئثار بها.

ذلك أن القوى المسلحة التي تبنت التغيير كانت بالفعل متنوعة للغاية، وهذا التنوّع هو ما يفسّر ما ثار من مخاوف من انفجار البلد غداة إسقاط النظام.

كانت الخشية من أن تتصادم مكونات هذا الكشكول العسكري السياسي فيما بينها واردة جداً. فالجيش السوداني ذو التنظيم المعقّد يعتبر جيشاً كبيراً وجيّد التجهيز والتكوين على العموم. وإذا حكمنا عليه من خلال نوعية الضباط السامين الذين انخرطوا باسمه في عملية التفاوض، فلا يمكن إلا أن نستنتج أنه يتمتع بقيادة عسكرية ذات جودة عالية، سواء على مستوى تكوين أعضائها، أو -وهو الأهم- من حيث مستواهم الثقافي، والسياسي، والأخلاقي.

فكوْكبة الضباط الذين التقيْناهم في أثناء تلك العملية المعقّدة، وجميع من يدور في فلكهم من عسكريين كانوا يتحلون بأعلى درجات المسؤولية.

ولم يكونوا في أحاديثهم، وتحاليلهم، وتعليقاتهم، وسجالاتهم وردودهم على معارضيهم، يُظهرون أي نقص يهبط بهم عن مستوى الوساطة ولا عن مستوى محاوريهم من ممثلي قوى الحرية والتغيير. وكان الفرق

الوحيد بينهم هو الزي الذي لا أتذكر أن أي عسكري قد حضر إلى قاعة الاجتماعات إلا وهو يرتديه بأحسن أناقة متوشّحاً غالباً بشارات رتبته وبما يبدو أنه أوسمة ونياشين سبق أن نالها.

إن الجيش السوداني حسبما تعلمتُ تدريجياً قد نشأ في ظل الخطوب والمحن. وعرف هو نفسه تغييرات هامة إثر الإصلاحات وإعادة التأسيس التي يقوم بها كل نظام عسكري عندما ينقلب على سلفه لجلب التعاطف في صفوف الضباط والجنود، وإظهار أنه الوحيد الكفيل بتلبية تطلعاتهم وطموحاتهم في الانتماء إلى أعظم سلك عسكري أو قيادته.

كما خاض الجيش السوداني تجربة الحروب الداخلية الذي كان أولها وأكثرها شراسة الحرب ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) قبل أن يدخل معه في حوار أفضى، بمناسبة مفاوضات نيفاشا، إلى اتفاق مع هذه الحركة تم بموجبه الاعتراف بجنوب السودان ونشوء جمهورية مستقلة ذات سيادة على الصعيدين الوطني والدولي.

من المفارقة وسخرية التاريخ أن جوبا، عاصمة جنوب السودان، هي التي تحتضن اللقاءات رفيعة المستوى مع قادة المجموعات المسلحة. وقد شنّ الجيش السوداني حرباً ضروساً ضد التمرّد المسلح في دارفور حيث كان خصمه العنيد، لفترة طويلة، هو حركة المساواة والعدالة بقيادة الدكتور خليل إبراهيم قبل أن يخلفه عليها، بعد وفاته، أخوه الاقتصادي جبريل إبراهيم كما أسلفنا.

دفعت الحروب في دارفور، وكردفان الجنوبي، والنيل الأزرق الجيشَ السوداني منذ عشرين عاماً أو أكثر إلى بؤرة الأحداث والاضطرابات السياسية والعسكرية في السودان، كفاعل لا يمكن التغافل عنه في الحل والعقد. ومع ذلك، يجب الاعتراف بأن الحرب ليست هي وحدها المؤثّرة في تكوين

العسكريين الذين خالطنا عيّنة تمثّلهم. فالأكاديميات ومراكز التكوين التكتيكي والعملياتي هي التي يبدو أنها كان لها الدور الأبرز في الحالة التي أصبح عليها الجيش السوداني.

إن ما أحدثه حزب المؤتمر الوطني ذو الميول الإسلاموية من تسييس وأدْلجة للمجتمع لم يكن الجيش بمنأى عنه حيث تم تكوين العديد من الضباط في تلك الفترة، ولا بد أنهم تأثروا بالشحْن الفكري الذي تلجأ إليه جميع الأنظمة الشمولية سواء أكانت شيوعية، أم بعثية، أم ناصرية، أم نازية، أم إسلاموية.

لذا فليس من المستغرب، مهما كانت درجة التكتّم والاستحياء التي تطبع سلوك أغلب ضباط الجيش الوطني تفادياً لاتهامهم بالتعاطف مع النظام السابق، أن نكتشف في الواقع أن كثيراً من ضباط وجنود هذا الجيش ناصروا في وقت ما على الأقل الحزب الحاكم السابق أو حتى انضموا إليه. فلا يمكن لهؤلاء الضباط إلا أن يكونوا، في وقت من الأوقات، قد وقعوا تحت تأثير أفكار جماعة الإسلام السياسي، ولاسيما أن هذه الحركة كانت في بدايتها -على الأقل في بداية حكم الإنقاذ- مغرية وجذّابة. وقد مارس منظّرها، حسن الترابي، ردحاً من الزمن، هيمنة حقيقية على أذهان فئات واسعة من الشباب والمثقفين. إذ بهَرتْهم محاولاته لتجديد الفكر الإسلامي، وخطابته وبلاغته، ولغة جسمه المعبّرة.

في ختام هذا الانغماس المقتضب في عالم الجيش السوداني، بالرغم من أني لم أجد وقتاً كافياً لإرْواء غليلي من المعلومات الوافية، فإني على الأقل قد اطلعتُ على حجمه، وتجهيزه، وتنظيمه، وتجربته الكبيرة في إجراء التمرينات الحقيقية وغير الوهمية، والأهم من ذلك أني لاحظتُ الجدية العالية للنظم التربوية والتكوينية التي يتبعها اليوم لتنظيف صفوفه من الشوائب

وتأهيل مُنْتسبيه من جميع الرتب والفئات لكل التحديات وضرورات عبور المطبات.

استدعتْ حروب دارفور وغيره من المناطق الحاجةَ إلى تشكيل سلك عسكري خاص يتكون أساساً من المنحدرين من الهامش. وأهم تشكيلة خرجت من هذه التجربة هي القوة التي ظل اسمها يتردد على جميع الشفاه طيلة وجودنا بالسودان في إطار الوساطة الإفريقية، ألا وهي قوات الدعم السريع المعروفة أكثر بتسميتها المشتقة من اختصار الكلمات الإنجليزية: (Support Rapide Force) أي قوات الدعم السريع.

تتضارب الآراء كثيراً بشأن هذه القوة العسكرية، فهناك أولاً جدل يتعلق بعدد أفرادها، فمن قائل إن أعدادها تصل إلى 30000 أو 35000 أو 45000. سمعتُ كل هذه الأرقام. حتى سمعت 50000!

أما تجهيزاتها من حيث التسليح ووسائل النقل فالشائع أنها حديثة ومتوفرة بكميات كبيرة. ولا يبدو أن هناك تقصيراً في مرتّبات أعضائها، وتغذيتهم، ولباسهم، وتغطيتهم الصحية. ويثير هذا تساؤلاً آخر عن مصادر تمويل هذه القوة ونفقاتها الباهظة التي لا تتوفر لغيرها من فرق الجيش.

أما تكوينها فغالباً ما يشكّك فيه منتقدوها الذين يحاولون ترسيخ فكرة مؤدّاها أنها لا تعدو أن تكون خليطاً ذا طابع قبلي، ويتألف في مجمله من أفراد ينتمون غالباً إلى القبائل البدوية الموجودة في دارفور.

وبين المزاعم والادعاءات والواقع الحقيقي يوجد دائماً بوْن وفروق، وهذا هو لبّ المسألة وجوهرها. أين الحقيقة؟ ودعت السودان العزيز مؤقتاً دون أن أشفي غليلي في هذا الموضوع.

على صعيد المعنويات، فبالرغم من الاعتراف لهذه القوة بشجاعة فائقة وانضباط وقدرة على تحمل الصعاب والصبر والتجلد، تجعلها في واجهة كل

أحداث العنف، فإن هناك مزاعم أخرى بأن تلك الشجاعة تصل حد الشراسة، وبأن هذه الفرقة هي الأكثر، من بين كتائب الجيش، ميلاً إلى استعمال السلاح اليوم في السودان.

تصاعدت إلى أقصى حد الاتهامات الموجّهة إلى هذه القوة العسكرية واشتدت مطالبة الثوار بسحبها من الخرطوم ومن المدن الأخرى في أعقاب تفريق الحشود في ساحة كولومبيا، وفض الاعتصامات ذات الطابع السياسي من أمام قيادة الجيوش بما عرف بالتاريخ المشؤوم للثالث من حزيران/ يونيو.

لم تهدأ الحملة التي تستهدف قائد هذه الفرقة العسكرية محمد حمدان دقلو إلا بعد أن عقد سلسلة من المهرجانات وألقى فيها خطابات اتّسمت بالوطنية، وبالتعاطف مع الفقراء، وبالتعلق بالسلام والوئام والوحدة الوطنية، والتأكيد على حسن نيات العسكريين وأنهم لا يطمحون إلى السلطة ولا أطماع لديهم في التشبّث بها. وخلال بعض هذه المهرجانات آنفة الذكر، بعد استئناف المفاوضات المباشرة، تجرّأ على تبنّي الشعار الذي يوحّد جميع الكتل، فرفع قبضته وصاح: «مدنية! مدنية!».

وأعتقد اليوم أن حقيقة الرجل لم تتكشّف إلا بعد أن ترأس وفد المجلس العسكري الانتقالي طيلة عملية التفاوض التي تلتْ الثالث من حزيران/يونيو، وأبْلى في ذلك بلاء حسناً بشهادة الجميع.

صحيح أنه كان يساعده بجدارة في هذه الفترة رئيسُ فريق المفاوضين العسكريين في الجولة الأولى، الجنرال كباشي، والجنرال ياسر عطا، ويرافقهما دفع الله وأسامة والبيتي، وينضم إليهم آخرون بصفة داعمين، فضلاً عن مستشارين مدنيين كانوا يؤازرون وفد المجلس العسكري الانتقالي. وقد سبق ذكرهم.

في أثناء المفاوضات ظهر حميدتي كشخص مرح لطيف، دائم الابتسام، وقريب من القلوب. وكانت تشعّ منه روح إنسانية، واعتناء مهذّب بآراء مخالفيه ولم يكن يتردد أحياناً، بالرغم من اعتراض مرافقيه، في الموافقة على هذا المقترح أو ذاك من المقترحات الصادرة عن قوى الحرية والتغيير. فقد برهن بجلاء على إرادته وتصميمه على التوصّل إلى اتفاق يُتيح في أقرب الآجال إقامة مجلس السيادة والحكومة المدنية وغيرهما من مؤسسات المرحلة الانتقالية.

ولم يَحِدْ قط عن هذا الخط الذي كان يرْشح من خلال جميع مواقفه. وهكذا كان من بين جميع المفاوضين، باستثناء إبراهيم الأمين، هو الأكثر استهْجاناً للمداخلات الطويلة، والمناكفات حول التفاصيل، والجدل العقيم الذي يغرق فيه أحياناً بعض الأعضاء من الوفدين ولا أفتأ أستنكره ضارباً بقبضتي على الطاولة إلى أن خرجتُ عند انتهاء المفاوضات بيد منتفخة ما تزال تؤلمني إلى الآن. لقد أحسستُ بمودّة تجاه هذا الرجل الذي يتعرض للهجوم المتكرر، لا من قِبَل بعض السودانيين فحسب، وإنما كذلك -بل أكثر- من الأجانب الذين كنت أتحدث معهم.

في تلك الليلة التي تنقلتُ فيها ثلاث عشرة مرة بين قاعة أجلستُ فيها وفد قوى التغيير مع داعميهم الفنيين وبين قاعة الاجتماعات حيث تركتُ وفد المجلس العسكري وفريق دعمه، آل بي الحال إلى أن أقصر التفاوض على بضعة أعضاء من الوفد العسكري، دون رئيسه الذي أخذته غفوة كطفل بريء أضْجرته تلك السجالات التافهة بين الكبار واستغرق في سِنَة النوم بعد سهر آذَنَ ليله بالانصرام مع تباشير فجر جديد. ثم استيقظ ليدرس مع أعضاء وفده آخر صيغ التوافق على المسألة الشائكة بل الجهنمية والمتعلقة خصّيصاً بالمجلس التشريعي الانتقالي.

إن حميدتي الذي ظهر كرجل سلام، وتوافق، حريص على التجاوب مع الإجماع، قد اكتسب بالتأكيد من خلال هذه العملية نياشين جديدة. وأعتقد أنه، بحساب الربح والخسارة على الصعيد الشخصي، لن يَنْدب حظه.

غير أن القوة التي يقودها والتي أصبحت بانضمامها إلى الجيش تخضع لوصاية مجلس السيادة لا يمكن أن تكون بمنأى عن إصلاح المنظومة العسكرية الذي تطمح إليه، بحق في نظري، قوى التغيير.

في أثناء المفاوضات، طرح العسكريون طلباً تمت الموافقة عليه يقضي بأن يكونوا هم أنفسهم من يقومون بهذا الإصلاح. وهذا الاستئثار بالقضايا العسكرية بحصر كل ما يعني الجيش في دائرة العسكريين، ظل مسألة لا تقبل المساومة عند المفاوضين من المجلس العسكري.

ولا أزال أذكر أن «البيْتي» الذي سمّيتُه «ضابط اليمين المتطرف» كثيراً ما أظهر «مخالبه» وأطلق نكاته الساخرة كلما اقترب أحد الخصوم من حِمى الجيش.

من غير المستبعد أن يكون هذا المطلب الذي حصل الاتفاق عليه في النهاية، نابعاً من المقتضيات الفنية المهنية «فأهل مكة أدْرى بشعابها» كما هو معروف عندنا. فمن أدرى من الجيش نفسه بشؤونه؟ ومع ذلك، لا ينبغي أيضاً أن ننكر أن هذا المطلب قد يعود إلى أسباب تتعلق بحماية الضباط السامين في الأسلاك العسكرية من النداءات التي انطلقت هنا وهناك داعية إلى إحالة بعض منهم إلى المحاكم، وبالأخص أولئك الذين قادوا الحروب ضد الحركات المتمردة في دارفور وغيره من المناطق.

وليست تجربة المليشيا القبلية الخاصة الجنجاويد، التي أنشأها النظام السابق، ببعيدة عن الاتهامات الموجهة إلى قوات الدعم السريع، لأن هناك -حسبما أكّدت لي بعض المصادر- عناصر من تلك المليشيات سيّئة السمعة

لدى الأوساط الديمقراطية، قد اندمجوا في قوات الدعم السريع، ووحدات الجيش النظامي والشرطة وإدارة الأمن والمخابرات وحتى الإدارات المدنية والقطاع الخاص.

مهما يكن، فإن الديمقراطية، والجمهورية، والدولة، والشعب، بحاجة إلى جيش وحيد وموحّد. ولا جَرَم أن إعادة تأسيس هذا الجيش ينبغي أن تجري بتؤدة، وبمنهجية تدرّجية تمكّن من مراعاة مقتضيات التمثيل العرقي، والتوازنات السياسية، وأن تأخذ في الحسبان بيقظة شديدة المسألة المحورية في أية قضية سودانية، ألا وهي العلاقة ما بين المركز والهامش. لكن هذا الإصلاح لا مندوحة عنه. وفي اعتقادي أن أي مراقب حصيف لن يطمئن على مستقبل السودان، ولا على ديمقراطيته وجمهوريته، ما لم يتأسس مثل ذلك الجيش الجمهوري المحترف وفقاً لأعرق التقاليد الجمهورية.

وتحظى الشرطة الوطنية التي توجد في حالة شبه جمود منذ اندلاع الثورة، بسمعة لا بأس بها في الأوساط الشعبية كما أسلفنا، بالرغم من أنها تُسند إليها أحياناً، لغرض حفظ الأمن، مهام تجعلها في مواجهة مباشرة مع المواطنين.

يبدو أن نظام تثقيف الشرطة وتكوينها وتنظيمها أمدّها بصمّام أمان يعصِمُها من ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وكلما اسْتتبّت الأوضاع تزداد انسحابات الجيش وقوات الدعم السريع من مراكز المدن أو على الأقل تخفّف من ظهورها في الشوارع. وقد ترافق هذا الانسحاب بإحلال الشرطة محلها.

في التشكّل الحالي للقوى على الساحة، لا أظن أن الشرطة لحسن الحظ، وهذا ما يشرّفها تماماً، مهيّأة للاضطلاع بدور سياسي، بالرغم من أن بعضاً من قادتها مدّ، في وقت من الأوقات، يد العون لفريق المفاوضين.

ذلك أن وفد المجلس العسكري لم يتردد في استدعاء الفريق أول عادل محمد أحمد بشاير رئيس الشرطة عندما تعلق الأمر بدراسة تفاصيل الصلاحيات والاختصاصات، والأخذ في الاعتبار للترتيبات التشريعية والتنظيمية المسيّرة لها ولغيرها من الأسلاك العسكرية وشبه العسكرية.

وكان قبول هذا الاستدعاء تلقائياً من قِبل الوفد المدني. ولا يعود ذلك لتعذّر الاعتراض عليه لكون وفد المجلس العسكري من حقه أن يضيف إلى أعضائه من يشاء، وإنما كذلك لأن الرجل يتمتع بمؤهلات وكفاءات أكيدة وبنزاهة واستقامة مشهود بهما.

ولا أدل على ذلك من أن الآراء التي أدلى بها في الجلسات المنعقدة معه لم تجد أدنى صعوبة في القبول من لدن الطرفين.

في التحليل النهائي، وحتى لو بقيت الشرطة متقيّدة بدور ينحصر في حفظ النظام، وحماية حريات المواطنين وسلامتهم الشخصية وسلامة أموالهم العامة والخاصة، فهي ستظل، متى حافظت على هذا المسلك، قوة استقرار ودعم لمؤسسات المرحلة الانتقالية.

بالعكس، إذا انجرفت الشرطة إلى التسيّس والروح الانتقامية، فإنها قد تصبح بذلك مصدر اضطراب من شأنه، حين تخترقه القوى المحرّكة للقلاقل، أن يصير ذراعاً لها توظّفها في إحداث الشغب.

أما المصالح الاستخبارية (جهاز الأمن) فإنها ظلت بالنسبة لي عالماً يتميّز بالالتباس المزدوج. فالقصص التي سمعتُها عنها محيّرة وفي الآن ذاته مؤلمة، ويصعب التثبّت منها. فبخصوص عددها بادئ ذي بدء، قيل إنه يصل إلى 4000 وحتى إلى 8000. بل قيل يزيدون على 12 ألفاً. كما قيل لي إن أعضاء مصالح المخابرات مسلحون على غرار «السكريتات» الرومانية، وإن

بمقدورهم استعمال القوة لتحدّي الشرطة، وحتى تحدي الجيش وقوات الدعم السريع.

وقد نمى إليّ أن قائداً كبيراً في جهاز الأمن والمخابرات كان على وشك أن يُعتقل لكن المليشيا التابعة له اعترضت على ذلك بكل ضراوة. وقد كادت هذه الميليشيا في البداية أن تهزم القوة التي أتت لاعتقال هذا القائد الأمني القوي.

هذا النبأ الذي لم يتسنّ لي التأكد منه، وإن كان شائعاً في المدينة، يعيد إلى الأذهان الوجود -المؤكد هذه المرة- لعدة ميليشيات عائلية يحتفظ بها في ضيْعاتهم ومزارعهم شيوخ ووجهاء في داخل البلاد. وهذه الميليشيات التي تتوفر على أسلحة خفيفة، وعلى سيارات عابرة للصحراء، وعلى أسلحة ثقيلة أحياناً، تشكل عاملاً يزعزع الاستقرار ويهدد أمن المواطنين وسلامتهم.

يعتبر إصلاحها جذرياً مسألة ذات أولوية، لكني لست واثقاً من أن ذلك لن يُقابل بمقاومة ضمنية أو حتى بالتمرد الصريح.

توصَم المخابرات (جهاز الأمن) -كما ألمحنا في حديثنا عن السياق العام- بسمعة سيّئة في أوساط الثورة وحتى خارجها في قطاعات عريضة من الرأي العام. فهي تُتهم بالاعتقالات غير الشرعية وما يعقبها من تعذيب وحتى من قتل خارج نطاق القانون. وبعض من اعتُقل في الماضي لم ير ضياء الشمس منذ أن جرى اعتقاله.

لم تكن مطالبة مفاوضي قوى الحرية والتغيير بإخضاعها للحكومة المدنية مبررة، في نظري، بمجرد اعتبارات المنطق والفعالية، وهو أمر حقيقي، ولكن كذلك إلى حد ما بما يشبه الرغبة في الانتقام وتصفية الحسابات.

كما أن اعتراض مفاوضي المجلس العسكري لهذه الوصاية الحضْرية من قِبل الحكومة المدنية نابع هو أيضاً من دافع مزدوج. فالمخابرات تمتلك وتتصرف في جزء من المعلومات بالغة الحساسية بالنسبة لأسرار الدفاع وأسرار الأمن في البلد. من هذا المنطلق تكون تبعيتها لمجلس السيادة لها ما يسوّغها.

لكن هناك حجة أخرى لدى قوى التغيير لا تتماثل مع هذا السبب الثاني. وتجد هذه الحجة جذورها في التأثير الذي تمارسه المخابرات على منظومة الدفاع والأمن في البلد. فأعضاء هذه المنظومة يعبّرون عن نوع من التضامن مع هيئة التأطير العليا في المخابرات الذين كانوا بحاجة، في بعض الجوانب على الأقل، إلى حماية تجنّبهم الوقوع تحت وصاية بعض من سبق لهم أن أساؤوا معاملتهم في الماضي.

وعلى العموم، تقيم تلك المكونات الأربع العديد من العلاقات وتوجد شبكات اتصال وقنوات للتواصل فيما بينها. وهناك ضباط من الجيش التقليدي يؤطرون المصالح الاستخبارية ويتولون أحياناً قيادة بعض قطاعات المخابرات. ويوجد أطر سامون في الشرطة يتناوبون في مناصب بالمخابرات وبالشرطة الوطنية. وليس هناك أي سلك من الأسلاك الأربعة موصود أمام ذوي الرتب العليا في الأسلاك الأخرى. وهذا الترحال البيْني وظيفياً ومهنياً يشكل مستوى آخر من مستويات تماسك المنظومة.

ومن خلال اطلاعي على هذه المعطيات، ولو من بعيد والحق يقال، استطعتُ أن أصوغ مفهوم «منظومة الدفاع والأمن». فهذه هي التسمية التي كنت أستخدمها بصورة مستمرة مع المسؤولين الوطنيين، وأكثر مع من أتحدث معهم من الأجانب.

فعلت ذلك أمام تيبور ناج، وجميع المبعوثين الخاصين، والسفراء

الغربيين الذين جمعني بهم صديقي سفير النرويج وكذا أمام الوزير الهولندي للشؤون الخارجية، رئيس المجلس الأوربي. وأخيراً، دافعتُ عن هذا المفهوم بإلحاحي في الملأ على إدراجه إلى جانب الوفاء لروح الثورة المجيدة، ضمن رباعية الوصايا التي صغتها بإيجاز في تقديم للتوقيع بالأحرف الأولى للمرسوم الدستوري.

لم تفتْني مناسبة دون أن أغتنمها للتوعية برؤيتي لهذه المسألة في كل لقاءاتي بالمدنيين، سواء أكانوا من قوى الحرية والتغيير أو من خارجها.

إنه ليُسعدني اليوم أن هذه الرؤية تُستقبل بإيجابية حتى لدى التشكيلات السياسية والمجتمع المدني الأكثر راديكالية، ممن لا يُكِنّون، كما هو معروف بالنسبة لأي يساري، وُدّاً كبيراً لقوى الأمن، والشرطة، والمخابرات.

أعتقد أن على خبراء العلوم السياسية أن يخترعوا مصطلحاً لهذه اللعنة المتمثلة في شيطنة اليساريين، بالحق أو بالباطل، لهذه الفئات المهنية المكلفة في الأصل بالحفاظ على أمن المواطنين وحقوقهم وسلامتهم، وتأمين ممتلكاتهم.

في رأيي أن هذه اللعنة ترسخت في معتقدات ومخيّلة اليساريين في الأصل انطلاقاً من التصورات المبنية على صراع الطبقات باعتبار أن تلك القوى تعمل في خدمة المستغِلين وتحت إمرتهم. وأنا أتساءل -وقد تبزغ من هنا بذور مقاربة نقدية لهذا التصور الخاص بالمهام المنوطة بالقوى المذكورة- عما إذا لم يكن ما افترضناه هو الأصل في نشوء هذا التصور السلبي لليسار تجاه تلك الفئات المهنية.

وبالنظر إلى الصورة البانورامية الملونة لمنظومة الدفاع والأمن، تبقى هناك شكوك بشأن تناغمها وتناسقها الداخلي كما تُطرح تساؤلات حول المقاربة المنتظرة للإصلاح وإعادة التأسيس الضروريين والحيويين لهذا

التجمّع حتى يكون كل عنصر من عناصره مؤطراً وفق الدور المحدد والتقليدي الذي يتعيّن عليه الاضطلاع به، دون أي تجاوز للحدود المرسومة لدولة القانون.

إن أي ميل نحو الإغراء بالإخلال بهذا الانسجام بفعل طموحات شخصية أو تلاعب سياسي من قِبل مثيري الاضطرابات من الداخل أو من الخارج يمكن أن يعرّض الحكم الانتقالي الذي ما يزال هشاً لمخاطر جسيمة.

وثمة مستوى ثان من مستويات تشكيل القوى السياسية الموجودة حالياً في الساحة السودانية هو ما يتعلق بالحركات المسلحة.

إن التكتلات المسلحة قد نشأت وتنامت على مرّ الزمن، وهي تشكل قوى في غاية التباين:

فهؤلاء الفاعلون السياسيون والعسكريون لهم وزن ملحوظ في المشهد السياسي وفي الصراع على السلطة أو اقتسامها في السودان. ونحن نعرف، وقد بيّنّاه من قبْل، كيف أفضى واقع الحركات المسلحة في السودان إلى انفصال جنوب السودان الذي توّج سنوات طويلة من الصراع مشفوعة بمفاوضات صعبة تُعرف بمفاوضات نيفاشا بكينيا إضافة إلى خمس سنوات من التعايش والمساكنة انتهت بالاستقلال والانفصال النهائي عن الوطن الأم.

إن اللقاءات العاصفة أحياناً والمسؤولة دائماً التي جرت في أديس أبابا، مع الجبهة الثورية المكونة من ثلاث من بين أهم الحركات المسلحة الخمس في السودان، والاجتماع في جوبا مع وفد مشترك للمجلس العسكري وقوى التغيير، والاجتماع في القاهرة بحضور مراقبة مصرية بين هذه الحركات وممثلين عن قوى التغيير في أعقاب توقيع اتفاقات السابع عشر من آب/ أغسطس، واجتماعات الثاني عشر من أيلول/ سبتمبر في جوبا مجدّداً بين جميع الحركات المسلحة السودانية تحت إشراف سيلفا كير، رئيس جنوب

السودان، كل ذلك يظهر عدم اطمئنان هذه الحركات والقلق المستمر الذي استبدّ بها إثر التطورات المعتبرة الدائر رحاها في الخرطوم.

ليس فقط لأن نتائج تلك التطورات لا تُرضيها بالنظر إلى محتواها، وإنما أكثر من ذلك لأن النتائج تم التوصل إليها دون أن يكون لهم إشراك في حصولها على نحو يليق بمكانتهم حسبما يمليه بذلهم الدائم لتشكيل المآل الديمقراطي السوداني. وهذا العامل النفسي أساسي والإحباط المتولد عنه يدفع قادة التمرد إلى التوحّد، وهذا أمر إيجابي، ليظهروا أنهم يمثلون قوة سياسية وعسكرية يتحتم على القوى المدنية والعسكرية الموقعة لاتفاقات السابع عشر من آب/أغسطس، في مجلس السيادة والحكومة المدنية، أن تحسب لها حسابها وتقدرها حق قدرها.

إذا ما أوّلتُ بشكل صحيح الإشارات، لا المضيء منها فحسب وإنما كذلك تلك الإشارات الخفية التي تظل طي الكتمان من قبيل المسكوت عنه وغير المصرّح به، والمغزى الذي تحمله كل تلك الاجتماعات التي تزامنت مع الأيام الأخيرة للمفاوضات والأيام الأولى التالية لتوقيع الاتفاقات، سأميلُ إلى ترجيح احتمال عودة الحركات المسلحة وشيكاً بمقترحات في اتجاه «مراجعة» جذرية لقواعد تقسيم السلطة كما رسمها الإعلان السياسي والمرسوم الدستوري.

لا أستبعد أن الأشهر الستة الأولى المكرّسة للحوار بين سلطات المرحلة الانتقالية وقيادات هذه الحركات المسلحة، قد تزيد كثيراً عن نصف السنة وقد تشهد خلافات عميقة. وتعود الأسباب الكامنة وراء مخاوفي إلى التحفّظات التي ما انفك يبديها بعض قادة الأحزاب السياسية والمجتمع المدني تجاه الحركات المسلحة.

اطلعت على حجم هذه التحفظات عندما فوجئتُ باعتراضهم على ما

اتفق عليه إخوانهم في النضال مع قادة الجبهة الثورية بحضوري في أديس أبابا. كما أني أدركت مدى عمق هذه التحفظات في الساعات الحاسمة من نقاش المفاوضات بشأن آخر العراقيل التي تحول دون التصديق النهائي على المرسوم الدستوري.

عندئذ أحسستُ هنا وهناك بشيء مُريب يُحاك -لست أدري من أي مصدر- بين الحركات المسلحة على نحو هُلامي دون شكل محدد وبقية الطيف السياسي السوداني.

إني لا أدري بالضبط ما الدوافع التي تحْدو إلى ذلك. لكني أفترض أن الأمر قد يعود إلى سوابق تاريخية حين كانت الحركات السياسية والمجتمع المدني غير المسلح قلقين من بروز حركات مسلحة في الهامش تصرّ على الاعتراف بهُويتها، وحقها في المواطنة الكاملة، وتتطلع إلى المساواة في الحقوق مع إخوانها في وسط السودان وشماله. ومهما تكن جذور التحفظات التي أحسستُها وأدركتها وعشتها، فهي لن يكون من شأنها أن تسهّل الحوار بين تلك القوى والحركات المسلحة. هنا يظهر صعوبة أخرى أمام السلطات الانتقالية.

بغض النظر عن السوابق المفترضة والاعتبارات التاريخية وعن تساؤلاتي في الأسطر السابقة، لا أفتأ أتساءل عما إذا كان ما ألاحظه هنا وهناك يعود إلى مسألة سأكررها مرة أخرى تحت طائلة إضجار القارئ، ألا وهي إشكالية العلاقة بين الهوامش والمركز. إنها لعمري لب الحالة السودانية. وفي رأيي المحدود لست أرى مستقبلاً زاهراً للسودان طالما لم تبتكر النخب -في المركز والهوامش- منهجية ومذهباً جديدين لحل هذا المعضل المركزي.

ذات يوم خاطبني ناشط منحدر من الهامش قائلاً لي بالحرف الواحد: «بروفيسور، هل تعرف أن من بين الثلاثين شخصاً الذين يتباحثون معك في هذا الفندق بصفة مفاوضين منتدبين أو مساعدين في فرق الدعم يوجد ثلاث

شخصيات فقط تنحدر من الهامش، مع أن أحد هذه الشخصيات يحاول جاهداً التنكر لأصوله الهامشية وانْتحال نسب وحسب مزيّفَيْن، بالرغم من أنه ينبغي أن يعتز بأصله ويفرض عليه الواجب الأخلاقي والسياسي أن يعتنق مبادئ النضال التي نعتنقها نحن بوصفنا قوى الهامش؟».

إن هذه الطموحات إلى الحرية والعدالة والمواطنة مشحونة بالحُمولات الدلالية إلى درجة أني لا أتصور استئناف الحوار بين الحكومة المدنية والحركات المسلحة دون أن تطلب هذه الأخيرة ما ظلت تحاول إخفاءه بحياء، وهو إعطاؤها حصة (كوتا) في مجلس السيادة، وفي الحكومة المدنية، وفي المجلس التشريعي الانتقالي، وفي اللجنة الوطنية للتحقيق، وفي جميع المفوضيات المستقلة المقررة في المرسوم الدستوري، وكذا في سلك الولاة وجميع الهيئات والمؤسسات التي قد ينشئها الحكم الانتقالي لاحقاً.

كم من الممثلين تريد الحركات المسلحة أن يُخصص لها في مجلس السيادة إذا ما أعيد تشكيله؟ لا أعرف عن ذلك شيئاً. لكني لا أعتقد أنها ستطلب أقل من أربعة. وهذه الأربعة تعيدنا إلى ما يُسمّى «قوة السابقة» لأن المقترح في الأصل كان 7+7+1 (وقد قال أهل الصلاح إن في السبع سراً). ويتألف المجلس الآن من 5+5+1 أي 11. ولا أستغرب أن تتم العودة إلى الرقم الأول بإضافة أربعة ممثلين للحركات المسلحة إلى التشكيلة الحالية. فكيف سيكون تصوّر موقّعي الاتفاق الذين اتفقوا على العدد 11 في الإعلان السياسي وكرّسوه في أحكام ذات طبيعة دستورية؟

من المحتمل أن يكون موقفهم من القضية متبايناً. وأتصوّر أن بعضهم سينظر إلى التعديل بتفهّم أكبر، بينما سيكون آخرون أقل تحمّساً لذلك. يلزم هنا التحفظ الشديد لأن هذه الأراء كلها هي مجرد تساؤلات وفرضيات قد لا يتأكد منها شيء تحت وطأة جدلية التشكل السياسي في البلاد.

وسيكون مما يساعد على تسوية سعيدة وجود إرادة تفاوض قوية بين الأطراف، ومستوى الثقة التي ستمنحها هذه الأطراف أو من يدعمونها من المجتمع الدولي للوسيط، كما تخضع بطبيعة الحال لما يلزم أن يتحلى به ذاك الوسيط مهما كان من خصال متعددة جُلى لهندسة العملية المعقدة برمتها.

وهناك عدة قوى وأوساط أجنبية مهتمة لأسباب مختلفة بعملية التفاوض في ما بين الحكم الانتقالي والحركات المسلحة.

فبعض هذه الجهات الأجنبية سبق أن تسلل إلى المفاوضات ويرغب في أن يستمر في الاحتفاظ بموطئ قدم فيها. وبعضها كان راعياً لها في الماضي. وفئة ثالثة تدخلت لدواع تتعلق بالجغرافيا السياسية الإقليمية. ويتذرّع آخرون بحماية حقوق الإنسان التي شهدت انتهاكات واسعة في حروب متنوعة اجتاحت دارفور ومناطق سودانية أخرى عرفت التوتر والحروب والنزاعات.

ثمة مجموعة أولى من المتدخلين الأفارقة قد تتشكل من جنوب السودان، وأثيوبيا، ومصر، وتشاد، وليبيا (ولاسيما الجيش الوطني الليبي الذي يقوده الجنرال حفتر) سيكون لكل منها كلمته لأن كلاً من هذه البلدان اقترب، في وقت من الأوقات، من الأتّون السوداني.

كما أن هناك مجموعة من الدول الإسلامية لا ينبغي الاستهانة بدورها في تلك المفاوضات. ويتعلق الأمر بالمعسكرين القائمين اليوم في الساحة الإسلامية والذين تترصدهما إيران في هواجسها للعظمة واللعب في ساحة الكبار. فمن نافل القول وتحصيل الحاصل ذكر رأسي هذا التنافس، فهناك، من جهة، تركيا وقطر اللتان لا تستبعد إيران مدّ يد العون لهما ولو عن بعد أو منحهما غطاء داعماً في العلن أو في الخفاء. وهناك، من جهة ثانية، الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر في ما بات يُعرف بالثالوث العربي الإسلامي. ولا تستبعد من هذا القطب دول عربية وإسلامية مثل الأردن

وموريتانيا والمغرب والسودان وعدد من الدول الإفريقية كالسنغال وغينيا وساحل العاج وغيرهم.

خارج إفريقيا، هناك ألمانيا التي لها سوابق في دارفور حيث موّلت دون ضجيج مسارات للبحث عن المصالحة. ولعل انتعاش الدبلوماسية الألمانية في إفريقيا سيدفع هذا البلد إلى مزيد من تعزيز الدور التقليدي الذي اضطلع به في دارفور.

هناك الولايات المتحدة الأمريكية التي ظلت لاعباً نشطاً في ملف دارفور الذي حظي بتعبئة قوية من لدن الكونغرس الأمريكي، وما تزال الولايات المتحدة مهتمة بالسودان لاعتبار آخر يتعلق بمقتضيات مكافحة الإرهاب وتواجد جماعات السلفية والإسلام السياسي. ومن مصلحة هذه القوة العظمى لتحسين صورتها في المنطقة ألا تقتصر على دعم الحكم الانتقالي فحسب بالضغط من أجل إحداث تقدم سريع في عملية السلام، بل أن تسعى كذلك إلى رفع العقوبات المفروضة على البلد لفتح الحنفية الصدئة للتعاون الاقتصادي والمالي مع صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي وغيرهما من المؤسسات الأمريكية أو العالمية. هذا وإن لم أكن، فكرياً، من الذين يعلقون أملاً كبيراً على تدخلات هاتين المؤسستين كما أنه ليست لدي أوهام حول النتائج المتوخاة من التعامل معهما.... لكن ذلك أمر يطول الحديث والجدل فيه.

مهما يكن، فإن عملية إحلال السلام ما بين الحكومة الانتقالية والحركات المسلحة، تظهر اليوم كمحكّ فيْصلي للتفريق ما بين أسلوب هذه الحكومة والأساليب التي كان يتبعها النظام السابق. وسيكون التوصل إلى اتفاق سلام شامل مع جميع الحركات المسلحة، ليس فقط تكملة لاتفاقات السابع عشر من آب/أغسطس، وإنما كذلك تكريساً لتغيير استراتيجي في النموذج السياسي السوداني.

وعندئذ يمكن أن نجزم بحصول خطوة حاسمة تؤكد نجاح الثورة وتؤشّر بدخول السودان في عصر جديد.

إن القوى المدنية للتغيير التي يتمثل قلبها النابض، حتى إشعار جديد، في قوى الحرية والتغيير، منذ انطلاق حشودها الأولى في كانون الأول/ديسمبر 2018، قد ظهرت كتعبير ثوري عن الإرادة الشعبية، وكرغبة عارمة في إحداث التغيير المنشود.

ضمن القوى المدنية للتغيير تنشط، فضلاً عن تجمع المهنيين والنساء والشباب والطرق الصوفية، والفنانين كتلٌ سياسية كبرى دخلت اللعبة بكل عنفوانها: تجمّع نداء السودان، وتجمّع الإجماع الوطني وغيرهما من الكيانات المكملة للوحة والملونة والمزركشة بأكثر من لون ولون.

وعسى ألا نثير الضجر لدى القارئ إذا ما واصلنا، في هذا الجزء المخصص للتحديات التي قد يواجهها الحكم الانتقالي، التساؤلَ عن الصعوبات الناجمة ليس فقط عن التعايش فيما بين كل المكونات آنفة الذكر وعن التنافس فيما بينها وانعكاس ذلك على حسن سيْر المرحلة الانتقالية ولكن أيضاً وهذا هو الأهم هنا والمقصد من الرجوع إليها، التساؤل حول إعادة تشكل بنيتها وما ينجر عن ذلك من ديناميكيات جديدة ومؤثرة في مختلف المآلات السياسية السودانية. وبما أن الصديق هو من صدق لا من صادق فإنني وأنا أطرق باب إعادة تشكيل الفضاء السياسي لا أستطيع إلا أن أبوح بانطباع وصل إلى حد بعيد لقناعة قوية بأن اللوحة البانورامية التي واجهتنا بها البلاد غداة التغيير والتي لخصناها في سياق الوساطة هي لوحة ستأخذ سريعاً في التبدل وإعادة التشكل. وبالأخص، فإنني ودون تشاؤم، لا أرى أن قوى الثورة ستبقي على بنيتها الراهنة ولا في اصطفافها الراهن. إن الفوارق الكثيرة التي لمست ليست كلها سياسية أو أيديولوجية. إنها أيضاً

سوسيولوجية ومزاجية ونفسية. إنها تكمن في الفوارق العميقة في امتلاك ثقافة الحكم من قبل البعض والافتقار الشديد لها من طرف البعض الآخر... تلك بجملة واحدة هي المعطاة التي أبني عليها قناعتي بأن المشهد السياسي سيسير حتماً نحو إعادة تشكل قد تتخذ أشكالاً مؤلمة وغير متوقعة... إلا أنني أعيد تكرار ما قد فاتحت فيه البعض وهو أن إعادة التشكل ليست بالضرورة أمراً سلبياً. إنها قد تكون جلاء للضباب وتبياناً للحقائق لمزيد من الوضوح... ثم إنني لا أرى -وهذا بالغ الأهمية في نظري- أن تتوقف جدلية إعادة التشكل على الحقل المدني... إن التاريخ السوداني الحديث لم يترك إلا نادراً جداً القوات المسلحة في دور مراقب فقط... لذا لا أرى ما أسميته المنظومة الأمنية والدفاعية إلا فاعلة لا متفرجة... فلا تاريخ البلد ولا دورها الحاسم في الإطاحة بنظام الإنقاذ ولا تموقعها القوي في مسلسل المفاوضات تحت رعاية الوساطة الإفريقية تترك مجالاً للشك في أن هذه المنظومة ستظل إلى وقت معتبر في قلب المآل وفي خضم إعادة التشكل... هل يا ترى، ستؤدي ديناميكية إعادة التشكل إلى تحالفات مرئية أو ضمنية بين هذا القطب المدني مع المنظومة الدفاعية والأمنية ككتلة متحدة أم هل تتجه الأمور إلى ظاهرة الانتقاء في التحالف، مما يدفع بالكتل المدنية والعسكرية بالدرجة نفسها إلى التوزع والانشطار؟. لقد شوهدت ظاهرة الانتقاء في التحالف في غير السودان، وكان خطرها القاتل في توزيع منظومة أمن البلاد وذلك في الحالة السودانية هو أم الكوارث وبداية الضياع، لا قبل الحكماء ولا قدر الله الذي إليه مرد الأمور كلها.

واعتباراً لتلك الملاحظات، قد لا يكون تماماً من نافل القول ولا من الحشو أن نستعرض بنية تلك الكتل والتجمّعات التي هي ركائز وأدوات التشكل المتوقع، وإن كنا قد تعرضنا لبعض الأوجه من هذا المعترك في إثارتنا المقتضبة لإطار الوساطة الذي كرسنا له الصفحات الأولى من هذه الشهادة.

في هذا المنحى يتراءى في المنظور أفق سياسي من قوس قزح مربع الألوان عكساً لتثليثه المألوف: نداء سودان معاد الترميم، قوى إجماع أكثر تجذراً في اليسار، نفس سياسي جديد يبحث عن ذاته بين الاثنين، تلاقي إسلاموي قديم-جديد.

فهل من ضرر كبير أن نغامر مع القارئ في سبر غور كل ضلع من أضلاع المربع هذا، دون الجزم سلفاً بأنه متساوي الأضلاع؟

يشكل الرواق الأول معسكراً وطنياً ديمقراطياً قائماً على إسلام سني غير مسيّس ويستند أساساً إلى جذر صوفي يأخذ من كل الطرق الوارد ذكرها لاحقاً. يخيل إلي في ما لامسته من مسايرة وجيزة للتضاريس السياسية السودانية أن الأفق يتراءى فيه فضاء يرتوي بمزيج من المهدية والقومية العربية غير البعثية والناصرية واليسار غير الشيوعي والإسلام السياسي غير الإخواني. وبهذه الرباعية الممتزجة بمسحة اعتبار للهوامش ونضالاتها السياسية والمسلحة سيمْتَح هذا التجمّع دون ذوبان من التراث الأيديولوجي الذي سيطر على الساحة العربية منذ نهاية الأربعينيات من القرن الماضي.

هذه القوى المكونة لهذا التجمّع ذي المرجعيات المذهبية الأربعة في هذا الرواق الأول، قد تتشكل من القوى السياسية والاجتماعية المنضوية حالياً في نداء السودان وبعض الأوساط الأخرى التي تتبادل معه نظرات التعاطف أو الود.

في هذا التجمّع قد تحتفظ الجبهة الثورية وغيرها من الأحزاب السياسية وملحقاتها، مع كل الأنسجة السياسية والمذهبية الواردة أعلاه، بهوية أكثر تأكيداً وبروزاً، وأقوى تأثيراً مما كانت عليه إبّان المفاوضات السياسية تحت رعاية الوساطة الإفريقية.

لقد بدا لي في لحظة ما أن تجمع نداء السودان قد يستفيد من أجل

توسعه وإغناء روافده الروحية بانفتاحه من خلال حوار جديد مع بعض التيارات الدينية السياسية؛ أمثال تلك التي ينعشها الدكتور غازي والمرغني.

دار بخاطري أن العلاقات الطيبة التي تربطهما -حسب ما بلغ مسامعي- بالأيقونة التاريخية والفكرية، أعني الإمام الصادق المهدي، قد تشجع التلاقي بأسرع مما توحي به القطيعة في الماضي وفي الظرف الراهن. إلا أن رواسب الماضي القديم في علاقات المهدية والاتحاديين من جهة والمهدية والإسلام السياسي من جهة أخرى تجعل من هذه الفرضية نوعاً من الشطط الفكري والوهم الاستشرافي السطحي، خاصة إذا ما تذكرنا الأفق الذي أرى أنه لا محالة ينفتح -بالرغم من ضبابية الموقف السائد في خضم التوقيع- على الاتفاق المؤسس للمرحلة الانتقالية وما سيتبعه في أغلب الظن من جهود لاستئصال الأسس التي قام عليها الإسلام السياسي من خلال تمكين نظام الإنقاذ... فمشروع إعادة بعث الحركة الإسلامية ولو من منظور يختلف عن ما جسده حكم الإنقاذ (انظر أسفله) قد يكون أكثر جاذبية لبعض الأوجه الدينية - السياسية المذكورة من كشكول نداء السودان، كما سنرى لاحقاً.

أما الرافعة الثالثة لهذا التجمّع المشكل للرواق الأول في إعادة هيكلة المشهد السياسي كما نتخيله -مجازفة- فقد تحصل من استقطابه لبعض الشخصيات والتكتلات متتالية الأهمية والتي بقيت على هامش التفاوض (انظر تحت) أو حتى ممن ينتمي حالياً لإعلان قوى الحرية والتغيير، ولكنه غير مرتاح لموقعه في هذا الإعلان. ولم أفتأ أسمع على مدى العملية التفاوضية تبرّماً وامتعاضاً تُتمْتِم بهما أوساط في قوى الحرية والتغيير غير راضية عن السلوك الذي تُعاملها به مراكزُ القرار في هذا التحالف الشعبي،

فهم يرون أن هذه المراكز قد همّشتهم في الغالب، ولاسيما في المراحل النهائية من التفاوض. وقد تعمّق شعور التهميش عند تشكيل مجلس السيادة، وتعيين الحكومة، وتنصيب من يشغلون الوظائف السامية كالمفوضيات، ورئاسة المحافظات، وإدارة المؤسسات العمومية وشبه العمومية... إلخ.

هذه الهويات المتشعّبة القادمة من مركز ومن هامش أحزاب اليسار والحركة الجمعوية، قد تغْريها أفكار الجبهة الموسّعة وبريق «نداء سودان» مجدّد ومعصْرن من حيث إعادة صياغة مذهبه، وإجراءات سيره، والتشكيلة الجديدة لقيادته، ومراجعته لتحالفاته الداخلية والإقليمية. إلا أن احتمال ظهور جسم جديد (انظر تساؤلنا حوله أسفل) قد يدفع بهذه الأوساط أو على الأقل بعضها إلى الالتحاق به أكثر من الميل إلى الالتحاق بأي من الرواقين الكبيرين أي الإجماع الوطني ونداء السودان.

قد تتسارع ماكينة إعادة التشكيل لنداء السودان، لا بفعل الدوافع الداخلية للتجمّع ذاته فحسب، بل كذلك لاستقبال هذه الانضمامات المحتملة التي تحدثنا عنها آنفاً. ولن أستغرب أن يتخذ قائد نداء السودان مثل هذه المبادرة وهو الذي عوّدنا على اتخاذ قرارات جريئة ومفاجئة. فهو قادر على إصلاح هذا التجمّع أو على الأقل إصلاح حزب الأمة الذي يعتبر زعيمه بلا منازع. وليس من المستغرب أن يكون لفوَران تفكيره دور في إطلاق تلك النهضة السياسية المتوقعة بدعم من رفاق درْبه. ولا شك في أنه مجْبول على حب التجديد والتغيير. ولم ألتقِه قط إلا واستفدتُ منه شيئاً جديداً. وقد أعجبتني رؤيته للنهوض الاقتصادي في السودان والأساليب التي يقترحها لجذب المستثمرين ولتحديث البنية الاقتصادية. كما شدّتني أفكاره حول الحوار بين المسلمين، بين أهل السنة أولاً، وبينهم والشيعة، وكل ذلك من منظور الحوار الشامل بين الديانات، والثقافات، والحضارات. لكني كلما

رأيتُ جسمه النحيل وقد انحنى ظهره ودبّ فيه الكبر، أقول في نفسي إنه حان له أن يتقاعد ويرتقي إلى مصافّ الحكماء الذين ينظرون إلى الحياة من عَلُ كأبي الهول في شموخه في الزمن المديد.

في نداء السودان أربع مكونات يمكن لكل منها أن تفرز قائداً: حزب المؤتمر السوداني، والاتحاديون، والجبهة الثورية، وحزب الأمة نفسه. ففي كل من هذه المكونات وغيرها كثيرون في النداء مجموعة من الشخصيات راسخة القدم في المعارضة لكنها لم يتسنّ لها حتى الآن أن تتبوّأ مركز القيادة على نحو ما أتيح لأبي الهول.

سيكون تعويض هذا الأخير حتماً في قلب كل المساعي الرامية مستقبلاً إلى إعادة تأسيس نداء السودان، وهو ما يبدو لي شرطاً ضرورياً لكي يتموْقع هذا التجمّع بشكل مفيد من منظور الانتخابات التي ستفْضي إليها الفترة الانتقالية.

نقطة البداية في إدراك الرواق الأول هي تقدير حجم القوى المتحالفة تحت شعار «نداء السودان». ففي شكلها إبان المفاوضات ظلت تلك القوى تتشكل من كتل متفاوتة جداً بطبيعة الحال. فلا بأس ونحن نطرق باب إعادة تشكل المشهد السياسي اللاحق لتوقيع اتفاق 17 آب/أغسطس 2019 أن نذكر ولو بإيجاز شديد بما تعرضنا له في سياق الوساطة.

الميزة الأولى لحزب الأمة هي ترسّخ جذوره على الصعيد المحلي. فحزب الأمة الذي كان له دور هام في ثورة كانون الأول/ديسمبر 2018، دون أن يكون المهيْمن عليها ولا قائدها بانفراد، قد احتفظ مع ذلك بحضور شعبي يمنحه وزناً انتخابياً معتبراً. وهذا على الأقل ما يعتقده الأطر السامون في هذا الحزب وقائدُه واسع الصيت. وهم يصرحون بأنهم ليسوا مهتمين حقيقة بلعبة تقاسم السلطة الحالية. ويعتبرون أن الصراعات على السلطة التي

برزت فور توقيع الاتفاقات وتستمر وراء الكواليس بشكل صامت، ليست سوى «ألاعيب وخزعبلات يلجأ إليها أولئك الذين لم يكن لهم قط وزن ذو بال على الصعيد الانتخابي، وستكشف الاستحقاقات القادمة هُزالهم وضآلة حجمهم الانتخابي».

أما الميزة الثانية لحزب الأمة فهي أنه حافظ نوعاً ما على حضوره في المخيّلة الديمقراطية في السودان منذ أن أطيح به في انقلاب عسكري سنة 1989 دبّرته الحركة الإسلاموية بإيعاز من قائدها ذي التأثير الكبير، المرحوم حسن الترابي....!

إن الانتقادات العلنية التي وجهها رئيس النداء علناً إلى الناصريين والشيوعيين وفصائل من البعثيين الذين لا يساندونه، قد أدّت إلى مهاجمته من قِبل هذه الأحزاب التي لم تَرْقُبْ فيه إلّاً ولا ذمة، سراً وعلانية.

أعرف، فضلاً عن ذلك، أن اللجان الشبابية في الأحياء الشعبية قد انتقدته لاتخاذه مواقف علنية تدعو إلى تسريع التوصل إلى اتفاق عام، مناقضاً بذلك بعض أشكال النضال والعمل الثوري التي تناهض المجلس العسكري الانتقالي. كما أعرف ما يُوجه إليه من لوم بسبب «المكانة الكبيرة التي يحتلها أولاده في الحزب». إنها سَقطات تذكّرني بالهفوات التي شوّهت صورة الفقيد اتسيكدي القائد المعارض التاريخي ذي الشعبية الواسعة في الكونغو الديمقراطية.

لا شك في أن نداء السودان سيجد، بصعوبة، قائداً كارزمياً؛ يعوض القائد الحالي إذا ما قرر هذا الأخير الركون إلى تقاعد أحسب أنه آتٍ قريباً. ومهما تكن وجاهة الانتقادات التي تُصوّب إليه سهامُها من هنا وهناك، فما من أحد يمكنه إنكار ما له من مشروعية ديمقراطية سُلبت منه بفعل تغيير غير ديمقراطي لأنه ناجم عن انقلاب عسكري وهذا ما رمزت إليه دعوته للتحدث من منصة التوقيع يوم 17 آب/أغسطس 2019 بصورة فوق العادة.

جمع نداء السودان كشكولاً متنوعاً يضم تيارات وحركات سياسية وأخرى مسلحة، خاصة تلك المنضوية تحت اسم الجبهة الثورية.. كما يوجد فيه ثلة من الأحزاب والكيانات السياسية التي سبق لنا سرد قائمتها، وهي تتراوح ما بين حزب عمر الدقير والفرع المنشق من حزب البعث، وكذا العديد من دوائر ورابطات المجتمع المدني، والحقل الجامعي. وعلى صعيد التكتلات السياسية السودانية، يعتبر نداء السودان الكتلة الأكبر والأكثر مسميات تحت قبتها من بين المكونات السبع لإعلان قوى الحرية والتغيير.

غير أن هناك مشاكل جمّة تهدد وحدة نداء السودان وتمثل في الآن ذاته سر قوته. فالتنوع المفرط لتشكيلات هذه الكتلة من قوى التغيير تجعل من الصعب التنسيق بين عناصرها، وضبط علاقاتها مع الشركاء الوطنيين والدوليين ناهيك عن التحكم في هذه العلاقات.

هناك عامل آخر قد يزيد من هذه التعقيدات، ويتعلق الأمر بإمكانية توسيع نظام تحالفات نداء السودان، حيث يرْنو إليه وإلى رئيسه بالذات قادة الفصائل والمجاميع التي أقصِيت من عملية التفاوض. وتتلاحق التساؤلات هنا حول مال نداء السودان.. كيف ستتشكل الزعامة إذا ما تأكد عدول الإمام عن الرئاسة؟ ماذا ستكون انعكاسات اتفاق السلام بين الحركات المسلحة والسلطات الانتقالية على مكانة ودور هذه الكيانات في نداء السودان؟ ما هو الفضاء السياسي الذي سيمنحه المتحكمون اليوم في التحالف للكيانات المختلفة المقصية من مسلسل التفاوض ومن المؤسسات الانتقالية الخارجة من رحم ذلك المسار؟

إذا عمقنا التفكير في إمكانات توسيع نداء السودان بفتحه لكتل جديدة من خارج أو داخل إعلان قوى الحرية والتغيير بصورة تتعمق التوجهات المتنافرة فماذا عن بقاء النداء الجديد في الحرية والتغيير؟ إن الأجواء التي ما فتئت

تخيم على علاقات النداء وبعض قوى اليسار تجعل المراقب محدود المعرفة بخفايا الأمور مثلي لا يستبعد، في وقت من الأوقات، انفصام العرى بين النداء وبعض كتل الحرية والتغيير أو كلها.

ويبقى ذلك مرهوناً بوجود ثلاثة حوارات محتملة يمكن أن يتبلور من خلالها النقاش داخل نداء السودان على مدى الأشهر القادمة.

فهناك النقاش الداخلي ما بين الكتل المشكلة لنداء السودان الذي انطلق أثناء وضمن التفاوض بشأن اتفاق السابع عشر من آب/أغسطس 2019، والنقاشات الجارية ما بين نداء السودان والحركات المسلحة، وبالأخص الجبهة الثورية، والنقاشات التي أرى أنها آتية لا محالة ما بين نداء السودان، وحزب الأمة بالأخص، مع شرائح الرأي المقصية من عملية التفاوض ونتائجه السياسية.

ومن هذه النقاشات الثلاثة ومن تشعّباتها وقفزاتها، قد يخرج، إثر رياح الإصلاح التي أظن أنها ستهبّ بشكل متسارع وربما عنيف، تجمّعٌ وطني وديمقراطي كبير يمكنه أن يعرض على الشعب التصويت عليه لتولي مقاليد السلطة في السودان الجديد. وقد يبرز وجه جديد، أي مترشح جديد، قادر على تجميع الشتات، لأني لا أرى الصادق المهدي -مرة أخرى- عائداً إلى الواجهة السياسية وملتمساً لثقة الناخبين. بل على العكس من ذلك، أراه مرجعية تتعالى على الممارسات السياسية المتدنية. وهذه الوضعية التي يتمتع بها الآن فعلاً ستمكنه في كل الأحوال من لعب دور السلطة المعنوية في النداء على الأقل التي يُلجأ إليها للتحكيم ولفض الخلافات وتسوية النزاعات داخل النداء الجديد.

وهناك حزب المؤتمر السوداني، وهو أقرب إلى النخبوية حيث يضم أدمغة وأصحاب فكر ودقة في المقاربة التي يجسدهما رئيسه المهندس عمر

الدقير الذي كان مرتقباً في وقت من الأوقات لشغل منصب رئيس الوزراء. وقد ظل حاضراً ضمن الصفوف الأمامية لأهم اللقاءات المنعقدة في إطار العملية مع الوساطة أو مع المنتظم الدولي. وهو اليوم من أكثر الشخصيات احتراماً في السودان ولا أستبعد أن يتصدّر الاستحقاقات والتطورات السياسية في الأمد المنظور. كيف وفي أي مسار؟ الظروف تحدد..

أما الحزب البعثي للأستاذ يحيى الحسين، والحزب الوطني الاتحادي للدكتور يوسف محمد زين، وحزب التحالف السوداني للأستاذ كمال إسماعيل، وحركة الحق للأستاذ أحمد شاكر، والحزب القومي السوداني للمهندس ريفي سبو، وحزب الاتحاديين المستقلين للدكتور مالك محمد، فهي كلها تكتلات من المثقفين ولها صوت مؤثر سواء من حيث أهمية منعشيها الأساسيين أو من حيث المشروعية التي اكتسبتها من انخراطها في الحراك الشعبي الثوري. وسيكون مستقبلها رهناً بالأدوار التي تتمكن من الاضطلاع بها في حركة إعادة تأسيس نداء السودان، أو في تشكل المشهد السياسي خلال وإثر المرحلة الانتقالية الجارية.

هناك كتلة أخرى من مكونات نداء السودان وهي الجبهة الثورية بقياداتها كما أسلفنا بالتفصيل، وتتشكل من الحركة الشعبية لتحرير السودان الشمال، وجيش تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة، وجبهة كوش، وجبهة الشرق، وجبهة الشرق الديمقراطية، والحزب الاتحادي الديمقراطي الثوري، وحزب الأمة الجبهة الثورية. وسيكون وزنها ودورها في الحراك العام لإعادة الهيكلة، رهناً إلى حد كبير بقدرتها على البقاء موحدة والأهم من ذلك بالنتائج التي ستحققها في مفاوضات اتفاق السلام وطريقة تعاملها مع تلك النتائج. فهل ستكون عامل بناء أم عامل هدم وتشرذم؟ وهذا هو السؤال السياسي الحقيقي الذي يطرح نفسه اليوم على الحركات المسلحة.

أما مبادرة المجتمع المدني التي تضم تحالف أبناء الجزيرة والمناقل، ومبادرة العمال الزراعيين، وسكرتارية مبادرة الشيخ أزرق تيفا، والتنظيمات الأهلية لشباب الطريقة القادرية، ومنبر منظمات المجتمع المدني الدارفوري، وتجمّع روابط طلاب دارفور بالجامعات والمعاهد العليا، والمنبر المدني لشرق السودان، وملتقى منظمات النيل الأزرق، ومنظمات المجتمع المدني في جبال النوبا في مناطق سيطرة الحكومة، والهيئة العامة لتنسيقية اللاجئين والنازحين، ومنظمة النيل للمياه ونزاعات الأراضي، وشركاء التغيير والمستقبل، والتغيير الآن، وغير ذلك من المسميات، فإنها تشكل كتلة ثالثة ونخبوية تمكن النداء من أن يُلقي شباكه بعيداً للاقتناص في كل اتجاهات الحياة السياسية والاجتماعية.

ليست كل هذه التشكيلات بالضرورة اسماً على مسمّى، وقد لا يتوفر بعضها على قواعد شعبية أكيدة. وبعضها لا ينتسب إليه سوى أعضائه المؤسّسين. ومع ذلك فهذه المنظمات في تعددها وتنوعها توفر للتكتل شبكة في غاية الكثافة والتوسّع متعدد الأقطاب. وتكْمن قوة النداء في مدى قدرته على تجميعها وتوعيتها بانتمائها إلى كيان أرحب وأكثر تجسيداً للآمال والطموحات.

إن الإشكالات التي يطرحها تسيير تلك الأنماط الثلاثة من النقاشات التي رسمنا خطوطها العريضة في الفقرات السابقة، كما هو الشأن بالنسبة لتدبير الصراعات من أجل التأثير والتموْقع، لن تسهّل مهمة القائمين على إعادة صياغة المشروع المؤسس لنداء السودان ومن ثم علاقته مع باقي قوى التغيير والحكومة المدنية. وتلك لعمري إحدى نقط القلق بشأن استقرار الأوضاع في السودان ما بعد الاتفاق وسيره على طريق السلام والمصالحة.

والمخاوف نفسها تكتنف الرواق الثاني وهو المكونة الثانية الأساسية في قوى إعلان الحرية والتغيير: الإجماع الوطني. ظل الإجماع الوطني طيلة

المفاوضات يشكل قطب التجذر والممانعة والعناد مع المنظومة الدفاعية والأمنية. فقادته ومناضلوه من كل مكوناته وإن ظلوا يتحلون معي بمستوى عال من اللياقة ودماثة الخلق وإظهار مظاهر التعاطف والمودة والتضامن حتى عندما تهجم علي، في نادرة طيلة المسار، أحد قادة التيار الإسلاموي، فإنهم بالرغم من ذلك قد أذاقوني مر الجدل كما حلوه ونكهته لأنهم في الغالب كانوا رجالاً ونساء، شيباً وكهولاً يناقشون ويجادلون دائماً بقناعة وقوة إيمان لا تتزعزع مثلهم في هذا المنحى تماماً مثل قادة ومناضلي النداء، لكن القوم في الإجماع كانوا أكثر شراسة وأقل ميلاً إلى التنازل والمساومة.

وإني وأنا أخوض هذه المغامرة لتبسيط الفضاء السياسي المتشكل في رباعيته بعد توقيع الاتفاق لأفتكر أن يتألف الرواق الكبير من تجمع القوى المنضوية اليوم في نطاق ما يُعرف بقوى الإجماع الوطني وسيلتحق به من زوايا المربع أو يساقط عليه ممن لم يجد مرتكزاً في فضاء آخر لتشكيل جبهة اليسار الأرثوذوكسي. وقد تتمحور هذه الجبهة أساساً حول الحزب الشيوعي، والبعث العربي الاشتراكي الأصل لعلي السنهوري، وكذا بعض المنشقين من الناصريين، وجزء كبير من النقابات والرابطات المهنية ومنظمات المجتمع المدني المنضوية تحت ما يُسمى «تحالف المجتمع المدني»، وبالأخص تجمع النساء السياسيات.

لهذا الرواق ثلاثة عناصر قوة:

تتمثل الميزة الأولى في قوة رسوخه الأيديولوجي. فالحزب الشيوعي وحزب البعث ليسا حديثي عهد في السودان. ولم يعد رئيساهما، علي السنهوري والمختار الخطيب، شابّين غمْريْن. لقد خاضا جميع المعارك، وعانيا الأمرّيْن من سجن، وتعذيب، وفقدان للأهل والأحبة (فقدَ علي السنهوري أخاه في السجن).

إن القادة الذين مازالوا متماسكين في هذا الرواق الثاني، على غرار نظرائهم في الرواق الأول، يمثلون ذاكرة حية للتاريخ السياسي المعاصر في السودان.

فلا يمكن للتهديدات ولا الإغراءات أن تؤثر فيهم. وواهم من يحاول إخافتهم واتهامهم بالانحراف والفسق والفجور، وحتى بالإلحاد والكفر البَواح، ليس له تأثير في عزلهم عن أنصارهم. فهم كما يقال «قد حلبوا الدهر أشطره» و«تكسّرت نصالهم على النصال». ولا يُضاهي راديكاليتهم وتصلبهم على مواقفهم إلا طول عمرهم السياسي على رأس تنظيماتهم الحزبية.

أما الميزة الثانية التي تتمتع بها هذه الجبهة اليسارية فهي المشروعية المستمدة من الدور المركزي الذي اضطلعت به في الثورة. ولا يقتصر دورها هذا على التأثير في قواها الذاتية، لكن يمتد إلى الدور الذي مارسته في نطاق تجمع المهنيين السودانيين، وهو التجمع الذي كان يُنظر إليه في وقت من الأوقات على أنه امتداد للحركة اليسارية. وينطبق الشيء نفسه على تحالف منظمات المجتمع المدني ولاسيما تجمع النساء السياسيات القائدات.

لم ينفك مختلف قادة اليسار طيلة مسار الحراك يرسّخون في أذهان الثوار أنهم لا يُبارون في الوفاء للثورة ولأرواح الشهداء. ومن المحتمل أن يبقى من ذلك صدى لا يمكن التأكد من حقيقته إلا عبر صناديق الاقتراع.

تتجلى الميزة الثالثة لهذا الرواق في تجربته الواسعة في مجال التنظيم. وفي السودان، تجسدت هذه التجربة دائماً في المناوبة بين الكفاح في القمة طوراً وفي القاعدة تارة، وبين العمل السري أحياناً والعمل في وضح النهار أحايين أخر، وبين الاستغلال الذكي لهامش الحرية المتاح في العمل ضمن الأطر الشرعية، وبين اللجوء إلى أشكال من العمل غير الشرعي. لقد اعتمدت الجبهة اليسارية كل هذه الأساليب في الماضي، لا أراها اليوم ستنأى عن مواصلة هذا النهج حتى آخر رمق.

تكْمن الأخطار المحْدقة بهذه الكتلة في احتمال أن تجد نفسها على الهامش بفعل استراتيجيتها المتصلبة وتشددها في مواقفها الراديكالية، وفي اتهامها لكل من يتردد أو يشك في الخط الذي تتبعه بالليونة، والليبرالية، والمساومة، أو حتى بالخيانة.

أكبر خطر يتهدد هذه الكتلة هو استنفاد رصيدها من التحالفات. فدون مراجعات جدية لاستراتيجيتها المتصلبة لا نرى مع من يمكن أن تتحالف، خاصة عندما تتحدد الطموحات إلى إنشاء حزب يساري جديد، ديمقراطي وعملي (براغماتي) كما سنبينه لاحقاً، اللهم إلا إذا اختارت الكتلة اليسارية أن تلجأ إلى تحالف ظرفي مع الإسلامويين. وبالرغم مما يتسم به هذا السيناريو من مفارقة واستغراب إذ قد يبدو شططاً استشرافياً آخر، فإنه لا يخلو من إمكانية وقوع مباشر أو غير مباشر أي عبر تلاق في ظرف معين في ساح النضال السياسي غير المصنف أو المقنن، حدث هذا في السودان وفي غيره من البلدان العربية والإسلامية، ولا يمكن استبعاده متى توفرت بعض الشروط اللازمة لإبرام مثل هذا التحالف الموضوعي. وفي الوقت الراهن طبعاً ليس هذا بالمخيال إطلاقاً لكن ليس هناك في النظرية أو في التجربة العملية ما يجعله مستحيلاً تماماً... كل شيء هنا رهن الظروف والمستجدات والإكراهات.

يبدو الحزب الشيوعي السوداني الذي يتولى أمانته العامة الأستاذ محمد المختار الخطيب، الحزب الأكثر تأثيراً في هذه الجبهة. وهو يمثل في هذا التجمع منزلة تشبه، مع مراعاة الفارق، مكانة حزب الأمة في تجمع نداء السودان. ويراقب الحزبان بعضهما البعض، ويتصارعان ولا ينفكان يتبادلان التهم بارتكاب كل أصناف الأخطاء، بالحق أو بالباطل. وهما يجسّدان النزال السياسي الذي يضع النزاعات على الأرضية الأيديولوجية والسياسية،

وهو أمر نادر في إفريقيا حيث يجري التنافس بين الأحزاب السياسية أساساً في دائرة ذاتية مشخصنة ومرتبطة بالمصالح الضيقة، ولا علاقة لها غالباً بالمثل العامة والقيم الإنسانية. وليس هذا هو الحال بالنسبة لحزب الأمة والحزب الشيوعي، وهو ما يشرّف الحزبين الكبيرين ويضفي على قادتهما جلباب وقار وأبهة التأصل والسمو في المنزلة والمعاني بصرف النظر عن التقييم الذي قد يُصدر على هذا الحزب أو ذاك.

في اليوم الذي يعمد فيه الحزب الإسلاموي إلى تجديد خطه السياسي وإعادة رسم صورته على غرار النهضة في تونس وحزب العدالة والتنمية في المغرب، فقد يشكل الثلاثي (الأمة القومي، الحزب الشيوعي، الحزب الإسلامي) في السودان إسهاماً حقيقياً كبيراً في تشكل مشهد سياسي يمثل الأبعاد الثلاثة لبلد مسلم، متفتح لتعددية سياسية وفكرية ذات بال.

بمقدور الحزب الشيوعي أن يدّعي الصدارة في الحراك الحالي وقيادته لكونه قد اخترق العديد من التيارات المشاركة في الثورة: تجمع المهنيين، منظمات الشباب، والنساء وغيرها من منظمات المجتمع المدني.

وبيد الحزب الشيوعي أوراق رابحة. كما أن له حدوده ومعوّقاته.

وأول ورقة رابحة بحوزة الحزب الشيوعي السوداني هي أن له تاريخاً طويلاً في النضال. وله أن يتباهى، صدقاً أو تزلفاً، بفضيلة ينكرها خصومه ولكنه يراها ثابتة وحقيقية، ألا وهي كونه لم يتدنّس قط بالمساومات والتنازل عن المبادئ كغيره من قادة التشكيلات السياسية الذين اجْتالتْهم إغراءات الدخول في الحكومات المتعاقبة وتلوّثت سمعتهم بالفساد والتجاوزات. وهذا «الصفاء» يعطيه هالة نقاء في أعين الطبقة المثقفة في البلد. ولا أظنه سيفرط في تلك الصورة وتلك السمعة في حين أن غريمه ومنافسه التقليدي، تيار الإسلام السياسي، ما يزال يتلمّس طريقه للنهوض من كبوته والتساؤلات

مطروحة حول قدرته العملية في أحداث مراجعات فكرية وأيديولوجية عميقة على خطه النظري والسياسي للاندماج مجدداً في ساحة سياسية تعرف مخاض التحول السريع (انظر أسفل تشكل المعسكر الرابع).

والورقة الثانية في يد الشيوعيين السودانيين هي أنهم، مهما قيل، قد يكونون هم الحزب الأكثر تضحية في سبيل مبادئهم النضالية، وهو أكثر من دفع بقادته وكبار أطره إلى السجون وحبال المشنقة وصليل المقصلة بأعداد معتبرة.

ويتوفر الحزب الشيوعي السوداني على نسيج من الأطر جيّدي التكوين، المتمرّسين بأساليب الدعاية، والتحريض، والجدال، والإفحام، والتنظيم، والعمل السري، وتحمّل المشاق، والتضحية بكل أصنافها بما فيها التضحية بالنفس.

كل هذه المزايا مجتمعة تخوّله دون منازع التربّع على رأس الكتلة الموْسومة بالإجماع الوطني حيث يتحالف مع فصائل بعثية، وناصرية، ومع نقابات ومنظمات من المجتمع المدني، وأحزاب يسارية، وكذا مع راديكاليين منشقين عن الأحزاب الوطنية. وقد سبق أن أوردنا أسماء وقادة الأحزاب والفرق السياسية المنضوية تحت لواء كتلة الإجماع ومن لف لفها من المجتمع المدني والجمعي والمهني والنقابي بكل ألوان تلك الأطياف.

بالرغم من هذه المكاسب، يعاني الحزب الشيوعي السوداني من عوائق وعراقيل لا يُستهان بها. فبما أنه الحزب الوحيد في إفريقيا والعالميْن العربي والإسلامي الذي يحتفظ جهاراً بصفة «الشيوعي»، فقد جعله ذلك عرضة لكراهية واستهجان المجتمع المحافظ حتى ولو كانت في السودان طرفة رائجة تسمى «مفارقة التواجد العكسي». فالشيوعيون كثر في المساجد أوقات الصلوات الخمس بينما المنتسبون للأحزاب التي ترفع الشعار الإسلامي كثر

في جلسات المجون حيث تدار الكؤوس وتمايل الراقصات.. غني عن البيان التأكيد على أن الأمر مجرد تنكيت على الاثنين على حد سواء. والتنكيت طعام متناول بشهية فائقة في السودان وأنا لقيت منه حظي بل زدت عليه كثيراً... فحبذا لو استطعت أن أرد إلى الأحبة بعضاً مما أسرفوا في إعطائه لي من هذا المنتوج الوافر عندهم!

في هذا الصدد، لاحظتُ أنا شخصياً أننا كلما علقنا اجتماعات التفاوض لأداء الصلاة في مسجد الفندق، إذا بصديق يوسف في الصف الأول من المصلين متوكّئاً على مقعد؛ لأن آلام الظهر لم تعد تسمح له بأن يقيم صُلبه في الركوع والسجود.

يعاني الحزب الشيوعي من عائق آخر حسب مصادر كثيرة: هو تاريخ من تتابع النتائج الانتخابية الضئيلة كما قيل لنا بتواتر، فنتائجه الانتخابية في جميع الاستحقاقات التي شارك فيها، عبر تاريخ السودان -حسب تلك المصادر- لم تعطه قط عدداً من النواب يتناسب مع ما يدّعيه من حجم في تيار اليسار، وذلك في الفترات كافة التي حاول فيها تقييم وزنه الانتخابي من خلال صناديق الاقتراع.

من منظور الانتخابات القادمة، على إثر انقضاء المرحلة الانتقالية، يوشك الحزب الشيوعي، إن لم يغيّر خطه السياسي، أن يدفع الناخبين بمن فيهم أنصاره هو إلى الميل نحو انتهاج «التصويت المفيد» لأغراض عملية. وبهذا المعنى، قد تجنح بعض من قواعده في المحافظات إلى إبرام تحالفات مع القوى السياسية التي ترى أن حظوظها للفوز معها أكبر مما لو التزمت الانضباط الحزبي وتقيّدت بقرارات القيادة المركزية.

هناك خطر ثالث يهدد الحزب الشيوعي ويتمثل في عدم ثبات حلفائه الحاليين وقابليتهم للتبعثر والانفضاض من حوله. ففي رأيي أن كثيرين

يداعبون حلم إنشاء حزب جديد أقل دغمائية وانغلاقاً، وأكثر انفتاحاً بهدف استقطاب الأوساط التي لم تنخرط صراحة في قوى الحرية والتغيير. وبالإمكان أن يسلك هذا الطريقَ بعضُ الشخصيات مثل التي دفعت بها الأحداث إلى الواجهة (انظر أسفل حول إرهاصات الجسم الجديد).

إذا ما قررت شخصيات شابة من الطراز آنفي الذكر، أن يلتئم شملها في حزب سياسي، كما أرجح احتماله، فإن الرواق الثاني، جبهة اليسار التقليدي، قد تفقد بعض أجنحتها التي تمكنها اليوم من التحكم في الحراك الثوري إلى حد ما، كما في هياكل المؤسسات الانتقالية.

الأدْهى من ذلك بالنسبة لهذا الرواق أنه من غير المؤكد أن تظل في دائرة نفوذه الفصائلُ البعثية والناصرية التي هي اليوم من روافده المؤثرة. وقد لاحظت إبّان الجولات الأخيرة من المفاوضات أن علي السنهوري، أحد وجوه الحراك الثوري والزعيم البعثي التاريخي، ابتعدت مواقفه إلى حد ما عن المواقف التي أصرّ عليها صديق يوسف طيلة العملية التفاوضية وكان السنهوري يسانده فيها بقوة. وتنسحب الملاحظة ذاتها على التيار الناصري إذا أمعنا النظر في خطاب بعض ممثليه البارزين أمثال المحامي مسموع الصوت ساطع المني.

إن حزب البعث العربي الاشتراكي الأصل للأستاذ علي الريح السنهوري، وتكتل النساء السياسيات، وحزب البعث للأستاذ التجاني مصطفى، وحزب البعث القومي لكمال بولا، والحزب الوطني الاتحادي (الموحّد) لجلاء الأزهري، والحزب الناصري الوحدوي للدكتور جمال إدريس، والحركة الاتحادية للدكتور عبد الرحمن عبد الله، والاتحاديين الأحرار للدكتور محمد محجوب، وحزب حشد الوحدوي للكابتن أبو فواز، واللواء الأبيض، تشكل مع الحزب الشيوعي تحالفاً لأحزاب متفاوتة في تجذّرها الشعبي لكن متقاربة

في مسارها التاريخي، وفي تشبّثها المستميت بهويتها النضالية، وفي تعلقها بمثلها الأصلية ومرجعياتها المذهبية التي تراها عصِيّة على الفناء وغير قابلة لأن يعلوها الصدأ. وهم الآن وسيبقون مشدودين إلى بعضهم البعض في حتميتهم التاريخية الموروثة عن الزمن الجميل، زمن الرومانسية والطوباوية.

على هذا، يكون من غير المؤكد أن يظلوا متمسّكين بالتاني والانتظار طيلة الفترة الانتقالية. ولا أعرف كيف سيتصرّفون إذا ما لاحظوا أن هناك من يريد تجاوزهم بذريعة أن له اليد الطولى في جهاز الحكم الانتقالي، وتلك كما الحال في اتجاه آخر أحد مصادر الانشغال لما قد ينجر عنه من تهديدات لاستقرار المرحلة الانتقالية.

يبدو التجمع الاتحادي المعارض ضمن تشكيلة القوى السياسية المدنية بمنزلة التكتل السياسي الثالث المعتبر في الكشكول المتنوع المنضوي تحت يافطة الجبهة اليسارية في إطار قوى إعلان الحرية والتغيير. ويجعله وضعه المزدوج بين التجمعيْن السياسيين الأكبر (أي نداء السودان والإجماع) في مركز الحلبة دون أن يكون له تحكم في نزال فرسان أرسخ منه قدماً وربما أكثر منه شعبية. ويكتسب التجمع الاتحادي المعارض هذه الوسطية لا من مواقفه السياسية فحسب، وإنما كذلك من كون كثير من مكوناته تنتمي إما إلى هذا التجمع أو ذاك من التجمعين الكبيرين المشار إليهما آنفاً.

يجدر التنبيه إلى أن جميع التقييمات التي أوردناها في هذا الجزء المخصص لملامح تشكل الخريطة السياسية في طور إعادة التشكل، خاصة في سياق ما رسمناه على أنه شكل متساوي الأضلاع، يجب في الواقع النظر إليها بشيء من النسبية ومراعاة الفوارق. ذلك أن الاختبار الحقيقي هو الاقتراع الذي سيكشف حجم كل قوة سياسية ووزنها، والدعم الذي تحظى به، ومنزلتها في التوازنات السياسية العامة التي ستتحكم في البلد.

وفي انتظار اليوم الموعود حيث يُحصْحص الحق، يبقى كل ما سنقوله عن قوة الفاعل السياسي أو ضعفه مجرد انطباعات وارْتسامات وشهادات من الدرجة الثانية بناء في الغالب على معطيات تقريبية. وينطبق هذا على التجمع الوحدوي للمعارضة كما ينطبق على غيره من التشكيلات السياسية.

إن الحزب الاتحادي الموحّد (عضو قوى الإجماع)، والحزب الاتحادي الديمقراطي العهد الثاني، والحزب الوطني الاتحادي (عضو نداء السودان)، والاتحادي الموحّد (عضو قوى الإجماع)، والحركة الوحدوية الاتحادية (عضو قوى الإجماع)، والاتحاديين الأحرار (عضو قوى الإجماع)، والتيار الحر، والاتحاديين المعارضين غير المنتمين، كل هذه التجمعات موقعة في الأصل على إعلان قوى الحرية والتغيير.

هناك آخرون وقعوا هذا الإعلان في فاتح نيسان/أبريل. ويتعلق الأمر بالحزب الجمهوري، والحزب الليبرالي، وتيار الوسط من أجل التغيير، ومبادرة «لا لقهْر النساء»، وحركة قرفنا، والتغيير الآن، ولجان المقاومة السودانية، ومؤتمر خريجي جامعة الخرطوم، ومنتدى المغرّدين السودانيين، والكيان النوبي الجامع، ومجلس الصحوة الثوري، وتحالف مزارعي الجزيرة والمناقل، والمجموعات النسوية المدنية والسياسية (منسم)، والجبهة الوطنية العريضة، وحزب بناء السودان، وتجمع أسر شهداء رمضان.

هذا الخليط من التشكيلات السياسية والتحالفات متفاوتة الأهمية، والمتباينة في تجذّرها التاريخي وفي ديمومة نضالها، يتميّز بخاصية مزدوجة كبيرة. فهو، من جهة، يظهر تشعّباً شديداً، ومن المفارقة أنه، من جهة أخرى، يتّسم بتعدد الشبكات المشتركة التي تخترقه وتربطه بكيانات أخرى تتجاوزه في قوتها وطموحاتها. ويكفي للاقتناع بذلك أن نستمع إلى التشكيلات المتنوعة لنكتشف أنها في الوقت الذي تنعش فيه معسكرها الذاتي

تنتمي أيضاً إلى أحد التجمعات الموجودة على الساحة. ويبدو أن هذا الخليط المتشابك بالرغم من مظهره الفوضوي المعقّد يتواصل عبر قنوات للتبادل والتلاقي. إلا أنها وإن كانت قد التأمت في كشكول الإجماع الوطني في معمعان الثورة ولهيبها المتقد فإن كل هذه الكيانات عرضة لانفصام العرا والبرودة في النضال والتبعثر؛ مما يعزز التساؤلات حول كثير من المآلات... كما يطرح بقوة سيناريو ظهور نفس جديد.

فهل هناك فضاء ذو سعة كافية لتطوير كيان سياسي منفصل عن الرواقيْن السابقيْن؟

حتى ولو بدا أن التكتلين المذكورتين يمثلان قطبيْن يجمع كل منهما، تحت عباءته، القوى السياسية الجديدة المؤثرة اليوم في السودان، فنحن نلاحظ ونسمع همْهمات وأصواتاً تصعد من كل ناحية تدعو إلى بناء حزب جديد أو جبهة جديدة مختلفة عن التكتلين، بالرغم من أن أي كيان جديد لا يمكن أن يتغاضى عن القوى المتجذّرة في الساحة السودانية.

هكذا يكون الرواق الثالث الممكن صدى لتلك الأصوات والهمْهمات. وستتصدّره كوكبة من الزعماء المنبثقين من إعلان قوى الحرية والتغيير.

ذلك أنه لا شيء يمنع هذا الجناح الصاعد في خضمّ تيار قوى التغيير من الطموح لإنشاء حزب جديد منفصل عن التجمّعيْن التقليديين سالفي الذكر.

أهم صعوبة قد يواجهها تشكيل هذا الحزب الجديد تكْمن في انعدام أيديولوجية تميّزه عن الفضاءين اللذين يحتلهما التجمّعان السابقان.

مع ذلك، فإن هذا الاتجاه الفكري هو ما ينبغي اسْتشرافه لإيجاد صياغة تشكيلية جديدة لميدان أيديولوجي لهذا الحزب الجديد الذي أحسّ نسائمه تهبّ من هنا وهناك.

فعلامَ أعتمد لتأكيد ميلاد الحزب الجديد؟ ليس لدي كبير دليل على ذلك. إنما أعتمد فقط على حدسي الذي كان زملائي في الثانوية قديماً يهنّئونني عليه عندما كنت أقود اللجنة المؤقتة للعمل المدرسي والثانوي. ومن هؤلاء الأصدقاء القدامى موسى كوريرا الذي عثرتُ عليه مؤخراً على حدود مالي وسط بقراته، بفضل تواطؤ الدبلوماسي الموريتاني المحنّك محمود كان، وهو الذي له معرفة رفيعة المستوى بالسودان، حيث مثل على أحسن وجه لسنوات طويلة الاتحاد الإفريقي.

كان كوريرا يقول دائماً إنه لن يتخذ أي قرار قبل أن يعلم ما ذا يقول له حدسي أنا. لعله كان قنوعاً بالقليل لأن حدسي اليوم بالرغم من كل شيء هو -إن كان- غاية في البساطة.. فما بالك به سنوات المراهقة؟!

إن إحساسي بالرغم من ذلك لا ينطلق تماماً من الفراغ، كما أنه لا ينتظر أن تكون الشمس في كبد السماء ليشعر بالحرارة. وهو يستند غالباً إلى بصيص من الحدس غير الميتافيزيقي طبعاً، لأنه يتغذى من شذرات من التفاصيل المتناثرة التي ترجّح عند تجميعها نزوعاً أو ميلاً في اتجاه معيّن دون أن يكون لذلك كبير ثقل.

في حالتنا الراهنة بالسودان، أحسستُ، وخمّنتُ، واكتشفت حزمة من المؤشرات والقرائن بالمعنى الذي يفضل القانونيون استعماله.

هناك تراشق، وغمْز ولمْز لبعض زعماء التكتلات التقليدية بسبب سنّهم المتقدمة وصحتهم المتردية، مما يعكس شعوراً واضحاً بالرغبة والطموح في تجاوز القادة المسنّين وممارسة السياسة بدم جديد، وليس تغليف القديم بلَبوس جديد. وقد تلّقيتُ اعترافات أسرّ بها إليّ البعض بعد تأكد الاتجاه نحو اتفاق نهائي لا مفر منه، وبعد أن انفتح النقاش على المصير المستقبلي للفاعلين السياسيين، فظهر أن هناك إرادة مصرّة على الانخراط في سبيل تؤدّي إلى شيء جديد.

إن ما ظهر من تحفظات تجاه الجبهة الثورية أثناء وبعد مباحثات أديس أبابا وحتى الساعات الأخيرة قبل التوقيع بالأحرف الأولى للمرسوم الدستوري، يدل على أن بعض القادة الشباب في قوى التغيير لديهم ريبة حقيقية وحذر من الحركات المسلحة. وهذا الحذر وما نجم عنه من انعدام للثقة هو ما يدفع إلى بناء «هذا الشيء الجديد» المنفصل عن الأطر والآليات التقليدية المعتمدة من قِبل قوى التغيير.

هذا الفضاء السياسي الذي نزعم أننا لمسنا تشكّل آفاقه حدْساً وتخميناً، قد يجمع في جوق غير مألوف ثلة من الشباب المغرمين بالسياسة، الأذكياء، الطموحين، تحْدوهم روح العصر وأجواء الحرية والتغيير، ولديهم قناعة راسخة بأنهم، بعد إسقاطهم لحكم الإسلامويين، قادرون على إنجازات أخرى، إذ لا شيء مستحيل في السياسة.

إن تعاملي مع العديد من الأوجه البارزة في هذه المجرّة ضمن إطار الوساطة، وما سمعت منهم وفهمت من إشارات ولغة الجسد، كل ذلك يجعلني أرجّح دون جزْم أن هناك شيئاً ما يوشك أن يحدث، ويحتمل حدوثه، وسيحدث حتماً أياً كانت طبيعته ولبسه وطريقة إخراجه.

فمن أين سيستمد المولود المنتظر هويته الأيديولوجية والسياسية؟

قد يركز مشروع هذا الحزب رؤيته في المقام الأول على التزام نوع من الاستقلالية تجاه الثوابت المذهبية للحزب الشيوعي ولحزب الأمة، باعتبار منزلتهما المحورية في كل من التجمّعيْن آنفي الذكر. ويمكنه بعد ذلك أن يستقي خطه السياسي من الواقعية الديمقراطية المفضلة لدى شباب لجان الأحياء الشعبية الذين لا يعترفون، في أغلبيتهم الساحقة، بأي انتماء سياسي أو أيديولوجي. كما بمقدوره أخيراً أن يتبنّى مناهضة إرث الإنقاذ تحت شعار «اجتثاث الدولة العميقة». وما قد يعطيه من حمولات ومضامين يختلط فيها

الغث والسمين، الحق والباطل، مكافحة الفساد والمفسدين والمجرمين من أكلة المال العام، وتصفية الحسابات المنافية للقوانين وتمقتها شرائع البشرية كافة.

قد بنتْ هذه المجموعات، ومثلها قوى حزبية كبرى غيرها، رفضها لمرحلة انتقالية قصيرة، على الرغبة في إيجاد الوقت الكافي لتفكيك دواليب «الدولة العميقة»، وهي تسمية ذات طابع أكاديمي، أو تدعي ذلك، للتعبير عن المؤتمر الوطني ذي الميول الإسلاموية. وخلافاً لهذا الرأي الداعي إلى مرحلة انتقالية طويلة، يرى جانب واسع من الرأي العام تحرّكه الأحزاب المفترض توفرها على شعبية انتخابية أكيدة، أن دعوة التأخير نابعة من خشية التشكيلات اليسارية من «هزيمة انتخابية محققة» كما يقول مناوئوهم في الأحزاب الداعية إلى فترة انتقالية قصيرة.

يعضّد الداعون إلى فترة انتقالية قصيرة والإسراع في إجراء الانتخابات حجّتَهم المبنية بوضوح على مصلحتهم الحزبية بما يسمّونه بشيء من الازدراء «النتائج الانتخابية الهزيلة التي لم يستطع الحزب الشيوعي ولا حلفاؤه تحسينها قط على مدى التاريخ الانتخابي للسودان».

هنا سيواجه الحزب المرتقب أو «المحسوس» به في أذهان البعض أول صعوبة حقيقية في بروزه للعلن.

فبالنسبة لأي حزب جديد بهذا الاسم، تعتبر القاعدة المذهبية الأصيلة مسألة أساسية في نشوئه، وتاريخيته، وهويته، ومن ثم في مصداقيته.

إن القوى التي بإمكان هذا المشروع أن يحاول تجميعها موجودة بالفعل. فهي قد تأتّي من الشباب غير المُؤَدْلجين وغير المنتمين إلى الأحزاب السياسية الموجودة حالياً. وهؤلاء الشباب قد اكتسبوا تجربة وتمرّسوا على مزاولة السياسة بحس جديد. لكن كلنا يعلم علم اليقين ألا تكفي المشاعر

الحالمة، ولا المثالية، ولا الطوباوية، ولا الشجاعة، ولا الخبرة في تنظيم الاعتصامات، والمسيرات وإقامة الحواجز على الطرق، لصياغة أيديولوجية أو مذهب يكون أساساً لتوجيه هذه النشاطات. ويحتاج القادة الشباب إلى زاد غير هذا ليخوضوا غمار التجربة أو المغامرة السياسية المحتملة.

يمكن أن يأتي المنتسبون إلى هذا الحزب الجديد، إما بصفة أعضاء وإما بصفة مناصرين، من التكتلات التي شكلها تجمع المهنيين السودانيين. فكل من انخرط من غير أعضاء الأحزاب التقليدية في هذا الائتلاف النقابي الواسع الذي أصبح رأس الحربة في الحراك الثوري، قد يجتذبهم هذا الرواق الذي يتيح لهم منفذاً لممارسة السياسة بدل أن يبقوا على الهامش. فأغلب قادة تحالف المجتمع المدني قد تقاسموا المصير مع تجمع المهنيين السودانيين المنتسبين إلى الحراك ممن ليسوا مشدودين بوثاق أيديولوجي إلى التشكيلات التقليدية المسيطرة على الساحة السياسية في السودان كما أسلفنا.

سيستفيد الحزب الجديد في حالة إنشائه من ألمعية النجوم المنتمية له، التي برزت خلال المفاوضات السياسية كقادة قُذف بهم إلى الواجهة وطنياً ودولياً.

الخطر الثاني الذي يهدد هذ الاحتمال هو بعثرة نجوم مجرة المفاوضات. لقد بدت لي هذه الكائنات السياسية الجديدة كهواة في ملعب أهله في نشوة من سلسلة تحقيق الأهداف والانتصارات. هل تكفي تلك النشوة وتلك العواطف؟ كيف سيقاومون محك ممارسة السلطة سواء كانوا وزراء أو مديريين أو سفراء أو رؤساء مؤسسات كبرى أو ولاة أو مسؤولين أكاديميين أو غير ذلك من الوظائف الإدارية أو السياسية أو مراكز القرار الرسمية المرئية أو مراكز التأثير الخفية.؟ كم من زعامات الحراك سيغاضب وينسحب من المشهد مؤقتاً أو نهائياً؟ كم سيُخوّن ظلماً فينبري للدفاع عن شرفه وعن

صدقية اختياره وبراءته من الاتهام والانشغال بذلك المنحى مبتعداً شيئاً فشيئاً عن القضية وبناء مشروعها الجمعي الناظم لكل مصادر وشروط نجاحها الأخرى؟. ومن منهم سيصيبه التعب والوهن والملل والانغماس في ما توفره الوظائف من طعم الحكم وسحر السلطة؟. لا مراء في أن النجوم التي أضاءت سماء السياسة ووسائل الإعلام قد فتح التاريخ أمامها أفقاً رحباً جداً للتألق التاريخي وصنع المصير وبناء المستقبل إذا هي تحصنت من مخاطر الردة والانكسار والتشرذم والقطيعة مع القواعد العريضة ممن حملوهم على الرؤوس إلى قمم المجد والسؤدد.

لقد خيل إلي أن شخصية مثل أحمد ربيع الذي أصبح يتمتع بقوة الرمز مؤهّل بالفعل ليكون رأس الجسر بل هو على سكة الانطلاق عملياً. وقد خوّلته مشروعية توقيعه للاتفاقات أن يكون الشخصية الأولى القادرة، بفضل كفاءته الذاتية، على استقطاب تحالف واسع أصبح ناطقاً باسمه.

فالتفويض الذي منحته الكتل الخمس في قوى الحرية والتغيير لتوقيع الإعلان السياسي بالأحرف الأولى، ومنحته له بعد ذلك الكتل السبع بالإجماع لتوقيع المرسوم الدستوري بالأحرف الأولى، وأخيراً للتوقيع الرسمي للاتفاق في مجمله أمام أعين العالم كله، بمعية محمد حمدان حميدتي ذلك الزعيم الآخر في هذه اللحظة التاريخية، كل ذلك أعطى لأحمد ربيع تقدماً أكيداً على أصدقائه و/أو منافسيه المحتملين.

إن القوة المعنوية والرمزية لتوقيع الاتفاقات التي خُلّدت صورها في الضمير العالمي، تعطي لهذا المدرّس للرياضيات منزلة مركزية ضمن تجمع المهنيين السودانيين، وهو المقرّب من اليسار، وبالتحديد من الحزب الشيوعي الذي يُقال دون أن أتأكد من ذلك إنه مقرب منه. وبالرغم من شدة شكيمته وفوران غضبه عندما يُثار، فإنه على العموم يظهر في صورة القائد

المتزن الهادئ الذي يستمع للجميع، والمتواضع الذي يتجافى عن الظهور. وهذا ما جعله يتفادى في كل المناسبات التي أتيحت له أن يلقي أي خطاب وأن يعطي أدنى تصريح للإعلام.

وهو إلى ذلك يحظى بتقدير فائق من لدن قوى التغيير والهرم الأعلى في الجيش كذلك. فهل له ارتباطات ببعض الشخصيات السامية التي غادرت سفينة النظام السابق قبيْل غرقها كما تروّج لذلك بعض الشائعات. فمن أين تأتي قوته ومصداقيته في صفوف قوى التغيير؟ ربما يعود كل ذلك إلى مؤهلاته الشخصية ورسوخ انتمائه إلى شبكات متعددة.

هناك أطر آخرون منهم الوزير الحالي للتجارة مدني عباس مدني، المفاوض المنتدب من قبل قوى التغيير والناطق باسمها طيلة المفاوضات السابقة للثالث من حزيران/يونيو. وقد ظهر على مدى التطورات بمظهر الرجل الذكي، دقيق الملاحظة، والحائز على موهبة رائعة في التفاوض وابتكار المقاربات التوافقية. إنه يتمتع بواحدة على الأقل من خصال القائد ورجل السياسة، فقد أوتي ملكة التمييز بين الأساسي والثانوي، وبين الجوهري والتكميلي، وبين المدى القصير والمدى المتوسط والطويل.

وحتى ولو كنتُ لا أستبعد، على غرار آخرين، أن لا يكون قبوله لمنصب في الحكومة اختياراً جيداً، فإني أظل على قناعة من أن الرجل لم ينته سياسياً، فهو حالياً وسيبقى نظيراً، مع الفارق، لأحمد ربيع ومماثلاً له.

وهناك طه عثمان الذي ينحدر من الهامش. فهذا يعطيه ميزة كبرى في هذه الجموع المنتمية للمركز. وقد يكون سهماً ثالثاً ممتازاً في هذه الجعبة الملونة. وإذا استطاع هذا الثالوث أن يجذب إليه محمد ناجي الأصم فسيتشكل رباعي «شديد» كما يقول السودانيون ويصبح أول نواة للمولود المرتقب خاصة إذا التحقت بهم بعض الوجوه اللامعة ممن سمعت عنهم دون أن أسعد بلقائهم كثيراً.

وهناك أوجه نسوية لامعة في هذا المربّع الذهبي. وتأتي على رأسهن ابتسام السنهوري. وهي تبادل ربيع ثقة عميقة ومستدامة فيما بدا لي منهما. وهذه السيدة ظلت دائماً تمتنع عن الانخراط في النضال الحزبي. ومن شأن الدور الذي لعبته بصورة رسمية وغير رسمية في صياغة النصوص، ويقظتها النشطة، وكفاءتها الفنية، واستقلالية تفكيرها ونزاهتها الأخلاقية، من شأن كل ذلك أن يفتح لها، متى تغلبت على ترددها، رواقاً حقيقياً في هذه التشكيلة المنبثقة عن قوى الحرية والتغيير. وقد تحصل هذه التشكيلة المرتقبة على أولى أفواجها النسوية من بعض النساء الناشطات في الحقل الجمعوي حتى ولو كان هذا الحقل ينشط فيه كثيراً تنظيم النساء السياسيات القريبات من الجبهة اليسارية حسب معلوماتنا.

يبقى أن نعرف مكانة هذا الحزب الجديد قيْد المخاض في العوالم الخمس: عالم الجامعات والأكاديميات، وعالم الثقافة والفنون، وعالم الأعمال والثروات الضخمة في البلد، وعالم الفضاء الديني (الإسلامي والمسيحي)، وعالم منظومة الدفاع والأمن بشتى مكوناتها.

فمن عالم الجامعات والأكاديميات قد تشكل بعض الشخصيات المنوّه بها في مركز الدائرة، حلقات وصل بهذا العالم. وسيكون دورها ذا حدّيْن. ذلك أن منافسي وخصوم المجموعة الأولى قد يثيرون الشغب بصراحة أو حتى يمنعون إقبال الجامعيين والأكاديميين على الحزب الجديد.

يمكن أن يؤدي حضور المجموعة الأكاديمية في الحزب إلى تشويه صورته في أعين غير الأكاديميين لما يمتاز به هذا الوسط من تساؤلات وتردد وشك وميله، كما سبق أن ألْمحنا، إلى التحفظ، والتدقيق في فوارق المعاني، وإثارة النقد وصعوبة القطع باليقين.

أما في عالم الأعمال فقد يكون للعديد من الأوجه التي نشطت في

الوساطة الوطنية إسهام كبير في أوساط رجال الأعمال والمهن الحرة. وقد يوفر المحامي فاروق آدم والدكتور مصعب وهباني، لعلاقاتهما الممتازة مع غالبية الفعاليات السياسية والفكرية والاجتماعية المتنوعة في الوسط الجامعي وفي المهن الحرة، وفي وسائل الإعلام والمجتمع المدني، إسهاماً حاسماً لفائدة القائمين على إنشاء الكيان الحزبي الجديد. فإذا وفق أصحاب المشروع المنظور في إقناع هاتين الشخصيتين وإن بات الأمر غاية في الصعوبة إذا ما أخذنا في الاعتبار نأيهما عن كل شكل من أشكال التموقع والاصطفاف الحزبي فإنهما قد يشكلان مع رفاقهما في المبادرة القومية عنصر تنوير وجمع وتذليل صعاب.. إن الذين قد يتصدرون المشروع المختمر في الأذهان أيام انتهاء مهمتي في السودان ليكونوا ملهمين إذ هم حاوروا بلباقة وتواضع مختلف الجماعات المترقبة لظهور المولود للدفع بخروجه من رحم معمعان التغيير.

لا أستبعد في هذا الهذيان أن شخصيات مرموقة من التجمعات الأخرى من الوسطاء الوطنيين يمكن أن تتجه إلى هذا المنحى. وقد مكّنهم دورهم في التقريب بين الأطراف دعماً للوساطة الإفريقية من أن يُرْسوا، إلى جانب قدراتهم وميزاتهم الذاتية، جسوراً قوية من الثقة ربطتهم بالعديد من قطاعات الرأي النخبوي في البلد. فقد كان لهم أخطبوط من العلاقات في جميع الدوائر السياسية والاجتماعية. وهذا التموْقع المركزي إلى حد ما يؤهّلهم دون ريب لأن يضطلعوا بدور حاسم في إعادة التشكيل السياسي الذي بدأ يطفو على السطح فعلاً، وهو في الأعماق أوسع انتشاراً.

كل هذه الرواقات الثلاثة تنهل من معين مشترك ومتعدد الروافد... فهم على العموم، ولو في تفاوت كبير، يشتركون في الشرب من مياه هذا المعين العذبة. فليس من العدل ولا الحصافة أن ندفع به حكراً لأي من المجموعات

آنفة الذكر. لذا قد يكون من الإنصاف أن نجلس على ضفاف هذا المعين المشترك وهو ينساب نهراً هادئاً أو مضطرباً. روافده تجمع المهنيين ونهايته عالم الفن مروراً بالحركة النسوية والشباب والمتصوفة.

أما تجمع المهنيين السودانيين الذي يشكل رأس الحربة في الثورة كما ذكرنا مراراً، فقد كان أول من دفع بالحشود إلى شوارع الخرطوم، ابتداء من شهر كانون الأول/ديسمبر 2018 للحصول على مطالب مهنية صرفة. ونتيجة لخوف الكثيرين من القمع الشرس الذي تمارسه قوى أمن النظام وفرقه المتخصصة في القمع، فقد اختار قادة تجمع المهنيين السودانيين أن يحْصروا في البداية مطالبهم في الإطار المهني البحت نافين أن يكون لهم أي طابع سياسي حتى أنهم تحفّظوا أحياناً على الدعم الذي قدمته لهم الأحزاب السياسية.

مهما يكن، فقد استطاع تجمع المهنيين السودانيين بإطلاقه حراكاً مَطْلبياً وبمُناهضته الجريئة للنظام، أن يستقطب على عجل ليس فقط الإجماع الوطني وإنما كذلك نداء السودان، وكوكبة من الأحزاب والتكتلات السياسية والاجتماعية المتنوعة، علاوة على المكوّنات النقابية والمهنية المؤلفة للتجمع نفسه وأهمها:

اللجنة المركزية للأطباء السودانيين، لجنة المعلمين، لجنة أساتذة الجامعات السودانية، لجنة استعادة نقابة المهندسين، رابطة الأطباء البيطريين الديمقراطية، التحالف الديمقراطي للمحامين، نقابة أطباء السودان الشرعية، تجمع المهندسين السودانيين، شبكة الصحافيين السودانيين، تجمع الفنانين التشكيليين، جمعية اختصاصيي الإنتاج الحيواني، اللجنة المركزية للمختبرات الطبية، تجمع ضباط الصحة، تجمع خبراء وفنيي الأشعة، تجمع الصيادلة المهنيين.

هذه التشكيلة بالغة التعدد أتاحت للتجمع التوفّر على أجنحة نضالية

جعلت منه فاعلاً يتصدّر الواجهة ضمن العملية التفاوضية التي تشرف عليها الوساطة الإفريقية. وتكرّست هذه الأهمية المتعاظمة للتجمع في الحلبة السياسية عندما تم انتداب أحد أعضائه، وهو أحمد ربيع، بتفويض من جميع كتل قوى الحرية والتغيير ليقوم باسمها بالتوقيع بالأحرف الأولى والتوقيع النهائي على الاتفاقات المتوّجة للعملية. وهكذا كان أحد أعضاء تجمع المهنيين السودانيين هو من خطف الأضواء من بين جميع الزعماء السياسيين، وبذلك خلد اسمه في التاريخ وربما سيجني ثمار هذه السمعة في الاستحقاقات الانتخابية القادمة إن هو قرر خوض تلك المغامرة وتسلح بالشروط اللازمة لذاك السجال مع المآل الشخصي والصيرورة الوطنية.

ليس هدفي من كتابة هذه الأسطر الدراسة المتمعّنة لهذا التجمع ولا التحليل الدقيق لأدواره، ولكن استعراض التشكيلات هنا إنما يرمي إلى إبراز تنوعها الهائل ليدرك القارئ تشعّب القوى المدنية والصعوبة التي عانينا منها في التفاعل معها بالإصغاء إلى كل منها، وبالتعلم من كل منها، مع السعي إلى حمل كل منها إلى سلوك الطريق التي نرى أنها تخدم مصلحة العملية ومن وراء ذلك مصلحة البلد وشعبه. وكذلك التأكيد على أنه سيكون من الصعوبة بمكان ألا يفتح التنوع المفرط الباب على مصراعيه داخل التجمع لتجاذبات وفرقعات التشكل وإعادة التشكل.

ومن هذا المحيط المتلاطم وهُلامي الأبعاد، برزت بعض الفئات التي تعلمت منها الكثير من الدروس والعبر وكان لها في تجربتي أبلغ الأثر.

قد يكون من المفيد أن أسوق هنا بعض العناصر الوجيزة جداً عن أربعة فاعلين غير متسيّسين ارتفعت أصواتهم في هذا الحراك بقوة وإخلاص وشجاعة وأناقة، وهم الذين عبّرتُ لهم عن الاعتراف بالجميل آنفاً. وهم النساء، الشباب، المتصوفة، أهل الفن الجميل.

إن الإجماع منعقد في الداخل كما في الخارج على أن النساء السودانيات قد طبعْن الثورة بميسَمهن الخاص. فالكندكات كنّ في كل مكان، وفي كل ساحات الشرف. وقد بذلن الغالي والنفيس في كل مراحل الثورة.

فقدْن المسيرات بلا خجل ولا وهن ولا وجل، وصدحت حناجرهن بالشعارات والأغاني النضالية، وأظهرن صورة تنضح بالعزة والكرامة فألهبْن حماس الثوار، على أن هذا الدور الذي اضطلعت به النساء لم يأت من فراغ، بل هو نابع من التاريخ السياسي والثوري المتأصّل في أعماق المجتمع السوداني، فالنساء السودانيات قد حملن، بأسْمى معاني الكلمة، موروث النضال وقوة الشخصية، ورفض الحيف والظلم، واقتحام المخاطر والردى، منذ فجر التاريخ السوداني.

إننا نعرف النساء كرمز في ما أسمتْه المناضلة الصينية الشهيرة هان سوين «نصف السماء». والنساء السودانيات خلدهن التاريخ منذ مملكة كوش خاصة في عهديها النبتي والمروي فاشتهرت الكنداكات وهن الملكات أو أمهات الملوك، وكان توريث العرش في مملكة كوش يتم غالباً عن طريق ابن الأخت كما أشارت إلى ذلك الدوال الآثارية الواردة عن الملك النوبي في ابتهالاته للإله أن يجعل أبناء أخته مباركين ومنصورين. ومن أشهر الملكات النوبيات الكنداكة أماني ريناس وهي زوجة الملك تريكتاس وخلفتْه على العرش بعد موته.

وقد اشتهرت بأنها قادت جيشها وذهبت إلى أسوان وطردت الحامية الرومانية. وهذا ما أثار حفيظة أباطرة الرومان الذين بادروا إلى إرسال جحافل جرّارة لاحتلال مدينة «نبتة». فألحقت بهم الملكة هزيمة نكراء وأرغمتهم على توقيع اتفاقية سلام ممْهورة بلقبها «الكنداكة». ولم يتجرّؤوا بعد ذلك على مهاجمتها.

وقد حمل هذا اللقب «الكنداكة» عدة ملكات، نذكر منهن الملكة أماني شاخيتي التي كانت الأقوى والأكثر ثراء في مملكة «مروي». وقد أشارت الحوليات التاريخية إلى أن تلك القوة وذاك الثراء بلغا مبلغاً خيالياً بحيث استطاعت هذه الملكة أن تشيّد قصوراً ومعابد ما تزال آثارها إلى اليوم تقاوم عاديات الزمن.

كما أنجب السودان الشاعرة مهيرة بنت عبود لأبيها شيخ بوادي السواراب في منطقة الشايقية الواقعة في شمال البلاد. ومن المعروف انحدار هذه البطلة من سلالة عريقة في الفروسية والإقدام وتحدي مخاطر الردى. كما أنها طبقاً للعادة الشريفة لبنات عمومتها كانت رمزاً لجزالة شعر وصلابة عود... وهي بطلة الزغردة الرنانة التي ألهبت بها حماس الرجال وأثارت النخوة والإقدام في كفاحهم ضد المحتل التركي.

ولم يعد دورها التعبوي معدوداً فحسب ضمن الإسهامات المدنية في نشوء الأمة السودانية بل تعد من الانتصارات العسكرية التي ترفع هذه الشاعرة إلى مصاف أعظم القادة إنجازاً في الحروب.

واشتهرت أختها أمونة بأنها من أفضل مدرّسي القرآن الكريم، وقد أنشأت كُتّابيْن أحدهما للبنات والآخر للبنين. وجعلت من منزلها داراً لإيواء المساكين، والأطفال المشرّدين، وعابري السبيل، والحجاج المجتازين إلى بيت الله الحرام.

وقد عرفها وآوى إلى دارها الحجاجُ الذين كان من بينهم على الأرجح شناقطة، وقدّروها وخصّوها بالاحترام والتبجيل.

من الأوجه البارزة في الحركة النسوية السودانية رابحة الكنانية التي كان لها دور مشهود مع الإمام المهدي. تتواتر الروايات التي استمعت إليها على عجل شديد تثبت سرعة بديهتها وعلو روح المبادرة لديها وقدرتها الفائقة على تجشم

عناء ومشقات المغامرات الكفاحية وارتكاب صهوات مردة الأخطار والأهوال... تتجلى في أحسن صورها تلك المعاني والمضامين في روايات كثيرة عنها... إلا أن أروعها بالنسبة لي هي تلك التي قامت بها في ظلمة التاريخ لإبلاغ الإمام المجاهد بخطط الأعداء وتبليغ المعلومات الدقيقة عن العدو وتوفير أحسن الظروف لوضع الخطط الدفاعية والهجومية الاستباقية وهزيمة الأعداء. وما تزال سلالتها ترصّع بجواهرها كعقد «بيظاني» سماءَ السودان ذات الزرقة الخلابة.

لم تخل جبال النوبة من ظهور بطلات مُبْهرات. فكانت مندي بنت سلطان عجنا بطلة عسكرية، فإبان ثورة النيمانج ضد المستعمر البريطاني علمت مندي أن والدها السلطان عجنا وجيشه حوصروا وعزلوا عن مصادر المياه من قبل المستعمر البريطاني ولاحت بوادر الهزيمة ولكنهم رفضوا الاستسلام.. فقررت إرسال التعزيزات والدعم لوالدها، وصممت على الذهاب لتحارب إلى جانبه.. فربطت طفلها في ظهرها وحملت بندقيتها، وحاول الكثيرون ثني عزمها ولكن هيهات.

ألهب قدوم مندي الحماس بين صفوف المقاتلين، وبدؤوا القتال بروح جديدة أشد شراسة.. ومندي بين الصفوف تقاتل في شجاعة نادرة لم يوقفها مقتل طفلها على ظهرها برصاص العدو بل زادها إصراراً.

أنا متأكد من أن النساء المنخرطات اليوم في الحركات المسلحة بالنوبة يستمْددن منها شجاعتهن، وتصميمهن، وعزمهن على منافسة الرجال.

أما الشريفة مريم المرينة، زوج صادق سير المرينة، فكانت صوّامة قوّامة، مشهورة بالصدق والوفاء، والتصدّق على الفقراء. وكانت قدوة في السخاء والإخلاص وقوة العقيدة والإيمان. وقد تركتْ إرثاً غنياً من الفضائل والخصال الحميدة. وحتى ولو كان اطلاعي على هذا الميراث خاطفاً فقد بهرني وأثّر فيّ، ذلك أني أمقتُ الجشع والبخلاء.

هذا، وقد فتح السودان الحديث مجالات فسيحة لتتبوّأ فيها المرأة مقامات المجد والسؤْدد.

فاحتلت النساء مراتب الزعامة والقيادة في العديد من المجالات كالميدان الجامعي والأكاديمي، والمهن الحرة، والفنون والآداب، والفلسفة والشعر، والتجارة والأعمال، والنشاطات الخيرية والإنسانية. وما من مجال ينشط فيه الرجل إلا وللنساء فيه القِدْحُ المُعلّى إبداعاً وإنتاجاً، بل وتلويناً بمسحة جمالية تسْتشرف أكثر الآفاق التعبوية رومانسية وطوباوية.

لقد جاءت ثورة 1964 بفاطمة أحمد إبراهيم إلى البرلمان. كانت فاطمة الناشطة السياسية والنسوية قد نشأت في أسرة متعلمة، مما أكسبها وعياً سياسياً مبكّراً. وكان دورها في الدفاع عن قضايا النساء وفي مقاومة المستعمر البريطاني معروفاً ومشهوداً به. وقد قادها إحساسها بمعاناة الفقراء إلى اعتناق الشيوعية.

كان الحزب الشيوعي وقتها حاملاً للواء كل الأحلام الرومانسية الثورية وكل الآمال بغد أفضل، وبالرغم من ذلك لم يدفع اعتناق الشيوعية فاطمة إلى القطيعة مع القيم والأخلاق العائلية التي ترسّخت في ذهنها.

وقد كرّست حياتها للدفاع عن حقوق المرأة وللدعوة إلى إشراك النساء في جميع النشاطات الوطنية. فهي من مؤسسات اتحاد النساء السودانيات. فقد تبوأت فيه مكانة ريادية حتى تولت بجدارة قيادته لفترة من الفترات. وكان لها في ما وصل إلي مسامعي وأنا في خضم الزوبعة أنها أسست أول إصدار نسوي كما كان لها إنتاج فكري لا يستهان به مثل آن أوان التغيير وطريقنا للتحرر.

وفي السلسلة المتلاحقة من الانقلابات العسكرية التي تذكرني ببلد مشابه، حكم انقلاب جعفر نميري بالإعدام على الزعيم النقابي الكبير الشفيع

أحمد الشيخ. وامتدت العقوبة إلى فاطمة ليس لأنها مناضلة وإنما لكونها ببساطة زوجاً للنقابي المحكوم عليه بالإعدام، فما كان منها إلا أن فرّت إلى أوربا، ولم تعد إلا بعد ذلك بزمن لتتوّج بلقب المناضلة المثالية.

وقد تمسّكت بحياء أسطوري بكل مظاهر الحياة الاجتماعية الوطنية، حيث لم تتخل قط عن اللباس السوداني ولم تذكّر بقناعتها بالفروق في المساواة مع الرجال والتشبّه بهم، ولاسيما إذا تعلق الأمر بممارسات تنكرها على هؤلاء وتندد بها في الحياة اليومية: التدخين وتعاطي المسكرات.

يتمثل إسهامها الفكري حسبما بدا لي عبر قراءتي المحدودة لبعض كتاباتها، في محاولتها المواءمة ما بين الإشكاليات النسوية وبين واجبات النساء بوصفهن مواطنات، إضافة إلى المعتقدات الإنسانية والروحية.

أما ثورة كانون الأول/ديسمبر 2018 فقد أنبتت في أعقاب جواهر العقد الرائدة جيلاً جديداً من المخلوقات الرائعة.

ستبقى آلاء صلاح رمزاً للصفاء والبهجة، ولم يثبّط بعدُها عن السياسة حماسَها الثوري وانحيازها إلى قضايا الشعب.

لقد ظهرت للعالم كأيقونة حقيقية للنباتات الغضّة التي بزغت من بذور الثورة.

إنها في الحقيقة هي التي بعثت في هذا العصر لقبَ «الكنداكة» من مرقده وبهت رماده، عندما وقفت متدثّرة بثيابها البيضاء الجميلة، كرمز للسلام والمصالحة، وأطلقت على مسامع العالم أول رسالة للثورة متجسّدة في شعارها «حرية، سلام، عدالة».

قد التقيت مراراً العديدَ من المناضلات المنتسبات إلى الحركة الجمْعوية وإلى تكتل النساء السياسيات القائدات.

ومع مريم الصادق، وهي الحاملة لاسم مَهيب، وظهرت كرمز في الصور الأولى التي نقلتها التلفزيونات عن الثورة، أقمْتُ علاقات ثقة قوية. وكانت إحدى الشخصيات التي مكنتني، بسعة مصادر المعلومات التي أمدّتني بها، من التحيين المستدام لمعارفي، ومن أن أطلق في اتجاه حزبها وحلفائه السياسيين رسائلَ قوية في أوقات حرجة مرّتْ بها العملية.

وقد لاحظتُ نشاطها الدولي والثقة التي أصبحت تمنحها للقيادة الحالية للاتحاد الإفريقي بعد أن كانت من ضمن الشخصيات، وهي كثيرة في الواقع، التي أبلغتني في بداية مهمتي بمآخذها على المنظمة وعلى العديد من مسؤوليها الذين أدّوا مهامّ في السودان، وعرضتْ تلك الشخصيات الصورة المشوّهة للمنظمة القارّية لدى الأوساط الشعبية والنخبوية المنخرطة في الثورة.

وكنتُ أعرف ما تُلام به هذه السيدة، بالحق أو بالباطل، من حيث آراؤها الصارمة، وبعض تدخلاتها غير الموفقة، وما تقوله أحياناً منتقداتُها من أنها لا تأخذ في الحسبان الرأي الآخر. لكن كثيرين ينسون أنها، وحتى ولو كانت طبيبة، فإن تكوينها عسكري، وهذا ما يجعل سلوكها أحياناً فظّاً وجافاً.

وفي غمرة النضال وتحت ضغط العمل، يصعب على القائد أن يراقب هذا الشعور الذي هو في الواقع شعور إنساني، كما يتعذر عليه أن يتفادى دائماً ما يُنصب له من فخاخ.

ومن الأكيد أن مريم لم تنج من هذه الظاهرة، لكن ذلك لا ينقص من عمق التزامها، ولا يقلل من شجاعتها وقدرتها الفائقة على الفعل والتقرير.

وهناك ثالوث أثار انتباهي بشكل خاص قبل أن أتعرّف على أخريات، فالدكتورة سامية الهاشمي المحامية، والدكتورة زينب الصاوي، والدكتورة

مها الزين قد لفتْن عنايتي وأعطينني صورة واضحة عن دور النساء ومخاوفهن بشأن الأحداث اللاحقة. وكانت نبرة الإخلاص في كلامهن وتفانيهن في النضال الأصيل من العوامل التي جعلتني أدرك الأبعاد الإنسانية للحركة الشعبية وكيف أتأقلم مع ديناميكياتها النفسية قبل السياسية، وذلك لعمري هو بيت القصيد في ملحمة التصالح الوجداني مع حركة الجموع.

كما أتذكر مباحثات وجهاً لوجه أجريتها مع مناضلات عديدات سبق ذكر بعضهن في هذا المكتوب.

إني لم أشك قط في التزامهن وإخلاصهن للثورة. ولم أقتنع أبداً بالصورة النمطية التي يحاول بعض أصدقائهن وبعض المراقبين الأجانب إلصاقها بهن باعتبارهن متطرفات.

كنت قد لقيتُ في شبابي كمناضل فتيات تعيد إليّ ذكرياتهن الجميلة صور المجرة المتألقة لعشرات الفتيات السودانيات من مختلف المشارب... ولعل لهذه الذكريات ضلع في التعاطف الذي لم أفتأ أبْديه تجاه أفراد تلك الكوكبة في الحراك السوداني.. فقد ذكرتني بصورة صاعقة صعق الرعد في الجبل العالي بالموريتانية النجم السالكة بنت اسنيد ذاك العملاق الخلقي، الإنساني، الشجاع، السخي، الكريم، التقي، النقي، الورع، تغمدها الله برحمته الواسعة وأدخلها خير مدخل لعلياء فراديسه. لقد أحسستُ ببعض الألم عندما صارحتْني يوماً فتاة سودانية (مرفت) قائلة: «أنا قلقة» فزادت من قلقي على مصير ما كنت عليه عاكفاً.. فحاولت أن أرفع معنوياتها. وفهمتُ بعد ذلك أنها كانت تحت ضغط يتنازعها فيه هاجسان: الاستجابة لما أدعو إليه من استئناف المفاوضات المباشرة، والتمسّك بقناعاتها الأيديولوجية التي تتعارض مع هذا التوجّه. وقد عكستْ فيما بعد هذه الازدواجية العسيرة بحضورها افتتاح المفاوضات المباشرة دون أن تتناول فيها الكلام، ولم

تتدخل لفظياً إلا في الجولة الثانية من المفاوضات، وامتنعت من دخول قاعة المداولات واكتفت بالبقاء دون حراك في القاعة المجاورة، حيث يجتمع فريق الدعم الخاص بقوى التغيير.

وقد تعرّفتُ أكثر على السيدة ابتسام السنهوري لأننا عملنا معاً عندما شاركتْ بتألّق في لجنة الخبراء التي عهد إليّ وفدا المفاوضين بالإشراف عليها. إنها امرأة صلبة المزاج بالتأكيد، لكن شخصيتها مع ذلك متّزنة. وتتميّز «ابتسام» كما يدعوها الجميع بخصلتيْن عادة ما تُحسد عليهما النساء. فهي تعرف كيف تزاوج بين المواقف المبدئية والخطاب بالتلميح والكناية بشكل تربوي وبسلاسة هادئة لا يمكن مقاومتها. ولابتسام فضلاً عن ذلك كفاءة قانونية حقيقية، وهي مثال للنزاهة الفكرية. ولا أشك في أنها، بالرغم من المضايقات والهجمات التي تتعرض لها أحياناً، نتيجة لما تُحسد عليه من خصال، ستكون أحد الأوجه النسوية البارزة في المشهد السياسي والقانوني خلال عقود في أثناء المرحلة الانتقالية وبعدها.

لن يكتمل هذا الاستعراض السريع والعاطفي بامتياز للبانوراما النسوية في التاريخ السوداني دون ذكر وجْهيْن نسويين بارزين أثارا انتباهي، لكن مع الأسف لم أعرفهما إلا في الأيام الأخيرة من العملية: الدكتورة بلقيس بدري من جامعة الأحفاد بالخرطوم، ومريم منداك، جامعية ناشطة ضمن مركز بحوث يضم بعض الأقطاب الأكاديميين. ومن الصعوبة بمكان المزاوجة ما بين النضال السياسي والعمل الجامعي الأكاديمي. فالأول يدعو إلى اليقينية، والطوباوية، والراديكالية. بينما يحمل الجامعيون والأكاديميون فيروس الشك، والتساؤل، والنقد، والفروق بين المعاني، والاتزان في إطلاق الأحكام.

فشعار الأكاديميين أن الحكمة كما يقول عنها الغزالي، إذا لم تخني

الذاكرة، تكمن في أن «الشك مفتاح اليقين». ويستنْكف الثوريون المتشبثون بالمذهبية والمتصلبون أحياناً عن اتخاذ موقف متشكك، ويصفون هذا النوع من المواقف بالمتردد، والليّن، والمتذبذب، والارْتيابي، والليبرالي؛ لذا فإنهم نادراً ما يلجؤون إلى دعاة الشك وعدم اليقين في الأوقات الصعبة التي تجتازها الثورة.

في هذا تفسير أوّلي لعدم إشراك هاتين الشخصيتين النسويتين البارزتين وغيرهن من أمثالهن في الأنشطة السياسية المرتبطة بالوساطة والعملية التفاوضية، استناداً إلى تلك الظاهرة المتمثلة في تحفظ الثوار الراديكاليين تجاه «المثقفين المتشككين» حتى ولو كان هؤلاء في مجملهم قد ساندوا الثورة بقوة.

هكذا بقيت نساء مثقفات ثقافة عالية بمنأى عن التفاعل الوثيق مع المناضلات اللائي كن على اتصال بالأوساط الأجنبية. وبقدر ما كانت المناضلات يبحثن للمشاريع التي يلتزمن بها عن الدعم والمساندة حيثما وُجدت، كانت كبار الجامعيات والمثقفات يكتفين عموماً بالاقتصار على مجالاتهن.

انتبهتُ إلى هذا الشعور عندما قدِمتْ للقائي مجموعة من النساء المناضلات ينتمين إلى أحزاب سياسية وإلى المجتمع المدني، يُرافقهن سفير بلد غربي، وهذا البلد معروف بأنه أرض العمل الإنساني التطوعي والسعي إلى السلام. وكانت لي مع هذا السفير علاقات جيدة لأنه كان من ضمن الفريق الداعم للوساطة الإفريقية. ولم أكن أفهم ما يبرر حضوره مع السودانيات المتحدثات معي حتى تناول الكلام عنوة فقدّم لي النساء الخمسة عشر اللائي أعرف بعضهن.

استشطْتُ غضباً لجرأته حيث لم يكتف بأن يحشر أنفه في اجتماع نسوي

مع الوساطة، بل بلغت سذاجته إلى حد أن يقدم لي أخواتي السودانيات كما لو كان وصياً أو قيّماً عليهن أو قائداً لهن. وتضاعف غضبي بسبب الإحباط من سكوتهن وقبولهن أن يعمد رجل، وأجنبي أيضاً، إلى التكلم باسمهن.

كان الاجتماع متوتراً للغاية حيث لم أشأ أن أضيّع فرصة اجتماع بوفد من النساء بهذا الحجم، في الوقت الذي كنت أحشد فيه الدعم لاستئناف المفاوضات المباشرة. إلا أني لم أكن قادراً، من حيث المبدأ، أن أقبل حضور أجنبي غير إفريقي لمباحثاتي مع السودانيين. فاتخذت موقفاً حازماً وطالبتُ بانسحاب السفير. وهو ما حدث، وكان اجتماعنا مثمراً إلى أقصى حد، وتكلل بالنجاح.

انطلاقاً من هذه المكانة التي تبوّأتها النساء في الثورة ودورهن الحاسم في انتصاراتها كنتُ أرى دائماً أن ذلك مسوّغ كاف لإعطائهن ما يليق بدورهن من منزلة في العملية التفاوضية وفي هيئات ومؤسسات الحكم الانتقالي لاحقاً. ولم أفوّت قط مناسبة لأعبّر بصوت مسموع عن المرافعة عنهن ومناصرتهن.

حتى أني ذهبت إلى حد حثّهن على تنظيم تحرّك جماهيري للمطالبة بهذا الشأن. ذلك أني حقيقة لم أكن أتحمّل الظلم الماثل في الفجوة ما بين دورهن والمكانة الممنوحة لهن. ومع علمي مسبقاً بأن فرصهن محدودة في دخول مجلس السيادة، فقد ناضلت مع آخرين لكي يُتاح لهن مزيد من التمثيل في الحكومة وأن يُمنحن حصة أكبر (كوتا) في المجلس التشريعي الانتقالي. واعتباراً لما حصلن عليه من نسبة 25% في الحكومة و40% في المجلس التشريعي، قد لا يكن راضيات تماماً لكنهن لم يرجعن بخفّي حنين.

إن مطالب النساء متماثلة تقريباً في كل أرجاء إفريقيا. وتتلخص دوائر المعاناة والحرمان التي تتشكل حولها حركتهن المطلبية على مستوى القارة

في التربية، والتكوين، والتمكين الاقتصادي، والإشراك السياسي، ومنح الحريات، ومكافحة التعنيف المنزلي، والتمييز القائم على النوع وجميع أشكال الاعتداء الجنسي، والعنف والممارسات الوحشية مثل تشويه الأعضاء التناسلية للبنت حيثما وجدت. فهذه بعض المظاهر التي علينا أن نَؤُزّها أزّاً لكي نضع حداً لكراهية النساء التي تعاني منها مئات الملايين من الإفريقيات.

وشعوري كما عبّرتُ عنه في مواطن أخرى من هذا المصنّف أن على السياسيين الطامحين إلى نيل الحظوة الانتخابية في نهاية المرحلة الانتقالية أن يُدرجوا في برامجهم التزامات قوية وتعهّدات بتحسين واقع الجنس اللطيف.

ولعلي أشير إلى أنه لا يكفي إصدار مثل هذه التعهدات في البرمجة بقدر ما ينبغي الحرص على ضمان تموْقع النساء في المؤسسات السياسية والاجتماعية. وأكاد أجزم، في حالة السودان على الأقل، بأن جيش الضفائر المعبَّأ بالتجربة الثورية لن يتنازل لمبغضي النساء عن أي شبر من المساحات التي تم اكتسابها أثناء الثورة.

من المؤكد أن السياسيين الذين سيستخفون بهذه الملاحظة التي سُقناها عرَضاً سيعضّون أصابع الندم.

أما المكونة الثانية من مكونات الثورة فهي فئة الشباب بمن فيهم الشابات، وهي الفئة التي صنعت الثورة بالفعل.

منحت هذه الفئة للثورة كل شيء، بدْءاً بالحشود الكبيرة التي كانت وقود الثورة. ويُجمع المراقبون الذين تسللوا جهاراً أو خفية إلى أماكن التجمعات الاحتجاجية أن الغالبية الساحقة من المتجمْهرين كانوا من الشباب. ومن هؤلاء حصْراً تألفت المجموعات الصغيرة التي ترفع الحواجز في الطرق أثناء الإضرابات ونوْبات العصيان المدني. وكانت لجان التعبئة، والإعلام،

وترويج الشعارات، مشكلة جميعها من الشباب الذين يتولون إنعاشها. وقد أدّى تغلغل الشباب في أعماق المجتمع إلى أن ينزل إلى الميدان المئات من زملائهم الناشطين في الأحزاب ومن الموظفين المتقوقعين في أبراجهم العاجية مكتفين بالنضال الفوقي والمشاركة في العملية التفاوضية.

تأسيساً على ذلك، كان رأس الهرم في الحراك كلما توصّل إلى اتفاق تمهيدي لا يمكنه إقراره ما لم يتصل بالقواعد ويقضّي أياماً وليالي في محاولة إقناع مختلف التشكيلات الميدانية بقبول أي توافق بشأن المفاوضات.

في هذا المعْمعان الشبابي المختلط يوجد عاطلون عن العمل، وطلاب، ومستخدَمون، وموظفون، وأصحاب حرف صغيرة. إن العشرات بل المئات منهم الذين استمعوا إلي بوقار وناقشوني وجادلوني بأقوى الحجج، ونكتوا علي بمودة ولقنوني أحسن الدروس وشاطروني حبهم لموريتانيا كما قاسمتهم عشقي للسودان قد بنوا بكل تلك القيم والمواهب أهرامات ودّ في أعمق زوايا وأركان ذهني وضميري... فلآبائهم وأمهاتهم برمز أم هزاع تغمده الله برحمته فيح حنان ومودة ووفاء.

هناك فئتان تستحقان هنا إشادة خاصة هما: المتديّنون، وبالأخص المتصوفة، والفنانون رمزاً لاعتراض على نفي اصطحاب الفنان والمعتكف في رباطه لدى الشناقطة!

إن الفتح الإسلامي على يد أصحاب القرشي عبد الله بن أبي السرح العامري قد وصل إلى دنقلا عاصمة الدولة المسيحية المغرة، قبل انتشار الإسلام في ربوع السودان وفي شماله على الأخص.

ولئن ظل دخول المسلمين إلى هذا البلد مثار جدل بين المؤرّخين، فالتصوّر السائد أنهم وصلوا في القرن السابع الميلادي عن طريق البحر الأحمر.

لكن ما هو جدير بالاهتمام هو أن نلاحظ أن العرب لم يجدوا مقاومة تذكر في اندماجهم في المجتمع المحلي. وقد سهّلت هذه الظاهرة تعريب شمال السودان مع سقوط مملكة مروى وعاصمتها سوبا كآخر معقل للنفوذ المسيحي في شمال السودان. وبذلك فُتحت أبواب هذا البلد للرسالة المحمدية ولتعاليم الدين الجديد.

وعندئذ ظهرت بوادر طريقة صوفية جديدة تقوم على مبادئ الإخلاص في العبادة، والزهد في متع الدنيا، ونبذ الترف والملذات، ومقاومة أهواء النفس، والانكباب على طاعة الله عز وجل.

انتشرت هذه الطريقة تحت تأثير ظاهرة فريدة من نوعها، مما جعل السودان مَكان التقاء للعلماء القادمين من الحجاز، ومصر، والمغرب العربي.

كان لملوك الفونج منذ البداية ولع كبير بعلماء الأزهر، وكان هذا خاصة هو حال الملك بادي الملقب بسيد القوم.

مع ذلك، لم تتبلور إرهاصات التصوف كطريقة مستقلة إلا مع الشيخ غلام الله بن عائد اليمني الذي أقام بمدينة دنقلا في شمال السودان، ثم تلاه الشريف حمد أبو دنانة المغربي الذي قدم هو الآخر من خارج السودان، من المغرب تحديداً، في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي.

لقد حاول البعض أن ينشر شكلاً من التصوف الفردي المنغلق، لكن سرعان ما تراجعت هذه المحاولات أمام تقدم مذهب ديني جماعي تعترف به السلطة الحاكمة ويُقبل عليه المريدون. فالصوفية، وهذه مزية تخصهم على امتداد العالم، يمارسون نهجاً تربوياً يحترم الحرية الفردية، تاركين للمرء شأنه في علاقته مع خالقه.

من هنا يأتي الفرق بينهم وبين الإسلام السياسي، خاصة في مناحيه

الأيديولوجية، والسلفية، والجهادية، وفي كل المذاهب السياسية التي تركز أساساً على السيطرة الفكرية والتحكم في السلطات.

وقد سلِم المتصوفة غالباً من قمع الحكام لاعتزالهم للسياسة وحيادهم حيال المتصارعين على السلطة. وبذلك جمع شيوخ التصوف بين فضائل التبحّر في العلم والإخلاص في العبادة المتمَحّضة لوجه الله سبحانه وتعالى.

هذه الخصلة المزدوجة جلبت لهم مودّة الحكام. وبالنسبة للسودان، لم يدخل المتصوفة حلبة السياسة حقيقة إلا عندما تهدّدَ الأمةَ خطرُ الاستعمار البريطاني.

وقد دعوا هنا، كما في أنحاء أخرى من العالم الإسلامي، إلى النأي عن المستعمر، وثقافته، وأيديولوجيته، ومعاونيه. وهم بصنيعهم هذا قد آثروا الولاء للجهاد على العصبية الطائفية أو القبلية أو الجهوية.

في السودان، أصبحت الأماكن الحضرية التي أقاموها (كزوايا أو خلوات) مزارات يُتبرّك بها وتُلتمس منها الكرامات والخوارق، ويختلي فيها النسّاك للتعبد والتأمّل، وربط الصلة بالله تعالى، والارتقاء الروحي بالتخلص من أدْران الحياة المادية.

أصبحت مدينة الأبيض التي سقط منها شهداء في وقت حاسم من عملية الوساطة الإفريقية أحدَ معاقل التصوف البارزة. وقد تأثرت بعمق من الفاجعة النكراء التي أودت بحياة تلامذة مسالمين ينشدون الحرية في أجواء ملائكية وأحلام رومانسية. لكن لم يذهب سُدى اغتيالهم بأيد آثمة مجرمة كلها اليوم -بحمد الله- وراء القضبان. فدماء هؤلاء الأطفال وغزارة الدموع التي ذرفت على جثامينهم قد ألهبت النفوس والقلوب. ذلك أن الحادثة التي لم يسبق لها مثيل في يوميات الأحزان السودانية، لم تحقق الهدف الذي رَامَه السفّاحون.

بل أثارت وثْبة هائلة من كل ناحية للوصول إلى اتفاق نهائي، كيلا تتكرر هذه المأساة الفظيعة التي فجعت مدينة الأبيض بفلذات أكبادها.

هكذا، فإن هذه الجريمة البشعة التي تندرج ضمن مخطط تآمري -مع أني لستُ من أنصار نظرية المؤامرة- يهدف إلى وأد الاتفاق التصالحي في المهد، قد نتج عنها، بتدبير إلهي، نقيض قصْدها، وارتدّ كيْد المتآمرين في نحورهم.

هذا، ولم يتبع جميع الصوفية نهجاً مشتركاً. بل كل يعمل على شاكلته. فالقادرية المنتشرة في السودان يعود الفضل في انتشارها إلى الشيخ تاج الدين بهاري القادم من الحجاز.

والتيجانية انتشرت في السودان وغيره من البلدان على يد مؤسسها الشيخ أحمد التيجاني الذي لا يخلو ضريحه بفاس من الزوار التيجانيين على مدار السنة. ويعدّ من أكبر شيوخ هذه الطريقة في السودان وخاصة في دارفور وشمال السودان، الشيخ أحمد مختار الذي عاش في القرن التاسع عشر الميلادي.

أما الشاذلية فيعود تأسيسها إلى أبي الحسن الشاذلي الذي ذاع صيته في مراكش. ودخلت هذه الطريقة السودان، مع بدء حكم الفونجيين، على يد الشيخ خولجي عبد الرحمن.

تعتبر السمانية فرعاً من القادرية أسسه الشيخ السماني الذي يوجد قبره، حسب مصادرنا، في المدينة المنورة بالمملكة العربية السعودية. وقد تكون دخلت السودان في أواخر الحكم الفونجي بإيعاز روحي من الشيخ أحمد الطيب البشير.

أما الميرغنية، وتسمى أيضاً الختمية، فهي مزيج من القادرية والنقشبندية، وقد استقرّت في السودان عند نهاية الحكم الفونجي بدفع من

الشيخ الكبير محمد عثمان الميرغني الشهير بالختم وتعاليمه الروحية. وقد شهدت هذه الطريقة إقبالاً من الطبقة السياسية في السودان.

وإذا كنتُ قد استطردت هذه اللمحة المختصرة عن تاريخ التصوف في السودان، فذلك لأني في تفكيري حول طبيعة الثورة السودانية، تنبّهت إلى شيء لم أسمعْه إلا من إنسان واحد لن أذكر اسمه لعلمي أن نزعته الصوفية تجعله يمقت الظهور. ففي تساؤلاتي عن الدعم الذي قدمه الجيش للثوار المحتشدين بكثافة أمام القيادة العامة للجيوش، اطلعتُ، دون أن يحصل لدي اليقين بذلك، على واقعة سياسية سأتجرّأ هنا على رسم ملامحها.

ففي اجتماع أو سلسلة اجتماعات متفاوتة الأبعاد، تراجعت لجنة الأمن في النظام السابق عما يُفترض أنه دورها المرسوم لها حسب الدوائر الحاكمة حينئذ؛ وهو تفريق الحشود الشعبية بالقوة مهما كانت العواقب.

كان في هذه اللجنة رجلان يُحسب لهما حسابهما: محمد حمدان الملقب بحميدتي، قائد قوات الدعم السريع، وصلاح قوش، مدير جهاز الأمن والمخابرات وقتها. كان التفاهم بين هذين الرجلين الخارجين من رحم النظام، أمراً حاسماً. وهنا تساءلتُ عن السبب الذي جعل هذين الاثنين، خلافاً للآخرين، يتّحدان في رفضهما القاطع للأمر الذي صدر إليهما بتفريق المحتشدين مهما كلف الثمن. لماذا؟ ما الذي دفعهما إلى حماية الثورة وفتح الباب لتنخرط منظومة الدفاع والأمن بمجملها في عملية الإطاحة بالنظام؟

أظن أني وجدتُ، وهو ما فاجأني كثيراً، من بين تفسيرات أخرى، خيطَ ضياء يقودني مباشرة إلى التصوّف. فباتصالاتي بالجنرال حميدتي لأغراض البحث عن حلول توافقية في عملية التفاوض، لاحظتُ أنه بالرغم من صغر سنه مجْبول على القيم الصوفية وشديد التعلق بها.

فسبحتُه لا تفارق أنامله. وهو يواظب على صلواته في أوقاتها، ولا شيء يمنعه من ذلك مع الحرص على إسباغ الوضوء. وقد راقبتُه في هذا الصدد في القيادة العامة، وفي فندق كورينثيا، وفي القصر الجمهوري. فلم يكن يتزحزح عن موقفه فيما يتعلق بأداء الصلاة في وقتها والالتزام بتأدية أوراده.

أما صلاح قوش فلم ألتقه قط. لكنني سمعتُ وقرأت عنه الكثير. وقد خرجتُ من محاولتي مقاربته عن بعد بأحاسيس متباينة للغاية. ومع ذلك، استنتجتُ من كل ذلك انتماءه للصوفية من فرع الختمية التي كانت أسرته دائماً متشبّثة بها كما تروي مصادري بالرغم من انتمائه للتيار الإسلامي. وبلغت في تجوالي الفكري القناعة بألا أستبعد فرضية أن يكون انتماء الرجلين إلى التصوف قد أثر إلى حد كبير في قرارهما الامتناع عن القتل الجماعي الفظيع.

ثم علمتُ بعد ذلك بالإصغاء بانتباه إلى ردود فعل حميدتي تجاه زهق الأرواح البريئة في تفريق الاعتصام، وفي سفك دماء تلاميذ الأبيض، وفيما حدث إثر ذلك بيوم أو يومين في أم درمان، إلى أي مدى تأثر هذا الرجل المشهور بقسوته وعنفه في الحرب بفقدان تلك الأرواح التي يرجع كثير ممن استمعت إليهم المسؤولية عن كثير منها إلى جنود ينتمون إلى قوات الدعم السريع أو إلى أشخاص يتسترون بلبوس تلك القوة الضاربة في منظومة الدفاع والأمن السودانية.

علاوة على القادة العسكريين المتصوفين، التقيتُ شخصيات آخرين، مثل أحد أبناء محمد عثمان الميرغني. وقد أثار انتباهي هذا الفتى بعمقه وحرصه على شرفه وكرامته. ومن المؤسف ألا تستفيد العملية السياسية من هذا الفيح والسمو الروحي وتلك الشهامة التي يتحلى بها الفتى وغيره من الرواد المتصوفة. ومن شأن إشراك الاتحاديين، ولاسيما فصائلهم المرتبطة بآل

الميرغني، الأسرة الحامية لذِمار الطريقة الختمية، أن يكون له مفعول مهدّئ للحياة السياسية في البلد. ومن دواعي الأسى أن يُحرموا من هذا الإشراك لسبب أو لآخر.

وبالعودة إلى الاستطراد الخاطف لتاريخ التصوف ودوره في توطيد العلاقات المصرية السودانية، اكتشفتُ أن دوائر صنع القرار في مصر لم تضع قط عبر التاريخ أية عراقيل في سبيل انتشار الصوفية بالسودان. فقد كان القادة المصريون، وخاصة محمد علي باشا، يرون في الطرق الصوفية وسيلة لتوثيق عرا الإخاء ما بين البلدين المربوطيْن بالشريان الحيوي لنهر النيل الخالد.

وقد استفاد من هذا التشجيع كثير من فروع الطرق التي امتدت إلى السودان من أصول مصرية، كما هو الحال بالنسبة للسعدية، والرحمانية، والبدوية، والدسوقية.

في الميزان العام، يُلاحظ أن فروع التصوف عموماً كانت تتبع، بدرجات متفاوتة، منطقاً يتعارض، أو على الأقل يتنافى، مع الحركة الإسلامية التي حكمت البلد على مدى العقود الثلاثة الأخيرة. وهذا الموقف المبدئي الثابت دفعها إلى الانحياز إلى الحركة الثورية غالباً، أو إلى مناصرتها الصريحة في بعض الحالات، مع أننا لامسنا جملة من الحالات التي اتخذ فيها متصوفة من هذا الفرع أو ذاك مواقف مناصرة وحتى مؤيدة للنظام القديم.

وعلى كل يحظى المتصوفة في رحاب المجلس العسكري وفي أغلب كتل قوى الحرية والتغيير باحترام حقيقي يصل أحياناً إلى حد التقديس. وهكذا كان التصوف المذهب الديني الوحيد الذي نص المرسوم الدستوري على أن يكون له ممثلون في المجلس التشريعي. فلا يعدو هذا التمثيل المستحق والمنصوص عليه دستورياً أن يكون تكريساً لأهمية التصوف الذي

يغطّي، بأفكاره وأكثر من ذلك بروحه المتسامية، كامل النسيج الاجتماعي السوداني.

لذا قد يكون من الخطأ الفادح في هذه الفترة المخصصة لترسيخ المبادئ التأسيسية للديمقراطية ألّا يُعطى التصوف المكانة اللائقة به بمنحه حرية ممارسة الطقوس الخاصة به، مع الاحتفاظ للدولة بفضاءات مستقلة عن جميع تيارات الفكر الديني وإن باحترام وتعظيم المعتقدات والمقدسات الدينية لهذا القسم أو ذاك من شعب متعدد الأديان وإن بفوارق كبيرة في زخمها وانتشارها.

كما أن من غير المناسب بالمقابل أن نفرض شكلاً من العلمانية ومن الحداثة المبتذلة، يتعارض مع الإسلام في سموّه وإنسانيته وعدالته، وفي كل ما يمنحه هذا الدين الحنيف من حريات ومساواة بوصفه محرّرا للإنسان ومبيّناً للعلاقة المتعالية التي تربطنا كمخلوقين بخالقنا الأجل الذي هو المستحق وحده للعبادة والطاعة ونحن له وإليه راجعون.

إن الفكرة الشائعة في البلدان الإسلامية ومنها السودان عن علمانية آلية ومناقضة لمعتقدات الجماهير لا تخدم جوهر العلمانية في بعدها الجمهوري المتسامي عن الخصوصيات والأيديولوجيات التي تتنكر لاستخلاف الإنسان الذي هو في الحقيقة خليفة الله في أرضه. فالأيديولوجيات في هذه النقطة تتجاهل مسؤولية الإنسان عن كل ما يحقق سعادته من رخاء مادي، وثقافة سليمة، وحرية، ومساواة، واحترام عميق للآخر. وهذا الآخر لا يكون «آخر» إلا إذا اعترفنا له بفكره، سواء اختلفنا معه أو اتفقنا، وبمعتقداته الدينية، وبتصوّره لمصيره في هذه الدار وفي الدار الآخرة.

على صعيد آخر تجدر الإشارة إلى أن الفنون بكل أشكالها من رقص وغناء وتمثيل ورسم وشعر وموسيقى قد أعطت للثورة زخمها ورونقها كجوق

ملون جميل. فالروح السودانية بدت لي أكثر من أي بلد عربي آخر ميالة إلى التذوق والتلذذ بمختلف ألوان الفن والطرب.

لقد صبغ التنوع الثقافي السوداني بأكثر ألوانه زهواً ولمعاناً الإسهامات التي كانت الثورة دونها ستبدو باهتة وفاقدة للروح، وما كانت لتحظى بتلك الجاذبية التي ميّزتها في أعين المشاركين فيها والمراقبين لها.

من هذه المصادر الملونة، برزت ثلاثة أشكال طغتْ على غيرها: الموسيقى، والشعر، والرقص.

فالموسيقى كان لها حضور دائم في المناخ الاجتماعي وفي حياة المجموعات القبلية والعرقية كافة. وكل منطقة تتميز بأدواتها الموسيقية الخاصة بها، وبأنماط معيّنة من الرقص والغناء فردياً وجماعياً.

تميز الشمال دائماً باستعمال آلة الطمبور التي تشبه الربابة العربية والطبل وبالنغمات التي ترافقها الرقصات والأناشيد الجماعية.

في الشرق يغني الناس بآلات موسيقية شعبية معروفة في مناطق السودان الأخرى مع اختلاف المسمى، غير أن أبرز ما يميز الثقافة الموسيقية في الشرق تأثرها بثقافة البحر الأحمر واستخدامهم للنغمات السبع أو السلم السباعي كما يسمى عند البعض.

في الجنوب تتضح السمات الزنجية في الرقصات الجماعية المصاحبة لضربات الطبول المتسارعة.

قد ابتكرت منطقة النيل الأزرق آلات النفخ مثل الوزا، بينما يفضل سكان الغرب السوداني الرقص الجماعي مصحوباً بالتصفيق على نغم الرباب وإيقاعات الجراري والمردوم.

قبل الهجرات العربية إلى السودان، كانت الأغاني المنتشرة في البلاد

ذات منشأ زنجي أساساً. وكان أداء هذه الأغاني يغلب عليه الطابع الجماعي. ولم يكن من الوارد الحديث عن لون غنائي جديد إلا بعد عملية طويلة من الامتزاج الثقافي انبثقت عنها موسيقى سودانية تعكس سمفونيات متنوعة من الغناء الديني، والتحرري، والوطني، والوجودي.

قد نتج عن المديح النبوي، والابتهالات الدينية، وشعر الغزل، والحنين إلى الماضي المجيد والآثار الدارسة، ألوان موسيقية وأشكال جديدة استعملتها القبائل لإثارة الحماس مما نجم عنه ما يعرف اليوم بـ «ثقافة الوسط».

عند دخول الغزو الإنجليزي إلى السودان تمسك السودانيون بخصوصيتهم وتغنوا بها؛ مفضلين التعليم التقليدي في المعهد العلمي على التعليم المدني الذي أتى به المستعمر كجزء من رفض الآلة الاستعمارية في مشهد مطابق تماماً، هنا أيضاً، لما ذهب إليه الشناقطة من رفض لثقافة المستعمر، فظهرت أشعار من قبيل ما ردده الشاعر يوسف مصطفى التني.

عندما افتتح اللورد كتشنر كلية غردون التذكارية تخليداً للقائد الإنجليزي الذي ذبح بسيوف مقاتلي المهدية كان الغرض الرئيس سد حاجة سوق العمل من الموظفين، غير أن السحر سرعان ما انقلب على الساحر فأصبحت كلية غردون معقلاً لمناهضة الاستعمار، وخرجت كثيراً من الأدباء والمفكرين المناهضين للاستعمار من أبرزهم عبقري الأغنية الوطنية خليل أفندي فرح الذي صاغ كلمات أغنياته الوطنية وألحانها بروعة ثم شدا بصوته المميز، ولايزال السودانيون حتى يومنا هذا يعتبرون «عزة في هواك» واحدة من ممسكات الشخصية السودانية.

من أشهر الموسيقيين السودانيين المناضلين الذين انتصروا على العالم بالموسيقى الموسيقار إسماعيل عبد المعين الذي قام بتلحين نشيد (للعلا) من

كلمات خضر حمد. لم يكن الموسيقار مجرد مبدع بوهيمي إنما كان حامل مشعل الوعي والاستنارة يطوف بنفسه التجمعات والمدارس وأقاليم السودان المختلفة كي يلقن الجميع أناشيد المؤتمر فاستطاع بدأبه ذاك الإسهام في ذيوع أناشيد الوعي والتبشير بانتصار الوطنيين الوشيك على المستعمر.

لقد ظهرت الحقيبة كأول موسيقى تقليدية تستعمل اليوم في غناء النصوص الشعرية مصحوبة بالأبواق والأدوات الإيقاعية. وهذا النوع من الغناء الملحمي كان له دور بارز في دعم المقاومة. وكان المقطع الحقيبي أول فترة تأسيسية للغناء والموسيقى استمرت حتى أيامنا هذه.

بظهور أدوات موسيقية جديدة مثل العود والكمان، دخلت الموسيقى السودانية في عهد أصبح فيه الموسيقيون يعتمدون على أدوات التكرار أكثر من اعتمادهم على المواهب الفردية التي لا تستند إلى التعليم المدرسي وإنما على المهارة الفطرية. لكن الموسيقى بدأت بالفعل تُدرّس في معاهد لا يرتادها إلا الموهوبون.

في هذه الأزمان، كان النموذج المحتذى هو الموسيقى العسكرية الإنكليزية قبل أن يتم افتتاح أول مدرسة للموسيقى العسكرية وأول معهد للدراسات الموسيقية والمسرحية سنوات بعد الاستقلال الوطني. كما أنشئت جوقة أكاديمية. واستفادت هذه المؤسسات في البداية من تأطير كوري اعتمد على أعمال سودانية مشهورة. وترافق ذلك مع إدخال للمنهجية وللدراسات الحديثة في الموسيقى السودانية. وتمخّض عن هذه التطورات نشوء كليات تخرّج فيها العديد من الطلاب المتخصصين في شتى الفنون الموسيقية، إضافة إلى مغنّين ذوي مواهب كبيرة.

من هؤلاء من استمر في تنمية مواهبه، وأنشأ فرقاً موسيقية خاصة به، مثْرياً الفضاء الثقافي والفني. ومن ثم فقد أسهموا بإضافات معتبرة للمكتسبات

الناجمة عن الأكاديميات الفنية والموسيقية. وقد استغلت ثورة كانون الأول/ ديسمبر كل هذا التراث. فكانت بحد ذاتها ترنيمة لنشيدها الوطني. وجعل منها تلاقي المواهب عالماً سمفونياً جميلاً.

سيكون من توفيق سلطات الفترة الانتقالية أن تنظر على وجه الاستعجال كيف، وأين، ومتى، وبأي طريقة يمكن أن تعبّر الأمة عن اعترافها بالجميل للفنانين، والرسامين، والراقصين، والشعراء، على نحو خاص.

إن الفنان السوداني، سواء أكان أديباً كاتباً أم شاعراً، أم مغنياً، أم ضارباً على الطبل، أم راقصاً، أو فناناً تشكيلياً، يظل دائماً مثقفاً مفْعماً بالروح الوطنية وله حضور ملحوظ على الساحة الوطنية ثقافياً وسياسياً.

ويكاد الفنان السوداني أن تكون له جبلة طبيعية تساعده على إيصال رسائله إلى العمق الجماهيري بحيث يخاطب ضمير الأمة. وتواصل جهده لخلق أحسن الجسور بين الشعب وطلائعه. وبهذا استطاع الشاعر السوداني منذ الأزل عبر تفاعله مع الأجنبي ومع تقلبات وحوادث وردات ومد وجزر الأزمان أن يعطي أروع صورة للآلام والآمال والجراح والتأمل والجمال. كما اكتسب مواهب ذاتية تتيح له التماهي الخصب مع كل من يعانون الأمرين جسدياً ونفسياً سواء من فئة المغنين أو الشعراء.

استطاع الفنان السوداني أن يحافظ على شعلة الثورة متقدة بعيداً عن أي نفعية أو أي انحطاط من قبيل التفاهات والسفاسف التي تزري بسمو الثقافة والفنون، وتعكس البؤس الفكري.

مع انطلاق الثورة، ظهرت أغاني حماسية جديدة ألهب بها الشعراء أفئدة المحتشدين... وكانت هذه الأغاني تمجّد الحراك المنبعث من حطام الانهيارات التاريخية المتكررة. وقد رفع الشاعر السوداني لواء الثورة كرسول سلام ووئام. أليس هذا هو ما تعبّر عنه صورة الشاعر والمغني التي أظهرتهما

على شاشات تلفزيونات العالم وهما كل في دوره المتميز يلوّح بالعلم الوطني عالياً خفّاقاً.

فهناك تصدح حناجر المحتشدين أمام القيادة العامة للجيوش أغان تمجّد قرار العسكريين بحماية الثوار والامتناع عن إراقة الدماء، فكانت هذه الأغاني تعبيراً عن تطلعات الشعب وعزمه الذي لا يتزعزع، وتصميمه على تحقيق النصر. فكان الجنود يعزفون الأبواق النحاسية أو يرددون الجلالات العسكرية، فيخيل للرائي أن تلك حالة جذب روحي أو كشف عرفاني فتقبض الأنفاس وتفيض الأدمع، ومن كيمياء الميدان أنه خلق حالته الإبداعية بالغة الفرادة ليسطع فيها مزيج الهامش ومزاج الشباب فيرتل الميدان أهازيجه الخاصة وترانيمه جزلة اللفظ والمعنى، فيتزود منها المعتصمون بلا ارتواء مع الشاعرة الدكتورة مروة.

استطاع الفنان السوداني أن يحافظ على شعلة الثورة متقدة بعيداً عن أي نفعية أو أي انحطاط من قبيل التفاهات والفسافس التي تزري بسمو الفنون.

فنشأت طبقة من الشعراء متشبثة بالأرض متوحدة معها، تحدث الشعب بلسانه والحكام بما يخشونه والمستقبل بما هو آت. ومن أبرزهم الشاعر محمد محمد الحسن سالم (حميد) الذي ظلت أشعاره لعقود تبشر بانتصار الشعب على جلاديه.

من الشعراء الذين أثاروا في الشعب وأثروه ليكافئهم الشعب بأن منحهم لقب شاعر الشعب تكريماً وتوسيماً الشاعر محجوب شريف الذي تلمع قصائده الشهيرة ومحمد طه القدال الذي كان حبيس سجون النظام في ثورة إنسانية تتناغم مع سيمفونية الزمن الشاعرية.

هاشم صديق صاحب الملحمة الأكتوبرية وأزهري محمد علي الذين أوقدوا شعلة الثورة، وحافظوا عليها متقدة.

فالشعر في السودان احتفظ -كما في بلاد شنقيط- ببريقه وإيقاعاته الفنية الأصيلة وتأثيره العميق بين النخب والجماهير بكامل هيبته وتمام سطوته، فهو المبشر بالثورات والمتغني بمناقبها، يتساوى في ذلك عامي الشعر وفصيحه كما ينسكب رحيق المعنى مع محمد المكي.

كثيرون هم شعراء السودان ومبدعوه الذين قالوا لا في وجه من قالوا نعم ودفعوا ثمناً لذلك حريتهم واحتملوا التضييق واقفين كالسيف وحدهم ومن الذين لا نستطيع أن نتخطى صمودهم. ومن الفنانين الذين أثروا بأغنياتهم في إذكاء جذوة النضال بالرغم من رحيلهم الباكر مصطفى سيد أحمد المقبول الذي أثبت أن للأفكار أجنحة. الفنان أبوعركي البخيت ظل صامداً منذ البداية لتشد أوتار كمنجاته أنفاس ميدان الاعتصام، ولتحفز أغنياته الثائرين على البقاء كقلب رجل واحد في الميدان إلى تحقق المبتغى.

تتألق من بين الشابات علاء صلاح، النجمة الصاعدة في هذا الزمن المشحون بالمصاعب، والتحديات، والمخاوف، والتهوّر، وبالأمل مستقبلاً في الارتقاء إلى قمم المجد والتميّز.

كيف لا نكتب بأحرف من ذهب الدور الرائد للفنانة نانسي عجاج في ميدان الاعتصام منذ اندلاع الشرارة وحتى تحقق المطالب، ومزجت في وجودها ذاك بين دورها الإنساني والفني0

كان سيف الجامعة، الأمين العام لاتحاد المهن الموسيقية والأمين العام للمبادرة القومية السودانية، وقد لقيته وأعجبتُ به، من بين ثلة من الفنانين الآخرين الرائعين، نجماً آخر أثلج صدور الناس بالإيمان، وبالعزيمة، والشجاعة، والجمال، والتفاني في سبيل القضية المصيرية.

في الوقت الذي أحرّر فيه هذه الفقرة علمتُ ببالغ الأسى أن صلاح ابن البادية، أحد أساطين الموسيقى السودانية، قد أسلم الروح لباريها في

الأردن. لقد كان تلك الأيقونة التي تحرّك بعمقها وإخلاصها كوامن النفوس. ومن ذكاء المنظمين لليلة عرس السودان أو تتويج الاتفاق أن قدموا فناناً بترانيحه ودلالاته. وكان مثالاً بديعاً للتلاقي والوفاء الأخوي للأواصر المشتركة بين شعوب وادي النيل. وامتاز بخصلة نادرة تتمثل في حرصه على ألا يفرّق بين النجوم المتلألئة في سماء الفنون الجميلة. فبالنسبة له لا تعدو الموسيقى، والرقص، والشعر، والسينما أن تكون أصابع ليد واحدة. إذ لا يرى أن بالإمكان العزف بإصبع دون بقية الأصابع. وقد خلد هذه الفكرة في فيلم رحلة عيون. ولا يسع الأجيالَ الجديدة من الفنانين السودانيين إلا أن يتأملوا تجربته ويمْتحوا من معين الموروث الذي خلفه.

لقد انتهى المطاف إلى أن تؤول السيطرة على الساحة للفنانات والفنانين الذين انضووا تحت الألوية الوطنية ورددوا أغانيهم تأييداً ومناصرة للقوى الحية المحتشدة أمام القيادة العامة للجيوش.

أنعشت أغنية «أنا سوداني» ليالي المعتصمين لتضيء حلكة الظلام وتنشر الضياء.

تشابكت رنّات الموسيقى مع شدْو الغناء لتشكل توليفة تبعث روحاً جديدة تبشّر بعصر جديد.

رأت النورَ أشكالٌ جديدة من الموسيقى، والرقص، والإنشاد، وانتشرت في صفوف الجماهير المحتشدة، وكذلك في شبكات التواصل الاجتماعي. وكانت جميع وسائل الإعلام شاهدة، بثّاً وترويجاً، على هذا الإبداع الفني الذي أطلق شعلة لا تنطفئ ليلاً ولا نهاراً.

وقد استوحى هذا الإبداع من مؤثّرات إفريقية عديدة.

من اللافت للانتباه أن الفنانين قد أعطوا أفضل صدى للكلمة التي ارتجلتُها في أعقاب التوقيع الرسمي للاتفاق بعد ما أرغمني البرتوكول على

تدخل غير مبرمج: «إفريقيا اليوم تقف على قدميها. وهي مع السودان، وسيكون السودان معها ومن أجلها» لتكون هذه الكلمة لازمة تكررت في بعض المقامات والأغاني والرقصات الفلوكلورية أياماً بعد التوقيع النهائي.

قد يكون من المفيد، استكمالاً للرسم الذي يتراءى لنا عليه تشكل وإعادة تشكل للفضاء السياسي أن نشير إلى فاعل أراه لا محالة قادم من جديد، ألا وهو الرواق الرابع: الجبهة الإسلامية.

لم تكن لدي اتصالات بهذا الحقل السياسي لأنه كان بطبيعة الحال مقصياً بشدة من مسلسل المفاوضات التي كان هدفها التوصل إلى اتفاق يرتب بيت الثورة التي أطاحت بنظام الإسلاميين كما هو معروف لإقامة أسس نظام المرحلة الانتقالية الجديدة. وبالرغم من ذلك وبالرغم من الصعوبات في الاتصال بممثلي نظام مخلوع بثورة شعبية فإنني حاولت الإصغاء بموضوعية إلى كل أطياف المجتمع السياسي وإن طبق الإطار المحدد لمهمتي.

لقد نال استغرابي كيف أن الحزب المذهبي ومنظماته العديدة المتخصصة والموصوفة بأنها جماهيرية، وكذا أجهزته الأمنية التي دأبت في الماضي على التصدي للانتفاضات الشعبية بشراسة، كيف أنها تبددت وتلاشت في لحظة. فمع الشلل الذي عرفته المنظومة الحاكمة برمتها، تبدد الخوف الذي كان يساور المعارضين، بل كما يقال «انقلبت الآية» وانتقل الخوف إلى المعسكر الآخر.

فلم يعد المهمّشون بالأمس، والمضطهدون بالأمس، والسجناء والمعذبون بالأمس، هم الخائفون اليوم.

فجمعيات النساء والشباب والطلاب، والنقابات، والأوساط الدينية والخيرية، ورجال الأعمال، وغير ذلك من الشبكات المرتبطة بتيار الإسلام

السياسي، أصبحت مشلولة، ونهْباً للشكوك، وعاجزة عن اتخاذ أدنى مبادرة أو قرار.

إن ما حدث يبدو كما لو كانت ثلاثون سنة من الحكم كانت عبثاً بدل أن تبني هياكل قادرة على المقاومة والاستناد إلى حصيلة مرضية من الرفاه الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، والكفاءة في تسيير المال العام، والتحلي بالنزاهة الخلقية، على نحو جدير برسالة الإسلام الإنسانية وشرائعه الزكية أسوة بأخلاق وسجية نبيه الأعظم عليه صلوات الله وسلامه.

لم أصدق وأنا الأمس الواقع السوداني الزعم القائل إن كل القوى من شباب ونساء ونقابات وجمعيات عمل خيري ورجال أعمال... إلخ قد تلاشت وأصبحت وأصبح تراثها الفكري هباء منثوراً. إني لا أتصور إلا أنها ستنهض أو تحاول النهوض. وفي هذا الإطار فإنني لا أستبعد في سياق التشكل وإعادة التشكل التي قد لا يسلم منها أي معسكر سوداني أن تيار الإسلام السياسي لن يشذ هو الآخر عن تلك الجدلية... قد لا تتخذ الأمور، في البداية على الأقل، الأشكال والصيغ السياسية والمذهبية القديمة نفسها. إنني لا أستبعد أن تقوم وثبة الإسلام السياسي في السودان على أساس حساب عسير للمسؤولين عن الهزيمة وفي خضم دعوة قوية لابتكار مرجعية قديمة، جديدة لنهضة جديدة على غرار التجربة التونسية والمغربية.

إن قوة بالحجم الذي وجدت به عقائدياً وثقافياً وسياسياً ومالياً هذه الحركة التي كانت متحكّمة، لا يتأتى إلا أنها موجودة بشكل أو بآخر. وقد تكون قادرة متى تلاشى الخوف أن تنبعث من جديد وتستيْقظ من سباتها منتهزة فرصة حدوث اضطراب في السياق الوطني بفعل تصارع القوى الثورية أو لفشلها. لا مراء في أن كل كبوة أو بادرة انغلاق أو إقصاء ستكون رافد تشجيع قوي لها.

من سيكون -يا ترى- رجال هذه اليقظة المتوقعة؟ ماذا سيكون دور رجال أمثال إبراهيم جندور والجزولي وغازي صلاح الدين وعبد الحي يوسف وغيرهم كثر في رسم ملامح الإسلام السياسي بعد هزيمته القوية في السودان بالرغم من الضباب الشديد الذي ما يزال يحف الموقف لحظة كتابة هذه الأسطر؟

مهما يكن فإن التشعّب المفرط للقوى المدنية للتغيير، وانتسابها سياسياً وأيديولوجياً لمصادر بالغة التنوع، وبروز طموحات شخصية أثناء الوساطة التي أشرف عليها الاتحاد الإفريقي وفيما بعد توقيع الاتفاق بمناسبة المشاورات المكثفة الرامية إلى تشكيل الحكومة، والمناكفات المصاحبة ليس فقط لاختيار الأفراد، وإنما أيضاً للنقاش المحتدم حول طريقة تعيين رئيس العدالة ونائبه وحول اتهامات تخل بشرف بعض الأوجه البارزة في الثورة وتطعن في نزاهتهم وكفاءتهم، كل ذلك لن يمرّ دون أن يترك جراحاً غائرة يحتاج التئامها إلى وقت طويل.

يطرح التنافس الكامن وراء هذا التوتر، بشكل عنيف، مسألة «اقتسام الغنائم» ما بين مختلف الكتل المشكلة لقوى الحرية والتغيير. وربما يعتبر الشباب المتعوّدون على استعراض العضلات في الشارع أن الحكومة الحالية لا تختلف عن سابقاتها، ومن ثم أن شيئاً لم يتغير. ولعل الدعوة إلى مليونية الثاني عشر من أيلول/ سبتمبر 2019 لبضعة أيام بعد توقيع اتفاق 17 آب/ أغسطس 2019 أسطع دليل على هذا التشدد الذي يرفض أن يرى فرقاً بين حكومة الأمس وحكومة اليوم.

ليس من المؤكد أن الجراح إذا انْدملت لن تترك نُدوباً، ورُضوضاً، ونتوءات، وجيوباً قيْحية. ولا بد في يوم من الأيام أن تُنظف تلك البؤر المنتنة وتُنقّى من أدرانها.

وشعورنا أنه ما لم تحدث هبّة استثنائية تتجاوز كل الأنانيات، ومظاهر الضعف البشري وتضخّم الأنا، ويمتزج ذلك بشيء من الواقعية المهدّئة للحماس، والمعترفة بحق الآخر في ظل التواضع ونكران الذات، فإن صرح المرحلة الانتقالية يوشك أن تتصدع جدرانه وتهتز أركانه.

وعندها يسبق السيف العذل ولات حين مناص، ويحيق الندم بمن كان لهم في بدايات الثورة دور تاريخي لا يسوغ نكرانه.

لا تنحصر مخاوفي في احتمال إخفاق الهبّة المنشودة وما يترتب عليها من آلام الفُرْقة والشقاق، وإنما أشفق أكثر من ذلك على هذه الثورة أن تسلك طريق نظيرات لها انطبقت عليها المقولة الشهيرة «الثورة تأكل أبناءها».

لقد حدث هذا في أماكن كثيرة إلى حد أن علماء السياسية استنتجوا من ذلك قاعدة في العلوم السياسية في مجال دراسة الثورات. وتكاد تكون تلك المقولة من المسلمات التي يجزم بها بعض الدارسين لتأكيد التصفيات التي تحدث بين الثوار في أعقاب نجاح ثورتهم.

على هامش الفاعلين المذكورين أعلاه من قوى التغيير (منظومة الدفاع والأمن، الحركات المسلحة، والرواقات الثلاثة للتغيير)، هناك جسم لا ينبغي إغفاله في هذا الاستعراض الموجز لملامح المشهد السياسي الذي يشكل تسييره والتعامل معه هاجساً مؤرّقاً في أثناء هذه المرحلة الانتقالية بالسودان.

في الحقيقة ليست هناك حجة دامغة تمنع من رفع«الوسط المقصي» كما أسميته إلى مصاف الرباعي المذكور.... إلا أن طبيعته كمقصي تبرر منهجياً إثارة مكانته في ديناميكية التشكل كمقدمة لمرافعتنا ضد الإقصاء والشجب النظري والعملي لكل نهج أو مقاربة تعتمد الإقصاء أو حتى تتعايش معه.

فهناك أوّلاً هذا المجموع من الفئات السياسية والاجتماعية ما انفك يعبّر عن مواقفه، بنوع من الخشية أو لنقل تأدّباً بشيء من الحذر والحيطة يتنافى مع حماس القوى المدنية للتغيير.

تتمثل الفئة الأولى في هذه الحركة المطلبية الجديدة التي ترْنو إلى أن يكون لها موضع من الإعراب في العملية السياسية. والصعوبة بالنسبة لمراعاة مطالب هؤلاء الفاعلين الجدد تكْمن في تشتتهم وتعذّر لمّ شملهم في بوتقة واحدة تتبلور فيها مطالبهم السياسية وتبرهن على أن لهم كياناً له حضوره في البلد.

وقد حدث أن قلتُ لهم على سبيل الاستفزاز: «كونوا موجودين في الشارع، برهنوا على ما تدّعونه من شعبية، وكونوا أكثر حضوراً في وسائل الإعلام الدولية، والأهم من ذلك وجّهوا ضغوطكم إلى من تعتبرون أنهم قاموا بإقصائكم».

لا يسعني إلا أن أبْدي أسفي لكوني قد قلت هذا الكلام أحياناً لبعض من أشك في أن لهم تواطؤاً مع مصالح الاستخبارات، وهؤلاء بمقدورهم أن ينقلوا عني، وهم محقّون في ذلك، أني أحرّض ضد أهم الفاعلين في العملية، وهذا بالتأكيد ما كان ليخدم العملية التفاوضية ولا ثقة الأطراف في الوساطة الإفريقية.

إن العقبة التي حالت دون إشراك تلك الأوساط السياسية نابعة من مصدرين اثنين. الأول أن كثيراً منهم لم يكن له خط واضح يميّزه عن النظام السابق الذي هو بطبيعته مقصيٌّ من المفاوضات. على أني كلما أثرت مع قادة الثورة الطابع التحكّمي أو حتى الرجعي لإقصاء هذه القوى، لا يفتؤون يرددون أن هؤلاء الذين يتجمهرون في أروقة الفندق لملاقاتي إما أنهم لا يمثلون شيئاً، وإما أنهم زوائد تابعة للحزب الإسلاموي المخلوع. والحق أن

هذا الشخص أو ذاك لا ينبغي تهميشه أو إقصاؤه أو القضاء عليه لمجرد أنه عمل في الإدارة أو تقلد مسؤوليات في الدولة في ظل النظام المخلوع.

فهذا الموقف يفضي تماماً إلى ما وقع في العراق عندما تم اعتماد سياسة «اجتثاث البعث» وكانت عواقب تلك السياسة وخيمة حين آن وقت إعادة بناء البلد. وكنت كثيراً ما أذكّر بالمأزق الخطير الذي دخل فيه العراق، لا بفعل الاحتلال الاستعماري فحسب، وإنما كذلك من جراء السياسات المدمّرة التي اتبعها برومير المبعوث الأمريكي في الفترة التي تلت مباشرة غزو بلاد الرافدين.

بصرف النظر عن مشاركة أطر النظام السابق في هياكل الحكم الانتقالي أو عدمه، فإن ما أخشاه هو أن يؤدي انتهاج منطق الإقصاء إلى حرمان البلاد من كفاءات وتجارب مفيدة للغاية في تقويم الوضعية وفي المساهمة البناءة في شتى المجالات: الدبلوماسية، الثقافة، السياحة، العلوم والبحث الأكاديمي، التعليم الجامعي، القوات المسلحة، قوات الأمن، الاقتصاد والمالية.

بقدر ما نتفهّم أن تعمد السلطة الثورية إلى عزل رموز ورؤوس الحكم الذي أطاحت به وإزاحتهم عن المعاقل التي كانوا يتحكمون فيها في الميادين كافة، بقدر ما تتحمل سلطات الحكم الانتقالي أقصى مسؤولية عن التزام اليقظة والاتزان في معاملة الكفاءات الأكيدة التي خدمت النظام السابق.

العرقلة الأخرى التي تعوق الأخذ في الاعتبار لطلب تلك الأوساط إشراكَها في العملية السياسية تنبع من خيار الفاعليْن الأساسيين في هذه العملية.

فمنذ أن منح المجلس العسكري الانتقالي لقوى الحرية والتغيير نوعاً من احتكار التمثيل السياسي، أصبحت الثنائية القطبية في العملية السياسية تفرض

نفسها علينا. ونحن نعرف أن المحاولات التي قام بها هذا المجلس في البداية بقصد استنفار حشد من التشكيلات السياسية ولقي لديها تجاوباً كبيراً في مساعيه لحل الأزمة، لم تفْض في النهاية إلى نتيجة تذكر.

أما الجمعيات الدينية وبالأخص الطرق الصوفية (انظر أعلاه)، والإدارات الأهلية، وشتى التيارات المنفصلة عن النظام السابق والمتمردة عليه، وبعض الفاعلين السياسيين الموجودين على الهامش، فقد قرروا في النهاية أن يشكلوا فضاء سياسياً مختلفاً يقع في منطقة وسطى بين النظام السابق وقوى إعلان الحرية والتغيير.

اصطدمت محاولتنا فتحَ نافذة لهذا الخليط، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك، بمقاومة شديدة إلى حد اعتبار أي جهد نبذله في هذا الصدد بمنزلة مسعى لإرْباك بنية المفاوضات، وهو ما من شأنه تلقائياً أن يدمّر الثقة التي يمنحها لنا الطرفان.

في آخر المطاف أدّت الاتصالات المتعددة التي أجرتْها معي هذه القوى غير المتشكلة للاستعلام أساساً بشأن العملية، إلى إقامة بعض الروابط فيما بين المكونات السياسية التي تنشط دون ضجيج ولا صخب في هذا الوسط بمعناه السياسي واللغوي.

أفضى هذا المجهود التنسيقي إلى تشكيل ما عُرف بـ «بتنسيقية القوى الوطنية». وقد التقيتُ مراراً، وحدي أو بصحبة آخرين، ممثلين عن هذا الوسط. وكانت شكواهم المتكررة واحدة، وهي أن تهميشهم لا يبرره إلا إرادة الذين يُقصونهم في الاستحواذ على الحياة السياسية وتحويل الحكم الانتقالي إلى نظام للحزب الواحد، ولم ينفكوا عن توجيه نداءات إلى الوساطة لكي تنقل شكاويهم وتظلماتهم إلى أصحاب القرار الحقيقيين.

كنتُ أعرف أن هذا الوسط ينشط فيه ممثلون عن الطرق الصوفية التي

شاركت بدرجة أو بأخرى في الثورة، وممثلون عن حزب الدكتور غازي صلاح الدين ذي الميول الإسلاموية والمنشق في فترة ما عن حزب المؤتمر وبعض ممثلي الاتحاديين، وفيدراليون، وبعض ممثلي النقابات والمجتمع المدني الذين لا يعترفون بتجمع المهنيين ولا بتكتل المجتمع المدني العضو النشط في قوى إعلان الحرية والتغيير. كما لوحظ حضور ممثلين عن الإدارة الأهلية ظلوا يتجمهرون طيلة أشهر في الفندق الذي كنت أقيم فيه، حيث جرت كل اجتماعات المفاوضات التالية للثالث من حزيران/يونيو، ما عدا الاجتماعات النهائية.

كل هذا الخليط كان معترفاً به إلى حد كبير من قِبل المجلس العسكري، على الأقل في البداية، كما ذكرنا مراراً، عندما بذل جهداً مكثفاً لإيجاد توافق بين الطبقة السياسية كلها باستثناء -طبعاً- حزب عمر البشير الذي كان قد أطاح به منذ قليل.

وقد قطع المجلس العسكري أشواطاً كبيرة في هذا الاتجاه، حيث عمل قطاعه للشؤون السياسية الذي كان ينعشه حينها الثنائي شمس الدين الكباشي وياسر العطا، على عقد لقاءات مع تلك القوى من غير أن يهتم كثيراً بما تمثله هذه التشكيلات على أرض الواقع.

وبذلك استطاع القطاع السياسي للمجلس العسكري أن يُراكم كمّاً هائلاً من المقترحات والملاحظات التي تلقّاها كتابياً من يد ممثلين عن الوسط المذكور، وقد أثارت هذه الاتصالات وما صاحبها من تسليم للوثائق المشار إليها أملاً كبيراً لدى منتسبي وقادة هذا المجموع، غير أن الخيار المعتمد فيما بعد بمنح التمثيل المدني حصْراً لقوى الحرية والتغيير قد ولّد الإحباط وخيبة الأمل لدى أصحاب الوسط المقصي.

تفشّى الشعور بالحرمان بكل صيغه ومظاهره في نفوس هؤلاء الذين

أصبحوا مبعدين عن المفاوضات، وعندما كنت أثير هذه المسألة مع ممثلي المجلس العسكري يقولون لي شيئاً أعرفه: «ليس هذا الخطأ راجعاً إلينا»، وقد سمعتُ من يقول ذلك بسخرية ومداعبة: «اطرحوا هذا السؤال على أصدقائكم في قوى التغيير، فهم يستمعون إليكم أكثر من استماعهم إلينا»، وحينئذ نكصْتُ على عقبيّ ولا أذكر أني أعدت طرح المسألة بعد ذلك، بالرغم من أن المتحدثين معي من المجلس العسكري ظلوا دائماً حتى نهاية العملية يتعاملون بعناية واحترام كبيرين مع كل ما يقدمه شخصي المتواضع وأنا لهم بذلك كلي عرفان بالجميل.

وقد فاتحْتُ عدة مرات نشطاء وقادة في قوى التغيير بخصوص هذه المسألة، وأتذكّر أني أقمتُ استدلالي لدى تطرّقي لهذه القضية معهم على كتلتيْن من الحجج تفنيداً للأسس الاستراتيجية والتكتيكية للإقصاء الذي أرى فيه أكثر محددات الأزمات الإفريقية خطورة وشراسة وفتكاً بالأنسجة الاجتماعية والوطنية.

المحاجّة الأولى بنيْتُها على ما أسمّيه «خطاب الحداثة». إذ شرحتُ أنني بالرغم من محدودية اطلاعي على الخطاب الدولي حول الحداثة وما بعد الحداثة، يبدو لي أن هذا الخطاب يتمحور حول جملة من المفاهيم التي ينبني عليها ذاك الخطاب: السلام، الأمن، البيئة، التنمية المستدامة، الديمقراطية، حقوق الإنسان، التنوع، التوافق، الإشراك (مناوأة الإقصاء)، تعددية الأطراف، وأبرزتُ باستعراض سريع لتعليقات حول منزلة كل من هذه المفاهيم في الإبستومولوجيا الاستنباطية للحداثة وما بعد الحداثة، أن خلو الخطاب من أي واحد منها وخاصة شجب الإقصاء يحدث حتماً فجوة تصعد منها المياه إلى السفينة الكونية التي تمخر عُبابَ اليمّ أو ثقباً في الطائرة المحلقة في أجواء الفضاء لحضارة اليوم.

مع ذلك، فما كنتُ أجهل بداهة أن دلالة وأبعاد كل من تلك المفاهيم، فيما تنطوي عليه من أهداف، ما تزال مثار نقاش ورهاناً للصراع بين مختلف مكونات المجتمع العالمي قيْدَ التشكّل. وقد تسرّبت هذه المفاهيم إلى المناقشات السودانية في فترة التحوّل السياسي والفكري مدفوعة بمساعي تحديث الخطاب الذي ظل هاجعاً في سُباته منذ عقود.

فقد سمحتُ لنفسي إذاً باستطراد مستفيض يفتح نوافذ لمجموعة المفاهيم المذكورة لتواتر إثارتها في الخطاب السوداني ولعمق حمولاتها الواردة فيه. هذا وإن كان القارئ الذي قرر قراءتي فقط لشأن الوساطة الإفريقية في السودان قد يرى أنني أقحمت في الموضوع ما لم ينتظر، وقد يستغرب علاقة هذا الموضوع بالوساطة الإفريقية بينما غايتي لفت النظر بقوة إلى ضرورة التأسيس لإقصاء الإقصاء وبلورة لمنظور الإشراك ووضعه في سياقه النظري بما يبين الزلل الفادح للإقصاء في الوقت الذي تضع فيه النخب السودانية المبادئ لبناء مشروع ديمقراطي متكامل.

على رأس قائمة المفاهيم المشار إليها أعلاه يتربّع مفهوم التنمية المستدامة. وقد نال حظوة ملحوظة منذ قمة الأرض في ريو عام 1992. وهو اليوم مسجّل، بحسب مصادري ومطالعتي المتسرّعة، في أكثر من 300 معاهدة دولية مع امتداداتها على مستوى جل التشريعات الوطنية، حيث يرد هذا المفهوم غالباً في النصوص التي تحتل أعلى الهرم القانوني. فيكاد لا يوجد دستور إفريقي صادر بعد 1992 إلا ويتضمن إشارة إلى التنمية المستدامة. ويردد الفاعلون والمؤسسات على الصعيديْن الوطني والدولي التعريف الذي يقدمه لهذا المفهوم تقرير برندتلاند وهو: «التنمية التي تستجيب لحاجات الأجيال الحالية دون أن تتضرر منها حاجات الأجيال المستقبلية»؛ ويتفق الجميع على أن الأمر يتعلق بمفهوم جديد يرمي إلى

المواءمة بين التنمية الاقتصادية وبين حماية الموارد البيئية وتلبية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية.

لكن، بما أن الشيطان يقْبع في التفاصيل، فإن المشاكل تظهر على مستوى التوفيق الفعلي بين هذه الأبعاد الثلاثة. فنحن نعيش في عالم قد حدد، منذ زمن بعيد، اختياره الثقافي (ولنقل السياسي أيضاً) بإعطاء الأولوية للاقتصاد لأنه، بناء على ما ساد من آراء لآدم سميث، هو مفتاح الحل لتحقيق الثروة للأمة وما يترتب على ذلك من منافع للأشخاص من حيث التشغيل الكامل والرفاهية الفردية والجماعية. فالتنظيم الاقتصادي للمجتمعات الحديثة يقوم على إعطاء الأولوية للاقتصاد، وهو ما يعني أن الدول، وإن بدرجات متفاوتة بحسب نمو الوعي البيئي لديها، تضع مقتضيات الفاعلية الاقتصادية في الصدارة بدل حماية الموارد البيئية كلما تعذّر التوفيق بينهما. وأسطع دليل على ذلك هو ما يُلاحظ تقريباً في كل أرجاء العالم من صعوبة في الانتقال من الطاقة الأحفورية إلى الطاقات المتجددة. فالبلدان الشمالية لم تقلص (تقليصاً طفيفاً للغاية) استهلاكها من الطاقة الأحفورية إلا لأنها بطريقة ما (عبر إعادة تموقع الشركات) قد نقلت شعلة الإنتاج المعتمد على هذه الطاقة إلى آسيا والاقتصادات الناشئة الأخرى. أما الطاقات التي توصف بالنظيفة فالمعروف أنها أكثر كلفة وتعقيداً.

يزداد التعقيد عند التطرّق إلى مسألة التحكيم في البلدان النامية حيث تمَسّ الحاجة بإلحاح إلى الإنتاج لتوفير العمل والخبز لشعوب تعاني من البطالة المسْتشرية ومن الفقر البنيوي، بينما تبدو حماية المصادر البيئية في هذا السياق ضرْباً من الترف والكماليات. ومع ذلك، فقد أصبح من الثابت علمياً أن هذه السياسة من قبيل تجاهل الواقع وإنكار الحقائق، حيث إن المخاطر التي تتهدد البيئة (والبيئة كما ورد في صيغة جميلة للمنظمة الدولية

للعدل، «ليست شيئاً مجرّداً وإنما هي المجال الذي تعيش فيه الكائنات البشرية ويؤثر في سلامة عيشها وصحتها، بما في ذلك الأجيال القادمة»)، تعني الجميع، فقراء وأغنياء، وبلداناً نامية أو متقدمة.

لمساعدة الدول النامية على رفع تحديات التوفيق بين مقتضيات التنمية وحماية البيئة، قبلت البلدان المتقدمة تبنّي المبدأ الذي يُطلق عليه «مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتمايزة» القائم على فكرة أن الدول ليست لها المسؤوليات نفسها في تدهور البيئة (فهي لا تتساوى في التسبّب في انبعاثات الغازات الدفيئة) وليست لها القدرة نفسها على مواجهته. ومن ثم، يلزم هنا أيضاً اعتماد معاملة متمايزة تسهّل إشراك البلدان النامية في مكافحة المخاطر التي تهدد البيئة الشمولية، وتساعدها فضلاً عن ذلك على إدراج البعد البيئي في سياساتها التنموية.

واكبت المؤسسات الدولية هذا التطور تدريجياً، وبالأخص البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اللذان أعادا توجيه مأموريتهما لتأخذ في الحسبان، جزئياً على الأقل، الرهانات البيئية.

ففي كل المجالات آنفة الذكر، دأبت المنظمات المالية على تنظيم العديد من الندوات والمؤتمرات لتقديم وعود للبلدان النامية لا تختلف كثيراً عما سبقت الإشارة إليه من وعود سخية بمساعدة السودان في الظرف الراهن.

غير أن التنمية المستدامة قد اختلط حابلها بنابلها، فأصبحت حديث الساعة حتى لا يخلو خطاب سياسي ولا مداخلة في مؤتمر دولي أو اجتماع عالمي من اتخاذها مرجعية كما لو كانت مذهباً جديداً. حتى أن الأمم المتحدة أقرت عام 2015 سبعة عشر من أهداف التنمية المستدامة لتعويض

الأهداف الإنمائية الثمانية التي رسمتْها المنظمة العالمية للألفية مع إطلالة عام 2000.

نشير هنا إلى أن أهداف التنمية المستدامة قد اتسمت بطموح أكبر من نظيراتها المرسومة في بداية الألفية (إذ تتضمنها كلها وتزيد عليها) لكونها تتناول «التسيير المستديم للمناطق الترابية»، والحكامة، والمؤسسات المناسبة، فضلاً عن استهدافها للقضاء على الفقر بكل أشكاله، وليس فقط تقليصه كما كان الهدف عام 2000.

من الأدلة على انعدام اليقين بشأن التصنيف القانوني لهذا النموذج، استمرار رجال القانون في نقاش الطبيعة القانونية للتنمية المستدامة حتى إن بعضهم ليتساءل: هل يعتبر هذا المفهوم مبدأ عاماً من مبادئ القانون؟ فيجيبهم آخرون بأنه مفرط في الضبابية والغموض بحيث لا يقبل مثل هذا التصنيف. وأكثر القانونيين تحذلقاً يزعم أنه «مصفوفة تصوّرية» يمكن أن تنبثق عنها مبادئ قانونية حقيقية.

الواقع أننا ما نزال بعيدين عن المبدأ القانوني، أي المبدأ الذي يمكن أن تنشأ عنه واجبات محددة وملزمة للدول، والمنظمات الدولية، والعالم الاقتصادي، وبالأحرى ما نزال بعيدين عن الإلزام بالنتائج!

ولإرساء هذا المبدأ والقيم التي يثيرها، وخاصة الإنصاف فيما بين الأجيال، والحفاظ على التراث المشترك للإنسانية، على أسس صلبة، ينبغي وضعه في قلب الأجندات الدولية ومعالجة جميع تأثيراته في الإطار المناسب، أي إطار متعدد الأطراف.

في لقاءاتنا مع الشركاء الدوليين في أثناء الوساطة الإفريقية، كثيراً ما سمعناهم يعبّرون عن رغبتهم الملحة في أن يُدرج القادة السودانيون رؤيتهم لتحويل السودان ضمن منظور التنمية المستدامة.

على أن من يحثونهم في هذا السبيل ينسون أن تعددية الأطراف، وهي مفهوم آخر يستخدمه دعاة المنتظم الدولي، تنسحب على واقع مشوّش إن لم نقل مأزوم.

من الوجهة النظرية، كل شيء يُفترض أن يقود إلى تعددية الأطراف، أي التسيير المشترك للمشاكل العالمية، بدْءاً من ظهور العولمة ونتيجتها المتمثلة في القرية الكونية، بفعل تضافر عوامل اقتصادية، وتكنولوجية، وجيو سياسية، وانتهاء بانتصار تعددية الأطراف أي التسيير المشترك للمشاكل العالمية، سواء كانت حروباً أو كوارث طبيعية أو أوبئة فتاكة أو غوراً مفاجئاً لمصادر لا تصح الحياة البشرية دونها... إلخ.

نتذكّر أن جورج بوش الأب قد أعلن غداة تحرير الكويت عام 1992 عن نشوء نظام عالمي جديد (نظام آخر ينضاف إلى الأنظمة السابقة)، فبادر المعلقون إلى التنبّؤ بأن هذا النظام سيكرّس دخول العالم عهداً جديداً يتميّز باحترام القانون وإعادة الثقة في منظمة الأمم المتحدة التي ستتحرر من الانقسامات المرتبطة بالثنائية القطبية.

ثم حدث الكثير من الوقائع التي غذّت هذا التنبؤ الذي شكل نهاية للتاريخ بالمفهوم الهيجلي للفظ، وروّج هذا الموضوع، في الفترة نفسها، ف. فاكوياما: انعقاد مؤتمريْن كبيريْن أحدهما حول الأرض سنة 1992 في ريو، وتكلل بإقرار عدة اتفاقيات متعددة الأطراف، والثاني في فيينا عام 1993 حول حقوق الإنسان وتوَّجَه إعلانٌ شامل بهذا الشأن.

فيما بعد، قام مجلس الأمن، اعتماداً على تأويل جريء وموسّع للسلطات التي منحه إياها ميثاق الأمم المتحدة، بإنشاء محكمتين دوليتين إحداهما مكلفة بمحاكمة مرتكبي الجرائم الدولية في يوغوسلافيا السابقة، والأخرى مكلفة بمحاكمة مرتكبي جرائم مماثلة في رواندا، وهو ما ينمّ عن

وعي بضرورة وضع حد للإفلات من العقاب عند حدوث انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني، أياً كان المكان الذي تُرتكب فيه هذه الانتهاكات. وفي هذا الأثناء، وحتى ولو لم يُتخذ القرار في مجلس الأمن، أقر أكثر من خمسين دولة مجتمعة في روما معاهدة لتحديد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وهي محكمة دائمة مكلفة بمحاكمة مرتكبي الجرائم الإنسانية الأكثر خطورة. ويمكن أن نعدّد الأمثلة الدالة على صعود الفكر الكوني وتجديد النزوع إلى نهج متعدد الأطراف.

مع مرور الزمن، يحق لنا أن نتساءل ما إذا كانت تلك السنوات مجرد فاصلة مُبْهجة. ذلك أن التاريخ قلما يتبع خطاً مستقيماً، فالتقدم يعقبه التقهقر. وبالنسبة لتعدد الأطراف، يبدو أننا ننسى أن العولمة إذا كانت قد عجلت انهيار الاتحاد السوفييتي وسدّدت ضربة قاصمة للأيديولوجية التي استند إليها، فإنها مع ذلك لم تستأصل المصادر الأخرى للنزاعات بين الدول والأمم. وأدهى وأمر أنها لم تفرز مكانيزمات وقيماً للتصدي الكوني المتضامن للتحديات التي تفوق في خطورتها وحجمها قدرات الأمم أو الكتل على انفراد كالكوارث الهدامة والأوبئة الفتاكة.

هكذا فإن الحرب التجارية المفتوحة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية تشل منظمة التجارة العالمية. فالولايات المتحدة الأمريكية قد فرضت ظلماً، فيما يبدو لي من وجهة قانونية صرفة، على الصين رسوماً جمركية جديدة. ذلك أنها سلكت فقط الطريق الأحادي باعتمادها حصْراً على القانون الفيدرالي الأمريكي وليس على قانون المنظمة العالمية للتجارة بحجة إعطاء الأسبقية لقضايا الأمن الوطني. وهذه المقاربة غير مسلّم بها لأنها تهدم من الأساس آلية تسوية النزاعات المعتمدة لدى المنظمة العالمية للتجارة. وعلى العكس، لجأت الصين، ولها الحق في ذلك، إلى المنظمة العالمية

للتجارة التي يتضمن قانونها ترتيبات تسمح لدولة عضو بالرد في حالة ممارسات تجارية غير شريفة صادرة عن دولة عضو أخرى.

فيما بعد تكررت علامات ارتياب الولايات المتحدة الأمريكية من تعددية الأطراف عبر رفضها تجديد هيئة الاستئناف بالمنظمة العالمية للتجارة التي انتهت مدة ولايتها، وانسحابها من اتفاق باريس حول المناخ، وانسحابها من اليونسكو، وكذلك رفض تمويل بعثات حفظ السلام الإفريقي بالمصادر الأممية.

ينطبق الأمر على رفضهم لتمويل مجموعة الخمس للساحل المندفعة في نضال شجاع ومحفوف بالصعاب والموت ضد الإرهاب في الساحل وفي حوض نهر تشاد.

إن المنظمة العالمية للتجارة التي كانت على ما يبدو أفضل تجسيد لتعددية الأطراف، توجد اليوم في أزمة حقيقية. ونجد هنا أحد المظاهر الكثيرة لإخفاقات التعددية التي تشكل إدانتها حجر الزاوية في خطاب زعامة الاتحاد الإفريقي الحالية، وهو ما ذكّرتُ به المتحدثين معي في إطار عملية التفاوض بالسودان.

نحن هنا نثير مفارقة تم التنبيه إليها مراراً. ومع بروز العولمة، نشهد تنامياً للترابط فيما بين الدول، والمؤسسات، والأفراد، وتعاظم التشابك بين المشاكل الشمولية (السلم والأمن الدوليين، الاحتباس الحراري، الهجرات، الأزمات البنيوية، الأوبئة) التي يمر حلها بصياغة متشاور عليها لقواعد مشتركة وإقامة مؤسسات صلبة، عند الاقتضاء، تعكس اتفاق المجتمع الدولي على انتهاج سبل وإجراءات لمثل هذا الحل. غير أن أعضاء هذا المجتمع الدولي، ولاسيما أكثرهم قوة، لا يتفقون على القواعد الكفيلة بالتوصل إلى الحلول المناسبة.

ويكْمن شرح هذه المفارقة في طبيعة العولمة ذاتها التي قال عنها الأستاذ الشنقيطي الفذ والصديق العزيز محمد محمود محمد صالح الذي أثرى بلا نكير المذهب الدولي بأعماله القيمة في الموضوع، إنها لا ينبغي أن يُنظر إليها «كظاهرة متناسقة تنساب على منوال نهر طويل هادئ، وإنما كمسار تتقاذفه تناقضات شتى تتعاقب فيها مراحل مدّ ومراحل جزر».

المسألة التي تهمّني بشكل خاص هي أن أعرف كيف يتم تجاوز هذه التناقضات في منطوق خطاب قوى التغيير انسجاماً مع مقتضيات الحداثة، واتّساقاً من ثم مع نظام عالمي أكثر توازناً، وشمولية، وعدالة.

ولا ننسى هنا أن نذكر بأن نشداننا للمشاركة العادلة في تدبير الشأن العام هو ما حدا بنا إلى هذا الاستطراد المستفيض لخطاب ما بعد الحداثة.

وفي هذا الصدد، يمكن أن نلخص، على ضوء نقاشات مقتضيات تحديث خطاب قوى التغيير، هذه الانقسامات ونجمّعها حول الموضوعات المندرجة في صلب الديناميكيات السياسية الراهنة في السودان، وذلك على النحو التالي:

الموضوع الأول هو انعدام المساواة لا بين الدول فحسب ولكن كذلك داخل البلد الواحد حيث تتركز الثروات في أجزاء من هذا البلد؛ وهناك رقم واحد يكفي لتبيان حجم الإجحاف وانعدام المساواة على الصعيد العالمي: 1% من أغنى سكان العالم يمتلكون 43% من الثروة العالمية.

لكن انعدام المساواة لا يعني فقط التفاوت في المداخيل، أو لنقل نقص الممتلكات، وهو ما يزال كبيراً، وإن انخفضت نسبة الفقر المدقع عموماً في العالم، وخاصة في آسيا وليس في إفريقيا، وإنما هنالك أيضاً تفاوت في المعارف التي أصبحت ترتبط على نحو متزايد بالتحكّم في ناصية العلوم وتكنولوجيا المعلومات. فالفجوة بين من يستطيعون بسهولة الوصول إلى طرق

تحصيل هذه المعلومات وبين من لا يزالون الهامش (وهو ما يُطلق عليه أحياناً الفجوة الرقمية) تعدّ من أهم التحديات التي يتحتم رفعها.

الموضوع الثاني هو التوترات المتعلقة بالهوية والتي ليست دائماً ولا حتى أساساً ذات طابع ديني، بل تتغذى بكل المصادر الثقافية. وفي السنوات العشرين الأخيرة، كانت الهجمات التي حطمت في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 البرجين التوءمين في نيويورك، مؤشّراً كاشفاً أكثر منه مفجّراً. وقد بُنيت على هذه الأحداث أطروحة مفادها أن العالم مقبل على نزاع حضارات يكون فيه أبرز المتصارعين الإسلام (وإن كان س. هنتجتون يتحدث في كتابه الشهير (**صدام الحضارات**) عن تحالف إسلامي كونفشيوسي) وبين الغرب.

أما نموذج «نهاية التاريخ»، فلم يفرض سيطرته على الساحة الثقافية إلا خلال فترة وجيزة (أقل من عقد من الزمن). فما لبث في مطلع الألفية أن نافستْه نظرية النزاع بين الحضارات بوصفها منهجاً لقراءة الأحداث بشكل أكثر ملاءمة إلى حد اتخاذها دليلاً ومرشداً من قِبل تيارات المحافظين الجدد في أمريكا أوّلاً ثم في عدة بلدان أوربية كذلك.

أما نحن في إفريقيا فلا تصلنا هذه التطورات إلا بفارق زمني طويل قد يعدّ بالقرون!

في الواقع لا يتحرّج القائمون على هذا النموذج كثيراً من التجوّز في دقائق التحليل الذي قام به س. هنتجتون بغرض علمي في المقام الأول يتعلق الأمر بفهم وشرح التطور التاريخي للنزاعات في العالم، نزاعات كانت في الماضي تنشب بين الأمراء، أو بين الملوك أو بين الأباطرة، قبل أن أصبحت تدور بين الأمم، ولاسيما في القرن التاسع عشر، ثم بين الأيديولوجيات في القرن العشرين، وأخيراً اليوم بين الحضارات، ولغرض عمليّ في الدرجة

الثانية: ذلك أن المؤلف يلحّ على التحوّلات الناجمة عن «صراع الحضارات» الذي ينتج عنه، بخلاف الصراعات الأخرى، تأثيرٌ يؤدي إلى تقوقع الأفراد والشعوب لأنه يتعلق بهويتهم، وبذلك يخلص إلى أن الغرب المسيطر والمتعرض لمناهضة متزايدة لسيطرته، له مصلحة في أن يوحّد مكوّناته لتطويق تأثير الإسلام المسيطَر عليه لكن الناهض والمتحفّز لاستعادة أمجاده.

غير أن أبسط رصد للواقع يظهر أن الأمور أكثر تعقيداً من تلك النظرة التبسيطية. فلئن كان من الثابت أن هناك تزايداً لنشاطات الجماعات الإرهابية المنتسبة إلى الإسلام، فإن هذه النشاطات تستهدف المسلمين أكثر بكثير مما تستهدف غير المسلمين، وتفنّد التحالفات لمحاربة هذه الجماعات أيَّ تحليل قائم على المواجهة بين ثنائي متضاد (الإسلام ضد الغرب).

إن نموذج الصراع بين الحضارات يفترض أن لكل حضارة طبيعة خاصة بها، والحق أن الحضارات وإن كانت تتضمن عناصر تميزها عن غيرها فهي كذلك مشحونة بعناصر اقترضتها من حضارات أخرى، والأهم من ذلك أن أي حضارة تحتوي على كثير من سمات التنوع بل وحتى على تناقضات داخلية. فالحضارة الإسلامية مثلاً لا تقتصر على السنة وحدهم، إذ تضم الشيعة كذلك، وقد تكون النزاعات بين هذين المكونين أشد من الصراعات مع الحضارات الأخرى.

تتجلى الأمثلة الأخيرة لهذا الصراع في النزاعات الناشبة على مشارف طرق التجارة العالمية والأزمات المحتدمة في اليمن وليبيا التي كادت أن تعرقل مساعينا لإيجاد حل للأزمة السودانية.

وتعتبر مسألة التشبّث بالخصوصيات المتعلقة بالهوية في ظل العولمة مسألة عامة، وإن كانت أكثر بروزاً عند المسلمين نتيجة لشمولية الإسلام الذي ينظم جل مناحي الحياة بما فيها الجانب السياسي، ونظراً كذلك لتوسّع

مفهوم الجهاد في تأويل الجماعات المتطرفة مع أنها تمثل أقلية ضئيلة في صفوف المسلمين. وستستمر عودة العامل الديني في إرباك المستمسكين بخط الآباء المؤسّسين لعلم الاجتماع الحديث (وبالأخص ابن خلدون وأوغست كونت وإميل دوركهايم) من إقامة نوع من الربط التلقائي بين الدولة والكيانات الفئوية والحداثة والعلمنة، أو بخط القائلين بالمادية التاريخية الذين لا يؤمنون باستقلالية الأشكال الرمزية والمعتقدات الدينية.

كما أن انتشار الرجوع إلى التديّن يمكن أن يُفسّر بظاهرة التعويض ولاسيما بالراحة النفسية التي يمنحها الإيمان وأداء الشعائر الدينية في ظل عولمة جارفة، لا يتحكّم الفرد في صيرورة تطوراتها المتلاحقة.

لكن على وجه العموم، فإن هذه العودة إلى التدين لا تختص بالإسلام. ولعل التدليل على ذلك بالحجة والبرهان سيبعدنا أكثر عن موضوعنا الأساسي.

وقد تفضي العولمة أحياناً إلى انفصام مستمر في الشخصية: فنجد الفرد في آن معاً فاعلاً ومنفعلاً، فهو مشارك في المجتمع «المُعَوْلم» من حيث استخدامه لتقنيات الاتصال العابرة للحدود (وقد يتحمّس لمباريات تجري في أماكن بعيدة عنه، أو يشاهد قنوات عالمية، أو يرتدي زياً موحداً على الصعيد العالمي) وفي الوقت نفسه تصيبه العولمة برُهاب فقدان الخصوصية التي تميّزه أو ذوبان روحه في هذا الخضمّ المتلاطم.

ونتيجة ذلك هي انتشار الشعور بالخوف: خوف من يعيشون في البلدان الغنية من اجتياح بلادهم من قِبل من يقدَّمون لهم على أنهم برابرة العصر الحديث الذين يأتون لينتزعوا منهم خبزهم (وهو خبز متناقص بفعل الأزمة الاقتصادية)، ويعتدون على حياتهم وممتلكاتهم، وأخيراً، قد ينشرون في صفوفهم التطرف الإسلامي الذي سيُقوّض شيئاً فشيئاً أسس العلمانية في الدولة والمجتمع.

وهذا الشعور الذي أصبح يستبدّ بمواطني دول الشمال بأنهم يعيشون في قلاع محاصرة يؤول إلى مزيد من طلب الحماية والتمتْرس، ويعيد الاعتبار في أعرق الديمقراطيات (بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية) للأفكار الشعبوية وللقادة المتشبّعين بهذه الأفكار السلبية.

تنتشر الشعبوية في أصقاع أخرى من العالم إلى حد التساؤل عما إذا كانت هناك عولمة للشعبوية، فهذه النزعة تحكم تحت تشكّلات مختلفة في روسيا، وهنغاريا، والبرازيل، والفلبين... أي في بلدان متقدمة وأخرى ناشئة.

بيْد أن الشعور بالخوف ماثل أيضاً لدى الغالبية الساحقة من سكان البلدان النامية. فهو يظهر على شكل الخشية من ذوبان هويتهم العرقية، أو اللغوية، أو الثقافية، أو الدينية. وهذه الخشية نابعة من سيل الأفكار والصور التي يعيشها البعض كغزو حضاري حقيقي يهدد طريقتهم في العيش والتفكير وتصوّرهم للعالم، أي نعم! فبالرغم من الطابع العالمي للحضارة المعاصرة، فإن الثقافات ليست لها الإمكانيات نفسها في الإسهام في التراث الثقافي العالمي؛ وهذا الشعور بالخوف الذي يدفع غالباً إلى تمرّد قد يدوم عائد كذلك إلى الوعي بأن القرارات العالمية المهمة تتم صياغتها في إطار ضيّق لا تشارك فيه الغالبية العظمى من البلدان النامية. وفي هذا إشارة من طرْف خفيّ، عن وعي أو دون وعي، إلى عجز الحكامة الشمولية.

تنبّأ بعض كبار خبراء السياسة، ومنهم مثلاً ب. بادي، بأن العولمة ستترافق مع القضاء على المناطق. وليس المقصود بذلك، دون شك، الكيان المادي للمنطقة وإنما صبغتها القانونية والسياسية. فالاعتقاد السائد هو أن العولمة، باعتبار ما تقيمه من علاقات متزايدة الترابط فيما بين مكونات المجتمع العالمي قيد التشكل.

وعضّد بعض الخبراء الدوليين، اعتماداً على تطورات القانون الدولي في

تسعينيات القرن الماضي، هذا الطرحَ بتعداد التجليات الجديدة لقانون بدأ يتشكل خارج نطاق الدول وترابها الوطني متمثّلاً في: حق، بل واجب، التدخل في الشؤون الداخلية للبلد في حالة انتهاك حقوق الإنسان، حق كل شعب في ممارسة انتخابات حرة، ونزيهة، ومنتظمة، أو لنقل حق جميع المنظمات الدولية المعتبرة في ترقية مبدأ «المشروعية الديمقراطية» الذي ينسف مبدأ عتيقاً قام عليه القانون التقليدي المرتبط صميمياً بفكرة سيادة الدولة على أرضها، وهو المبدأ القاضي بأن كل دولة يحق لها أن تحدد بحرية طبيعة نظامها السياسي (ما يعني إمكانية ألا يكون ديمقراطياً)، والاقتصادي، والاجتماعي، إضافة إلى تكاثر الاتحادات الإقليمية التي أصبحت فائقة الاندماج كالاتحاد الأوربي مقلصاً بذلك صلاحيات الدول الأعضاء على أراضيها.

في السياق الإفريقي، تتّسم هذه الإشكالية بمزيد من الحدة لأنها منبع الضعف المزمن الذي يعاني منه الاتحاد الإفريقي بفعل نكوص الدول الأعضاء عن تفويض ما يكفي من السلطات للمفوضية. ذلك أن الإصلاح الجاري حالياً للاتحاد الإفريقي قد أظهر بجلاء الانعكاس السلبي لهذه الوضعية على المفوضية التي تجد نفسها مكتوفة اليدين من جراء نقص الوسائل القانونية والصلاحيات.

غير أننا نشاهد مع ذلك تناغماً بديعاً ما بين رجال القانون وخبراء السياسة حول التعالي على المناطق أو تجاوز الحدود، سينقطع مدده عند منعرج الألفية مع اسْتشراء الوقائع والأحداث التي تشجع بقوة العودةَ إلى التخندق وراء الحدود: ففي أوربا أثارت موجات الهجرة القادمة من الجنوب غلياناً في الرأي العام الهائج أصلاً من جراء اقتحام الإرهاب لحياته اليومية، ما أدّى إلى تقييد أحد المبادئ الأساسية للاتحاد الأوربي، وهو مبدأ حرية

تنقل الأشخاص، وخلق توتراً بين الدول الأعضاء التي أصبحت كل منها تحمّل للأخرى مسؤولية استقبال المهاجرين الذين يتمكنون من اختراق الحواجز المقامة على حدود دول الجوار.

في الولايات المتحدة، عمل ترامب جاهداً لإقناع الكونغرس بتمويل جداره العازل على الحدود مع المكسيك؛ وهذا الجدار ليس الفريد من نوعه: فهناك الجدار الذي أقامته إسرائيل على الأراضي الفلسطينية والذي اعتبرت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري عام 2004 أنه ينتهك المبادئ الأكثر ثباتاً ورسوخاً في القانون الدولي، وهناك الجدار الذي شيّدته المملكة العربية السعودية على حدودها مع العراق، والجدار الذي أقامه الأوربيون على جيْبي سبتة ومليلة لصدّ الهجرة القادمة من البلدان الإفريقية، والجدار الذي بناه التونسيون على حدودهم مع ليبيا. وعلى ذكر الجدران الواقية قد يكون من الصعب على الضمير ألا يشمئز من مضاعفة بناء الحواجز بدل مضاعفة الأعمال الآدمية لبناء الجسور بين بني البشر. فالناس تصبو إلى بناء الجسور لا إلى بناء جدران الفرقة والأحقاد، ذلك هو مغزى الحضارة الإنسانية... لكن ذلك -وا أسفاه- بعد للعولمة ما يزال غائباً.

غير أن عودة الحدود تتجلى في ميدان آخر بصورة أكثر وضوحاً وأشد تأثيراً، ونعني بذلك مجال النزاعات الحدودية والتنافس الجيو-سياسي بين الدول وما يترتب عليه من رهانات سياسية (استعادة وحدة البلاد أو على العكس انفصال جزء منها)، واقتصادية (لمن تعود ملكية الموارد المكتشفة في الجزء المتنازع عليه من الأراضي)، واستراتيجية (الأراضي التي تعتبر أساسية في تدعيم سلطة البلد المعني).

بمواصلة هذه الخرجة عن السياق المحدود للوساطة الإفريقية في الأزمة السودانية التي فرضناها على قارئنا في هذه السطور نلاحظ أنه إلى جانب

النزاعات القديمة المزمنة (بين الهند وباكستان، وبين الهند والصين، وبين الصين وتايوان، وبين الكوريتين، وبين العرب وإسرائيل...)، استجدّت نزاعات أضحت حديث الساعة: النزاع الروسي-الأوكراني على خلفية عودة روسيا كقوة عالمية (أصبح ضمّ القرم إلى روسيا أمراً مفروغاً منه)، ونزاع الصين مع البلدان المطلة على البحر الجنوبي: الفلبين، اليابان، إندونيسيا، فيتنام، على وقع رهان التأكيد لنفوذ الصين في المنطقة بمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، ونزاع إيران مع دول الخليج العربي سبيلاً إلى تقاسم النفوذ في الإقليم بين القوتين الإسلاميتين المتنافستين الشيعية والسنية، ومن وراء ذلك الحضور الأمريكي في هذه المنطقة من العالم.

تدل هذه النزاعات وغيرها على مدى الأهمية التي تكتسيها الحدود كعناصر مهيْكلة للعلاقات الدولية، ولا يمكن تجاوزها.

أما الموضوع الثالث الذي تجسد الأزمة السودانية نموذجاً له فيتعلق بالنزاعات داخل الدولة، وهي النزاعات التي تنشأ في الأغلب الأعم عن عجز دولة ما عن الاضطلاع بوظائفها الأساسية (العمل على استتْباب السلم والأمن والسكينة العامة)، وإمداد السكان بالخدمات القاعدية (الغذاء، السكن، العلاجات الأساسية). وتظل المصطلحات التي يستخدمها علماء السياسة وخبراء العلاقات الدولية لتوصيف هذا النمط من الدول متذبذبة: فيتحدثون أحياناً عن دول فاشلة، وتارة عن دول هشة، وطوراً عن دول مزعزعة الاستقرار أو منهارة. وهي في الحقيقة ألفاظ تحيل إلى واقع متماثل.

يتعلق الأمر في جميع الحالات بدول أصبحت فاقدة للمقوّم الأساسي الذي يميّز، حسب ماكس فيبر، الدولةَ الحديثة، وهو «احتكار القوة المشروعة» لأن سلطتها مطعون فيها من قِبل مجموعات مسلحة عسكرية أو شبه عسكرية، أو من قبل أمراء حرب أو مجموعات إرهابية، تسيطر على

جزء من البلاد التي تخضع نظرياً لسلطة هذه الدولة. والنتيجة هي عجز بنيوي في السلطة، إذ تصبح الدولة غير قادرة على ممارسة سلطاتها بشكل فعلي على أجزاء من التراب الوطني.

وقد تعود مظاهر هشاشة الدولة التي ليست أمنية حصراً إلى عدة أسباب: نقص التمثيل المناسب لإرادة الشعب، إقصاء بعض شرائح المجتمع، احتكار السلطة من قِبل مجموعة ضيقة تمارس نهب المال العام، اختلال كبير في التوازن بين المناطق، انتهاك صارخ للحريات والحقوق الأساسية، تدهور للهياكل والمؤسسات التي تضمن الوئام والتضامن وحقوق المواطنة. وبالجملة، تحدث الهشاشة دائماً بفعل انفصام بين الدولة والمجتمع، وهو انفصام قد يتفاقم نتيجة التدخلات الخارجية.

لكن الدول الهشة ليست مشكلتها مقصورة على شعوبها فقط، فانحطاطها وضعفها يمكن أن يكونا مصدراً لعدم استقرار جيرانها، بل ومصدر ضرر للمجتمع الدولي برمته. وبحسب الأمم المتحدة فإن أغلب النزاعات الدولية التي نشبت في العقود الأخيرة هي نزاعات داخل الدولة ناشئة عن خلل في العلاقات بين الدولة والشعب الذي تحكمه وليست صراعات بين الدول.

للوقاية من هذه النزاعات أو لفت الانتباه إلى مزيد من العناية بالمخاطر المترتبة على هشاشة الدول، ينشر فريق البحث الأمريكي «صندوق السلام» سنوياً قائمة للدول الهشة أو الفاشلة على أساس جملة من المعايير الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية. وفي تقريره لعام 2018 كانت جميع الدول العشر الأولى الفاشلة، باستثناء واحدة (أفغانستان)، دولاً إفريقية أو عربية، ومن بينها السودان.

وليس هذا، مع الأسف، وليد المصادفة. فإفريقيا والعالم العربي هما المنطقتان اللتان تشهدان أكثر من غيرهما مشاكل بنيوية في الترسيخ

المؤسسي للدولة الوطنية بتجاوز الخصوصيات العرقية، والقبلية، والعشائرية، والدينية.

لم يبدأ المجتمع الدولي الاهتمام جدياً بالدول الفاشلة إلا بعد اعتداءات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001. وقد فتحت هذه الضربة القاصمة للقلب الاقتصادي والعسكري للولايات المتحدة الأمريكية العيونَ على خطر إهمال جيب للهشاشة في دولة تُركت تقريباً لشأنها (وهي أفغانستان)، فجاء منها هذا الإنذار غير المرحب به.

وما دامت الدول الهشة تزعزع أمن الدول الأخرى، فقد أصبحت تشكل مصدر قلق للمجتمع الدولي في مجمله. فعجز هذه الدول عن تلبية احتياجات سكانها وعن الاضطلاع بمهامها الأساسية، يهدد استقرار النظام العالمي اقتصادياً (لأن هذه الدول مناطق مهيّأة لتفشّي الجرائم الاقتصادية العابرة للحدود)، وسياسياً، وعسكرياً.

ومع هذه الدول، يبرز التحول الذي ينتاب مفهومَ الأمن الدولي في ظل العولمة. فمن الآن فصاعداً، صار أمن الجميع، أقوياء أو ضعفاء، مرهوناً صميمياً بأمن كل دولة على حدة، وهذا ما يبرر إلى حد ما مراقبة كل دولة للدول الأخرى.

غير أن هذا الوعي لا ينفصل عن تطور آخر، نوعي هذه المرة، لمفهوم الأمن. وبما أن هشاشة الدولة متعددة الأبعاد، لأنها في الآن نفسه اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، فمن اللازم العمل على جميع هذه الأصعدة لضمان أمن مستديم. ولعل أفضل تعبير عن هذا التحول هو ما سمي «الأمن الإنساني» الذي انطلق منه العديد من الإبداعات التصورية.

يتذكر الجميع التقرير الصادر عن هذا البرنامج عام 1990 والذي أدخل مفهوم «النمو الإنساني» معرّفاً له بأنه «عملية تقود إلى توسيع الإمكانيات

المتاحة لكل فرد». والهدف المتوخّى من ذلك هو إحداث قطيعة مع التصور المبْتسر (الناقص) للتنمية بالاقتصار على المؤشرات الاقتصادية وحدها، وخصوصاً الناتج الداخلي الخام، ودخل الفرد، بالتركيز بدلاً من ذلك على «جعل الكائن البشري مِحَكّاً وبؤرة لاهتمام النقاش المجتمعي، ليس فقط فيما يتعلق بالاقتصاد ولكن في كل القضايا السياسية» حسب تعبير الوكالة الأممية.

وحيث إن التنمية أصبحت ترتكز على الكائن البشري فإن اعتبار التنمية «عملية تقود إلى توسيع الإمكانيات المتاحة لكل فرد» يجعل المسألة تنحصر في وضع معايير تمكّن من قياس هذه الإمكانيات ومن ثم تحديد مستوى التنمية الإنسانية الذي بلغه كل بلد. وفي هذا الصدد، اقترح البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ثلاثة معايير (أمل الحياة عند الولادة، المستوى التعليمي، الدخل) مجتمعة في مؤشر واحد يمكّن من مقارنة حالة الرفاهية لدى مختلف فئات السكان. وقد تلقت هذه المعايير منذ البداية قبولاً حسناً ولم يقتصر استخدامها في رصد التنمية الإنسانية لكل بلد، وإنما امتدت انعكاساتها كذلك لتشكل دليلاً عملياً يساعد على تحقيق تلك التنمية.

بالنسبة للأمن الإنساني المعرّف بأنه إتاحة الفرصة لجميع الأفراد لكي يمارسوا «خياراتهم بحرية ودون مخاطر» بجعلهم في وضع يستطيعون من خلاله أن «يأملوا على نحو معقول أن الآفاق المفتوحة اليوم لن تتلاشى غداً»، والفكرة المتوخّاة من وراء ذلك هي ألا تستمر الدول في إعطاء الأولوية لأمنها هي، وإنما ينبغي أن تجعل في صدارة اهتماماتها أمن المواطنين بمراعاة الأبعاد المتعددة لأمنهم: البعد الاقتصادي في المقام الأول، مما يقتضي الانشغال بمكافحة الفقر؛ ثم البعد الصحي بالتركيز على محاربة الأمراض وبالأخص الأوبئة المتفشية؛ والبعد البيئي بإنجاز برامج

للتصدي للتهديدات التي قد تواجه الوسط البيئي؛ وأخيراً، البعد السياسي بإيلاء الأهمية لاحترام الحريات والحقوق الأساسية.

الهدف المنشود هنا هو خلق محيط داخلي وخارجي يستطيع فيه الأفراد والشعوب أن يعيشوا دون أن يكونوا عرضة لتهديدات ترتهن أمنهم، وحقوقهم، وحرياتهم، وهذه الدلالات هي التي يشملها مفهوم الأمن الإنساني.

مع ذلك، فلا مناص من الإقرار بأن مفهوم الأمن الإنساني لم ينل من الرواج والقبول ما ناله مفهوم التنمية المستدامة، فلم يقع تبنّيه لا من قِبل المنظمات الدولية المكلفة بالمسائل الاقتصادية، ولا من الدول، سواء تعلق الأمر بالدول المتقدمة التي لا يرى بعضها ما يضيفه هذا المفهوم للركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة المحدد في ميثاق سان فرانسيسكو (وهي السلام، والتنمية، وحقوق الإنسان)، ولا من الدول النامية التي يخشاها بعضها أن تقوم الدول العظمى لتوظيف هذا المفهوم من أجل تبرير تدخلاتها في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

مع ذلك ومهما يكن الطابع المتشعّب لهذا المفهوم «الحاوي لكل شيء» فإن للأمن الإنساني مزيةً مزدوجة تكْمن في إبرازه لقضايا يُنظر إليها عادة منفصلة بعضها عن بعض، مثل مكافحة الفقر ومكافحة الإرهاب أو الجريمة المنظمة، وكذا مسألة الأخطار المحْدقة بالبيئة ومسألة التصدي للأوبئة الكبرى، إذا اقتصرنا على هذه الأمثلة، بالإضافة إلى مزيد من الاهتمام بما يُشكل جوهر العمل العمومي داخلياً أو دولياً ألا وهو حماية الأفراد والسكان والحرص على رفاهيتهم مادياً ومعنوياً أكثر من الاهتمام بحماية الدول.

وبالنسبة لمسألة الدول الفاشلة، يركز مفهوم الأمن الإنساني على العمل على تعزيز مؤسسات الدولة لكي تتمكن أجهزتها الهشة من القيام بوظائفها النظامية وللتأكد كذلك من أن السكان المعنيين منخرطون بجد في المساعي

الرامية إلى الخروج من الأزمة، وهذا ما يحتّم تكييف المساعدة من أجل التنمية مع الظروف المحلية.

وباستعراضنا لأهم التوترات التي تثير الاضطراب في النظام العالمي، والمتمثلة عموماً في المسائل التي تطرقنا لها آنفاً، نرى أن تعددية الأطراف، شئنا أم أبيْنا، تفرض نفسها كسبيل أوحد للتوصل إلى حلول مناسبة في عالم تتسم فيه القضايا الجوهرية بشموليتها وترابطها في آن معاً.

من غير الممكن أن نتحدث عن تعددية الأطراف دون الحديث عن الحكامة المتشاور بشأنها والحكامة المتقاسمة التي تضم جميع الشعوب، أو على الأقل ممثليها على مستوى الدول، والبحث عن حلول عادلة ومتوازنة تراعي حجم التحديات والتضامن الضروري بين الأجيال الحاضرة من جهة وبينها وبين الأجيال القادمة من جهة أخرى.

لكن ذلك ما يزال بعيد المنال. فالحكامة العالمية يتحدث عنها الجميع خاصة كلما نشبت أزمات عالمية مثل الأزمة المالية لعامي 1997-1998 وأشد منها أزمة القرض العقاري عام 2008 التي كادت تودي بالنظام الدولي إلى هاوية سحيقة. غير أن أحداً الآن لم يستطع أن يرسم ملامح حكامة كفيلة بالتمكين من رفع التحديات. والواقع أن ميزان القوى العنيفة هو الذي ما يزال يحدد هذه الحكامة على الصعيد الدولي.

وحتى لفظ الحكامة المستخدم قصداً بدل اللفظ التقليدي (الحكومة) هو بحد ذاته إقرار باستحالة قيام حكومة على مستوى العالم. وقد ظهر موضوع الحكامة الشاملة في بداية تسعينيات القرن الماضي ضمن العالم الآنكلوساكسوني لتتلقّفه الأمم المتحدة عبر لجنة للحكامة الشاملة أنشأتها سنة 1995، وأوضح أمينها العام حينها، الفقيد كوفي عنان، أن أعمال هذه اللجنة لن تفضي إلى التخلي عن الهياكل الشكلية للحكومة، وإنما يتعلق

الأمر فقط باستكشاف إمكانيات إشراك أكثر نجاعة لجميع الفاعلين العموميين والخصوصيين المعنيين بالمواضيع الشاملة. وتجسد ذلك في المبادرة التي أطلقتها الأمم المتحدة عام 2000 تحت اسم المعاهدة العالمية بهدف إقامة شراكة بين المنظمة العالمية وبين الشركات والفاعلين في المجتمع المدني. والغرض من هذه المبادرة هو حث الشركات المنتسبة لها على احترام حقوق الإنسان المعترف بها على الصعيد الدولي. وهي قائمة على الاقتناع الطوعي في إطار المسؤولية الاجتماعية للشركة وليس على الإجبار القسْري.

لكن الحكامة الشاملة عرفت هيمنة أكبر من قِبل الدول المتقدمة التي وسّعت ناديها إلى البلدان ذات الاقتصادات الناشئة باعتبار بروز دورها منذ عشرين سنة كمحرّك للتجارة العالمية وقاطرة للنمو الاقتصادي الدولي. فمجموعة الثمانية التي تضم أهم الدول المصنعة ما تزال موجودة لكن المسائل العالمية أصبحت تُناقَش في منتدى أوسع هو مجموعة العشرين بإضافة دول ناشئة إلى مجموعة الثمانية. فهل يعني هذا إحراز تقدم جوهري في الحكامة الشاملة بالنظر إلى الوزن الاقتصادي والديمغرافي للدول الملحقة بهذا المنتدى الشكلي؟ نعم ولا، ما دام 170 بلداً غير ممثلين في المنتدى!

أما من جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فبالرغم من الانفتاح الطفيف تجاه البلدان ذات الاقتصادات الناشئة، فما تزال هذه الدول ترى أن الانفتاح المذكور لا يلبي طموحاتها.

من جهة الأمم المتحدة، اختفى الحديث عن إصلاح مجلس الأمن الذي كان مدار نقاش في ظل رواج فكرة النظام العالمي الجديد. ومن ثم ما تزال ثلة قليلة من الدول هي التي تتحكم في سير شؤون العالم.

هكذا، نلاحظ مرة أخرى الهوة بين ما يُعلن من حرية ومساواة الشعوب في عالم صيّرته التحولات الاقتصادية وتقنيات الإعلام قريةً كونية، وبين واقع

يطبعه التباين في توزيع السلطات الاقتصادية والسياسية مع ما يترتب على ذلك من إقصاء وتهميش.

إن هذا هو المحكّ الذي أشرنا في مواضع من هذا المصنّف أن السودان يمكن أن يمثل من خلاله نموذجاً يُحتذى في العالمين العربي والإفريقي.

فالمثال السوداني يظهر أن الأمل يأتي من وعي الشعوب وانتشار الديمقراطية عبر العالم، لأن الديمقراطية -شئنا أم أبينا- تتقدم، ربما بوتيرة متفاوتة بحسب القارات والشعوب، لكن مسارها وإن لم يكن خطياً فهو كاف لرسم اتجاه لا رجعة في مضيّه قُدماً.

بإلقاء نظرة خاطفة على تطور الأنظمة السياسية منذ انهيار جدار برلين، نلاحظ أن الديمقراطية التي سبق أن كسبت مناطق جديدة في أمريكا اللاتينية، واصلت تقدمها وتعززت في هذه القارة، كما ترسخت في عدة بلدان آسيوية (منها كوريا الجنوبية وتايوان)، وتسرّبت إلى بلدان في وسط أوربا كانت خاضعة للسيطرة السوفيتية، وامتدت إلى جزء كبير من إفريقيا كان يُظن أنه محصّن ضد فيروس الديمقراطية، وألقت بكَلْكَلها على نحو عنيف (وهل يمكن إلا أن يكون كذلك؟) ومفاجئ في عالم عربي كان يبدو أن التاريخ، والثقافة، والعقليات المتحجّرة أحياناً، كلها أمور تحكم عليه بأن يظل بمنأى عن المثل الديمقراطية.

صحيح أن من السابق لأوانه رفع رايات الانتصار ولاسيما أن الحماس الذي أثاره ربيع الانتفاضة العربية سرعان ما صوّح نبْتَتَه صيْفُ الثورة المضادة في سيل من الدماء. ومن هنا تستمد الثورة السودانية طابعها المثالي.

لكن من اللازم أن نستشْرف آفاقاً زمنية أطول لكي نرصد التطورات الممكنة لمسار ظاهرة في مثل تعقيد الديمقراطية التي تتأثر ديناميكيتها بجملة من العوامل.

نحن نعرف العراقيل الموضوعية التي تحول دون توطين الديمقراطية في العالم العربي. وهذه العراقيل ذات طابع ثقافي في المقام الأول. فالثقافة العربية تكرّس تصوّراً للسلطة يمجّد ويثمّن الشخص الذي يمارس وظائف القيادة في المجتمع، أي من يمسك بالوسيلة المادية للحكم. وتروّج هذه الثقافة فكرة الزعيم كشخص ذي قدرات خارقة وقائد ملهم يستطيع أن يحل بعصا سحرية كل مشاكل الأمة ويعفي الشعب من أي مسؤولية في تدبير الشأن العام، لئلا يبقى له من دور سوى التصفيق لإنجازات القائد.

لهذا التصور انتساب -بالمعنى الوبيري للفظ- إلى المشروعية الشعبية (باعتبار تعلق الشعب بالزعيم)، لكنه ليست له مشروعية قانونية عقلانية تقوم على احترام القواعد والمؤسسات التي تم اختيارها بحرية كما هو الحال في المشروع الديمقراطي الحديث.

من جهة ثانية، تشكل التقاليد الاستبدادية المتأصّلة عرقلة أخرى. فهذه التقاليد ترسخ حتمية غياب الأفق الديمقراطي في بلداننا، إذ لا توجد سوابق معتبرة يمكن الركون إليها كنماذج يُحتذى بها للحصول على قدوة ديمقراطية هادية.

وثالثة الأثافي وقاصمة الظهر عندما نتوجّه إلى الفقيه، فأغلب الفقهاء يرون أن الخروج على الإمام غير جائز حتى ولو كان متغلّباً، ووصل إلى السلطة بالقوة ما لم ينتهك حرمات الله. لا يختلف اثنان على الإقرار بوجود خلاف ذي بال بين الفقهاء ومفكري الأمة في هذه المسألة. وبصرف النظر عن محدودية علمنا بما يكتنفها من جدل فإن حق رفع الظلم دفاع عن النفس ومصلحة الأمة من الصعب تعليل الوقوف أمامه. فهي من ثوابت العقيدة والشرع.

وثمة عرقلة ثالثة مرتبطة بسابقتيْها وتتعلق (وهذا الأمر كان وارداً أكثر في

العقود الماضية) بغياب المجتمع المدني الحديث الذي يكون، بتجاوزه للتمَفْصلات التقليدية لنسيج المجتمع العربي، قوياً بقدر كاف لفرض موضوع الرهانات الديمقراطية وانعكاساتها على العلاقة بين السلطة الحاكمة والمواطنين، وفيما بين المواطنين أنفسهم.

تراوح موقف الشركاء الأساسيين من الديمقراطية في العالم العربي لمدة طويلة بين الرفض شبه المطلق لأي تغيير لنظم الحكم في المنطقة وبين السكوت المريب عن التجاوزات القمعية التي تمارسها هذه النظم.

وهذا الموقف المكرّس لأسطورة الاستثنائية الثقافية والسياسية للعالم العربي يعود أساساً إلى الاعتبارات الجيو-سياسية. فمن سوء طالع العرب أن باطن أرضهم يزخر بموارد للطاقة (من نفط وغاز) تعتبر استراتيجية، وتخشى بعض الدول من أن اجتياح الديمقراطية لهذه البلدان سيعوق سهولة الوصول إلى هذه الموارد.

فضلاً عن ذلك، من شأن أي تغيير في الوضع السياسي القائم أن يعدّل موقف بعض الدول العربية تجاه إسرائيل التي يشكل أمنها واستقرارها إحدى أولويات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وكذا الشأن إلى حد ما أيضاً بالنسبة للبلدان الأوربية ولروسيا.

أخيراً، تنظر هذه الدول إلى العالم العربي كمرتع خصيب لانتشار الحركات الإسلامية مع ترجيحها لاحتمال أن تكون الديمقراطية -كما تبيّن من نجاح محمد مرسي في الانتخابات الرئاسية بمصر ومن التطورات الأخيرة في ليبيا- لن يستفيد منها سوى تلك الحركات.

وبالرغم من العراقيل آنفة الذكر، توجد فرص حقيقية لتطوير الديمقراطية في العالم العربي، فمن الوهم الاعتقاد أن التاريخ سينتهي على أبواب العالم العربي وأن الزمن ستتوقف عجلته، فديناميكية التاريخ منذ بزوغ فجر الحداثة تبدو كما لو

كانت مرتكزة على مبدأيْن كبيرين يضاهي كل منهما الآخر في الاستفزاز ويستمد كل منهما قوته من الآخر، ألا وهما الحرية والمساواة اللتان تحيلان إلى شعار الثورة السودانية: سلام، حرية، عدالة. وبهذا المعنى نلامس قمة أبعاد مساهمة الثورة السودانية في المآلات العربية المعاصرة.

فلا توجد أي قارة ولا كتلة ثقافية أو حضارية يمكن أن تبقى بمنأى عن تفشّي الآثار الناجمة عن جدلية هذه الثنائية في الوقت الذي سقطت فيه الحواجز بفعل انتشار قنوات الاتصال العابرة للحدود الوطنية. ونتيجة لهذه المعطاة الجديدة أصبح لكل تحول يحدث في جزء من العالم أصداؤه وتأثيراته في سائر أنحاء البسيطة.

بناء عليه، نرى أن الشباب العربي يستخدم بدوره شبكات التواصل الاجتماعي لتفادي مراقبة الشرطة في هذا البلد أو ذاك، وبذلك نشهد تدريجياً نشوء رأي عام عربي حساس حيال الموضوعات الحديثة (شفافية الانتخابات، احترام الحريات والحقوق الأساسية، استقلالية القضاء، صون الأموال العامة من الاختلاس.... إلخ)، وهي موضوعات وثيقة الصلة بالتنظيم الديمقراطي للمجتمع.

إن المستقبل الذي يسْتعصي على التنبّؤ يبدو أكثر تلاؤماً مع الديمقراطية منه مع الدكتاتورية. ومع ذلك، يجدر بكل تواضع استيعاب درس مؤدّاه أن البلدان التي توطنت فيها الديمقراطية قد مرت بمراحل عديدة تناوب فيها التقدم والانحسار. ففرنسا مثلاً استغرق ترسيخ مبادئ ثورة 1789 فيها قرناً كاملاً. وفي إنجلترا لم تمكّن الإصلاحات المتدرّجة من تجنّب العقبات والانتكاسات التي عرقلت وأوقفت أحياناً مسار التطور السياسي الرامي إلى إرساء نظام ديمقراطي لا رجعة فيه.

ولكسب الوقت، ينبغي أن ندرك جيداً أن الديمقراطية لا تقتصر على

الانتخابات التي هي مع ذلك أمر هام ومؤكد؛ لأنها تتيح التعبير الحر عن الإرادة الشعبية، لذا يلزم إحاطتها بالضمانات كافة الكفيلة بجعلها انعكاساً حقيقياً لتلك الإرادة.

غير أن النظام الديمقراطي هو في الواقع النظام الذي يقوم على دولة القانون، أي دولة تتضمن الفصل الفعلي للسلطات مع عدالة مستقلة قادرة على تطبيق قواعد القانون بصورة محايدة، بما في ذلك فرض سلطة القانون على الحكام أنفسهم؛ دولة تحترم الحريات والحقوق الأساسية (حرية الرأي والتعبير، الحرية في المطالبة بالحقوق، احترام حقوق الإنسان بما فيها حقوق الأقليات...)؛ دولة لا تبقى رهينة لقوة المال وغير ذلك من اللوبيات وجماعات الضغط، دولة لا تكتفي بتوفير الحقوق المدنية وإنما تضمن كذلك الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية لجميع أعضاء الهيئة الاجتماعية، أي باختصار دولة تنبذ الإقصاء وتقضي عليه قضاء مبرماً. ذلكم هو المضمون الفعلي لما هو صلب الحركة التاريخية السودانية التي وجدتني لحظة من الزمن غارقاً في خضمها.

وهكذا فإن مفاهيم التنمية المستدامة، وتعددية الأطراف، والحكامة الشاملة، والديمقراطية وحقوق الإنسان، أياً كان الترتيب الذي نعرضها به، تؤول -على غرار الدمى الروسية- إلى أن يندمج بعضها ببعض حيث إن الإشكاليات التي يثيرها كل واحد من هذه المفاهيم يتداخل مع الإشكاليات التي تنطوي عليها المفاهيم الأخرى.

ولئن كنتُ قد جشّمتُ القارئ هذا الاستطراد المستفيض بشأن المفاهيم المُهيْكلة للخطاب الدولي لما بعد الحداثة، فليس ذلك تجاهلاً مني للعبء الذي أحمّله إياه، لكن حرصاً مني على وضعه في الصورة ليدرك المساعي التي بذلتها لإظهار مدى أهمية استيعاب المفاهيم سالفة الذكر في البلورة

المذهبية الرامية إلى رفض الإقصاء والمرافعة دون غموض من اجل إشراك أطياف الشعب كافة في مجهود البناء الوطني بالسودان.

ولهذا الغرض، حاولتُ جاهداً على مدى أسابيع، أو بالأحرى أشهر، أن أرسّخ في أذهان المتحدثين معي من السودانيين تخلّف أي خطاب حديث يتجاهل هذه الأساسيات التي يحتل فيها نبذ الإقصاء مقام الصدارة.

ووظّفتُ في سبيل ذلك زادي المتواضع من أساليب البلاغة والبيان، وما في جُعْبتي من المقارنات وأوجه الشبه والاستعارة والكناية والتورية والمقابلة والطباق... إلخ لأقنع المخاطَبين بأن إقصاء أي مجموعة سياسية أو اجتماعية ذات بال خطأ لا يُغتفر، وأنهم قد يُساءلون عنه يوماً ما.

على مستوى مغاير تماماً استعملتُ باختصار شديد حجة أخرى أقل تجريداً وأقرب إلى التكتيك من هي إلى الأحجية النظرية، فشرحتُ أنهم بمناوأتهم لخصومهم السياسيين الذين عملوا على إسقاطهم يرتكبون خطأيْن تكتيكيين لا يقلان خطورة عن تجافيهم عن الجوانب التحديثية للخطاب.

يتعلق الخطأ الأول بفسَيْفساء الفصائل الصغيرة الناشطة في أوساط المقصيين، فأوضحتُ على وجه الخصوص أن إقصاءهم هو أفضل وسيلة لجعلهم يرتمون في أحضان الخصم الذي سيكون، وفق المنطق السياسي، سعيداً بأن يستقطبهم ويمنحهم كل أشكال المزايا لاستمالتهم بغية توسيع قاعدته الاجتماعية وإبعادهم عن القوى الثورية. واستفضتُ في الشرح، مستعيناً بفتات مما بقي لدي من الماضي النضالي، فبيّنتُ أن أفضل الاستراتيجيات السياسية في مجال التحالفات هي بالتأكيد البدْء بتوطيد الصلابة السياسية والأيديولوجية والتنظيمية للمعسكر نفسه داخلياً، وبعد ذلك توسيع نطاق التحالفات، ثم تحييد من لم يمكن استقطابهم من قريب ولا من بعيد عن طريق هذا التوسيع، وأخيراً، التطويق الصارم للمتطرفين

المتشددين، والمجرمين من المفسدين الذين يثبت ثبوتاً قانونياً قطعياً إجرامهم، وعليه ينبغي حرمانهم من أي فرصة لاستعادة قواهم والنهوض من كبوتهم للإضرار ثانية بالدولة والمجتمع.

وبالرغم من فظاعة الاتهامات التي ينسبها اليوم قادة ونشطاء قوى التغيير لعدوهم بالأمس وخصمهم اليوم، أي الحزب الإسلاموي، فقد أوضحتُ أنهم يخطئون خطأ جسيماً إن هم شيْطنوا الإسلامويين بالمطلق وأقصوا بصورة ممنهجة كل من ينتمي إلى الإسلام السياسي.

وساءلتهم ألا يوجد في الحركة الإسلاموية العشرات بل المئات، من الرجال والنساء، الوطنيين المخلصين، وكثير منهم يتوفر على موهبة عالية وثقافة واسعة، ومعارف علمية غزيرة، وتجربة تنافسية، وهي خصال يحتاج إليها البلد بإلحاح لإعادة بنائه.

سيكون من الخطأ من باب التكتيك السياسي البديهي ومن الجناية على البلد أن يتم استهداف هذا الجمّ الغفير، ويُقصى، ويُنهك، ويُحطّم، لمجرد اعتماد مقاربة للتصفية السياسية غير مناسبة.

بطبيعة الحال لا يجوز أن يفلت من العقاب ولا من المساءلة كل من اقترف جرائم حرب، أو جرائم ضد الإنسانية، أو جرائم اقتصادية، أو مارس التعذيب، والعسْف، والتجنيد الإجباري، وتصفية الحسابات، وسوء استخدام السلطة، واختلاس المال العام، أو شارك في شبكات التجسس والاستخبارات الخارجية، أو تآمر ضد الديمقراطية، أو حرم الآخرين من حقوقهم (وهذا من قبيل الإقصاء بالمناسبة) سواء أكانوا منظمات سياسية أم طوائف عرقية أم دينية أو فئات اجتماعية، أم مناطق في دارفور، وكردفان، والنيل الأزرق، أو حتى في الوسط أو في نهر النيل أو في الشمال.

من شأن اللجوء الذكي إلى مبادئ العدالة الانتقالية والتطبيق الممنهج لهذه المبادئ أن يكفي في انتهاج سبيل يُجنّب الإفلات من العقاب، ويضمن مراعاة الحاجة الملحة إلى توفير العدالة للأبرياء والحيلولة دون المساس بالكفاءات الحقيقية التي خدمت الدولة في ظل النظام السابق.

إن الخلط بين هذين المستويين من المعاملة، مع اللزوم الحتمي للتفريق بينهما، هو بمنزلة طعنة خنجر موجهة للشعب، وللبلد، ولآمال السلام والحرية والعدالة والتنمية التي قامت الثورة من أجلها والتي يتقاسمها جميع أبناء البلاد مهما كانت انتماءاتهم، ومشاربهم السياسية والأيديولوجية، وأياً كانت الممرات والطرق التي يسلكونها للوصول إليها.

هكذا كانت نماذج من جملة الإشكالات التي لم يكن بد من طرحها على نحو نهائي أثناء يوميات الوساطة الإفريقية بالسودان.

تساؤلات حول المستقبل

إن الأولويات والقضايا التي تطرحها المرحلة الانتقالية وكذلك محاولة استنتاج الدروس المستخلصة من هذه التجربة الفذة، ولو على عجل وباختصار شديد، هي في صلب التساؤلات حول المستقبل.

لا بد بادئ ذي بدء -تمهيداً للقضايا الملحة والأولويات المنوطة بالفترة الانتقالية في السودان- أن نضع على بساط النظر مسألة المصالحة الوطنية.

إن السودان لن يتم إنقاذه أبداً بتحويله إلى حقل موصد تتفجّر فيه الحروب والنزاعات بين الأشقاء. فالبكاء والنشيج والدموع والدماء لن تُنبت إطلاقاً زهور الورود.

لم يحدث قط أن استوى بناء صرح في بلد تمزّقه الأزمات ما لم ينتهج سياسة مصالحة ترأب الصدع وتضمّد الجراح التي سبّبتها الأحقاد والضغائن وأعمال العنف. وبهذا تبدو المصالحة شرطاً تمهيدياً لا غنى عنه لإنجاز أولويات المرحلة الانتقالية.

إن هذا المطلب يكتسي اليوم في السودان أهمية بالغة وملحّة. ويبقى نجاح الحكم الانتقالي مرهوناً إلى حد كبير بتحقيق مصالحة وطنية حقيقية إلى جانب السياسات والإجراءات التي يتعيّن على مجلس السيادة وعلى الحكومة تصورها وتنفيذها بأقصى درجات الفعالية للتحكم في تناقضات المشهد السياسي

الداخلي، وحماية البلاد من الأطماع الخارجية ومحاولات السيطرة والهيمنة. ولم ينجح أي انتقال سياسي نجاحاً مؤكداً في أي بلد إفريقي إلا بإرساء التهدئة في قلوب مواطني هذا البلد قبْل إرسائها في مؤسسات وأجهزة الدولة.

ولا تنحصر المصالحة في الخطب وإن كان للرسائل اللفظية دور فيها.

أول خطوة في سبيل المصالحة تتمثل في إقرار كل طرف أنه لا يستطيع وحده أن يبني البلد. ومن يظنون أنهم ستطيعون أن يبنوا البلد بمفردهم إثر خروجه من الأزمة، إنما يثْبتون رفضهم للمصالحة، مهما كانت خطاباتهم معْسولة وزاخرة بالتعاويذ وطيب الأماني.

ثم إن المصالحة تعني قبول الآخر، واحترام الآخر، والاقتناع بضرورة وجود الآخر وبأننا لا شيء دونه، وبأن الآخر في النهاية هو «الكائن»، إذ المهم هو «نحن» وليس أنا ولا أنت. فالمصالحة في حقيقة الأمر هي تجاوز للمقابلة بين «أنا» و«أنت». فهي لا تعترف إلا بـ«نحن». وبهذا نطرق باب مسألة نظرية في صلب الوقائع اليومية. إنها العلاقة ما بين التسامح والمصالحة. وقد جعل العلامة عبد الله ولد بيه والمفكر الفيلسوف السيد ولد أباه من هذه المسألة شغلهما الشاغل.

في العالم العربي الإسلامي الذي ينتمي إليه السودان ويمثله أحسن تمثيل (وإن كان لهذا البلد أيضاً جذوره الإفريقية)، تقع قضية التسامح بلا نكير في قلب المشروع التحديثي. ولقد كان السيد ولد أباه على حق عندما كتب مؤخراً مقالاً قيّماً عن إشكالية التسامح بدار الإسلام، في سياق محاوراته الحيوية مع العلامة الموريتاني عبد الله ولد بيه الذي هو أحد أبرز العلماء المجددين في العصر الحاضر، يرأس حالياً مجلس الإفتاء في الإمارات ومنتدى أبوظبي للسلم.

وهو يستند في هذا المقال إلى جملة من المرجعيات الثرية حيث يعتبر عمانويل كانط أن التسامح يتعارض مع مبادئ التنوير المبنية، دون نسبية، على فضائل العقل، مشيراً في المقابل إلى رأي الفيلسوف الأمريكي جون رولس، وآخرين على منواله، يركزون على التراضي البنيوي كقاعدة محتملة لكل سياسة تضامنية ناجحة.

ويبدو لنا أن الأطروحات الفلسفية التي يدافع عنها السيد ولد أباه لا تخلو من قدر من الأحادية في وجهة النظر. فلو أنها اعتمدت بعض التعددية لخلصت إلى ربط التسامح، من حيث قبول الآخر (في هويته، وشخصيته الثقافية، أو الدينية، أو الاجتماعية)، بالمصالحة فيما يتولد عنها من علائق السلام والقبول النشط للآخر. ومن شأن هذه المسحة من التعددية أن تحصّن الفيلسوف من انتقادات السياسيين الذين يتربّصون الدوائر بالفلاسفة، منذ أفلاطون، ويقفون لهم بالمرصاد عند كل هفوة انتقاماً منهم على عزوفهم عن السياسة.

وأنا أتساءل هنا مجرد تساؤل عام لأنني غير متأكد مما أقول، وأبادر إلى التوضيح بأن التفكير ينبغي أن يُوجه إلى التقريب بين التسامح، وهو مفهوم يميل إلى السكون والثبات، وبين المصالحة وهي مفهوم أكثر ديناميكية وحركية، لكي يكون التسامح قاعدة تنطلق منها المصالحة وتمدها بمسوّغات وجودها لخدمة الإنسان.

مهما يكن فإن النقاش المنصبّ على التسامح، حتى ولو انفصل عن البحث في علاقته مع المصالحة، يبقى أمراً بالغ الأهمية في واقع الفضاء العربي الإسلامي. لذا يظل ما يقدمه الشيخ عبد الله ولد بيه وتلميذه وصديقه، ثاقب الذهن، الشاب ولد أباه في هذا المجال كما في غيره إسهاماً قيّماً ذا فائدة جُلّى.

على أن المصالحة كذلك تستحيل إذا لم تقم على العدالة. فلا مصالحة ما لم تُكشف حقيقة انتهاكات حقوق الإنسان، وما لم يتم جبْر الأضرار، وما لم تجر تصفية الإرث الإنساني، بحيث تتأكد الضحايا أن ترتيبات التسوية وما يرتبط بها من بناءات مؤسسية لن تكون أبداً على حسابهم ولن تتجاهل حقوقهم التي لا تقبل التصرف ولا التقادم.

لكن الوجه الآخر للعملة أنه لا ينبغي أن يكون قبول الضحايا للتسوية مهما كان عمق جراحهم وقسوة التذكر لمآسيهم، يصاحبه شعور بأن التاريخ لم يُنصفهم. فالتاريخ لن يعود إلى الوراء. وجريان الزمن لن يتوقف. ولن يعود أبداً إلى النقطة التي حدثت فيها الجرائم المرتكبة ليوجّه الأحداث وجهة جديدة. لذا يلزم أن نعرف كيف نطوي صفحة من تاريخ البلد. وهذا ما سيترتب عليه -ويجب أن نقر بذلك- نوع من الحيْف بحق من لم تُعوّض أضرارهم ولم تُجبر خواطرهم.

فكيف نخرج من هذه المعضلة المتمثلة في ضرورة التعويض عن الخسائر وإقامة العدالة من جهة وطي صفحة الماضي من جهة أخرى؟ الحل هو أن نجيب عن المسألة لا بأن نحل محل الضحايا ونقرر باسمهم، ولكن بأن نعطيهم كامل الحق في أن يعبّروا عن رأيهم.

أنا أعرف أن بلدي، قبل السودان، قد شهد أحداثاً مُؤلمة للغاية تخللتها أعمال عنف شنيعة وعلى نطاق واسع، ورافقتها انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

أنا، مع الأسف، أنتمي إلى نخب بلدي التي -وإن لم تبرر ما حصل- التزمت الصمت حياله. ولا يمكن إلا أن نتحمل مسؤولية أخلاقية عن تلك الأحداث. وأنا على الأقل أتحمل مسؤوليتي في هذا الصدد دون مواربة ودون التماس أي معاذير.

نحن إذاً (وفي هذا «النحن» أضع نفسي بلا لف ولا دوران) قد أذنبْنا لا بالفعل بل بالترك. وهذا ليس شيئاً هيّناً. وهذا ما يحتّم علينا (وضمير الجمع هنا أيضا يشملني) لكي نتمكن من الدفع بالأفكار قُدماً وأن نؤدّي واجبنا الأخلاقي، أي أن نقر بخطئنا. ثم بعد ذلك، واجبنا ليس البحث عن عذر، لأن المرء لا يعدم مسوّغاً ومبرراً لكل تصرفاته، بل الواجب أن نتحمل أخلاقياً وزر سكوتنا وعجزنا عن قول الحقيقة.

فأن نكون قد خدعنا من ارتكبوا الجرائم وقلّبوا لنا الأمور، أو نكون قد تجاهلنا صوت الضمير جبناً أو تمَصْلحاً، فهذا لا يبرر بحال من الأحوال خطأنا المعنوي في التزام الصمت.

وأرى بعد ذلك أن علينا أن نطلب الصفح والغفران. وأنا شخصياً أطلب العفو من الله الغفور الرحيم ثم من ضميري ثانياً ومن الحقيقة ثالثاً، ثم ممن تضرروا بشكل أو بآخر من سكوتي رابعاً، وفوق كل ذلك كله فإني أتوب إلى الله العلي القدير من كل ذنب صغير أو كبير اقترفته بأي حق أو واجب.

للاعتراف بالخطأ وطلب الصفح فوائد مؤكدة في تخفيف تأنيب الضمير. ولا يهم هنا الجواب الذي تتلقى به الضحايا لهذا الطلب ولا نتيجته رفضاً للصفح أو قبولاً له. فالنقد الذاتي ليس فقط منهجا للنهوض من العثرة، وإنما كذلك أول ضوء يُنير الطريق إلى التوبة والإنابة سبيلاً إلى إعادة ترميم الشخصية السويّة وإعادة بنائها على أساس التصالح بين الإيمان والعقل والوجدان.

إن هذا الموضوع الذي أَلْمَحْتُ إليه هنا، على عجل دون الغوص في عمقه، أقر بذلك، لا بد للسودان أن يتطرّق إليه. إنه كهنوت أو طقوس لا مناص لهذا البلد من المرور بها.

ويعتبر الكشف المثالي عن حقيقة الأخطاء والمظالم أفضل استراتيجية لتحقيق المصالحة الوطنية. ولن يولي الناس، وبالأخص الضحايا، اهتماماً كبيراً للكلام، ولا حتى لبعض التدابير الملموسة التي تُتخذ بشأن التعويض. إن المثالية الحقيقية ينبغي البحث عنها في إخلاص وسلامة صدور من يدعون إلى المصالحة.

الاهتمام سينصبّ أكثر حول صدق وإخلاص النية في طلب الصفح والسعي الجاد إلى المصالحة، وهذا ما يترجّح في كفة الميزان لدى أطراف النزاع.

إن إقامة برنامج المرحلة الانتقالية على أي قاعدة سياسية أو أيديولوجية تتجاهل مقتضيات المصالحة سيعوق بشكل خطير تجميع القوى الحية في الأمة وتكاتفها لإنجاز هذا البرنامج.

وآن الأوان لنقول كلمة عن هذا البرنامج.

يستعرض الإعلان السياسي الذي انتقده البعض (وهذا طبيعي والمستغرب هو عدم انتقاده) برنامجَ المرحلة الانتقالية بشكل موجز. ويتألف البرنامج المتضمن في الإعلان المذكور من خمس نقاط:

تحقيق السلام في المدى القصير جداً مع الحركات المسلحة، والعملية الجارية حالياً في جوبا بين الحكومة الانتقالية والحركات المسلحة تطمْئن بأن هدف السلام سيتحقق في الأجل المضروب لذلك. ومع ذلك يجب ألا نبالغ في التفاؤل، فطريق السلام محفوف بالمخاطر والعثرات، ولستُ ممن يرون أن السلام وإن بدتْ بوادره قد أصبح في متناول اليد، فالأمر يستدعي تلبية العديد من الشروط منها: إرادة سياسية حازمة، ووعي شديد بضرورة التصالح، وقبول حقيقي للأسس السياسية والقانونية التي تقوم عليها المواطنة السودانية، واستعداد حقيقي لمجابهة صريحة لجذور ومنشأ الأزمات

والحروب المتلاحقة، وأخيراً تعبئة كفاءات متخصصة في تسيير المفاوضات بروح إبداعية بعيداً عن كل أصناف المعوّقات التي عرقلت التجارب الماضية.

من البديهي أن تحقيق السلام سيشكل رافعة مُثلى للمصالحة فيما بين جميع السودانيين. ومن الناحية المنهجية يبدو إعطاء الأولوية لتحقيق السلام وارداً بمعنى ألا شيء جدياً يمكن أن يُنجز في بلد تشتعل نار النزاعات المسلحة في كل أرجائه. فلن تواصل هذه النزاعات في استنزاف موارد مالية هائلة لمواجهتها فحسب، بل توشك كذلك، كما حصل في الماضي، أن تُخل بتوازن القوى السياسية والاجتماعية حتى في داخل هيئات الحكم الانتقالي وبالأخص مجلس السيادة، والحكومة، والمجلس التشريعي الانتقالي.

لا ينبغي أن تستمر الصعوبة التي تواجهها عملية التفاوض بين هيئات الحكم الانتقالي المنبثق عن اتفاق السابع عشر من آب/أغسطس 2019 وبين الحركات المسلحة بموجب اتفاقات جوبا.

إن مسؤولية المفاوضين للوصول إلى اتفاق السلام المنشود في الظرف الراهن جسيمة للغاية. فأي تسويف من أي جهة كانت ومهما كانت أسبابه، لا يكون من شأنه فقط أن يؤخّر إبرام اتفاق السلام، وإنما ستكون له أيضاً عواقب تمتدّ إلى أبعد من ذلك، بحكم العلاقات الجدلية بمعنى الترابط المتبادل بين إنجاز مهمة السلام وإطلاق الجوانب الأخرى من برنامج المرحلة الانتقالية.

فلو كانت نتائج تأخر عملية البحث عن السلام مقصورة على هذه العملية لكان الأمر هيّناً، إذ يمكن أن يتواصل إنجاز بقية جوانب البرنامج الانتقالي، مما يكون له انعكاس إيجابي على عملية السلام. لكن المشكلة تكْمن في أن المماطلات التي تشهدها حالياً عملية السلام تعرقل سير ماكينة الانتقال. وهو

ما جعل الإعلان السياسي يمنح تلك الأولوية لعملية السلام باعتبارها مفتاحا لكل الإنجازات الأخرى، فمن الملحّ من ثم أن تعبّئ الأمة جهودها المادية والفكرية لتسريع إبرام اتفاق السلام والعمل على تطبيقه على النحو الأكمل.

هكذا، لا يقتصر السلام على أن يكون تمهيداً لتحقيق البرنامج الانتقالي برمته، بل هو المقدمة الضرورية لإنجازه وإلا ما كان ليتفق الجميع على تخصيص الأشهر الستة الأولى لهذا الغرض من أصل ستة وثلاثين شهراً هي المدة الكاملة للفترة الانتقالية. ويقتضي قِصَر الأجل المخصص لتحقيق السلام أن يُبذل قدر مماثل من حشد الجهود المادية والمعنوية والفكرية لتطبيق اتفاق السلام متى ما تم إبرامه. فلا مجال إذاً لإضاعة الوقت لأن الخطر المحدق لا يتمثل فحسب في تعطيل البرنامج الانتقالي، كما أوضحنا آنفاً، وإنما قد يتعدّى الخطر إلى أن ينهار -لا قدر الله- البناء الذي تم تشييده بمقتضى اتفاق السابع عشر من آب/أغسطس 2019.

لكن تركيز العناية على هذه المهمة الملحة التي انطلقت في الوقت الذي ندفع فيه إلى المطبعة هذا المصنف المكتوب على وجه استعجال حثيث عسى ألا يكون مخلاً، لا يُعفي من التصدي لمهمة أخرى لا تقل إلحاحاً ألا وهي انتشال البلد اقتصادياً ومالياً من وهْدة الركود والتردي.

فكيف يمكن النهوض بالبلد؟ كيف تتبلور الأولويات في هذا الصدد؟ من أين نبدأ؟ ما الذي ينبغي فعله الآن دون تأخير، وما الذي يمكن أن ينتظر سنتيْن أو أكثر؟ ما الموارد المالية التي ينبغي تخصيصها لهذه الأولوية أو تلك؟

إن البرنامج الاقتصادي والاجتماعي هو المحكّ الحقيقي للاختبار في أعين الجماهير، فهو الذي تُسائل الحكومة بشأنه شعبياً، أما غيره من الملفات فإن الجماهير -وإن لم تعتبره تافهاً- ترى أنه يتجاوزها وأنه أساساً

شكل من أوهام المثقفين ومجرد عناصر تغذي النوع الرابع من ولع السودانيين، أي هوس الجدال والنقاشات.

إن تعيين رئيس الوزراء في شخص الدكتور عبد الله حمدوك، الاقتصادي المحنّك الذي أبلى بلاء حسناً في أداء وظائفه بهيئات دولية، لتخصصه في المسائل الاقتصادية والمالية، يُطمْئن من حيث جودة وملاءمة الخيارات والإجراءات التي تتبعها الحكومة في سياستيها الاقتصادية والمالية. ويندرج هذا تماماً في خط توصيات الإعلان السياسي والمرسوم الدستوري كمحتوى للبرنامج الاقتصادي والمالي والإنساني الذي يدعو إلى استكشاف وتنفيذ تعاليم الوثيقتين الأساسيتين للحكم الانتقالي.

هناك في هذا الصدد إجراءان تمهيديان يلزم اتخاذهما على جناح الاستعجال.

أولهما، كما أشرنا في مكان آخر، رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب. فهذا التوصيف قد أصبح مُفَارَقَةً تارِيخِيَّة لا تتأسّس على أي واقع حقيقي منذ عدة سنوات، ولاسيما بالنظر إلى التطورات الأخيرة التي عرفها البلد.

أما الإجراء التمهيدي الثاني الذي يرتبط صميمياً بالأول فيتمثل في ضرورة الإلغاء الكامل لديون السودان المقدّرة بنحو 60 مليار دولار أمريكي. وأي تقدم سريع في اتخاذ القرار الدولي بشأن هذين الإجراءيْن لن يكون فحسب مثوبة مستحقة للشعب السوداني ولنخبه العسكرية والمدنية ولكن سيكون كذلك دعماً حاسماً لتجذّر وتأصيل المشروع الديمقراطي في هذا البلد.

نغتنم هذه السانحة لنشير هنا إلى أن نجاح السودان في مرحلته الانتقالية يشكل شرطاً لا غنى عنه لتفادي اضطرام الوسط الإفريقي وشرق إفريقيا

بأكمله. فالتوترات على ضفاف البحر الأحمر قد تمتد إلى السودان قادمة من الأتّون اليمني وشراراته المتطايرة، ومن اضطرابات الأوضاع في جنوب السودان، ومن انعدام الأمن المزمن في الصومال حيث تنشط حركة الشباب في معاقلها الإرهابية مع توفرها على وسائل أذيّة هائلة. لذا فإن استقرار الوضع في السودان بفضل التطبيق السديد لاتفاق السابع عشر من آب/ أغسطس وإبرام اتفاق لا يقل عنه فاعلية بين الحركات المسلحة والسلطات الانتقالية، من شأن ذلك كله أن يضمن الهدوء والسكينة لا في السودان فحسب وإنما في شبه المنطقة قاطبة. فالاتفاقان إذا كُتب لهما النجاح قد يرسيان دعائم السلام والوئام في المنطقة بل في إفريقيا والعالم العربي إلى حد كبير. يتجه النظر هنا إلى حرب اليمن، والتوتر المحتدم عند مضيق هرمز وباب المندب، ومن وراء ذلك النزاع الناشب مع قوة إقليمية أخرى هي إيران التي تحاول، بحظوظ متفاوتة، اللعب في الساحة نفسها.

وسبق أن أشرنا إلى العلاقة الوثيقة بين السياسات والإجراءات الاقتصادية وبين تحقيق السلام المتفاوض عليه فيما بين الحكومة الانتقالية والحركات المسلحة، وهي العملية الجارية حالياً والتي تستمد مبرراتها، كما يعلم الجميع، من استحالة إنجاز السياسات التنموية في سياق يتّسم بعدم الاستقرار.

سيكون السودان المنبثق عن اتفاق السابع عشر من آب/أغسطس البلد الذي يرفع في المنطقة وفي العالم لواء محاربة الإرهاب، وبحوزته الكثير من الأوراق للاضطلاع بهذه المهمة، فلديه الحافز لذلك، ولديه الإرادة والتصميم. وهو يتوفر اليوم على نساء ورجال أكفاء في مجلس السيادة والحكومة وفي مختلف مراكز القرار الأخرى، وبالجملة، يتسلح السودان بعزيمة لا تلين في سبيل تحقيق هذه المتطلبات.

ثمة أولوية أخرى لا تقل إلحاحاً عن سابقاتها تتمثل في مواجهة الخصاصة المحسوسة في المجال الغذائي. ولعل هذه الأولوية ينبغي ألا يسبقها شيء لما تُظهره التقارير الدولية من تدهور للأوضاع الإنسانية.

هناك إجراء آخر يلزم اتخاذه، وهو وضع آلية اقتصادية ذات طابع استعجالي لتثبيت الأسعار، مع التجرّؤ على اعتماد دعم لبعض السلع، بالرغم مما يُنتظر من اعتراض من قِبل الممولين التقليديين، بالإضافة إلى اتباع طرق تكفل التحكم في التضخم النقدي.

وقد يكون تثبيت سعر الصرف بالنسبة للعملة الوطنية إجراء وارداً في هذا الصدد.

يمكن بلوغ هذا الهدف بتعزيز احتياطات الدولة من العملات الصعبة. ويتأتى الوصول إلى هذه النتيجة، بحسب رأي الخبراء، عبْر عقد اتفاق مستعجل مع جنوب السودان لاستئناف تصدير النفط في هذا البلد الذي استحوذ، بموجب اتفاقات سابقة، على ثلثي الاحتياطات النفطية لسودان ما قبل الانفصال.

وسيكون لاستئناف تصدير النفط انعكاسات إيجابية أكيدة فيما يتعلق بتزويد البلد بأرصدة معتبرة من العملات الصعبة، ذلك أن تصدير نفط الجنوب الذي يوجد أكثر من 70% منه في الشمال يوفر لهذا الأخير، بموجب معدل الاقتطاع المتفق عليه، 12 دولاراً لكل برميل يمر عبر منشآته.

يتمثل إجراء مستعجل آخر في تشجيع السودانيين في الخارج على شراء سندات الخزينة بالعملة الصعبة على أن تُسدد لهم محلياً بالعملة الوطنية، وبالإمكان التنبّؤ بإقبال كبير على اقتناء السندات الوطنية باعتبار ما أظهرته الجاليات السودانية بالخارج من دعم للثورة، مع أن الأمر هنا مرهون بمدى فعالية تنفيذ هذا الإجراء مصْرفياً.

وقد تفضي مراجعة جميع الاتفاقيات المبرمة في مجال المعادن، وبالأخص الذهب، إلى تحصيل موارد مالية معتبرة بصورة فورية.

أخيراً، ستجد هذه السلسلة من الإجراءات الاقتصادية المستعجلة خير سند لها في التطبيق الصارم لنهج تسييري سليم وشفاف في دوائر ومؤسسات الدولة. وقد يرتكز هذا الشق من السياسة الاقتصادية على استشارات مكاتب متخصصة ومستقلة لإجراء ما يلزم من تحقيق وتدقيق في حسابات مؤسسات الدولة سعياً إلى كشف الاختلالات وتقويمها سبيلاً إلى تحقيق مزيد من الفاعلية والنجاعة في تسييرها.

وربما تكون الإجراءات آنفة الذكر هي ما ينبغي القيام به على وجه الاستعجال وفي المديْين القريب والمتوسط.

وبالمنطق التنموي يمكن التفكير في ثلاثة أنماط من التدابير الاقتصادية.

فعلى صعيد الزراعة، يمكن حشد التمويلات لجعل هذا القطاع قاطرة للتنمية الوطنية. وبالنظر إلى المقدرات التي يتوفر عليها السودان وتجعل منه خزاناً غذائياً للعالمين العربي والإفريقي وربما لأبعد منهما، ينبغي إعطاء الأولوية للاقتصاد الزراعي بتعزيز البعد الأخضر في تشكيلة البنية الاقتصادية للبلد.

كما أن زيادة الاستثمار في الموارد الحيوانية ستمكن من خلق قيمة مضافة عن طريق إنشاء مصانع للأدوات والآلات التصنيعية كمعدات التبريد لتحفيز تصدير المنتجات كاللحوم ومشتقات الألبان. وهذا القطاع الزراعي الرعوي يوفر فرص تشغيل للعمالة المكثفة ولاسيما في صفوف الشباب، مما يدعّم احتياطات البلد من العملة الصعبة.

على صعيد ثالث، يجدر إعطاء عناية واهتمام خاص بسياسات التصنيع وبالأخص تحويل الموارد الطبيعية في البلد، سواء أكانت زراعية أم حيوانية، أم معدنية، أم سمكية.

أما الأولوية الرابعة الكبرى بعد المصالحة، وتحقيق السلام، والنهوض بالاقتصاد والمالية، فهي المساعدة الإنسانية.

فالسودان اليوم يؤوي أعداداً غفيرة من اللاجئين والنازحين، وتظهر اللوحة التي ترسمها مصالح الأمم المتحدة لمخيمات اللاجئين والنازحين وجود قرابة أربعة ملايين من السودانيين يعيشون في ظروف ينعدم فيها الحد الأدنى من المرافق الضرورية لحياة تراعي كرامة الإنسان. وبغض النظر عن المعاناة الجسمية والغذائية التي يتضرر منها الأطفال والنساء بالدرجة الأولى، يوجد بعدٌ مأساوي يتعلق بالشعور بهدر كرامة المواطنين.

فالنزوح عن الديار والأوكار، والخضوع المستمر لتقلبات المساعدات الإنسانية الدولية، وللحرمان والاضطهاد، والشعور بالإهانة والحقارة بسبب الحاجة إلى الآخرين، وانعدام التحكم في المصير، كل ذلك يجعل اللاجئين والنازحين يتألمون في أجسادهم، وأرواحهم، وقلوبهم.

من ثم يجب أن تبرمج في قائمة أوليات المرحلة الانتقالية المساعي المستعجلة الكفيلة بالتخفيف من معاناتهم، ولا ينبغي الاكتفاء بالعمل على استقرار أوضاعهم حيث يوجدون بتقديم مساعدات غذائية، وصحية، وتربوية، وإنما يتحتّم العمل على تغيير وضعهم كلاجئين ونازحين. وبذلك يلزم أن يركز البرنامج الإنساني للحكومة على إعادة اللاجئين والنازحين إلى مناطقهم الأصلية ومساندتهم للاندماج في الحياة النشطة الاعتيادية.

فهنا فقط سيشعرون بأنهم قد استرجعوا كيانهم الاجتماعي واستردّوا منزلتهم كمواطنين. ومتى استقروا في مواطنهم الأصلية ستنتعش لديهم الإرادة في أن يعيدوا بناء ذواتهم ويتصدون لصروف الحياة بشجاعة وإقدام. وعندها يكون من الأفضل مساعدتهم على استغلال أراضيهم، وإعادة بناء منازلهم التي قد تكون دمّرتها عاديات الزمان أو عاثت فيها يد الإنسان، وتمويل

مشروعات صغيرة لصالحهم تدرّ دخلاً وتسدّ خلة، بدل شراء آلاف الأطنان من الحبوب، والألبان المجففة، وزيت الطبخ، وتوزيعها على نفوس محطّمة تشعر بالذلة والمهانة.

إن ما يحتاجه الأشخاص اللاجئون والنازحون حقيقة هو إعادة توطين الشبكات التعليمية والمرافق الصحية وتوزيعها بعقلانية على مناطق استقرار العائدين وفق برنامج جدي للدعم الإنساني.

وبهذا نرى إلى أي حد يشكل تحقيق السلام شرطاً ضرورياً ولا غنى عنه لتطبيق هذا البرنامج حيث إن انعدام السلم والأمن، ونشوب الحروب وتفاقم النزاعات، هو ما فرض النزوح للبحث عن ملجأ في الدول المجاورة أو التنقل إلى مناطق آمنة من ربوع السودان.

لا شك في أن عودة اللاجئين والنازحين مسألة حساسة، ذلك أن المعنيين لا يمكن إجبارهم على العودة طبقاً للقانون الإنساني الدولي، فخط الرجعة بالنسبة لمن لجؤوا خارج البلاد أو نزحوا في داخلها إلى أماكن غير مواطنهم الأصلية، لا يمكن أن يتم سلوكه في العودة إلا بشكل طوْعي. ولكي ينجح البرنامج الإنساني ينبغي إسناد تنفيذه أساساً إلى اللاجئين والنازحين أنفسهم.

من هذا المنظور، يلزم التعرّف بسرعة على جميع المنظمات الممثلة لهاتين الفئتين من المواطنين، أولاً وقبل كل شيء؛ لأن عليها مدار تنفيذ البرنامج الإنساني الرامي إلى إعادة توطين المعنيين في مناطقهم الأصلية.

وسّع المرسوم الدستوري المنطوق المختصر جداً لبرنامج المرحلة الانتقالية في الإعلان السياسي ليشمل مواضيع أخرى، وينبغي إعادة النظر بروح جديدة في إسهام المجتمع الدولي الذي اعتُبر تقريباً كإحدى مهام الحكم الانتقالي.

سبق أن بيّنّا الطابع المتبجّح للإجراءات التقليدية للحشد الدولي للمساعدات الموجهة إلى البلدان الخارجة توًّا من أزمات خانقة، ولم نتردد في التعبير بصراحة عن خيْبات الأمل المتكررة تقريباً في جميع البلدان الإفريقية التي شهدت تنظيم مؤتمرات للممولين بقصد تقديم دعم لها. صحيح أني لم أجْر تقييماً مفصلاً لنتائج الممولين، والمانحين، والشركاء في التنمية، وربما لا أكون مؤهّلاً لذلك، إذ لا أتوفر على صفة، ولا تكوين، ولا تجربة في المجال المالي للأزمات. كل ما أعرفه أن التشاديين، ومواطني جمهورية إفريقيا الوسطى، والنيجيريين، والماليين، والموريتانيين، والغامبيين، والكونغوليين، إذا اقتصرنا على هؤلاء، لم يكونوا قط مرتاحين تماماً، بغض النظر عن التصريحات البروتوكولية، عن نتائج مؤتمرات المانحين التي تنظَّم لدعمهم على وقع ضجيج إعلامي صاخب.

وفي نظر غير المتخصصين في الميدان الاقتصادي، وأنا منهم، تنطوي هذه المؤتمرات على أربعة نقائص على الأقل:

النقص الأول هو أنها تنعقد خارج البلد المعني، وهذا يُبعدها عن مراقبة السكان والفاعلين السياسيين والاجتماعيين الذين يتم إقصاؤهم في الأغلب الأعم من تحضير المواضيع الأساسية لوثائق ملفات المشاريع التي يُطلب تمويلها. وهذه أول عثرة تبدو بسيطة وحتى تافهة ولكنها بالغة الدلالة على إغفال رأي السكان الذين يُفترض أن المشروع صُمّم لخدمتهم. وفي الغالب لا تتحكم الهيئات الوطنية في تحديد الأولويات، ولا في رصد الميادين الحساسة التي يتعيّن أن تستفيد من التدخل، ناهيك عن التصرف في المبالغ المالية. وعندما يتم إشراك السلطات الوطنية في تسيير المشاريع يكون ذلك بوساطة خبراء ينْتدبهم الممولون أنفسهم.

ليس هناك إشراك ذو بال في تلك المؤتمرات للبرلمانيين، ولا

للسياسيين، ولا للمجتمع المدني. وفي حالة ما إذا تقرر إشراكهم يكون ذلك بصورة شكلية بحتة.

صحيح أن دعوات يتم توجيهها بمناسبة الاجتماعات إلى بعض البرلمانيين، والقادة السياسيين، وممثلين عن الحركة الجمعوية، لكن هؤلاء المدعوين يُنظر إليهم دائماً على أنهم ضيوف شرف. فهم يحضرون، ولا يشاهدون إلا القليل، ويستمعون لِماماً، ولا يتكلمون إلا نادراً. فالمباحثات الجدية والقرارات الحاسمة لا تناقش في الجلسات العلنية، وإنما في دائرة ضيقة لا يحضرها المراقبون ولا «ضيوف الشرف».

يجري الأمر كما لو كان هؤلاء الضيوف الشرفيون قد قاموا بنزهة سياحية لكن دون أن يتمتعوا بمشاهد التجوال السياحي لأن رحلتهم كانت مجرد ذهاب وإياب.

فهم كما قال الشاعر القديم:

ويُقضى الأمر حين تغيب تيم ولا يُستأمرون وهم حضور

فهذا الشكل من الإشراك في تنظيم مؤتمرات المانحين أقرب ما يكون إلى دبلوماسية التمظهر إن لم نقل إنه مجرد مسرحية، وأعرف أن هذه التعابير ليست لطيفة ولا ودية، لكن لا توجد ألفاظ سواها تفي بالمقصود من هذا التهاون بالشريك الأضعف.

أما الخطأ الثاني المرتكب في مؤتمرات المانحين فيتمثل في طابعها الإجرائي والبيروقراطي، فالشروط التي تفرضها بعض المؤسسات المالية، أو جلها، تجعل التقيّد بالالتزامات يأخذ وقتاً طويلاً، خاصة عندما يتعلق الأمر ببلدان أفرغت إدارتها منذ مدة من كفاءاتها أو فقدت، مثل السودان، القدرة على مواكبة الوتيرة التي يعمل بها الشركاء الجدد والطريقة التي بها يحددون

اشتراطاتهم. فالإدارات لم تعد متعوّدة على تعددية الشراكة بشكل جوهري، مما يجعل مراعاة الصرامة الإجرائية لبعض المؤسسات الاقتصادية والمالية أمراً غير مناسب للوضعيات المحلية، ويتعيّن من ثم أن يحدث انتباه دولي يبدأ بالبحث عن مسطرة إجرائية أكثر إبداعاً وتكيّفاً مع الحالة الراهنة.

من القرائن أن رئيس الوزراء السوداني د. عبد الله حمدوك وبعضاً من الوزراء الذين اختارهم في حكومته لهم إلمام معتبر بسيْر هذه المؤسسات، لكنهم لا يباشرون الأعمال اليومية الملموسة التي يلزم القيام بها للحشد الدولي للتمويلات وتعبئة الممولين.

فهنْدسة التعاون الدولي مهمة تُسند عادة إلى الخبراء، والمديرين، والمستشارين، ورؤساء المصالح... إلخ. فإذا كان هؤلاء ليسوا على أهبة الاستعداد أو كان من يتقلد منهم الوظائف المشار إليها غير ملمين بهذه الإجراءات الملتوية، فإن الوقت الذي سيخصص لتدريبهم على مسؤولياتهم المعقدة الجديدة سينضاف إلى ما يمتاز به الممولون من روتين بيروقراطي بطيء.

يكْمن الخطأ الثالث لمؤتمرات الممولين والمانحين في المبالغة في الوعود السخية والكلام المعسول، فالعديد من الممولين لا يجدون غضاضة في الوعد بمبالغ خيالية ليست لهم القدرة ولا النية على الوفاء بها.

هذا ما ثبت في عدة حالات، ولا يتردد بعض الممولين في القيام بخديعة أصبحت مبتذلة، فهم يُضمنون تعهداتهم أحياناً برامج جارية أو على وشك الانتهاء، ويتحمّس من يسمع الأرقام، وقد رأيت في بعض المؤتمرات من يأخذ قلمه ليحسب مبالغ بعضها خيالي، وبعضها يعود إلى الماضي، ومنها ما هو برْق خُلّب.

صفوة القول إن هذه المؤتمرات تذكّرني بفكرة فلسفية تطرح السؤال

التالي: ما هو الزمن؟ فالماضي فات وانقضى، والمستقبل لم يحن بعدُ، والحاضر الذي نعيشه يصير ماضياً إن عشناه، وما لم نعشه يظل مستقبلاً. إن الزمن موجود، لكن لا أحد يعرف ما هو بالضبط. ومؤتمرات المانحين من هذا القبيل.

فعندما يكون ما يعلن عنه أحد المانحين في مؤتمر لحشد الموارد جزءاً من مشروع انتهى أو قيْد الإنجاز، فهذا ليس إعلاناً حقيقياً أو على الأصح ليس إعلاناً جديداً. وما يعلنه بالنسبة للمستقبل ليس شيئاً جاهزاً، بل هو محتمل ولا ندري هل يمكن التعويل عليه أم لا. فما دام لم يحصل فهو غير موجود. وبما أن التجربة تثبت أن الوعد لا يتحقق كاملاً، فهذه الأرقام الخلابة لا توحي بالثقة.

لا ينبغي إذاً للسودانيين ولا لرئيس حكومتهم الذي يُرجح أن اختياره تم على أساس اطلاعه الواسع على دواليب التعاون الدولي، أن يغفلوا عن تعقيدات الإجراءات التقليدية لتعبئة الموارد، ولا أن ينخدعوا بأوهام التعاضد المزيّف والوعود العرقوبية.

ومن الجدير القيام بتفكير مبدع حول العيوب موضع الإشارة أعلاه لتفاديها وحول إجراءات جديدة يلزم ابتكارها، قبل الانخراط في تحضير مؤتمرات تقليدية للمانحين يجري الآن اقتراحها من هذا المصدر أو ذاك.

فلم لا نضع قائمة بجميع المانحين والممولين والشركاء المحتملين قبل القيام بدعوتهم لتقديم مساهماتهم؟ ثم يتم بالتشاور معهم تحديد مساهمة كل منهم، ويُطلب منه إن كان جاداً أن يصطحب معه صكاً موقعاً بمبلغ إسهامه ليقدمه مباشرة خلال المؤتمر. وعندها يعتبر من حمل معه الصك مساهماً فعلياً، وينتظر من لم يأت به حتى يكون جاهزاً (دون التعويل على وعده في برمجة النشاطات لئلا تتعطل في حالة خلفه للوعد). وعندئذ يكون بمقدور

المساهمين الحقيقيين أن ينضموا إلى نادي ممولي البرنامج الاقتصادي والمالي والإنساني للمرحلة الانتقالية بالسودان.

أعرف أن هذه الصيغة قد تبدو صبيانة وجافة؛ لذا، لا مانع من تشذيبها وتعديلها، لكن لا مندوحة عن البحث الجريء عن آلية أو مسطرة إجرائية تمكن من التأكد فعلياً من وفاء الشركاء بالتزاماتهم. ولا يعزب عن بالي أن مثل هذه الشروط القاسية قد تحد من عدد الممولين لأن بعضهم بمقدوره أن يرفضها بكل حرية، وآخرون قد لا يرفضونها لكن يمكن أن يخفضوا مساهماتهم أو ما يتعهّدون به تعهداً جازماً.

أعلم أن كل هذا سيقلص حجم الغلاف الإجمالي للمساعدة الاقتصادية والمالية المقدمة للحكم الانتقالي، لكن هذا أفضل من دغدغة الآمال بوعود خيالية قد لا تتحقق في الوقت المناسب، أو لا تكتمل، أو تتأخر، أو لا تغطي حاجة البلد على النحو الذي كان متوقعاً. ولعل حكمة جان دي لافونتين لم تصدق على شيء مثل ما صدقت على مؤتمرات المانحين: «واحد في يدك خير من اثنين ستحصل عليهما، لأن الواحد جاهز، والاثنين غير جاهزين».

إن إشكالية تحديث إجراءات تعبئة التمويلات تشكل هاجساً يؤرّق جميع من يهتمون بإعطاء هذه التعبئة كل فرص النجاح. وقد علمتُ حتى قبل توقيع الاتفاق السياسي أن ممولين بدؤوا بالفعل مشاورات ترقباً لتوقيع الاتفاقات التي بموجبها تمت إقامة مؤسسات الحكم الانتقالي في السودان.

على أن هذه المشاورات المرتبطة بـ«أصدقاء السودان» كانت هذه المرة مع شركاء جدّيين، وهم بالمناسبة: الاتحاد الأوربي، والبنك الدولي، والبنك الإفريقي للتنمية، والبنك العربي الإفريقي للتنمية. فيما تساءل شركاء آخرون في أعقاب توقيع اتفاقات السابع عشر من آب/أغسطس عن إمكانية

إنشاء هيئة دولية متخصصة في حشد الموارد لدعم البرنامج الاقتصادي والمالي والإنساني للحكم الانتقالي في السودان.

وتناولت النقاشات جملة من السيناريوهات الممكنة للتكفل بهذا التضامن الدولي الذي أشر الإعلان السياسي في ترتيباته النهائية على أهميته القصوى مع تبيان مختصر لطريقة الأسس التي ينبغي أن ينبني عليها، ذلك أن المفاوضين ركزوا على نقطتين: مدى السلطة المخولة لهم لتحديد الاحتياجات، وحرصهم على أن يراعي الدعم المتوقع سيادة السودان واستقلالية قراره.

وبهذا الصدد، وجه الطرفان الدعوة في الإعلان السياسي صراحة إلى الاتحاد الإفريقي، والأمم المتحدة، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد)، والاتحاد الأوربي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والأعضاء الدائمين لمجلس الأمن، ودول الترويكا، وفي الواقع فإنني لا أنتظر أن إسهامات هذا الجمع ستفوق المليارين من الدولار، وهو ما يمثل حسب تقدير غير خبير مثلي ثلث حاجيات الانتقالية الاجمالية التي تناهز ستة مليارات دولار.

وقد يلعب الرباعي المكون من الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا وفرنسا دوراً نشطاً في حشد هذا الدعم الجزئي.

وغني عن البيان أن هذه الدعوة ستلقى آذاناً مصغية لدى صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والبنك الإفريقي للتنمية، وغيرها من الوكالات والمؤسسات المالية في العالم.

لكن السؤال الذي ينبغي طرحه من الآن فصاعداً هو كيف تستطيع كل هذه الجهات المختلفة في أساليب تدخلها سياسياً، ودبلوماسياً، واقتصادياً، ومالياً، وإنسانياً، أن تنسّق جهودها بشكل متناغم يستفيد منه السودان استفادة أحسن مما سبق أن شهده تطبيق الإجراءات التقليدية لحشد التمويلات في

بلدان إفريقية أخرى خارجة من أزمات. ومن بين سيناريوهات التنظيم المقترحة، برز سيناريو مفوضية أو وكالة دولية للعمل على تعبئة وتنسيق وتزامن الآلية الدولية لمواكبة ودعم المرحلة الانتقالية في السودان.

هذه الهيئة إذا ما تم إقرارها يمكن أن يتمخض عنها سريعاً اتفاق ثلاثي بين الاتحاد الإفريقي، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوربي. ولا شيء يمنع هذا الثلاثي من التفاوض مع شركاء متعددي الأطراف مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والبنك الإفريقي للتنمية، والبنك العربي الإفريقي للتنمية، وكذا مع شركاء في آسيا (الصين، الهند، كوريا)، أو في أوربا (ألمانيا، فرنسا، النرويج، إيطاليا، إسبانيا، المملكة المتحدة، تركيا)، أو في أمريكا (الولايات المتحدة، كندا). وهناك شق آخر في غاية الأهمية قد يتشكل من دول الخليج (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، الكويت).

يمكن للثلاثي في أقرب الآجال، وحتى في بحر سنة 2020، أن يجمع شتات هذه الجهات، وينشئ هيئة دولية متخصصة، ويقرر موقعها، والأفضل أن يكون في الخرطوم، ويحدد الشخصية الدولية التي ستتولى إدارتها، ويعمد على وجه الاستعجال إلى صياغة نصوصها القانونية والتسييرية، ويوجه الدعوات للمساهمة فيها، بالتعاون الوثيق مع سلطات الحكم الانتقالي.

قد تتسارع الأمور إذا تجسدت منذ الانطلاق إرادة التسريع في تبسيط الإجراءات واستعجال تحديد مهام هذه الهيئة المتخصصة.

تتضح بداهة أربع مهام للهيئة المذكورة هي: تعزيز مؤسسات الحكم الانتقالي، والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية المستعجل إنجازها خلال الفترة الانتقالية، والخطة الإنسانية المقررة، والدعم المقدم لتحضير وإجراء العملية الانتخابية التي يُعهد بها إلى المفوضية الوطنية للانتخابات.

من نافلة القول التنبيه إلى أن دور الدعم الدولي للحكم الانتقالي

المقتصر على مجرد المؤازرة لا يعني أي حد من نطاقه أو من سعته. وهذا التوضيح من الأهمية بمكان لأنه يحسم مسبقاً، تفادياً لأي التباس، مسألة التعرّف على من له سلطة تصور المهام الأربع المشار إليها آنفاً وتوجيهها سياسياً، ذلك أن صلاحيات الهيئات الوطنية في جميع المجالات يلزم أن تظل منحصرة في المستوى المركزي.

أصدق مثال على هذه المسلمة نجده في العملية الانتخابية، وستكون هذه النقطة بالتأكيد، على غرار مجالات أخرى متخصصة، موضوعاً لمفوضية تتكفل بها وفق ما ينص عليه المرسوم الدستوري الذي يعدد المفوضيات وهي مجوهرات في عقد سوداني هذه المرة، فمنها مفوضية الإصلاح الدستوري، ومفوضية اللاجئين والأشخاص النازحين، ومفوضية السلام، ومفوضية تسيير الحدود والملكية العقارية، ومفوضية مكافحة الفقر... إلخ. فضلاً عن المفوضيات التي يدخل إنشاؤها في نطاق صلاحيات المجلس التشريعي الانتقالي على أساس اقتراح مشروع قانون يسنّه لهذا الغرض كلما رأى ذلك وارداً.

ولئن كنتُ قد اخترتُ من بين كل هذه المفوضيات التطرق إلى مهام الهيئة المكلفة بالانتخابات، فإن ذلك لسبب أساسي لا يتوفر لأي من المفوضيات الأخرى حتى ولا تلك المكلفة بالإشكاليات الجوهرية كتحقيق السلام أو معالجة القضايا الإنسانية أو إعادة توطين اللاجئين والأشخاص النازحين.

إن الهدف الأساسي من جميع المراحل الانتقالية التي كانت لي بها صلة كمسهّل، أو وسيط، أو مبعوث خاص، أو خبير، أو مستشار، يتمحور دائماً حول الثالوث التالي: الاستعجالات الإنسانية، تطبيق السياسات الاقتصادية المتحكمة في معاش الشعب، تنظيم وإجراء الانتخابات. وإذا كانت المهمتان الأولى والثانية تندرجان في المنطق الظرفي لأنهما تجريان في الأمد القصير أي في الفترة الانتقالية، فإن تنظيم الانتخابات وإجراءها، وإن اقتصرا على

عملية تتم في وقت محدود، تمتد تأثيراتها على مدى يتجاوز مدة العملية الانتخابية، ويكون له انعكاسات على المستقبل المنظور.

مع الأسف، لم تأخذ الانتخابات الحيّز الكافي من اهتمامات الطرفيْن في مفاوضات السودان، ولا أعرف سبباً لذلك، بل لم تظهر في خطاباتهما بالشكل الذي يناسب أهميتها. ونحن من جانبنا، ضمن الوساطة الإفريقية، أغفلنا تماماً هذه المسألة، فقد كنا غارقين حتى النخاع في محاولات توقيف الماكينة الجهنمية والانخراط، مهما كلف الثمن، في المفاوضات المباشرة بين الطرفين، إلى حد أننا لم نفكر بشيء آخر، ولاسيما إن كان هذا الشيء ليس له تأثير حاسم في تحقيق هدفنا الراهن المسيطر على اهتمامنا وهو المفاوضات المباشرة ولا شيء غيرها.

وما إن انطلقت هذه المفاوضات المباشرة حتى أصبح قلقنا منصباً على محتواها وامتداد نطاقها أفقياً أكثر من اهتمامنا بالإشكاليات العميقة وامتداداته العمودية.

لم نكن نرْنو إلا إلى ضوء في نهاية النفق يمكننا من إبرام اتفاق بأوضح صيغة تتيح وضع القطار على سكة المسير الآمن إلى الأمام. ولقد كنتُ مدركاً أننا بهذا المسلك نتقاسم مع الطرفيْن المسؤولية عن إغفال إشكاليات جوهرية، وأعرف أن هذا ليس من مصلحتنا.

سبق لي أن تطرقتُ مع بعض أصدقائي في قوى التغيير، منهم الدكتور مضوي في لقاء لي معه وجهاً لوجه ذات مرة في فندق كورينثيا، إلى «خداعي» المتمثل في الحذف خلسة للمؤتمر الدستوري من أجندة المفاوضات. فلم أتلقّ منه موافقة صريحة، لكني كما أفعل مع الأشخاص الأذكياء الحصيفين، وهو منهم بلا نكير، اكتفيتُ بلغة صمته وبأشعة الضياء التي عكستْها نظرته الماكرة البليغة. كما أني اعترفتُ بذنبي لصحافيين تأكدتُ

مسبقاً من تمالئهم معي على الكتمان، وهو سلوك يعرضني، دون شك، لخطر ماحق، كوني خادعتُ المفاوضين أحياناً.

الحقيقة أني تفاديتُ عن قصد في بعض الأوقات مسائل بدت لي معقدة، فقد كنت بصراحة أخشى أن يُفضي نقاشها إلى جدال أو حتى إلى شقاق يصرفنا عما نحن فيه، ويضيع علينا الوقت، وقد يؤول إلى انهيار عملية التفاوض برمتها.

من بين المسائل التي تجافيتُ عنها مسألة المؤتمر الدستوري، والواقع أني لم أتحمّس قط للدخول في تفاصيل هذه القضية بأي شكل من الأشكال. كنت أعرف أن تنظيم هذا المؤتمر سيطرح مشكلة ولاسيما أنه سيناقش قبل التوصل إلى اتفاق سياسي. فمن سيُدعى إلى هذا المؤتمر؟ وهل سينظم على غرار المؤتمرات التأسيسية؟ هل سيكون فيه تصويت، وكيف؟ هل يُنتخب المشتركون فيه مسبقاً؟ أم يُعيّن هؤلاء المشاركون؟ من سيُعينهم؟ ونيابة عمن؟ كم سيكون عددهم؟ وبطبيعة الحال، كنتُ أتغافل عن مسألة أساسية لم أقبل أن يُقال عنها شطر كلمة، ألا وهي مسألة شكل الدولة، هل ستكون فيدرالية أم موحدة؟ فهناك عدة أسباب تدعو إلى اعتبار الفيدرالية إحدى الطرق التي يتحتم على السودانيين انتهاجها لتخفيف حدة المطالبات النابعة من مقتضيات الهوية والتشبّث بالحكم الذاتي الداخلي وحتى بنزعات الانفصال أو الانضمام إلى كيانات أخرى.

هناك خيار آخر يحافظ على وحدة البلد ويعصمه من التمزّق لكن مع لامركزية حقيقية تستجيب لتطلعات تحقيق الهوية في المناطق المختلفة.

بالجملة، لم تكن طبيعة الدولة وحدوية أو فيدرالية تهمّني كموضوع للنقاش في هذه المرحلة من المفاوضات. وكنت أدعو سرّاً من أجل ألا توضع هذه المسألة على طاولة النقاش، وتساورني الظنون اليوم بأن تلك المسألة لو أثيرت لكانت المفاوضات الآن ما تزال رهينة الغرام الرابع للسودانيين: الولع بالنقاش والجدال.

وهناك مسألة أخرى لها ارتباط بطبيعة الدولة هي مسألة العلمانية وعلاقتها بالدين، وبالإسلام خاصة. وقد حاولت مكونات من اليسار أن تثير منذ البداية هذه القضية الحساسة للغاية، ففي مسعى للانتقام وتصفية الحسابات مع الحركة الإسلاموية، قامت أذرع اليسار التي لا تقتصر على الشيوعيين، والبعثيين ومن يلف لفّهم من الشباب المتحرّرين من غير انتماء أيديولوجي أو حزبي، بنشر كتابات وإطلاق نداءات تدعو إلى طرح مسألة العلمانية على بساط البحث. وقد حاولوا إنعاش هذا النقاش في زمن ربيع الثورة السابق لأحداث الثالث من حزيران/ يونيو التي أدخلت الثورة في بيات شتوي.

وقد انتشرت كالنار في الهشيم شائعات تدّعي أن قوى الحرية والتغيير تنكر الألوهية، وتروّج للكفر والإلحاد ولنزع الطابع الإسلامي عن الدولة والمجتمع. وما لبثت المساجد وغيرها من أماكن العبادة أن تحولت إلى منصات للتنديد بما روجته تلك الإشاعات، سواء صحت أم لم تصح، وللدعوة إلى التظاهر في الشوارع نصرةً لدين الله تعالى ولرسوله عليه الصلاة والسلام.

فحدثتْ لحسن الحظ هبّة في الرأي العام بجميع أطيافه للدعوة إلى إرجاء طرح المسألة المتعلقة بالعلمانية وربما التخلي عن هذا الطرح نهائياً.

وعندئذ حصلت ظاهرتان اتّسمتا بكثير من الحكمة والمسؤولية: الأولى تراجع بل صمت من دعوا لإثارة مسألة العلمانية وفصل الدين عن الدولة، فقد تخلوا دون غضاضة عن مغامرتهم الفكرية فور خروجها من أطْمارها. وسرعان ما أدركوا أن الدين الإسلامي، بالرغم من سقوط الحركة الإسلاموية، ما يزال قوي الأركان، ثابت الجنان، ومستعداً للدفاع عن نفسه.

لم يحِن إذاً أوان إجلاء الإسلام عن السودان ولا نخاله سيحين أبداً، وإني لآمل أن يظل الإسلام قائماً في هذه الربوع حتى قيام الساعة.

أما المستوى الآخر من الحكمة والمسؤولية فقد ظهر عند الأوساط الدينية وخاصة المتصوفة منها، فالتصوف كما سبق أن ألْمحنا ينأى عن الظهور ويتجنّب بكل طرقه من مهدية، وختمية، وقادرية، أي غطرسة أو عنجهية. ولم يُبْدِ القوم (السادة الصوفية) في أي وقت من الأوقات أيَّ نزوع إلى تعنيف الداعين إلى العلمانية بالرغم من رعونة هذه الدعوة غير المستساغة في المجتمع السوداني. لقد قبلوا بعد أن وضعوا حداً لهذا النقاش أن يطووا صفحته بكل وقار ودون صخب ولا ضجيج. وانكفؤوا إلى ما يشكل أساس ممارستهم الدينية من تدبّر واستبْطان للحقائق، فالمعركة بين العلمانيين والكهنوت لم يشتعل أوارها، فقد بقيت على مستوى الرؤى والأفكار ولم يحدث أي احتكاك بين الفريقين لا بالقول ولا بالفعل.

لقد هنّأتُ بصادق ودّي على نهاية هذه المعركة التي لم تبدأ في الحقيقة، ولو أنها بدأت لكانت الوساطة والاتفاقات في خبر كان.

وعندما يضع المئات أو أكثر أكاليل الغار على هامتي ويمطرونني بالتهاني والتبريكات أشعر أن من واجبي أن أصارحهم بالحقيقة. إن ما حصل من اتفاق يعود الفضل فيه دون أدنى شك إلى السودانيين أنفسهم، فالسودانيون هم من أرادوا ذلك، وعملوا عليه، وتصوروه، وقرروه. أما أنا فكان لي الحظ بمحض المصادفة أن أكون شاهداً عليه، ليس إلا. ويتجلى هذا الحظ في أن المعارك لم تنشب بشأن طبيعة الدولة، والعلمانية وغيرهما من الموضوعات الحساسة.

هذا، وقد كانت الانتخابات، وهي بيت القصيد والهدف الأسمى لأي مرحلة انتقالية، «المنسية» الثالثة بقصد أو بغير قصد طيلة مسار المفاوضات.

وقد حان الوقت لنخصها بالحديث تعويضاً عما لاقتْه من صمت وإعراض. فالانتخابات السودانية تستدعي إثارة تساؤلات تنطوي في الآن ذاته

على المخاوف وعلى تنشيط يقظة الضمائر. وهي لا تخلو من مصاعب وقد تكون في حينها مصدر تشكيك وإحباط. والمشاكل المرتبطة بالانتخابات في هذا البلد تكْمن أولاً في قانون الانتخابات، ثم تأتي بعد ذلك المشاكل المتعلقة بالهيئة المكلفة بالانتخابات، وينضاف إلى ذلك المشاكل اللوجستية، وأخيراً، الثقة التي يوليها لمصداقية هذه الانتخابات السودانيون وأصدقاؤهم عبر العالم.

فعلى المستوى الأول (أي قانون الانتخابات) يمكن أن تُطرح أربع مشاكل. فالقوى المنضوية اليوم تحت شعار «إعلان قوى الحرية والتغيير»، مهما كانت تصريحاتها ومواقفها بشأن إقصاء الحركة الإسلاموية وحلفائها، لن يكون بمقدور سلطات الحكم الانتقالي أن تتجاهل المصاعب السياسية المترتبة على هذا القرار.

فكيف يمكنها، في لعبة ديمقراطية شفافة، أن تمنع جماعات الإسلام السياسي من مقارعتها من جديد ومنافستها على خيارات الشعب السوداني؟

لا أستبعد أن القوى الديمقراطية والعلمانية ستدرج فنيات وآليات في القانون الانتخابي الذي ستعيد صياغته من أجل الحد من فرص تيار الإسلام السياسي في المشاركة بكل حرية، مستغلة مقدراتها المالية والتنظيمية والسياسية التي تتيح لها استنهاض ما توفر لها في الماضي، وما يزال، من دعم وأذرع ومساندة خارجية متحفّزة.

فما التدابير التشريعية والتنظيمية التي بالإمكان اتخاذها لتقليص المساهمات الخارجية التي قد يقدمها لتيار الإسلام السياسي السوداني التنظيم الدولي للجماعات الإسلامية السياسية والبلدان التي تدعمه؟ وما الإجراءات الممكنة للتصدي لهذا الدعم الخارجي الذي يفوق ما تتوفر عليه التشكيلات المحلية الهزيلة في قوتها المالية؟ ثم يبقى السؤال عن الفرص المتاحة لما يوصف بالقوى

الديمقراطية والعلمانية في مواجهة المد الإسلامي المرتقب، على الصعيد القانوني البحت لتنظيم الانتخابات، وعلى مستوى الاعتراف بالنتائج لاحقاً.

وأنا على علم بأن هناك تفكيراً في الأوساط الثورية بالجواب على هذه التساؤلات بوساطة حل الحزب المتبني لشعار الإسلام السياسي وحظر أي نشاط سياسي لهذا الاتجاه الأيديولوجي. ولست متأكداً أن هذا الإجراء يشكل حلاً للمسألة؛ لأن القمع لا يؤدي -على المدى الطويل على الأقل- إلا إلى مزيد من المقاومة. وفي الظرفية السودانية سيكون للقمع ثمن، وربما ثمن باهظ. وعلى من ينوون المضي في هذا النهج أن يفكروا مليّاً قبل الإقدام عليه. وقد يترتب على الارتجال والتسرع في الأمور ما يدفع للتروي وإمعان النظر في النتائج المتوخاة.

وإذا ما تأكدت المعلومات المستقاة من هنا وهناك عن التحضير الصامت للاستحقاقات المقبلة، فإن هذه الحركة قد تخبّئ مفاجآت في عملية الانتخابات كما بينا إبان إثارتنا لمحاولات إعادة استنهاضها.

كما أن الانتخابات قد تكون مناسبة لإثارة نقاش آخر يتعلق بالعلاقة بين المركز والهامش. فماذا سيكون نصيب الخصوصيات في ظل منطق التمييز الإيجابي المعلن عنه في اتفاق السابع عشر من آب/أغسطس 2019؟ وماذا سيكون نصيب الفئات القاطنة في الهامش، التي يُفترض أنها المستفيدة من هذا التمييز الإيجابي المتضمن في النصوص؟

إن التجسيد العملي لهذا التمييز الإيجابي في القانون الانتخابي يقتضي التساؤل عن الآليات العديدة التي من شأنها أن تمنح امتيازات للمترشحين المنحدرين من الهامش، خاصة عندما يتعلق الأمر بدوائر في مناطق تتصاعد فيها الدعوات إلى مراعاة الخصوصيات، وتتأكد فيها الحاجة إلى تطبيق مبدأ التمييز الإيجابي.

وما من ريب في أن اتفاقات السلام مع الحركات المسلحة التي خُصصت لها الأشهر الستة الأولى من الفترة الانتقالية ستبْتكر آليات في القانون الانتخابي ذات صلة بهذه المسألة على مستوى دارفور، وكوردوفان، والنيل الأزرق، وربما في دوائر أخرى تعيش وضعاً مشابهاً.

سيبرز في القانون الانتخابي مشكل طبيعة الدولة ونظامها السياسي (من حيث فيدراليتها أو مركزيتها)، وهو المشكل الذي سيتم حسمه عند صياغة الدستور في المؤتمر التأسيسي المرتقب. فإذا اختار هذا المؤتمر مثلاً نظاماً رئاسياً أو شبه رئاسي لزم طرح مسألة القاعدة التي سيتم على أساسها انتخاب رئيس الجمهورية. وفي هذه الحالة، قد يتم انتخابه بالاقتراع العام، لكن ذلك ليس لازماً. فإذا تقرر منح مؤسسة الرئاسة سلطات حقيقية يكون من المفضل اختيار الاقتراع العام المباشر لأن التجربة تثبت أن النظام الرئاسي يجعل من الرئيس قطب أو محك الرحى في البنية الجمهورية بأكملها.

وبالمقابل، إذا اختار المؤتمر التأسيسي الدستوري نظاماً برلمانياً، وهو ما تميل إليه ترتيبات الحكم الانتقالي وتعضّده سوابق في التاريخ الدستوري للبلد، فسيكون خيار القانون الانتخابي مختلفاً.

سينحو هذا الخيار إلى انتخاب الرئيس بالاقتراع غير المباشر، ويمكن في هذه الحالة أن يعينه البرلمان أو إحدى غرفتيْه، وخاصة مجلس الشيوخ، حيث لا شيء يمنع المؤتمر الدستوري من أن يختار برلماناً من غرفتين.

على أن إنشاء مجلس للشيوخ يظل مسألة متباينة في البلدان الإفريقية، فهناك بلدان ألغت هذا المجلس بعد أن كان منصوصاً عليه في دساتيرها، وبلدان أخرى احتفظت به، بينما أضافته بلدان أخرى إلى دساتيرها. ويمكن القول من ثم: إنه لا يوجد ميل في إفريقيا إلى إنشاء مجلس للشيوخ ولا نفور

منه بالمطلق، ولا ترجيح لأي من طرفي المعادلة، فالمذهب هنا متردد، ومتذبذب، وعلى نحو ما يدور في حلقة مفرغة.

وفي بلد فسيح الأرجاء ومتعدد الخصوصيات المحلية والجماعية، وظل على مدى عقود مسرحاً لمساعي الانفصال أو الحكم الذاتي، يكون لدسْترة مجلس الشيوخ معناه ودلالته.

هناك مسألة أخرى يوشك أن تعود إلى واجهة الأحداث تتعلق بتمثيل النساء في البلديات وفي البرلمان سواء أكان بغرفة واحدة أم بغرفتين. ويعتبر اعتراف المرسوم الدستوري للنساء بحصة (كوتا) 40% في المجلس التشريعي الانتقالي تقدماً ملموساً، ويوفر هذا الاعتراف للنساء سلطة حقيقية تقوم على قوة «السابقة» أي الأمر الذي استقر في العرف.

ذلك أن من العسير على محرري القانون الانتخابي أن يتراجعوا عن تلك الحصة تحت طائلة التعرض لاحتجاجات واسعة من النساء في طول البلاد وعرضها. على أن من غير المستحيل أن تستمر نزعة كراهية النساء في السودان. وليس من المؤكد أن توفر الانتخابات البلدية للنساء، من حيث نسبة التمثيل، ما حظين به في المجلس التشريعي الانتقالي بموجب المرسوم الدستوري الموقع في السابع عشر من آب/أغسطس 2019.

وتمسّ الحاجة إلى تكثيف التعبئة من أجل مزيد من تمثيل النساء في المؤسسات الديمقراطية. ويقع ذلك أساساً على عاتق الهيئات السياسية ومنظمات المجتمع المدني التي تجعل في صلب اهتماماتها هذه المسألة الحيوية.

إن قانوناً انتخابياً يوائم بين الاقتراع العام المباشر والاقتراع غير المباشر، من جهة، وبين نظام أغلبية ونظام نسبية، من جهة أخرى، سيمكن بوساطة التوازن الدقيق الذي يبْرع فيه الخبراء الانتخابيون من الاستجابة ولو

جزئياً، بغض النظر عن النوع، للاهتمامات الملحة على أصعدة المناطق، والجماعات، والأعراق... إلخ.

وهذا المنحى من النقاش الانتخابي لن يكون من أسهل الجوانب في صياغة القانون الانتخابي، وقد يثير سجالات ذات عواقب وخيمة.

وتتناول إحدى المسائل المتعلقة بالانتخابات الهيئةَ المكلفة بأجْرأة العملية الانتخابية، فهل ستُسند هذه الأجرأة مباشرة إلى مفوضية الانتخابات التي ستنتدب وكلاء لتنفيذ العملية، أم يُعهد بها إلى لجنة وطنية مستقلة كما أصبح القاعدة المتبعة في الكثير من البلدان الإفريقية.

وباعتماد هذا الخيار الأخير، ستنحصر المسألة حينئذ في الأمور التالية: كيف ستتشكل هذه اللجنة، وبأي توازنات سياسية، وما السلطات المخولة لها بالقياس إلى المفوضية المكلفة بالانتخابات؟ ولم تُناقش هذه المسائل وغيرها كثيراً، في أثناء عملية التفاوض لأسباب يطول شرحها، على أنها في يوم من الأيام ستزف ساعتها ولات حين تجاهلها.

أما باقي المسائل الانتخابية فهي معروفة، ولا يترتب عليها رهان سياسي يثير مخاوف من انزلاقات أو سجالات معوّقة.

فستُطرح بالتأكيد المشاكل اللوجستية والتنظيمية التقليدية في بلد شاسع المساحة، وتتخلله تضاريس سياسية، واجتماعية، وطبيعية في غاية الوعورة.

غير أن المسألة الكأداء التي ستواجه السودانيين وربما تأخذهم على حين غرة، هي نقص الجاهزية لدى جيل من المسيّرين ارتقى فجأة إلى سُدّة الحكم دون «ثقافة تدبيرية»، ودون كبير تجربة في تنظيم الانتخابات الديمقراطية، والحرة، والشفافة، والتعددية.

إني لستُ ممن يرون أن الرهانات الانتخابية في السودان لن تكون أوقات توتر متصاعد.

وأنا ممن يرون أن منسوب التوتر الانتخابي موجود بالفعل وأن أي تأخر في تنظيم الانتخابات البلدية، والتشريعية، والرئاسية يمكن أن يُحدث في البلد مشاكل جمّة. وينبغي ألا يقتصر تحضير الانتخابات على تهيئة الإطار القانوني للانتخابات، وإنشاء الهيئات الانتخابية، والتعبئة المالية واللوجستية. فالأهم من كل ذلك أن يراعي هذا التحضير الرصد المسبق لاحتمالات التوتر.

فلا بد أن تشكل خطة لتفادي التوترات بصورة استباقية جزءاً أساسياً من عملية التحضير للانتخابات.

فتهذيب الجماهير، وتكثيف الاتصالات على نطاق واسع، ودعم منظمات المجتمع المدني، والبحث عن أوثق توافق فيما بين الفاعلين الانتخابيين، وتعزيزات الآليات الأمنية، هذه وغيرها أمور لا ينبغي تجاهلها لكي تجري الانتخابات في أكثر الأجواء هدوءاً، والأهم من ذلك أن تصبح مفاهيم التسامح والمصالحة قيماً حقيقية يتقاسمها الناس طرّاً، ويقبلونها، ويعيشون على هدْي منها.

ليس من الحكمة إهمال التوترات التي قد ترافق الانتخابات أو تعقبها. كما أن من غير الحصافة ولا الرشد عدم اتخاذ سياسات استباقية وإجراءات وقائية للحد من تلك التوترات، بل القضاء نهائياً على مسبّباتها وقطع دابر كل ما يبعثها من مرقدها.

تقتضي الوقاية من التوترات الانتخابية رصد آلية فعالة لتسوية النزاعات الانتخابية، كما تفترض وجود حلول قانونية عقلانية لفض النزاعات الانتخابية التي أرى أن حدوثها يظل أمراً وارداً.

وسيكون من المؤسف ألا تتلاءم القواعد المسيّرة للنزاع الانتخابي مع الصعوبات التي من المحتمل مواجهتها؛ لذا يلزم من الآن استشراف كل الاحتمالات الممكنة وإدراجها في القانون الانتخابي.

وعلى قضاة الانتخابات أن يتحلوا بحس رهيف وأن يعدّوا العدة لهذه المهمة الحساسة، خاصة وأنهم تربّوا خلال عقود اتّسم فيها العدد القليل من الانتخابات المُجراة بأنه تم في مناخ سياسي ومؤسسي يمكن أن يوصف بكل الصفات المتخيّلة سوى بأنه يُحضر انتخابات رئاسية، وتشريعية، وجهوية، ومحلية، تعددية، وديمقراطية، ونظامية.

من الضروري أن يُدرّب قاضي الانتخابات على تكييف نص المدونة الانتخابية، واستباق حالات النزاع ما بعد الانتخابات كما أشرنا إليها آنفاً، لكن ذلك ليس كافياً. فسلامة الانتخابات وشفافيتها تعدّان وسيلة أساسية للوقاية من النزاعات ما بعد الانتخابات، وهما مرهونتان إلى حد كبير بكفاءة من يتولون إجراء العملية الانتخابية. ومن هؤلاء الوكلاء الانتخابيين: رؤساء المكاتب الذين قد يكونون مجرد ممحّصين للفرز، ويحتلون مكانة متواضعة في سلم الدولة أو الهيئات المكلفة بالانتخابات، ومع ذلك فلهم دور حاسم في تفادي نزاعات فيما بعد الانتخابات قد تكون لها آثار مدمّرة.

إن تكوينهم، وتثقيفهم، وتدريبهم، وتبصيرهم بضرورة مواجهة التحديات وبالمسؤوليات التي يتحملونها، مهامّ شاقة ولا مناص منها لأن عواقب تقصيرهم تتحول غالباً إلى أزمات قاتلة تسيل فيها أنهار من الدماء قبل الدموع.

حقاً، إن الأزمات الانتخابية لرهيبة، فالطابع الشخصي للترشحات، والهزائم غير العادلة، والانتصارات غير المستحقة، كلها أمور تشحن

الفاعلين بغيْرية قاتلة، ولا منْجَى من ذلك إلا بضمانة واحدة: مصداقية النتائج وسلامتها.

من الأكيد أن علينا أن نقبل أكبر قدر من المراقبين الوطنيين والدوليين، وأن نشجعهم، وأن نستحثهم، وأن نستنهض هممهم في التحلي بأعلى درجات اليقظة. وقد سبق لي أن سطّرت رأيي في محدودية مراقبة الانتخابات بإفريقيا، ولم أرسم لها صورة وردية، وأني قد قدْتُ شخصياً، إن لم تخني الذاكرة، بعض مهام المراقبة الانتخابية أو كنت عضواً فيها مع آخرين، واطلعتُ من خلال ذلك على مدى غرور هذه الآليات ومحدوديتها.

إن بعثات المراقبة تتهيّأ في آخر لحظة، ولا تصل في عين المكان إلا قبيْل الانتخابات، ويكون عددها في الغالب غير كاف، وتقتصر مراقبتها على بعض المراكز الحضرية الكبرى، تاركة مئات القرى والدوائر الانتخابية تحت رحمة طغاة محليين يصرّون مهما كلف الثمن على حفظ سلطتهم الموروثة عادة، ويضربون عرض الحائط بأي قانون انتخابي، ولا يعبؤون بأي مفهوم للمصداقية، أو الشفافية، أو النزاهة.

ويشكل هؤلاء الطغاة المحليون مصدر استفزاز دائم ويؤجّجون نار النزاعات ما بعد الانتخابات بالتواطؤ أحياناً مع إدارات محلية ضئيلة الوعي الحقيقي المتمثل في أن تدعم التنمية، وتسهر على حسن سير المرفق العمومي ومنه مصالح الانتخابات.

تكْمن المأساة في أن تغيير عقليات تلك القوى التقليدية يتطلب وقتاً طويلاً لكون التطور الاجتماعي لا يحصل بين عشية وضحاها، وهنا نمس بالإصبع إحدى المصاعب الكبرى للانتخابات في السودان، وفي هذا مدعاة للاستعجال، وسبب آخر يدفعنا إلى عدم تأخير التحضير للانتخابات، فجميع

تلك العقبات والعراقيل والمعوّقات يجب التصدي لها بأسرع ما يكون حتى نأخذ الوقت الكافي للحد منها وإزالتها قبل البدء في الانتخابات.

إن فشل الانتخابات القادمة في السودان سيكون كارثة بحق، وقد يؤول إلى أوضاع أكثر خطورة مما مرت به البلاد في الآونة الأخيرة واستطاعت أن تتجاوزه، بفضل توقيع الاتفاقات السياسية الموقعة في السابع عشر من آب/ أغسطس 2019، من ناحية، وعن طريق الاتفاق السياسي الذي تتوصل إليه سلطات الحكم الانتقالي مع الحركات المسلحة، من ناحية أخرى. ناهيك عما يترتب على جدلية التشكل واعدة التشكل للفضاء السياسي وما سينجر عن ذلك بصورة شبه حتمية من اختلالات وانتقاءات في التحالفات المدنية والعسكرية كما أسلفنا.

ولقد سبق لئن جازفنا مجازفة مغامر بقولنا بالتشكيلة الخماسية للمشهد السياسي المدني وشبه المدني، فلم يعد من الضروري الرجوع بالتفصيل إلى تلك التضاريس المتشكلة من جبهة نداء السودان وجبهة اليسار وفرضية حزب العهد الجديد و«الوسط المقصي» والحراك الإسلاموي. هذا علماً بأن الفضاء المدني سيظل على اختلاف أطيافه تحت العيون الساهرة لمنظومة الدفاع والأمن، وبالمقابل فهذه المنظومة متعددة المكونات هي الأخرى كما بينا ذلك مراراً ستظل تحت الرقابة والتتبع من مختلف ألوان الطيف السياسي.

لقد تم هنا طرح التساؤل حول إعادة تشكيل المشهد السياسي فيما بعد الاتفاق ربما على نحو سابق لأوانه. فالاتفاق لم يجفّ حبْره بعدُ ونحن نرسم الخطوط العريضة لهذه الشهادة. وما تزال الأمور غير مستقرة وهي في صيرورة دائمة، ولا أحد إلى حد الساعة -بالرغم من الإرهاصات والبوادر- قد ثبّت قراره نهائياً بشأن المسار الذي سيتبعه ناهيك عن الانخراط السياسي في رواق معيّن.

فكل يحاول أن يضع حصيلة ذاتية ويتساءل عن الآفاق المستقبلية

للدروس الحقيقية المستخلصة من المغامرة التي طوى البلد صفحتها الأولى بتوقيع اتفاق 17 آب/أغسطس 2019 بإقامة السلطات الانتقالية لكي يفتح أخرى في مرحلة أكثر تعقيداً وأصعب في متطلباتها وتحدياتها العسيرة.

تلك هي مرحلة بناء البلد وإقامة الكيانات الكفيلة بإسناد إعادة التأسيس المطلوبة على أسس صلبة لتفادي كارثة الإدمان على الفشل كما عنون بذلك الدكتور منصور خالد لكتابه القيم (**النخبة السودانية والإدمان على الفشل**). فأين، ياترى، مكانة الدروس المستوحاة من التجربة في عملية التأسيس تلك؟

ما من ريب في أن تعلم المرء من تجاربه أمر مشروع ومحمود، فلماذا نستنكف عنه؟

وربما يكون الوقت قد حان، أخيراً، لكاتب هذه السطور لإلقاء شعاع وشعاع خافت ليتسنى على ضوئه للمنظّرين وخبراء السياسة وجود ذريعة لنقاش ما يعتبره الجميع مصدر استفادة أكيدة يمكن استنتاجها من الحالة السودانية. فالدروس المستخلصة من عملية الوساطة الإفريقية الرامية إلى الخروج من أزمة السودان التي قضت بشهادة الجميع داخل وخارج السودان إلى نجاح ذي ألق متميز.

إن هذه الثورة ليست الأولى في السودان، وربما لن تكون الأخيرة، لكن الدوّامة السيزيفية في السودان يجب أن تتوقف، ويتحتّم على القائمين على إعادة تأسيس السودان أن يستخلصوا التجربة مما حدث بوصف ذلك أحد المقتضيات الأمنية لفتح عهد جديد في البلد. فلطالما عانى السودانيون من سلسلة الدماء والدموع الناجمة عن التتابع الشيطاني للثورات، والانقلابات، وحركات التمرد، والاتفاقات المبرمة على وجه الاستعجال، والبنى الحكومية الهشة، والمقاطعات السياسية، ثم تتوالى الأحداث من جديد فيأتي انقلاب يدّعي الإنقاذ، وهكذا دواليك.

إن التأمل في هذا المنحى من تاريخ البلد هو أحد مفاتيح النهضة

السودانية. وتعلّمنا حكمة القرون السالفة أن الذين يعجزون عن تذكّر صروف الماضي هم أول من يقع في ويْلاتها، والذكرى تنفع المؤمنين.

قد يكون من المبكّر محاولة استكشاف الأخطاء المرتكبة لأن المعْمعان متواصل وبعض فصوله الأساسية ما تزال جارية، وستستغرق بعض الوقت لتكشف عن أسرارها وكنوزها المعرفية الدفينة. وليس من اليسير على رجل الميدان الغارق في خضمّ العمل أن يصبح مفكراً يتأوّل الأحداث أو منظّراً لمآلات ما يقوم به من أنشطة.

وحتى لو افترضنا أن لديّ الكفاءة لذلك، وهو ما أشك فيه من غير تواضع مزيّف، فلن أكون الشخص المناسب للقيام بهذا التقييم لتجربة كنتُ أنا نفسي جزءاً منها. وأنا هنا أتفق مع من قال: إن الممثل على خشبة المسرح ليس له أن يقدّر قيمة أدائه التمثيلي. لكن ذلك ليس هو المهم على كل حال. فما دامت السياسة في التحليل النهائي مجرد لعبة لممارسة السلطة، فالمشهد المسرحي غير غائب عنها، ومن ثم يحق للفاعل السياسي أن يدلي دلوه في تقييم الأوضاع وملاحظة تطوراتها، ومع ذلك يبقى غير مؤهّل للحكم على نتائج عمله.

مهما يكن، فإني على يقين من أن في السودان وخارجه ما يكفي من مراكز الدراسات والأبحاث، ومن الخبراء -بصرف النظر عن المزيّفين المحتالين على الألقاب الأكاديمية ذوي الحوافز المشبوهة- الحقيقيين ذوي الكفاءات المؤكدة، لكي يستخلصوا الدروس النافعة من هذه التجربة الجميلة الخصبة للوساطة الإفريقية وللمرحلة الانتقالية الديمقراطية التوافقية والهادئة.

إن «إلحاح الواجب» في استخلاص هذه الدروس يستلزمه في المقام الأول واجبنا تجاه السودان نفسه.

كما تقتضيه بطبيعة الحال مصلحة الاتحاد الإفريقي، ومن وراء ذلك مصلحة التفكير المذهبي للوساطة السياسية الإفريقية والدولية.

وهنا أسمح لنفسي، كما دأبت، أن ألقي حصوات استنطاق على سطح نهر جار.

إن أول ما يدور في خلدي هو الطابع السلمي لهذه الثورة. وفي الوقت الذي أدبّج فيه هذه الأسطر التي تميل مع الرياح حيث مالت، دخل الشعبان الجزائري واللبناني على الخط بزهْو واختيال. ويدفعنا الطابع السلمي المرح للحراك الشعبي في كل من الخرطوم، والجزائر، وبيروت، إلى استكشاف تشابه عميق بين هذه الاحتجاجات. وقد بدأ المراقبون الأكثر تفاؤلاً بالإشادة بشكل جديد من الربيع العربي جدير بهذه التسمية التي تشوّهت بفعل العنف وممارسات التصفية الهادفة إلى وأد الحلم في مهده.

إن الثورة السودانية ثورة عبّرت عن نفسها وأعطت للعالم قاطبة صورة للسلمية التي يُنعشها الفاعلون فيها والجماهير المتحمّسة لها بالإيمان، والشعر، والغناء، والموسيقى، والرقص، والحب، والإخلاص في نشدان الحرية والعدالة والسلام. وهذا الثالوث (الحرية، العدالة، السلام) الذي كان في الأصل شعاراً يسارياً قد أصبح مُجْمعاً عليه في الحراك كله. فهذا الشعار هو الذي جسّد أحسن تجسيد روح الثورة والحوافز العميقة التي تحدو ملايين الرجال والنساء إلى بذل أرواحهم لتحقيق أحلامهم وآمالهم وما يصْبون إليه، متحدّين الصعوبات في سبيل غد إنساني أفضل.

عندما أفكر في ذلك، تعود إلى خاطري هذه الجملة التي صدح بها أصدقاء أجانب وانطبعت في ذاكرتي زمن الشباب الذي ولى منذ أمد طويل، وهي القصة الغرامية الجميلة لروميو وجولييت.

يقول الناقد الأدبي إن «روميو وجولييت أنشودة وثنية تمجّد الحب

والفتوّة». وغالباً ما يغمر الشعور الغرامي المجنّح قلوبَ من يعيشون في الزمن الرومانسي الجميل ذاك.

فالثورة السودانية هي، على سبيل الاستعارة، مزيج من كل ذلك، إنها نشيد الإيمان بالشباب، والعدالة، والمساواة، والسلام. فهي حقاً ثورة الحرية والعدالة والسلام. وهذه هي الصورة التي أحتفظ بها للسودان ويشهد بها العالم كله بدرجة عالية من السمو والتقدير. وهي في خاتمة المطاف الكنز الحقيقي الذي على الثوار أن يحتفظوا به بعيداً عن التجاذبات السياسية المبتذلة والحسابات الأنانية الضيقة.

ولولا العنف الذي شهده تفريق اعتصام الثالث من حزيران/يونيو، ومقتل تلاميذ الأبيض، والإعلانات المتكررة عن قتل أشخاص في صدامات شوارع أم درمان، لكانت الثورة قصيدة شعر، نقية ناصعة الألوان.

ثم يحضر في ذهني بعد ذلك التلاقي الاستثنائي، بالرغم من الاختلافات وتباين الطباع والأمزجة، وبالرغم من التفاوت في قراءة رهانات اللحظة وفي استيعابها فكرياً بين المدنيين والعسكريين. ويظل هذا التكاتف والتناغم المكرّس اليوم في التعايش بين الفئتين في نطاق مجلس السيادة أمراً نادراً، بل نادراً جداً. أعرف أن تاريخ السودان قد شهد في الماضي تشكيلات مشابهة، لكني أزعم أن التشكيلة الحالية قد مرّت بمخاض عسير وتحضير كبير (انظر أعلاه) مما يجعلها مختلفة عن التجارب الماضية وربما أكثر صلابة وأقدر على الاستدامة.

فكيف إذاً لا يسوغ لنا أن نكتب بحروف من ذهب هذا العنصر المؤسِّس لتوافق يتناغم فيه السلام، والعدالة، والمساواة، والتقدم المستقبلي؟ غير أن المزيج الباهر يطرح تساؤلاً جوهرياً. فهل طبيعة الديمقراطية في العالمين العربي والإسلامي تقبل الاستمرار دون قيادة مشتركة بين المدني والعسكري؟

أليست تجربة الحكم الانتقالي في السودان قابلة للامتداد زمنياً؟ لماذا نرفض اقتباساً جريئاً لهذه التجربة يكون انطلاقة أصيلة لنمط ديمقراطي يتأقلم مع ظروف عالمنا حيث تظل الديمقراطية مطلباً ملحاً ومرغوباً فيه، لكنه لا يتطابق فيما يبدو مع الأساليب الديمقراطية المتعارف عليها عالمياً؟ ولا أستبعد أن نكون بحاجة هنا وفي غير سياقنا كذلك، إلى أن نتعلم من هذه التجربة السودانية العظيمة... فحيّهَلا (تعالوا) يا مفكرين، وخبراء السياسة، ويا باحثين!

يحضر في ذهني، أخيراً، هذه المسؤولية الدولية التي تجسدت، منذ البداية، في إقامة بنية غير رسمية للسهر على وجود إجماع دولي على دعم المساعي الإفريقية واحترام مركزية الاتحاد الإفريقي في قيادة العملية.

لماذا نخفي اعتزازنا بأننا التزمنا، فيما يعني الوساطة الإفريقية، بتعهداتنا تجاه شركائنا الدوليين بأن نبقيهم دائماً معنا في المركبة نفسها، أي مركبة الشراكة الديناميكية الخصبة في ظل الصداقة واحترام خيارات الاتحاد الإفريقي ووفائه لشركائه؟ وكيف لا نهنّئ جميع القوى المعنية بالشأن السوداني بشكل أو بآخر على احترامهم لتعهّدهم للوساطة الإفريقية بصورة معلنة أو مسكوت عنها بأن يمتنعوا عن القيام بمبادرات موازية قد تؤدي إلى تشرذم جهود الجميع، وفي النهاية إلى فشل الجميع؟

إن هذا الدرس الذي تعطيه التجربة السودانية للعالم يستحق أن ننحني إجلالاً له وأن نتأمّله بتأنّ عندما نحاول حل أزمات مستقبلية أو تجاوز تناقضات المجتمع الدولي الذي أصبح مع الأسف، بدلاً من أن يكون عامل سلام ووئام، يزيد من تفاقم الحروب والتدمير في البلدان الإفريقية. ويجدر تأمّل هذه التجربة للاقتباس منها في حل أزمات تهز أعماق كياننا، أعني تلك الأزمات التي تمت محاولة «حلها» بإنكار مُقْرف للمركزية الإفريقية في مقاربة حلول المشاكل الإفريقية.

أوضح مثال لهذا التجاهل الخطير للدور الإفريقي يظهر اليوم في الأزمة الليبية التي سلكت محاولات «حلها» طرقاً تنأى إلى حد كبير عن أي منطق سليم للوساطة والحوار السياسي، مما يحتّم توقيفاً سريعاً لهذا التعنّت والعناد في سلوك طريق خاطئ، مدمّر، ويشكل إهانة لإفريقيا والعالم المتحضّر.

لا بد في وقت من الأوقات أن نوقف شريط الصور لنتأمل بتمعّن، ونفكر، ونُسائل ضمائرنا، ونعترف بأخطائنا، وننبذ أنانياتنا، ونوقف تهافتنا الدنيء للحصول على نتائج لمصلحتنا الشخصية أو لتموْقعنا الاستراتيجي أو لأغراضنا التجارية الوضيعة، على حساب مصائر الشعوب الإفريقية. إن الأزمة الليبية لن يتسنى حلها أبداً ما لم يقم المجتمع الدولي بهذا الاستبْطان وهذا السبْر العميق للضمائر، ويقرر انتهاج سبيل العمل الجماعي والتخلي عن التنافس السخيف بين أعضائه. فهذا هو ما تقتضيه الأخلاقيات والعقلانية السياسية. إذ لابد من أن تدق هنا ساعة الحقيقة، وإني لأراها قريبة، إن سارع مرضى التوحّد والاختيارات الإقصائية إلى علاج سقمهم وصَمَمهم.

إن الإصرار على تهميش إفريقيا سياسة غبية، ولا يمكن لإفريقيا أن تستمر في استقبال أباطرة هذا التهميش الذين يتوافدون على مقرها القارّي وحْداناً وزُرافات لإبرام اتفاقيات للشراكة الاستراتيجية، فأي شراكة استراتيجية يمكن أن تُبنى على الازدراء وإهدار الكرامة؟

على مدى العقود الثلاثة الأخيرة، استطاعت المنظمة القارّية أن تحل قرابة اثنتي عشرة أزمة خطيرة. وليس بمقدور أية منظمة دولية أو إقليمية أن تتباهى بعدد من الإنجازات يعادل هذا الرقم أو يقترب منه على المدار الزمني نفسه. صحيح أن الاتحاد الإفريقي، كما يعلم الجميع، تُعْوزه الموارد، ويعاني من اختلالات إدارية ملحوظة، وبعض أعضائه لا يُسايرون الركب، وبعض دوائر اتخاذ القرار فيه تميل إلى الأنانية وتصرّ على تعيين مسؤولين في

الاتحاد معروفين بقصور كفاءتهم الفكرية والأخلاقية. لكل ذلك حظ من الحقيقة، لكن تلك النواقص لا تُجيز بتاتاً لأي كان أن يحمله التبجّح والصلف على أن ينكر على الاتحاد الإفريقي صلاحياته السيادية في تدبير القضايا الإفريقية.

أثبتت التجارب مراراً أن الاتحاد الإفريقي كلما مُنح الثقة استطاع أن يبثّ روحاً جديدة، ويكتشف طرقاً مبتكرة للتوصل إلى السلام وإطلاق ديناميكيات الإنقاذ من الأزمات المستحْكمة.

تأسيساً على ذلك، ينبغي لإفريقيا أن تكثّف جهودها لتجعل صوتها مسموعاً فيما يتعلق بالإشكاليات آنفة الذكر. ولا يسوغ أن يُحرم أي بلد إفريقي من الميزات التي يتوفر عليها اتحاده من إيمان بالقضية، وتجارب غنية، وثراء وتنوّع في الهويات، ومواهب لدى أبنائه والبنات.

علاوة على ما تقدم، تحضر في ذهني كذلك خصوصية الوساطة الإفريقية، فهي في منطلقها مبادرة من الاتحاد الإفريقي انضم إليها بلد هام مجاور للسودان ويحتضن مقر المنظمة، أي أثيوبيا. وهذا مثال لوساطة ذات رأسيْن سارت على ما يُرام بكل حماس ووحدة وفعالية تحت إشراف المنظمة القارية.

وكون الوساطة جرت تحت إشراف الاتحاد الإفريقي لم ينتقص في شيء من الدور الهام لأثيوبيا التي لم ينتقص إسهامها البناء، من جانبه، من الدور الحاسم لقيادة الاتحاد الإفريقي. فكل من العنصريْن قد ساند الآخر، وتكاتف معه، في أبْهى صورة من صور الوساطات متعددة الأطراف. وبتكريس أثيوبيا لمركزية الاتحاد الإفريقي طبقاً لمأموريته المتضمنة في النصوص ولمنزلته في المخيّلة الجمعية كعامل في حل النزاعات والوقاية منها، فقد استطاعت المنظمة القارية وأثيوبيا أن تبرهنا على درجة عالية من المسؤولية الجديرة

بالتنويه والتقدير. وقد مكننا رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي ورئيس الوزراء الأثيوبي بحرصهما على تناغم هذا الدور المزدوج، من أن نعطي للعالم صورة مشرّفة لإفريقيا.

وفي الوقت الذي ترسم إفريقيا هدفها لإسكات الأسلحة ابتداء من عام 2020، تتجه أنظار العالم نحو حصيلة الإنجازات الإفريقية في مجال السلام والأمن، وإجراءات الوقاية من النزاعات. وفي المشهد العام، ينبغي أن ينصبّ التساؤل أو تسيير عملية الحوار السياسي بعيداً عن الغرور، بكل تواضع، لإيجاد منظور حقيقي أكثر ثباتاً وخصوبة، وأكثر إنسانية وعقلانية، لتوجيه مقارباتنا لهذه الإشكاليات.

وإني لأعلم أن الأمور تبدو اليوم أكثر تعقيداً، وقد عانيْنا (أنا ومحمود درير) من ذلك في إطار الوساطة الإفريقية في السودان.

إن تباشير إصلاح المنظمة وهياكلها ومناهجها وإجراءات تدخلها، وبالأخص انتقاء مسؤوليها، تثير أملاً كبيراً في تخلّيها عن العمل الحرفي المرتجل، والمَعيب على الصعيد المنهجي.

في هذا الصدد، تبدو الدروس المستخلصة من الوساطة الإفريقية في السودان، بإيجابياتها وسلبياتها، جديرة بالاعتبار لأكثر من سبب. وتملي علينا النزاهة الفكرية واجب التطرّق إليها ومساءلتها والإصغاء إلى همساتها المعبّرة، بما في ذلك ما يقتضي الحياء أن يظل طيّ الكتمان أو يتدثّر في الوقت الراهن بطاقية الإخفاء... ولقد بدا لي أن عليّ الخضوع لما ينطوي عليه هذا الاحتشام من فضائل منقذة قد تبقي مدى الحياة كنف مسكوت عنه وفي خفايا وإبهام التساؤل.

أوليس التساؤل -في الحقيقة- هو المقدمة الأولى للحكمة؟ أو بمعنى آخر أو ليس هو الحكمة ذاتها وغايتها بل قمة منتهاها؟.